1 46

النصف الاول من

كتاب تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي

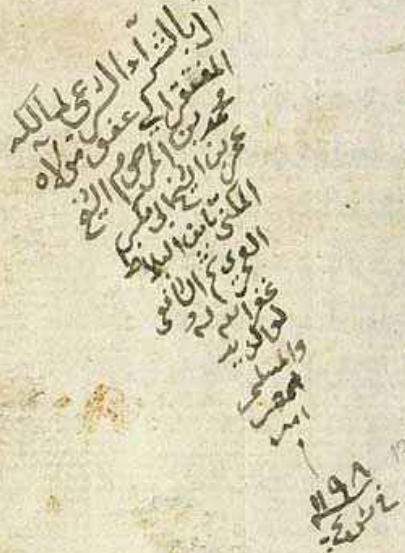
للشيخ الإمام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة نووي

العصر ولوزعي دهره الشيخ المحاملي الشافعي

نفعنا الله به وبعلومه وبحلوائه حلوانه

ونحن واخواننا المسلمين اجمعين

آمين آمين



58 Dam

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله علي التنبيه علي المنهاج والصلاة والسلام علي النبي العربي والال والصحب والازواج فهذا تعليق علي التنبيه والمنهاج والحاوي بحكم لتحرير الفتاوي ماذكر فيه مايرد علي العبارة ومايجاب به عنها وحيث اقول قولهم فالمراد اصحاب الكتب الثلاثة المذكورة واذا قلت قولها فمرادي التنبيه والمنهاج الاان يكون ذلك بعد تنكيت علي المنهاج والحاوي اوعلي التنبيه والحاوي واقول قولها ايضا فمرادي الكتابان المتقدم ذكرهما قبل ذلك لا التنبيه والمنهاج واذا اتفقت عبارتهم في المعني اكتفيت بعبارة واحد منهم وان تفاوتت في المعني بينت التفاوت بينها واتبع ترتيب المنهاج في الابواب والمسايل واتوسل الي الله تعالي في القبول باحسن الوسايل وسميته تحرير الفتاوي علي التنبيه والمنهاج والحاوي كتاب الطهارة قول المنهاج يشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق فيه امور احدها انه عدل عن قول المحرر لايجوز وهي عبارة التنبيه لانه لايلزم من عدم الجواز الاشتراط قاله في الدقايق لكنه اجاب عنه في شرح المهذب بان الجواز يصلح للحل وللصحة وهو هنا لهما انتهي وهو مبني علي استعمال المشترك في معنييه وحينيذ فعبارة المحرر والتنبيه اولي لدلالتها عليها بالمنطوق ثانيها يرد علي مفهوم قوله لرفع الحدث طهارة دايم الحدث والوضوء المجدد والاغسال المسنونة والمضمضة والاستنشاق والتثليث وغسل الذمية والمجنونة لتحل للزوج فانها طهارات لاترفع الحدث ويشترطلها الماء فلو قال ونحوه لتناول هذه الامور لكن يرد عليه التيمم وهو اخف ايرادا وهذا وارد ايضا علي قول التنبيه ولايجوز رفع حدث وعلي قول الحاوي كالحدث الخبث ثالثها لو قال وازالة النجس كما فعل في التنبيه لكان اولي لان النجس لايوصف بالرفع في الاصطلاح لكن سهله تقديم الحدث عليه قول الحاوي رافعه ماء طاهر يتناول ما اذا اغلي ماء مشمس بخاره وهو مانقله في الروضة عن اختيار صاحب البحر وصححه في شرح المهذب لكن نقل الرافعي في الشرح الصغير عن عامة الاصحاب انه غير طهور قول التنبيه في تفسير المطلق علي اي صفة كان من اصل الخلقة قال في شرح المهذب وغيره انه فاسد وصحيح انه مايقع عليه اسم ماء بلا قيد وعليه مشي المنهاج تبعا للمحرر ولا حاجة لتقييد القيد بكونه لازما لحما في الروضة حيث قال العاري عن الاضافة اللازمة لان القيد الذي ليس بلازم كماء البير مثلا يطلق اسم الماء بدونه فلا حاجة للاحتراز عنه وانما يحتاج الي القيد في جانب الاثبات كقولنا غير المطلق هو المقيد بقيد لازم قول التنبيه واذا تغير الماء المخالط طاهر يستغني الماء عنه كالزعفران والاشنان لم تجز الطهارة به فيه امران احدهما دخل فيه التغير اليسير والاصح خلافه فلابد من تقييده بكونه يمنع اطلاق اسم الماء كما فعل في المنهاج نعم لو وقع في ماء غير متغير وتغير به ضرر كما قاله ابن ابي الصيف في نكته لانه تغير بما يمكن الاحتراز عنه وهو الخلط وفيه نظر

والغسل المسنون طهارتان لكل منهما فرض وسنة فيصدق على المرة الاولى منهما انها فرض الطهارة
وليست محل جزم على الجديد بل هي من محال الوجهين فيما اذا نوى به عبادة غير مفروضة فالاولى
ان يقال في رفع الحدث او النجس كما في الروضة او المستعمل في فرض الطهارة المفروضة ما سبق
قوله قيل ونقلها قال الشيخ برهان الدين بن الفركاح في حواشيه هذه عبارة قاصرة فانه
ان اراد حكاية وجه في ان المستعمل في النفل غير طهور كالمستعمل في الفرض كان كلامه مشتملا
على نقل سبعين احدهما ان المستعمل في الفرض غير طهور لا غير والثاني ان المستعمل في ايهما
كان غير طهور اي سواء استعمل في فرض او نفل ويلزم منه ان المستعمل في غسل الذمية لتحل للمسلم
غير طهور قطعا اما على الراجح فلكونه مستعملا في فرض واما على الثاني فلوجود احد الامرين
وهو الاستعمال في فرض وان اراد معنى اخر فلابد من بيانه ولو قال وقيل في عبارة
لحصل الغرض فانه يحصل منه شأن احدهما ان المستعمل في فرض الطهارة غير طهور لا غير
والثاني ان المستعمل في عبادة الطهارة لا غير فعلى الاول المستعمل في غسل الذمية غير
طهور لانه مستعمل في فرض الطهارة وعلى الثاني هو طهور لانه لم يستعمل في عبادة وعبارة
المحرر والمستعمل ليس بطهور على الجديد ان كان مستعملا في فرض الطهارة وقيل ان المستعمل
في عبادة الطهارة في معناه فذكر العبادة دون النقل وهي ايضا قاصرة انتهى قلت
المتبادر الى الفهم من عبارة المنهاج في تفسير الوجه الضعيف انه لابد من اجتماع الاستعمال
في الفرض والنفل ولو اراد ما فهمه عنه ابن الفركاح لقال او في احدهما وكلاهما
معترض ثانيهما مشى على طريقة العراقيين وصححها في شرح المهذب لكنه صحح فيه عند
الكلام على المستعمل في النجاسة طريقة القطع بالجديد وكذا فعل في الروضة حيث قال
غير طهور على المذهب وقيل طهور على القديم فضعف الطريقة الحاكية للقولين واطلق الكلام
في المستعمل وهو مقيد بحالة القلة كما دل عليه قولها بعد ذلك فان جمع قلتين **قوله**
النسبة وما تطهر به من حدث احترز به عن الخبث فسيأتي قاله في الخادم قال
النشائي لان ما اخره هو الخلاف في انه طاهر او نجس ومقتضى انه ليس بطهور
جزما والخلاف فيه ايضا كما نقله في الكفاية بل لم يحك الرافعي اطلاق كونه
طاهرا قلت كان الشيخ اراد هنا بالطاهر الطهور كما سيأتي **قوله**
الحاوي لغير ذلك الغرض وله اذا انفصل لمقتضى ان الجنب لو انغمس في ماء
قليل ونوى رفع الجنابة ثم مس ذكره مثلا وهو في الماء لا يكون له الوضوء بذلك
الماء لانه فرض اخر وهو موافق لبحث الرافعي حيث قال ومقتضى كلام الاصحاب ان الماء
لا يصير مستعملا بالنسبة الى المنغمس حتى يخرج منه وهو مشكل وينبغي ان يصير لارتفاع
الحدث به انتهى والمعتمد اطلاق الاصحاب فقد صرح الحوارزمي بمقتضاه وهو انه لو احدث

الثلاثة وفرضها المتولى فى اللون والرائحة **رابعها** فى الحمص ونحوه مما ليس له صفة غالبة ولا ظهور له طريقة قاطعة بانه لا يطهر فكان ينبغى ان يقول وكذا التراب فى الاظهر وحمص على المذهب وقول التنبيه وان زال بالتراب ففيه قولان اصحهما انه يطهر خصص القولين بالتراب فهو اختيار لهذه الطريقة المرجوحة فرد عليه هذه الايرادات الاربعة لكن الايراد الرابع من وجه غير الوجه الذى اورد على المنهاج الا ان يقال انه ذكره على سبيل التمثيل لا للتخصيص الحكمى وخص التنبيه بايراد خامس وهو ان الاظهر انه لا يطهر خلاف ما صححه **قوله** والعبارة **للمنهاج** ودونها نجس بالملاقاة **فيه** امور **احدها** اسمى فى التنبيه والمنهاج ما لا دم له يسيل وما لا يدرك الطرف واقتصر فى الحاوى على الاولى لان الاظهر فى الثانية عند الرافعى التنجيس خلافا للنووى ويستثنى من هاتين المسئلتين مسايل الاولى الشعر النجس اليسير فى العرف يعفى عنه من الادمى قطعا ومن غيره على الاصح **الثانية** الحيوان المتنجس المتغذى على الاصح الثالثة عادة السرجين **الرابعة** الهرة اذا اكلت نجاسة ثم غابت بحيث يمكن ولوغها فى مائة قليل او مايع فلا يحسبه على الاصح وفى استثنائها نظر فى الروضة لان العفو فيه لاحتمال ان فمها طاهر ولو تحققت نجاسته لم يعف عنه بخلاف ما نحن فيه فان العفو فيه ورد على محقق النجاسة **رابعها** قليل دخان النجاسة اذا حكمنا بتنجيسه **رابعها** محل ذلك اذا وردت النجاسة عليه اما اذا ورد عليها لارادة غسلها ففيه خلاف وتفصيل يأتى فى ازالة النجاسة ان شاء الله تعالى **رابعها** يرد على ظاهر عبارتهم ما اذا صب ما نجس على مطلق ينقص عن القلتين بقدره فبلغها قلتين فانه لا ينجس المطلق بل يطهر النجس **قول المنهاج** فلو كثر بايراد طهور فلم يبلغها لم يطهر وقيل طاهر لا طهور هذه العبود وهى لون المصبوب وارد اولونه طهورا ولونه الوارد من الموارد شروط للقول بالطهارة لا للقول بعدمها فكان الاحسن ان يقول فلو لم يبلغها لم يطهر وقيل ان كثر بايراد طهور فهو طاهر غير طهور **قوله** اذ المسئلة التى لا دم لها مسايل لا تنجس الا القليل بمحله اذا لم تغيره فاذ غيرته نجسته على الاصح ويزاد التنبيه والمنهاج ايرادين اخرين احدهما انهما اطلقا القولين ومحلهما فيما ليس سوءة منه اما العلق ودود الخل والفاكهة والجبن اذا مات فيها نشا منه لا ينجسه قطعا وقد يفهم من قول التنبيه وقع ما انهما ان محل العفو ما لم يطرح فان طرح فقد لم يعف عنه كما جزم به فى الشرح والحاوى الصغير وسنتكلم عليه وعلى التسعة ايراد رابع وهو انه لم سمى الاظهر من القولين وهو العفو وعلى المنهاج ايرادان احدهما ان قوله فلا تنجس مايعا

وفى ما وى ان الصلاح ان افواه الصبيان كذلك الصور نظر وان كان قد استثناها ع

يقدر على المتيقن انه يستحب وهو اذكان واجب او الجواز لم يفهم منه الوجوب عند عدم
المتيقن وهو اهم مما نبه عليه انتهى وقال بعضهم المراد انه يجب ان يجتهد ان لم يجد
غيرهما وجوزان وجد قلت لا حاجة لذلك بل هو محمول على الوجوب مطلقا ووجود
متيقن لا يمنع وجوب الاجتهاد في هذين لان كلا من خصال المخير يصدق عليه
انه واجب والله اعلم **قوله** كان ينبغي للمنهاج ان يقول من زيادته ما اذا تمكنا يا قيس
فانه صحح فيما اذا تلف احدهما انه لا يجتهد في الباقي كما سيأتي **قوله** قول المنهاج
وتظهر اعم من قول التنبيه وتوضأ **قوله** قول المنهاج وقيل ان قدر على طاهر يقين
فلا احسن من قول التنبيه وقيل ان كان معه ما يتيقن طهارته لم يتحر لانه قد لا يكون
معه ما يتيقن طهارته لكن قادر على تحصيله بشراء او بان يكون في كل اناء قلة غير متغيرة
وامكن خلطهما ومثله قول الحاوي ووحد متيقنا لانه غير واحد حقيقة وقد
يقال القادر على التحصيل واحد **قوله** قول المنهاج والاعمى كبصير في الاظهر ليس مثله
من كل وجه فانه لو تحير قلد في الاصح بخلاف البصير فلو قال والاعمى يجتهد في
الاظهر لكان احسن كما فعل في السنة حيث صرح بان الخلاف في التحري لانه لم يبين
الاصح من القولين وقد عرفته **قوله** قول الحاوي ومحرم اي باجنبيته او اجنبيتان
حيث حرم النكاح لقول العلامة وانما يحرم اذا كن محصورات والا فيجوز نكاح
واحدة من غير اجتهاد كما سيأتي في باب **قوله** وان تلف غيره كذا جزم به
الرافعي وصحح النووي فيما اذا تلف احدهما انه لا يجتهد بل يتيمم ويصلي ولا يعيد
ولان برقه **قوله** وان اشتبه عليه ماء بول اراقهما وتيمم وفي المنهاج بل
يخلطان ثم يتيمم وهو احسن لتضرر به سقدم الخلط عليه التيمم ولم يتعرض في الشرح
والروضة لخلط ولا اراقة وقال السبكي ان ذلك مستحب على قول الجمهور وقوى الاسنوي
عدم الاحتياج الى ذلك ثم نزل وقال سعي ان يكتفي باراقة احدهما وهو ظاهر واختار
شيخنا البلقيني جواز الاجتهاد بين الماء والبول وقال انه مقتضى كلام المتولي وقال
الامام انه القياس **قوله** قول المنهاج او ما ورد توضأ كل مرة استشكل بعدم جزم
النيه في كل منهما لسكه في طهوريته واجيب عنه بانه يمكنه ان يضع في كف من هذا وفي كف
دفعة من هذا ويغسل خده الايمن بيمناه والايسر بيسراه من غير خلط مقترنا بالنيه ثم يعيد
غسل وجهه وكمل وهو ثالثها بواحدهما ثم يتوضأ بالاخر فيصح وضوءه وجزمه بالنيه فهذا
تصوير المسئلة وهو تصوير صحيح فلا يفهم كلام المنهاج على الاطلاق لكن مال شيخنا في المهمات
الى انه لا يكلف الوضوء بما الورد لما فيه من اضاعة المال بل يتيمم انتهى ويمكن ان يقال اذا كان
ثمن ماء الورد المنقطع الرائحة كثمن الماء المطلق لو وجد كلف استعماله **قوله** واذا استعمل

احدهما ان محل الوجهين اذا لم يحصل منه شئ بالنار فان حصل حرم قطعا **ثانيهما** نبه فى الحل المحرر والشرح الصغير والروضه وكذا فى شرح المهذب هنا لكن صحح فى الزكاة وباب ما يجوز لبسه التحريم وكذا صححه السبكى فى سرل السلسله على قنادیل المدينه وهو الذى جزم به فى اللبسه فى باب مايكره لبسه فاما ان يكون موافقا لهذا التصحيح واما ان يحمل على ما اذا حصل منه شئ بالنار ثم انه حصه بالمموه بالذهب فقد يحمل انه يغرق بينه وبين المموه بالفضه والذى كتب الرافعى والنووى عدم الفرض وايضا فقد يقال اذا لم نصدا وصحح الرافعى والنووى انه تحرم تحليه الكعبه وسايد المساجد بالذهب والفضة وخالفهما السبكى فصحح الحل وقال القاضى حسين وقال المنع لاسيما فى الكعبه لعبد شاد غريب فى المذاهب كلها قل من ذكره ولا وجه له ولا دليل يعضده قال وهذا فى التحليه بصفاح الذهب والفضة ونحوها اما التمويه فلا امنع من جريان الخلاف فيه لان فيه افساد المالية انتهى فالتمويه عنده اشد من التحليه وقال فى شرح المهذب فى الزكاة ان مويه سقف البيت او الجدار حرام بالاتفاق حصل منه شئ ام لا وكذا استدامة تمويهه ان حصل منه شئ **قول المنهاج** والنفيس كيا قوت فى الاظهر اى النفيس فى ذاته كما مثله اما النفيس بالصنعة فلم يطرد فيه الجمهور الخلاف ومثل التنبيه مع الياقوت بالبلور واستثنى بعضهم من اجرا الخلاف فيه لكن الجمهور طردوا فيه الخلاف **قول التنبيه** وما ضبب بالفضة حرج - به ضبة الذهب فتحرم مطلقا كما صححه النووى وصحح الرافعى التسويه وعليه مشى الحاوى ومحل التفصيل اذا لم يعم التضبيب الاناء فان عم حرم قطعا ذكره الماوردى ومراده على الجديد فى تحريم الاوانى **قولها** والعبارة للمنهاج ضبة كبيرة لزينة حرم عبارة المحرر فوق قدر الحاجة فيوخذ منه حرم كبير بعضها لحاجة وبعضها لزينه ولا يوخذ ذلك من عبارتهما **قول المنهاج** او صغيرة بقدر الحاجة فلا اى فلا تحرم وكان سبقى ان يقول ايضا فانه كما لا تحرم لا يكره ايضا وقد صرح بذلك فى التنبيه **قول المنهاج** او صغيرة لزينه او كبيرة لحاجة جاز فى الاصح اى مع الكراهة كما صرح به التنبيه والحاوى وكان ينبغى ان يقول يكره وقيل يحرم **قول التنبيه** وقيل ان كانت فى موضع الشرب حرم وان كانت فى غيره لم تحرم كذا حكى هذا الوجه فى الروضه وشرح المهذب وعبر فى المنهاج بقوله وضبب موضع الاستعمال لغيره فى الاصح ومقتضى هذه العبارة ان هذا الوجه الضعيف قايل بانها ان كانت فى موضع الاستعمال حرم وان كانت فى غيره فيفصل التفصيل لانه انما حكاه فى ضبب موضع الاستعمال فدل على انه لا يغاير الاصح فى ضبة غير موضع الاستعمال وهو مقتضى عبارة المحرر والشرح **باب اسباب الحدث** هذه عبارة المنهاج وهى اولى من قول التنبيه ما ينقض الوضوء الان الاصح ان الحدث لا يبطل الوضوء بل ينهى الوضوء بوجوده كانتقاض الصوم بالغروب لكن سياتى فى

التغير

الخمس ويتوسط فى نوافل الليل بين الجهر والاسرار ويسر المراة قرب حضرة الرجال الاجانب
ويجهر فيما سواه والخنثى مثلها كما فى الروضة وقال فى شرح المهذب الصواب انه يسر
بحضرة الرجال والنساء الاجانب وفيه نظر ووقع فى اواخر نقض الوضوء من شرح
المهذب ان المراة تسر مطلقا والصواب ما تقدم **قول المنهاج** واقله قدر بلوغ
راحتيه ركبتيه **فيه** امور **احدها** ان هذا فى ركوع القائم اما القاعد فقد ذكره قبل
ذلك وكذا اطلق الحاوى هنا الذكر ركوع القاعد قبل ذلك ولم يتعرض لذلك التنبيه
فى بابه **ثانيها** ان هذا مع القدرة فان عجز انحنى مقدوره واومى بطرفه **ثالثها**
ان هذا فى معتدل اليدين والركبتين فى الطول وهذا ان تقيد بهما كلام التنبيه
والحاوى ايضا وقال شيخنا الاسنوى فى تصحيحه والصواب عدم اعتبار بلوغ يديه
الى ركبتيه فى حد ادنى الركوع انما المعتبر بيدى معتدل الخلقة انتهى وفى هذه العبارة
خلل لان كون المعتبر بيدى معتدل الخلقة انما فى اعتبار بلوغ يديه ركبتيه فى حد
ادنى الركوع فكيف يقال ان الصواب عدمه مع ان اعتباره متعين لان المعتبر ليست
بكل يد بل باليد المعتدلة **رابعها** يشترط ان يكون بلوغ راحتيه ركبتيه بالانحناء
الصرف فلو كان بالانحناس او بهما بكف ولد لم قال فى التنبيه وادنى الركوع ان
ينحنى حتى تبلغ يداه ركبتيه وقال فى الحاوى ان نال راحتاه ركبتيه بالانحناء
خامسها تغييره بالراحة وهى بطن الكف فتقضى عدم الاكتفاء بالاصابع ولم اعر
الحاوى لكن قول التنبيه حتى تبلغ يداه ركبتيه قد يقتضى الاكتفاء بها وقد يقال انما
اراد اليد بمجموعها ولا يصدق ذلك الا بالراحة فهو موافق لعبارة المنهاج والحاوى
فى ان المعتبر بها **قول المنهاج** واكمله لتسوية ظهره وعنقه وقد يقال فى الحاوى
مدالظهر والعنق ومدهما سنتان ذكره المنهاج احداهما وذكر التنبيه والحاوى
الاخرى ولذلك جمع بينهما فى الروضة فقال بحيث يستوى ظهره وعنقه ومدهما
كالصفحة ويحتمل ان يكون المراد ان يمد ظهره وعنقه حتى يستويا فيكون استواؤهما
غاية المد **قول المنهاج** ونصب ساقيه قال فى الروضة وغيرها الى الحقو فكان
ينبغى ان يقول ومخديه فان الساق الى الركبة فقط وذلك مفهوم من قول الحاوى ووضع
الكف على الركبة المنصوبة فان الركبة لا تكون منصوبة الا مع نصب الساق والفخذ
قول المنهاج وتفرقة اصابعه للقبلة كذا فى الروضة ايضا عن نقوله ويفرق بين اصابعه
ويوجهها نحو القبلة قال شيخنا ابن النقيب ولم افهم معناه فلعله احتراز بذلك عن ان يوجه
اصابعه الى غير جهة القبلة من يمنة او يسرة **قولهما** ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثا
قد يفهم انه لا تنادى السنة بمرة لكن فى الروضة عن الاصحاب ان اقل ما يحصل به الذكر فى

الركوع

(واما) قول التنبيه ويمد ظهره وعنقه
فمراده ان المسنون مد الظهر والعنق

من الرفع منه الاعتدال وقد علم ان محل القنوت انما هو الاعتدال وقد يقال لا تفاوت
بين العبارتين لانه انما سمع الرفع اذا اعتدل وظاهر كلامهما انه لا يأتي بالذكر الراتب
وقال ابن الرفعة بعد الرفع والذكر الراتب قال وهو سمع الله لمن حمده ربنا لك
الحمد كما قاله الماوردي انتهى وحكاه الشيخ تاج الدين في الاقليد عن ظاهر كلام
الشافعي قال فانه قال واذا رفع راسه من الركعة الثانية في الصبح وفرغ من قوله
سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد قال وهو قائم اللهم اهدنا فيمن هديت وفي التهذيب
للبغوي ذهب الشافعي الى انه يقنت في صلاة الصبح بعد ما يرفع راسه من الركوع من
الركعة الثانية ويفرغ من قوله ربنا لك الحمد الى اخره انتهى فقوله الى اخره يقتضي
انه يأتي به الى قوله بعد قبل القنوت ويوافقه قول الشافعي في الحلية قنت بعد قوله
ربنا لك الحمد بتمامه **قول المنهاج** وهو اللهم اهدني الى اخره **قول التنبيه** فيقول
اللهم الى اخره وظاهرهما تعين هذه الكلمات والاصح انها لا تتعين فلو قنت باللهم
انا نستعينك الى اخره ولو قرأ الية تاويا القنوت وهي دعا او بتشبيه الدعا
كاحزنه اجزاه من القنوت وان لم تشبه الدعا كسورة تبت بدلا ابي لهب
فوجهان ويرد على التنبيه انه انما يأتي بالافراد المنفرد والماموم اما الامام فيأتي
بلفظ الجمع فيقول اهدنا وقد ذكره المنهاج بقوله والامام بلفظ الجمع **قول**
التنبيه في بعض نسخه في القنوت وعلى انه لم يذكره في الكفاية لانه ليس في النسخ
التنبيه ولم يذكره غير النووي في الاذكار وقال الشيخ تاج الدين بن الركاح انه لا اصل له
قوله ويؤمن الماموم على الدعا محله اذا سمعه فان لم يسمعه قنت في الاصح وقد ذكره
المنهاج والحاوي **قوله** ويشاركه في الثنا كقول المنهاج ويقول الشا وظاهره
ان المشاركة مندوبة عينا والمنقول وجهان احدهما ان الماموم يؤمن في الثنا كالدعاء
والاصح انه اما ان يشاركه او يسكت **قول التنبيه** فان نزل بالمسلمين نازلة قنتوا في
جميع الصلوات **فيه** امور **احدها** ان قوله قنتوا يحتمل ان يكون المراد جوازه
وهو الذي صححه النووي وهو المفهوم من قول المنهاج ويسر ع فيكون المراد ويسن
وقد ذكر في الروضة في صلاة الجماعة ان معنى قولهم لا يسرع لا يسن **ثانيها** ان قوله في
جميع الصلوات يتناول النوافل مع انه لا يشرع فيها القنوت ولذلك عبر المنهاج بالمكتوبات
وهذا يرد ايضا على قول الحاوي وجاز في غير الصبح ووتر نصف رمضان
الاخر فان هذه العبارة تتناول النوافل ايضا وفي شرح المهذب عن النص انه ان قنت في عيد
او استسقى لنازلة لم يكره والاكره **ثالثها** تعبيرهم بالمسلمين يفهم ان المصيبة المختصة
ببعضهم كالاسر ونحوه لا يشرع فيها القنوت له ولا لغيره وهو الذي يفهمه كلام

الرافعي وسمي عليه الحاوي وكلهان
يلزمن المراد استحبار وهو الذي صححوه

محسن

العود الى الاعتدال محله اذا كان ذلك قبل قصد الهوى فان كان بعد صح ان لم
يقصد بوضع الجبهة الاعتماد **قوله** بضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته
والفعل يقتضي انه يضع الجبهة والانف دفعة واحدة وبه صرح الرافعي في المحرر
ونقله النووي في شرح المهذب عن البندنيجي وغيره ونقل في موضع اخر منه
عن الشيخ ابي حامد انه يقدم ايهما شاء وحكى في المهمات عن التبصرة لابي بكر
البيضاوي انه يقدم الجبهة على الانف ويقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك
ادنى الكمال فان قال معه اللهم لك سجدت الى اخره كان اكمل انما تستحب هذه
الزيادة للمنفرد وللامام عند رضى المأمومين المحصورين ولذلك قال في المنهاج
ويزيد المنفرد وليس منه المنفرد الامام اذا انحصر المأمومون ورضوا
كما ذكرناه **قول المنهاج** وتضم المرأة بعضها الى بعض الخنثى كذلك
وقد صرح به في المنهاج وليس في المحرر ودل عليه قول الحاوي والتخنيث في
الركوع والسجود للرجل فاخرج المرأة والخنثى **قوله** قدم المنهاج ذكر
الذكر المستحب في السجود على ذكر الكيفيات المستحبة فيه وعكس التنبيه وهو
احسن **قول المنهاج** ويجب ان لا يطوله ولا الاعتدال يقتضي بطلان
الصلاة بتطويلهما وبه صرح الحاوي فقال في مبطلات الصلاة وبتطويل
الاعتدال والقعود بين السجدتين وهما تابعان في ذلك الرافعي وكذا صححه النووي
في اكثر كتبه لكنه صحح في التحقيق ان القعود بين السجدتين ركن طويل وعزاه في
الروضة وشرح المهذب للاكثرين وسبقه الى ذلك الامام فحكاه عن الجمهور
واختار النووي في كتبه سوى المنهاج جواز اطالة الاعتدال بالذكر ويستثنى
من اطلاق البطلان بتطويل الاعتدال ما اذا طوله بالقنوت او صلاة التسبيح
كما في الروضة تبعا للشرح لكنه اختار في التحقيق وشرح المهذب عدم استحباب
صلاة التسبيح لان حديثها ضعيف وميل لغيره لكيفية الصلاة ومقدار التطويل
كما نقله الجوازمي في الكافي عن الاصحاب ان يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدتين
بالجلوس للتشهد **قول المنهاج** والمشهور سن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية
في كل ركعة يقوم عنها **قوله** امران **احدهما** انه قد يفهم من قوله خفيفة انها اقصر من
الجلسة التي بين السجدتين وقد قال في التتمة يستحب ان تكون بقدرها ويجوز ان يزيد على
ذلك **ثانيهما** هل المراد بقوله في كل ركعة يقوم عنها فعلا او حكما وعليه صرح البغوي
في فتاويه بالاول فقال اذا صلى اربع ركعات بتشهد فانه يجلس للاستراحة في كل ركعة
منها لانها اذا اعتبرت في الاوتار ففي محل التشهد اولى وكلام التنبيه يوافق الثاني فانه

ذكرها

فى الرافعى رسول الله كما تقدم لكن مشى عليه شيخنا الاسنوى فى تصحيحه فقال عطفا على
الاصح وجواز الاتيان باسم الله هنا ضمير احتى يجزى وان محمدا عبده ورسوله
وذكره السبكى بحثا فقال ينبغى ان يكون الاصح انه يجزى وان محمدا رسوله لانه
ثبت هكذا فى صحيح مسلم ونقل عن العراقيين قلت الذى فى صحيح مسلم فى حديث
ابى موسى وان محمدا عبده ورسوله فاتى مع رسوله لعبده واما النقل عن العراقيين
فانه اعتمد فيه كلام الروضة وقد وهم فيه كما تقدم واعترض شيخنا فى المهمات
على قول المنهاج وثبت فى صحيح مسلم بان الثابت فى ذلك ثلاث كيفيات
واشهد ان محمدا عبده ورسوله رواه الشيخان من حديث بن مسعود واشهد ان محمدا
رسول الله رواه مسلم من حديث ابن عباس وان محمدا عبده ورسوله باسقاط اشهد
رواه مسلم ايضا من حديث ابى موسى وليس ما قاله واحدا من الثلاثة لان
الاسقاط انما ورد مع زيادة العبد انتهى وبه شيخنا الملقينى على ان تصحيحه
هنا فى اقل التشهد لفظه وبركاته مخالف لقوله انه لو تشهد بتشهد عمر بكماله
جاز فانه ليس فى تشهد عمر وبركاته وجوابه ان المراد انه لو تشهد بتشهد عمر
بكماله اجزاه فاما كونه بحذف بعض تشهد عمر اعتمادا على انه ليس فى تشهد عبده
وحذف وبركاته لانها ليست فى تشهد عمر فلا يكفى لانه لم يات بالتشهد على
واحد من الكيفيات المرويه وفيه بعد ذلك نظر واعلم

ابن مسعود او ع

قوله فى البخارى
عن ابن مسعود كنا نقول فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك ايها النبى
فلما قبض قلنا السلام على النبى قال فى المهمات ومقتضاه ان الخطاب اليوم غير
واجب وبه صرح عمر بن ابى العباس بن سريج فى كتابه تذكرة العالم قوله فى اقل
الصلاة اللهم صلى على محمد لا يتعين هذا اللفظ فلو قال صلى الله على محمد او صلى الله على
رسوله اجزاه وكذا على النبى دون احمد على الاصح فيهما فى التحقيق والاذكار للنووى
وكذا المطلق الحاوى ذكر الصلاة على النبى ولم يعين له لفظا قوله

قول المتن

ويدعو
بما يجوز من امر الدين والدنيا قال فى التوشيح لا يوخذ منه جواز الدعا بما يريد حسنا
انا لا ندرى هل هو جايز فى الصلاة عند الشيخ فيدخل فى عموم قوله بما يجوز او لا
لعم منقول المذهب جواز الدعا بامر الدنيا مطلقا وفى الرافعى عن الامام عن شيخه
تردد فى جواز مثل اللهم ارزقنى جاريه صفتها كذا ومثله الى منعه لانه مبطل
للصلاة انتهى وهو عجيب وليس مراد الشيخ بقوله بما يجوز من امر الدين والدنيا
اى فى الصلاة لانه يصير الكلام حينئذ لا فايدة فيه وانما معناه ثم يدعو فى الصلاة
بما يجوز خارج الصلاة من امر الدين والدنيا ولا شك ان هذا المثال الذى ذكره وعلى

السلام على الحاضرين فد يقتضى انه لا ينوى الرد وقد ذكر المنهاج والحاوى ان المأموم
ينوى الرد على الامام قال الاصحاب فان كان عن يمينه نوى الرد عليه بالثانية او عن
شماله فبالاولى وان حاذاه فبأيهما شاء وبالاولى افضل واستشكل كون الذى عن شماله
ينوى الرد عليه بالاولى لان الرد انما يكون بعد السلام والامام انما ينوى السلام على من
عن يساره بالثانية فكيف يرد عليه قبل ان يسلم وجوابه ان هذا مبنى على ان المأموم انما
يسلم الاولى بعد فراغ الامام من التسليمتين وهو الاصح فى التحقيق ونص الشافعى
فى البويطى على ان المأموم ينوى بالثانية الرد على الامام وظاهره انه لا فرق فى ذلك
بين ان يكون على يساره او يمينه او محاذيا له حكاه شيخنا الامام البلقينى وفى المهمات
عن تعليق القاضى حسين عكسه وهو انه ينوى الرد على امامه بالاولى مطلقا سواء كان
عن يمينه او يساره او محاذيا له **قوله** فى عد اركان الصلاة وترتيب الاركان
فيه امور **احدها** ان النووى فى شرح الوسيط عد الترتيب من الشرائط ولكن الاول
هو المشهور **ثانيها** يستثنى من ذلك النية فانها تقارن التكبير لكن قول المنهاج كما ذكرناه
يخرجها فانه صرح قبل ذلك بانه يجب قرن النية بالتكبير وهذا قول النية على ما
ذكرناه اى فى الباب المتقدم وهو باب صفة الصلاة اما الباب الذى قال فيه هذا
الكلام وهو باب فروض الصلاة وسننها فانه لم يذكر فيه ذلك بل مقتضى كلامه
فيه تقديم النية فانه قدمها بالذكر ثم قال والترتيب على ما ذكرناه فاحتجنا الى حمله
على الباب المتقدم واما الحاوى فانه لم يقل كما ذكرنا لكنه ذكر قبل ذلك وجوب
مقارنة النية للتكبير ويستثنى ايضا نيته الخروج ان اوجبناها فانها تقارن
السلام ويستثنى ايضا القيام فانه يقارن التحرم والقراءة والجلوس الاخير فانه
يقارن التشهد والسلام **ثالثها** مقتضى كلامهم وجوب الترتيب بين التشهد والصلاة
على النبى صلى الله عليه وسلم فيه لانهما ركنان وهو ما فى شرح المهذب بعد الفتاوى
البغوى لكن فى شرح مسند الشافعى للرافعى الجزم بانه لبعض التشهد فيكون
الاصح عنده عدم وجوب الترتيب **رابعها** خرج بذلك ترتيب السنن بعضها
على بعض كالاستفتاح والتعوذ والتشهد الاول والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فيه
وترتيبها على الفرائض كالفاتحة والسورة والدعاء فى التشهد الاخير وهو شرط فى
الاعتداد بها سنة لا فى صحة الصلاة فان قلت عبارة الحاوى تنبأ ول السنن لانه
اطلق الترتيب ولم يقيده بالاركان قلت ما اراد الا ترتيب الاركان لانه ذكره
عقب ذكرها قبل ان يذكر السنن **خامسها** لم يتعرضوا لعد الموالاة وهى ركن كما فى
الشرح والروضة وصحح النووى فى شرح الوسيط انها شرط وهو ما حكاه فى النهاية

القبل والدبر معا حتى اذا التقى احدهما منفتحا لا تكون مسلة الانسداد ام يكفى انسداد احدهما اذا كان الخارج من التى انفتحت بياسره كما اذا انسد القبل فخرج من الثقبة المنفتحة بول او انسد الدبر فخرج منها غائط تكون مسلة الانسداد فيه نظر قال شيخنا ابن النقيب الثانى عندى اقوى لكن يشكل بما اذا كان الخارج ليس معتادا لواحد منهما كالفتح مثلا وقلت يعتبر ما خرج منه من قبل او دبر **قول المنهاج** فخرج المعتاد نقض وقد عرفت ما فيه من التجوز الذى احترز عنه فى التبويب **قوله** او فوقها كذا فى نسخة المصنف واكثر النسخ اى فوق المعدة وفى بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة ليشمل الانفتاح فى نفس المعدة فانه لفوقها وهذا هو الذى حمل النووى على ان قال فى الروضة مرادهم فتحت المعدة ما تحت السرة وبفوقها السرة ومحاذيها وما فوقها انتهى فلما كان حكم نفس المعدة حكم ما فوقها سماه باسم ما فوقها مجازا لاذ المقصود بيان الامر الشرعى لا الظنى وبهذا يندفع قول من قال انه يقتضى ان لا معدة البتة وقال فى الكفاية المعدة ما بين فوق السرة والموضع المنخفض تحت الصدر وقريب منه قول صاحب الاقليد المعدة من السرة الى ما تحت الصدر فتحت السرة تحتها وما يليها فى الصدر وفوقه فوقها وعبارة المنهاج اولا تدل على ان المعدة هى السرة ويوافقه قول شرح المهذب مرادهم بتحتها ما تحت السرة وبفوقها ما فوق السرة **قول المتن** وان انفتح فوق المعدة فيه قولان وقوله فيما اذا لم ينسد وفيما تحتها قولان الاصح فى كلا الصورتين عدم الانتقاض فالانتقاض مختص بما اذا انسد المعتاد وكان المنفتح تحت المعدة **قوله** الثانى زوال العقل الا النوم **فيه** امران **احدهما** انه يقتضى ان النوم يزيل العقل وفى الكفاية ما يقتضى ذلك وقال بعضهم انه لا يزيله فعلى هذا كان الاحسن التعبير بالغلبة على العقل ليصح استثنا النوم منه **ثانيهما** ان مقتضى تعبير التنبيه بالافضا محل الحدث الى الارض وتعبير المنهاج والحاوى بتمكن المقعدة انه لا فرق فى ذلك بين السمين والهزيل وقال الدويانى مقتض وهو مفرط الهزال نقله عنه فى الشرح الصغير واقره وادعى بعضهم ان عبارة هذه الكتب توافقه وعد فى الكفاية وجها موجودا والاصح فى الروضة فى المجتبى يقتضى خلافه ويستثنى من انتقاض الوضوء بالنوم النبى صلى الله عليه وسلم **قول المتن والحاوى** الى الارض قد يخرج التمكن من السفينة وظهر الدابة ولذلك اطلق فى المنهاج تمكن المقعدة ولم يقيده بتمكنها بالارض وقد نص الشافعى على انهما بالارض فقال فى الام ومنه نقلت وسوا الراكب للسفينة والدابة والمستوى على الارض **قول المنهاج** والبعير التقا بشرة الرجل والمراة ويوافقه قول التنبيه على لمس امراة وعبر فى المحرر والحاوى بالمذكورة والانوثة وهو اولى فان الصبى والصبية اذا بلغا حد الشهوة عرفا نقضا وانتقضا ولعل عدول المنهاج عن ذلك لانه يشمل لمس الرجل الخنثى عند ارادته ولمس المراة ذكرا عند ارادتها والرجل يطلق لغة على الصبى بخلاف لفظ الرجل خرج من المراة وهو شامل للصبى فانه اطلق فى مقابلة الصبى ايضاح

اختصر

وذكر ان الصواب لزوم سجدة مع الركعتين وقال الشيخ كمال الدين الشمنى فى نكته هذا
خلاف التصوير فانهم حصروا المتروك فى ثلاث سجدات وهذا يستدعى ترك
فرض اخر واتفاقهم على ان المتروك من الاولى واحدة يبطل هذا الخيال فانه على ذلك
لم تفت من الاولى بشئ ومثل ذلك لا يخفى على بعض اذكياء العوام فكيف يليق على جميع
حذاق الاسلام ولو صح ذلك لتصويرهم ترك الجلسات مع بعض السجدات انتهى
وحكى فى التوشيح ان والده وقف على رحزله فى الفقه وفيه اعتماد هذا الايراد فكتب
على الحاشية لكنه مع حسنه لا يرد الكلام فى الذى لا يفقد الا السجود فاذا ما
انضم له ترك الجلوس فليعامل عمله وانما السجدة للجلوس وذاك مثل الواضح
المحسوس واجاب فى المهمات عن هذا فقال انه خيال باطل فان المعدود تركه
انما هو المتروك حسا واما المأتى به فى الحس ولكن بطل شرعا لبطلان ما قبله
ولزومه من سلوك اسوا التقادير فلا حسب فى ترجمة المسئلة اذ لو قلنا بهذا
اللزوم فى كل صورة وحسد فيستحيل قولنا ترك ثلاث سجدات فقط او اربع
لانا اذا جعلنا المتروك من الركعة الاولى هو السجدة الثانية كما قاله الاصحاب
فيكون قيام الثانية وركوعها وغير ذلك مما اتى به فيها باطلا الا السجودين
وهذا فى الثالثة مع الرابعة فليس المتروك السجود فقط بل انواعا اخرى من الاركان
قال وهذا واضح واعتمد الشيخ شهاب الدين فى نكته هذا الايراد وقال
ان جواب الاسنوى ظاهر والاستدراك صحيح قال لكن قوى الاعتراض عندى
موافقة الشيخ عليه فى الشرح انتهى قال فى التوشيح وقد رايت المسئلة مصرحا بها فى
الاستدراك للدارمى قال وهذا اذا لم يترك من كل ركعة الا سجدة فان كان قد ترك
الجلوس بين السجدات منهم من قال هى كما مضى وهو على الوجه الذى يقول ليس الجلوس
مقصودا ومنهم من قال لا يصح الا الركعة الاولى لسجدة لانه لم يجلس فى شئ من
الركعات انتهى وهو صريح فى الاكتفاء بالركعتين وان ترك الجلوس بين السجدتين
انتهى قلت انما هو صريح فى ذلك على الوجه الضعيف الذى يكتفى بالقيام وغيره من
الاركان عن الجلوس بين السجدتين وقد قال على مقابله وهو الاصح انه لا تصح الا
الركعة الاولى وهذا عين ما استدركه الاسنوى وغيره فظهر صحة الاستدراك
وانه منقول لكن فى تعبير الشيخ فى تصحيحه عنه بالصواب نظر لوجود الخلاف فى ذلك
واعلم قوله فى ترك اربع سجدات انه يجب سجدة وركعتان قال ابن النقيب الحق
وجوب سجدتين ثم ركعتين لما قدمناه فى الثلاث وهو تقدير ترك الاولى من الاولى
والثانية من الثانية وثنتين من الرابعة فيحصل من الثلاث ركعة ولا سجود فى الرابعة

قال

والمذهب انه لا يطول بعد الاولى والثانى هو المنصوص

الرافعى ومقتضى ذلك قبض يديه وبه صرح الغزالى فى درسه وردده بن الصلاح والنووى
وفى شرح المهذب لا خلاف فى بسطها انتهى والمراد بالعاجز الرجل المسن الذى يعتمد على
الارض عند قيامه **قول المنهاج** وتطويل قراءة الاولى على الثانية فى الاصح عبر فى
التصحيح والتحقيق بالمختار ومقتضاه ان المصحح قول البسيط ثم يطيل الركعة الثانية
مثل الاولى الا فى النية والاستفتاح والتعوذ قال فى الروضة وهو الراجح عند الجماهير
الاصحاب لكن الاصح التفصيل فقد صح فيه الحديث انتهى ويستثنى من ذلك ما شرعت
فيه القراءة بشئ مخصوص اقتضى تطويل الاولى كصلاة الكسوف والقراءة بالسجدة
وهل اتى فى صبح الجمعة او تطويل الثانية كسبح وهل اتاك فى العيد قاله فى المهمات
قول المنهاج وان نفل للنفل من موضع فرضه وافضله الى بيته علله الاصحاب
لشهادة المواضع له والعلة مطردة فى النوافل التى قبل الفرائض وبعدها وتعبيرهم
بقولهم اذا نفل عقب الفريضة خرج ما قبلها قال فى المهمات وهو المتجه اذ هو مأمور
بمبادرة الصف الاول وفى الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصا مع كثرة
المصلين كالجمعة انتهى وقال فى شرح المهذب فان لم ينتقل فليفصل بكلام انسان **قوله**
واذا صلى وراءهم نساء ملثوا حتى ينصرفن قال ابن النقيب لدرك الحنائى فيما يظهر وان لم
يتعرضوا له قلت قد يستغنى عنه بقوله الطمع عن الحنث **قوله** وتنقضى القدوة
بسلام الامام فللمأموم ان يشتغل بدعاء ونحوه ثم يسلم هذا فى غير المسبوق اما هو فان لم
يكن فى من ضع جلوسه قام على الفور فان قعد متعمدا بطلت صلاته او ساهيا سجد للسهو وله
فى موضع جلوسه وهو التشهد الاول القعود طويلا مع الكراهة

باب شروط الصلاة

قول المنهاج شروط الصلاة خمسة يقتضى ان ترك المناهى ليس شرطا
وهو الاصح ولذلك افردها فصله والرافعى فى المحرر والشرح عد شرطا فزاد الامساك عن
الكلام والافعال والاكل واصلح ذلك فى الروضة بقوله الباب الخامس فى شروط الصلاة والمنهى عنه
فيها ولكنه سماها بعد ذلك شروطا فقال الشرط السادس السكوت عن الكلام وهكذا الى
اخرها وحكى من زيادته قبل هذا التبويب عن البغوى ان شروطها قبل الشروع فيها خمسة
وجعل طهارة الحدث والخبث واحدا وجعل الخامس معرفة اعمالها والعلم بفرضيه ما
دخل فيه وكذا ميز فرضها من سننها وعد فى التحقيق هذا من شروط الصلاة وجمع
الحاوى الكل فى فصل ومجموعها فى كلامهم خمسة عشر طهارة الحدث والخبث وستر العورة
والامساك عن الكلام والاكل وترك القراءة والذكر لقصد التفهيم فقط وزيادة ركن فعلى
عمدا لا زيادة قعود قصير ولعمد قطع الركن الفعلى لاجل النفل وتطويل الاعتدال والجلوس
بين السجدتين ومضى ركن قولى او فعلى مع الشك فى نيه التحرم او طول زمان الشك فى الصلاة

وان لم

لون البشرة وهو المذكور اولا والمراد الكل ومثال قوله ايضا انه يجب التطيين على فاقد الثوب لزاما في معناه من ورق وجلد قوله ايضا وله ستر بعضها بيده يكفي بيد غيره وان حرم قول الحاوي والنجس كالحرير كالعدم فيه امور احدها قوله في النجس انه كالعدم اي في الصلاة والا فالستر به خارجها واجب ولو في الخلوة ثانيها ومحله ايضا اذا لم يجد ما يغسله به كما قيده الرافعي والنووي فان وجد غسله ولو خرج الوقت لغسله وصلى خارج الوقت ولا يصلي في الوقت عاريا كما نقل القاضي ابو الطيب الاتفاق عليه ثالثها حمل في المهمات المذكور في الحرير على ما اذا كان قدر العورة فان زاد عليها قال فينبغي لزوم قطع الزيادة ان لم ينقص اكثر من اجرة الثوب رابعها استشكل في المهمات الفرق بين النجس والحرير مع ان لبس النجس يباح للحاجة بل دونها في غير الصلاة فان قيل لبس الحرير يباح في الصلاة للحاجة كالحكة ودفع القمل بخلاف النجس قلنا ممنوع فان النجس يباح ايضا في الصلاة لشدة الحر والبرد انتهى وجوابه ان اجتناب النجاسة شرط في صحة الصلاة بخلاف اجتناب الحرير والله اعلم قول التنبيه ويستحب ان يصلي الرجل في ثوبين قميص ورداء قد يفهم ان الرداء في هذه الحالة اولى من الازار والسراويل والمنقول ان الكل سواء وفي الكفاية لا شك ان الرداء اكملها وقال النشائي انما قاله من عند نفسه قلت وقد نقل ان الازار والسراويل اولى لانه استر قوله فان اقتصر على ستر العورة جاز مفهوم من قوله ويستحب ان يصلي في ثوبين وانما ذكره ليفهم ان النهي عن الصلاة في ثوب واحد ليس على عاتقه شيء منه ليس للاشتراط قاله في الكفاية وفيه نظر لان غاية ما دل عليه ذلك اللفظ جواز الاقتصار على ثوب واحد اما الاقتصار على ستر العورة فلا يفهم منه قوله الا ان المستحب ان يطرح على عاتقه شيئا احتياطا للستر وجوبه وحكاه عن نص الشافعي قوله ويستحب للمرأة ان تصلي في ثلاثة اثواب درع وقميص وسراويل لم يذكر الاصحاب السراويل هنا بل ذكروا بدله الجلباب قوله وان بذل له ستره لزمه قبولها اي على وجه العارية فلو بذلت له هبة لم يلزمه القبول في الاصح قال في المهمات المتجه وهو قياس التيمم وجوب قبول الطين والتراب ونحوهما مما لستر وقيمته قليلة غالبا والمقيد بالثوب لفهم ذلك انتهى وفي وجه حكاه الدارمي في الاستذكار انه يجب قبول الهبة دون العارية عكس المشهور وهو غريب جدا وقد يفهم كلام التنبيه انه لا يلزمه طلب اعارتها قال في الكفاية والظاهر من كلام الاصحاب وجوبه وقد يفهم من قوله بعد وان لم يجد اعتبار الطلب فيه كما في يظن من التيمم قوله وان وجد الستر في اثنا الصلاة وهي بقربه

ستر وبنى

المذكور فالزامه الوجه المرجوح لم يتعين وقال ابو عبد الله البيضاوي شيخ صاحب
التنبيه انما يغسله كله اذا اصاب الثوب نجاسة لم يرها اما اذا راها ثم خفيت عليه
فانه يجب غسل ما راه من الثوب لان النجاسة لم تتحقق الا فيما راى فالاشتباه لا يتعدا
قوله المنهاج فان حمل نجاسة في صلاته او لاقاها ببدنه او ثيابه لم تصح صلاته كذا لو
حمل طاهرا متصلا بنجاسة او منفصلا بطاهر وذلك الطاهر متصلا بنجاسة كما لو ربط
في وسطه حبلا او قبضه بيده وطرف ذلك الحبل في عنق كلب او في ساجور والساجور
في عنق كلب فان صلاته تبطل في الاصح مع انه لم يحمل نجاسة ولا لاقاها ببدنه ولا
ثيابه وقد صرح بذلك المنهاج في قوله ولا تصح صلاة ملاق لبعض لباسه نجاسة
وان لم يتحرك بحركته ولا قابض طرف شئ على نجس ان تحرك وكذا ان لم يتحرك
في الاصح ولم يذكر ملاقاة بدنه نجاسة لانه مفهوم من طريق الاولى وعبر الرافعي
بقوله في البدن ومحموله وملاقيها وتعبيره بالمحمول اعم من تعبير المنهاج
باللباس وهو اعم من تعبير التنبيه بالثياب لدخول الخف ونحوه في اللباس
دون الثياب ومقتضى كلام الحاوي في امساك طرف حبل طرفه الاخر في ساجور
كلب الصحة فان النجاسة لم تلاق محموله وانما لاقت ما لاقاه وقد صرح به بعد ذلك
بقوله لا ساجور كلب وهو الذي يقتضيه عبارة المنهاج ايضا وكذا رجحه الرافعي
في الشرح الصغير ولم يصرح في الكبير بترجيح وصحح في اصل الروضة البطلان
قوله النسه وهي غير معفو عنها لستثنى منه ما لو حمل مسجى فان ازلاقه استمرار
معفو عنه ومع ذلك فتبطل صلاة الحامل له في الاصح وقد صرح بذلك المنهاج والحاوي
وفي معناه حمل من على ثوبه نجاسة معفو عنها وقياسه البطلان ايضا فيما لو حمل
ما قليلا او ما لا عافية ميتة لا نفس لها سائلة وقلنا لا ينجس الماء كما هو الاصح وان لم
يضر حراكه قوله المنهاج ولا يضر نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود والحاوي
وما يحاذي صدره قال في الروضة او بطنه او شيا من بدنه في سجوده او غيره قال شيخنا
ابن النقيب وعمومه يتناول السقف والجدران في جميع الصلاة ولا يقول به احد انتهى
وكان مراده ان عبارة الروضة لعمومها تتناول ما لو كانت النجاسة في السقف او الجدار
وهو محاذ لها ببعض بدنه اي مقابل ولا يمكن ان يحوي في هذا وجه بالبطلان فان فرض
المسئلة انه لم يلاقها ببدنه ولا ثيابه وقوله المنهاج على الصحيح عبر في الروضة بالاصح
وكان ينبغي ان يقول على النص لحذاق الماوردي وغيره نقلوه عن نص الشافعي قوله المنهاج
ولو وصل عظمه نجس لفقد الطاهر فمعذور والا وجب نزعه ان لم يخف ضررا ظاهرا فان مات
لم ينزع على الصحيح مثل قول الحاوي وان لم يتعين ان وصل عظمه نجس او خاف ضررا ظاهرا او مات

لم ينزع

دون الكثرة قطعا كما في التحقيق تبعا للمتولي وكلام الرافعي في الصيام لقتصه وقال القاضي حسين لو كان الثوب الملبوس زايدا على عادم لباس بدنه لم تصح صلاته لانه غير مضطر اليه قال في المهمات ومقتضاه منع زيادة الكم على الاصابع ولبس ثوب اخر لا لغرض من تحمل ونحوه **وقول المتن** وفي ثوبه يفهم كما قال في الكفاية ان البدن ليس كذلك قال وفيه تفصيل وهو ان صاد فه ابتدا فكالثوب او وصل للبدن منه فعلى الخلاف فيما لو انتشر يعرف انتهى وفي التحرير وجه فارق بين الثوب والبدن كما يفهمه كلام الشيخ وفرق بان تكرار الغسل في الثوب يبليه فعفي عنه فيه بخلاف البدن قال في الكفاية وافهم ان دم القمل والبعوض وسايل ما لا يسيل دمه ليس كالبراغيث وليس كذلك قال الشناي وفيه نظر فان العلة توجب التسوية فاكتفى الشيخ بفهمه انتهى وصرح في المنهاج بالتسوية بين دم البرغوث وبين دم الدباب وذكر في الحاوي مع دم البرغوث دم القمل والبعوض وبول الخفاش وبين الذباب **قول المنهاج** ودم البثرات كبراغيث وقيل ان عصر فلا قال في شرح المهذب محل الوجهين في العصر في القليل وهما كالوجهين في قمل القمله في ثوبه قال شيخنا ابو النقيب ومجموع كلامه يقتضي ان الخارج بالعصر يضر كثيره جزما فان دم القمل المقتول لذلك وحينيذ يكون دم البثرات كدم البراغيث بلا نزاع والعصر كالقتل ان كثر ضر وان قل فلا في الاصح قال وعبارة المنهاج عند التامل لمقتضى خلاف ذلك انتهى وعبارة الرافعي عطفا على المعفو عنه مع القلة وبثرته وان عصر وهو في التقييد بالقلة تابع للرافعي كما تقدم والاصح العفو مع الكثرة كما عرفت لكن عند عدم العصر واحترز بما ضافه البثرة اليه عن بثرة غيره **قول الحاوي** عطفا على المعفو عنه مع القلة والقرح والدمل والقصد والحجامة كذا صحح النووي في الروضة والمنهاج انها كالبثرات اي فيعفى عنها مع القلة وفي حال الكثرة اختلاف الترجيح وفي الرافعي انه قضية كلام الاكثرين والاولى في المحرر والشرحين انه ان دام مثله غالبا فكدم الاستحاضة في الاحتياط للمكن والعفو والا فكدم الاجنبي وسيأتي حكمه وصحح في شرح المهذب والتحقيق انه كدم الاجنبي وجزم المنهاج في اخر التيمم لعدم العفو في قوله الا ان يكون بجرحه دم كثير والجرح هو القرح **وقول المنهاج** في المسلة قيل كبثرات كذا في نسخة المصنف تبعا للمحرر ويوافقه قوله بعد ذلك قلت الاصح انها كالبثرات وفي بعض النسخ قيل كبراغيث والمعنى لا يختلف **وقوله** والاصح ان كان بدوم مثله غالبا وليس كذلك بل هو كالاستحاضة جزما صرح به في التحقيق وشرح المهذب **قول المتن** او اليسير من سائر الدما بعد دمه ودم غيره وهو

في دمه

ما انتفضا وان قليلا عفي عنه في الاصح او القليل من دم

فلو سقط فيه من الهواء دم

غالبا فيما

نظير هذا الخلاف في الما واختلاف التصحيح فيه في بابه صحح النووي العفو والرافعي عدم العفو **قوله** ولا تحل الصلاة في ثوب حرير هذا في حق الرجل والخنثى المشكل ومع ذلك فالاصح انه يصلي فيه اذا لم يجد سائرا غيره **قول الحاوي** في امثلة ما لا يعفى عنه ونص فيه دم هذا تفريع على نجاسته وهو الاصح ووقع في شرح الوسيط للنووي طهارته **فصل قول التنبيه** وان تكلم عامدا بطلت صلاته المراد كلام البشر بحرفين او حرف مفهم لمن وقا وكذا حرف ممدود في الاصح وقد صرح الحاوي بالامرين بقوله وبكلام البشر حرفين وحرف مفهم اي ممدود وصرح المنهاج بالامر الثاني بقوله تبطل بالنطق بحرفين او حرف مفهم وكذا مدة بعد حرف في الاصح وفائدة التقييد بكلام البشر وقد استثنوا بعد ذلك من ابطالية الصلاة الكلام اليسير لنسيان لو سبق لسان او جهل مع قرب العهد بالاسلام ويستثنى ايضا ما لو اجاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد ناداه في حياته فالاصح لا تبطل وفي اجابة احد الوالدين اوجه تلزم الاجابة ولا تبطل الصلاة تلزم ولكن تبطل لا تلزم وصححه الروياني في البحر وقال السبكي في كتاب بر الوالدين المختار القطع بانه لا يجيبهما ان كانت الصلاة فرضا وقد ضاق الوقت وكذا ان لم يضق لانها تلزم بالشروع خلافا لامام الحرمين وان كانت نفلا وجبت الاجابة ان علم تأذيهما بتركها ولكن تبطل وفي المطلب ان لم يرقبهما لقلا وقد عرفت النقل فيها وليستثنى ايضا ما لفظه بالنذر فلا تبطل به الصلاة على الاصح في شرح المهذب لانه مناجاة وقال في المهمات وقياسه التعدي الى الاعتاق والوصية والصدقة وسائر القرب المنجزة انتهى وقول المصلي لا تلبس العنك بلعنة الله كما قاله الامام البلقيني وانذار مشرف على الهلاك كما صححه في التحقيق لكن الاصح في الشرح والروضة وغيرهما البطلان مع وجوبه وتكلمه بكلام لم يسمع لعارض صياح ونحوه على احد وجهين لوالد الروياني لكن الاصح البطلان وذكر الفزع لاستغرابه واذا تكلم عامدا لعدم سلامه ناسيا فلا تبطل الصلاة كما ذكره الرافعي في الصيام وقد تدخل هذه الصورة في الجهل بالتحريم **قول الحاوي** وضحك وبكاء وانين ونفخ وتنحنح ظاهر عبارته بطلان الصلاة بقليل هذه الاشياء وكثيرها وليس كذلك بل هي كالكلام ان ظهر حرفان بطلت والا فلا وذكر المتكلمون على الحاوي انها من الكلام فيما فيها ما فيه وليس في عبارته ما يدل على ذلك وقد صرح بذلك التنبيه في النفخ والتنحنح مع تركه في الكلام والقهقهة فقال وان نفخ او تنحنح ولم يبن منه حرفان لم تبطل صلاته وفي المنهاج الاصح ان التنحنح والضحك والبكاء والانين والنفخ ان ظهر به حرفان بطلت والا فلا وهو صريح في جريان الخلاف في الكل وكذا المحرر

وشرح

لا يقصد قرآنا انتهى وما ذكره من البطلان فيما اذا لم يقصد شيأ ذكره ايضا فى التحقيق
وقال فى شرح المهذب انه ظاهر كلام المهذب وغيره وينبغى ان يفرق بين ان يكون
انتهى فى قراءته اليها فلا تبطل والا فتبطل قال ودليل البطلان اذا لم يقصد شيأ
انه يشبه كلام الآدمى وقد سبق عن الامام وغيره فى تحريم قراءة الجنب ان
مثل هذا النظم لا يكون قرآنا الا بالقصد فاذا اطلق لم يحرم انتهى وقال ابن
الرفعة كلام المهذب منصرف الى حالة الاعلام لا الى حالة الاطلاق لانه قال ان
قصد التلاوة والاعلام لم تبطل ثم عقبه بقوله وان لم يقصد القرآن اى مع قصد
الاعلام بطلت قال وما ذكره عن الامام فى الجنب صحيح ولكن الفرق بينه وبين
المصلى ان كونه فى الصلاة قرينة تصرف ذلك الى القرآن انتهى ومفهوم قول الحاوى
وبالقراءة والذكر بمجرد التفهيم عدم البطلان فيما اذا لم يقصد شيأ وبه صرح الحموى شارح
الوسيط والبارزى والقونوى وهو الظاهر وكيف يفهم فيها البطلان من عبارة
المنهاج مع قوله اولا لقصد التفهيم ثم ذكر ما اذا قصد مع التفهيم قراءة وما اذا لم
يقصد فاذا كان مورد القسمة قصد التفهيم فكيف نتناول عبارته ما اذا لم
يقصد شيأ بالكلية وقد سوى فى الحاوى بين القراءة والذكر فى ذلك ولم يذكر
المنهاج الذكر مع القراءة لكنه عقبه بقوله ولا تبطل بالذكر والدعاء الا ان تخاطب
انتهى وقد يفهم من هذه العبارة ان التفصيل المتقدم فى القرآن لا يأتى فى الذكر والظاهر
انه لم يرد هذا وانما هذه المسئلة مستقلة **قول المنهاج** ولو سكت طويلا بلا
غرض لم تبطل فى الاصح يستثنى ما اذا كان فى اعتدال الركوع او السجود بناء على انهما
قصيران فتبطل الصلاة بتطويلهما لسكوت وغيره واحترز بقوله بلا غرض عن السكوت
ناسيا ولتذكر شئ نسيه فالاصح فيها القطع بعدم البطلان **قول المنهاج والحاوى**
وليس لمن نابه شئ ان يسبح ولصفق المرأة فيها امور **احدها** ان التنبيه يكون
واجبا كما اذا رأى الاعمى ومستحبا كتنبيه امامه اذا هم بترك مستحب كالتشهد الاول
ومباحا كما اذا نبه لداخل وقد مثل المنهاج للثلاثة فقال كتنبيه امامه واذنه لداخل
وانذاره اعمى فرد الواجب والمباح على تغييرهما بالسنة وجوابه انهما انما اراد التفرقة
بين حكم الرجال والنساء بالنسبة الى التسبيح والتصفيق ولم يرد بيان حكم
التنبيه **ثانيها** ان ظاهر كلامهما تخصيص التصفيق بالمرأة وليس كذلك فيسن للخنثى
التصفيق ايضا كما ذكره ابو الفتوح بن ابى عقامه وقد سلم التنبيه من الامرين لقوله
سبح ان كان رجلا وصفق ان كانت امرأة فلم يصرح بحكم التسبيح والتصفيق ولم
يجعل التسبيح وحض التصفيق بالمرأة بل جعل التسبيح للرجال والتصفيق للنساء

فبقى

بالعود والا فلا احتمالان للقاضي حسين بحران فيما لو سجد على يده ثم رفعها وسجد على الارض وكل ذلك وارد على قول التنبيه وان زاد ركوعا او سجودا او قياما او قعودا عامدا بطلت صلاته ولا يرد ان على الحاوي لقوله ولعمد زيادة ركن فعلي لا قعود قصير لعدم يرد عليه ما ذكرناه من الركوع والسجود وايضا فليس كل قعود قصير يغتفر فلو قعد من قيام لخرقاء بطلت صلاته لكنها انما بطلت لكونه قطع القيام ثم عاد اليه فكانه اتى بقومتين قاله الامام **قول التنبيه** وان خطا ثلاث خطوات متوالیات او ضرب ثلاث ضربات متوالیات بطلت صلاته كذلك الخطوة الواحدة اذا كانت وبه فاحشة وقد صرح بها المنهاج والحاوي وكذا الفعل الذي هو على جهة اللعب كضرب الراحتين وقد صرح به الحاوي واغفله المنهاج ايضا وظاهر اطلاقهم ان السهو في ذلك كالعمد وبه صرح الحاوي والمنهاج وقال في الاصح وفي الروضة انه المذهب وقطع به الجمهور واختاره في التحقيق خلافه ولسبق من كلامهم جميعا مثل الخوف وهو مميز حوفي باب **قول المنهاج** لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابعه في سبحة او حك في الاصح مثل قول الحاوي لا التحريك اصبع بسبحة او حكه ان حمل الاصبع على الجلس وان حمل على التوحيد فمقتضاه ان ذلك انما هو اذا اقتصر على الحك باصبع واحد فلو حك باكثر منها ضر وهو البعيد والتعبير بتحريك الاصابع يقتضي ان ذلك مع اقرار الكف فلو حرك كفه في الحك ثلاثا بطلت الا ان يكون به جرب لا يقدر معه على الصبر قاله الخوارزمي في الكافي **قول التنبيه** وان اكل عامدا بطلت صلاته وان كان ناسيا لم تبطل فيه امران **احدهما** محل عدم البطلان في النسيان اذا قل الاكل فان كثر فالاصح البطلان وكذا في الصوم عند الرافعي لكن خالفه النووي فصحح عدم بطلان الصوم بالاكل الكثير ناسيا وكان الفرق ان للصلاة نظاما تختل بالاكل بخلاف الصوم فانه ليس بعبادة ذات نظام وانما هو انفكاك عن امور معروفة وهذا بعض شارحي الوسيط هذا الفرق وقال الصوم ايضا ذو نظام وهو الامساك من اول اليوم الى اخره يلتزم بالاكل والشرب قال في المطلب ولعوى هذا التسوية الفورانى بين الوجهين في الصوم والصلاة ولم يبين الصوم على الصلاة كما فعل غيره **ثانيهما** لذلك العامد اذا جهل التحريم وقد سلم المنهاج من الامرين فقال وتبطل بقليل الاكل قلت الا ان يكون ناسيا او جاهلا تحريمه ولا بد من تقييد جاهل التحريم بكونه قريب الاسلام او نشا في بادية بعيدة فقد ذكر الرافعي في نظير المسئلة وهو الاكل في الصوم جاهلا بتحريمه وصرح به في الكفاية هنا ويرد على عبارتهما ان الشرب في ذلك كالاكل وكانهما تركاه لوضوحه وسلم الحاوي من هذه الايرادات كلها

لقوله

ذراع قال في المهمات وسكتوا عن قدر المصلي والخط والقياس انهما كالشاخص **سابعها** يرد على اطلاقه تحريم المرور ولو اذا كان في الصف المقدم فوجه فله المرور بين يدي من خلفه ليسدها وقد صرح به الحاوي لقوله لان وجد فرجة في الصف السابق ومقتضى تعليلهم تقصير اهل الصف بتخليه تلك الفرجة انه لو لم يقع منهم تقصير بان جاء واحد بعد تكميل الصف الاول فجذب واحدا ليصطف معه انه ليس لاحد المرور بين يديهما اذ لا تقصير منهما وهو محتمل **ثامنها** مفهوم قوله وقول الحاوي وحرم المرور حينئذ انه اذا لم يجب سترة ولا في معناها او تباعد عنها فوق ثلاثة اذرع لم يحرم المرور ولانه مكروه كما في التحقيق او خلاف الاولى كما في الروضة وقال الخوارزمي في الكافي انه تحرم المرور في حريمه وهو قدر امكان السجود فان صح ذلك تقيد به اطلاقهما **تاسعها** ومفهومهما انه لا يندب دفع المار في هذه الصورة وظاهر عبارة الرافعي عدم جوازه ولا يلزم من كونه لا يستحب انه لا يجوز وقال في المهمات وقياس قول الخوارزمي بتحريم المرور في حريمه جواز الدفع في حريمه **عاشرها** ظاهر عبارته وعبارة الحاوي الاكتفاء بالخط على اي صفة كان والمختار في الروضة كونه طولا الى جهة القبلة وعبارة التنبيه وان مر بين يديه مار "وبينهما سترة" [illegible] او عصى بقدر عظم الذراع لم يكره وكذلك ان لم يكن عصا وخط بين يديه خطا على ثلاثة اذرع لم يكره وان لم يكن شيء من ذلك كره واجزاه صلاته فلم يذكر حكم الصلاة الى السترة ولا دفع المار وانما ذكرا هما المرور في صورتين احداهما اذا مر بينه وبين السترة او في الخط وهذا من مفهوم قوله وهي كراهة تحريم على الصحيح ويستثنى ما اذا كان المرور لفرجة في الصف السابق كما تقدم الثانية اذا لم تكن سترة ولا خط وهو موافق لما قدمناه عن التحقيق وبقي كلام الخوارزمي في تحريم المرور في الحريم ان صح وذكر العصى بعد السترة تحتمل ان تكون من عطف الخاص على العام وتحتمل ان يريد بالسترة ما يستر جميع البدن وعظم الذراع الذي ذكره هو ثلثا ذراع الذي ذكرناه ولم نعتبر في السترة ان يكون بينه وبينها ثلاثة اذرع اكتفاء بما ذكره في الخط وفي معنى الخط بسط المصلي كما تقدم **قوله في الاسنى** انه يكره الالتفات في الصلاة اي لغير حاجة فمع الحاجة لا كراهة كما صرح به المنهاج وحد الالتفات ان لا يحول صدره عن القبلة فان فعل بطلت وقال المتولي ان الالتفات حرام **وقوله في المنهاج** والقيام على رجل اي لغير حاجة ايضا **قوله في الاسنى** ولا يصلي وهو يدافع الاخبثين المراد مدافعة احدهما ولا يشترط اجتماعهما وقد اوضح ذلك المنهاج بقوله والصلاة حاقنا او حاقبا وفي معناهما الزنخ **وقوله**

ولا يدخل

قول المنهاج والحاوى والمزبله اى مع بسط طاهر عليها **قول الحاوى** والعطن اى عطن الابل كما صرح به التنبيه والمنهاج وكانه يؤخذ من ان العطن مختص بالابل وليس كذلك فانه يستعمل فى غيرها ايضا ويرد عليهما ان ما واها الليلة لعطنها الآن اخذ منه **وقول التنبيه** ولا تكره فى مراح الغنم وكذا عطنها وسكت عن البقر وهى كالغنم كما قاله ابن المنذر فى الاشراف والمحب الطبرى فى الاحكام **قول الحاوى** والمقبرة اى الطاهرة كما صرح به المنهاج وكذا النجسة اذا فرش عليها طاهر فان صلى فيها بلا حائل لم تصح وعليه تحمل قول التنبيه وان صلى فى مقبرة منبوشة لم تصح صلاته قال فى المهمات والكراهة للنجاسة التى تحته او لحرمة الميت فيختص بما اذا حاذاه فلو وقف بين القبور لم يكره لكن ابن الرفعه طرد الكراهه فى الصلاة بجانب القبر واليه قال وفيه نظر ويحتاج الى نقل الا ان يعلل بكونه موضع الشياطين ولم اركونها موضع الشياطين لغيره وقال فى التوشيح ويستثنى مقبرة الانبياء عليهم السلام فانها كانت ارضا ليس فيها الا نبى مدفون او انبيا فلا تكره الصلاة فيها بل يجوز افتى الشيخ تقى الدين ابو حامد وعلله بان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل اجساد هم وانهم احياء فى قبورهم يصلون وعرض على والده فصوبه **قول الحاوى** والوادى كذا اطلقه الرافعى تبعا للامام والغزالى وقال بعد تعليله بخوف السيل السالك للخشوع فان تيقن السيل فيجوز ان يقال لا كراهة ويحتمل الكراهة لاطلاق النهى وقال فى الروضة والصواب ما ذكره الشافعى وهو اختصاص الكراهه بواد خاص وهو الذى نام فيه صلى الله عليه وسلم ومن معه حتى فاتت الصبح وقال اخرجوا بنا من هذا الوادى وصلى خارجه **قول التنبيه** او ترك فرضا من فروضها اى فروض الصلاة وليس عايد الى النيه كما قرره ابن الرفعه وذلك ليفهم بطلانها اذا صلاها قاعدا من غير عذر وفى انعقادها نفلا وجهان فى الاستذكار للدارمى.

باب سجود السهو

قول المنهاج سجود السهو سنة عند ترك مامور به او فعل منهى عنه اى على ما فصله بعد ذلك لا كل مامور ومنهى فكان ينبغى ان يقول هنا على ما سيأتى اذ بشرطه وبقى ثالث وهو فعل فرض متردد فى تاديته وقد ذكره بعد ذلك **قوله** وقد ليشرع السجود لزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق فى الترتيب اى فى الركن المعقود له ومراده بما سبق بيان الزياده لا السجود فانه لم يسبق وذلك من قوله وان سهى فيما بعد المتروك لغوا الى آخره المسئلة فى تلك الصور كلها اذ تداركه سجد للسهو **قوله** ان الابعاض القنوت وقيامه والتشهد الاول وقعوده والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فيه والصلاة على الآل حيث سننا ها اى وهو فى التشهد الاخير على الاصح وفى الاول على وجه فهذه ستة واهمل سابعا وهو الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم فى القنوت واقتصر الحاوى

على خمسة

اى على سننها كذا فى الشرح والروضة وغيرهما وحكاه فى شرح المهذب اطلاق النقض بها عن
الجمهور وقال انه المشهور **قوله** وان مس احدهما وصلى الصبح ثم الاخر وصلى الظهر فان
نقضنا بينهما لا يعيد كذا اطلق الرافعى والنووى المسئله وصورتها ما اذا توضا لحدث اخر
اما لو توضا لمس الفرج احتياطا فلا يفيده شيأ اذ لا يرفع حدثه على تقدير كون الاول
فرجا وقد صورها بذلك القاضى حسين فى التلخيص والمحب الطبرى كما نقله فى المهمات
قول المتن ومس المصحف يحرج الحريطه والصندوق والاصح تحريم مسهما اذا كان
المصحف فيهما كما صرح به فى المنهاج والحاوى الا انه لم يقيده بكون المصحف فيه وفى كلام
الرافعى اشتراط كونه معدا له حتى لو كان المصحف فى جراب مثلا لم يحرم مسه ويخرج
تقليب اوراقه بعود وهو ما صححه النووى تبعا للعراقيين وصحح الرافعى التحريم وعليه مشى فى
الحاوى **قوله** وحمله اى مقصودا فالاصح جواز حمله فى امتعه كما صرح به فى المنهاج
والحاوى لكن شرطه ان لا يكون مقصودا بالحمل كما صرح به الرافعى وغيره وحذفه فى
الروضة وعبارة سليم فى المجرد شرطه ان يقصد بنقل المتاع لا غير انتهى ومقتضاها
انه اذا قصد المصحف وغيره حرم وهل يشترط كون الامتعه ثلاثة اشياء اكثر محافظة
على صيغة الجمع ام يكفى اقل من ذلك لم ار من تعرض لذلك والظاهر الثانى وخرج بالمصحف
اللوح والاصح حرمته كما صرح به فى المنهاج والحاوى لكن تعبير المنهاج فيه بالاصح مخالف
لتعبيره فى الروضة بالصحيح ومقتضى اطلاق المتن تحريم المس والحمل على الصبى ايضا والاصح
تمكينه منه كما صرح به فى المنهاج والحاوى وقال فى المهمات ان المفهوم من كلام الاصحاب
ان المنع فى الحمل لاجل الدراسة فان حمل لغير غرض او لغرض اخر منع منه وهو ظاهر انتهى
ويستثنى من تحريم حمله ما اذا خاف عليه من غرق او حريق او نجاسة او كافر ولم يتمكن
من الطهارة فيجوز ادخاله مع الحدث للضروره **قول المنهاج والحاوى**
وتفسير بعضى الحمل وان كان القرآن اكثره وهو مقتضى كلام الرافعى قال النووى وهو منكر
بل الصواب القطع بالتحريم قاله الماوردى واخرون ونقله صاحب البحر عن الاصحاب وقال
فى شرح المهذب انه لا خلاف فيه واعترضه فى المهمات لموافقة الشاشى فى الحليه للرافعى
فى ذلك ومقتضى عبارة الروضة وشرح المهذب الحل عند الاستواء وهو نظير تصحيحهم
فى الحرير ومقتضى عبارة المحقق الحرم لكثرته فانه فرض الخلاف فيما اذا كان القرآن اقل
وفى عبارة المنهاج فى قوله وتفسير العطف على الضمير المجرور فى قوله وحمله بدون اعادة الجار
وكذا فى قول الحاوى وحمله عطفا على الضمير فى قوله ومسه وهو جائز عند بعضهم
لقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر ومنعه الجمهور **قول المنهاج** ودنانير وقول الحاوى لا الدراهم
شرط الماوردى فى ذلك ان يكون مما يتداول كثيرا فى المعامله والا فيحرم فى الجمهور اطلقوا الوجهين

او تشهد فان الصلاة لا تبطل بعمده في الاصح ويسجد لسهوه في الاصح وقد صرح المنهاج باستثنائها وذكرها الحاوي معطوفة على السهو المبطل العمد بقوله وينقل ذكر ذكرى وذكرها التنبيه في قوله او قرأ في غير موضع القراءة لكنه لم يصرح باستثنائها من هذه القاعدة ثم ان ذلك لا يختص بالقراءة كما عرفته لكن تعبير المنهاج والحاوي يقتضي اختصاص هذا الحكم بنقل الركن بكماله وليس كذلك فلو قرأ بعض الفاتحة او بعض التشهد كان الحكم كذلك والتعبير بالتنبيه يتناول قراءة بعض الفاتحة وايضا فمقتضى كلامه السجود ولو لم يكن المقروء ركنا كسورة الاخلاص مثلا وبه صرح في شرح المهذب وهذه الصورة ترد على تعبير المنهاج والحاوي بالركن ويصح عدها صورة ثانية مستثناة ومقتضى اطلاقهما في نقل الركن انه لا فرق بين ان يفعله عمدا او سهوا وقال في المصباح انه اصح الوجهين ودخل في عبارتهما التكبير قال شيخنا ابن النقيب وفي الرطلان ينقله نظر الثالثة القنوت قبل الركوع لا تبطل عمده الصلاة ويسجد لسهوه على الاصح المنصوص كما في زيادة الروضة اي بشرط ان ياتي به على نية القنوت والا فلا سجود قاله الجواري في الكافي والمعاني في الوصلي الرابعة اذا ترك التشهد الاول ناسيا وتذكره بعد ما صار الى القيام اقرب فعاد للتشهد فانه يسجد للسهو كما صرح به المنهاج وصححه الرافعي في المحرر والشرح الصغير وصحح في تصحيح التنبيه والتحقيق انه لا يسجد وقال في شرح المهذب صححه الجمهور واطلق التنبيه الخلاف في ذلك فقال وان نهض للقيام في موضع القعود ولم ينتصب قائما وعاد الى القعود ففيه قولان احدهما يسجد والثاني لا يسجد ومحله في السهو وقد عرفت ان الذي في المنهاج السجود اذا كان الى القيام اقرب وفي التصحيح وغيره عدمه مطلقا فلو كان عامدا بطلت صلاته ان كان اقرب الى القيام كما في المنهاج والحاوي ولم يعتده في المحرر بكونه الى القيام اقرب الخامسة اذا زاد القاصر على ركعتين سهوا فانه يسجد مع انه لا يجوز له زيادتها استثناها ابن الصلاح وابن ابي الصيف واستشكله مجلي لان عمد الزيادة لا ينبيه الا تمام مبطل وذكر في المهمات صورة سادسة وهي تطويل الركن القصير سهوا مع القول بان عمده لا يبطل يسجد لسهوه على الصحيح وهذه على وجه وسابعة وهي اذا فرقهم في الخوف اربع فرق وصلى بكل فرقة ركعة او فرقهن وصلى باحداهما ثلاثا فانه يجوز على المشهور لكنه يكره ويسجد للسهو للمخالفة بالانتظار في غير موضعه حكاه في الروضة في باب صلاة الخوف واستثنى بانظره لم نر لهم تخصيص السجود بحالة السهو بل العمد كذلك ايضا قول المنهاج والحاوي ما ابطل عمده سجد لسهوه ان لم يبطل سهوه ايضا وهو المفهوم من قول التنبيه وان فعل ما لا يبطل عمده الصلاة لم يسجد لسهوه منه ما اذا سقط على دابته فحولها

عن صوب

ولا حاجة اليه لقوله اولا وهو في الصلاة ومن شك في النية او التكبير فليس في صلاة ولو شك في السلام اتى به ولا سجود قاله البغوي في فتاويه وعلله بفوات محله قال في الكفاية فان قيل اقتضى قوله فرض انه لو شك في سنة كالتشهد الاول ونحوه لا يكون لحكم كذلك قلت المامور به في الفرض شيئان وفي السنة احدهما فانه ان شك فيه في محله اتى به ولا سجود او بعد فواته سجد ولم يات به انتهى قال النشائي ولا يخفى على المتامل فقه الايراد وضعف الجواب وقد سلم من ذلك الحاوي بقوله والمشكوك كالمعدوم **قول المنهاج** ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر مثل قول الحاوي لا الركن بعد السلام ويستثنى من ذلك النية فاذا شك فيها بعد السلام بطلت صلاته كما قال في المهمات عن فتاوى البغوي وقول المنهاج على المشهور ترجيح لطريقة الخلاف وفي الروضة على المذهب وهو ترجيح لطريقة القطع والذي ذكره الرافعي ترجيح طريقة الخلاف مع قصر الفصل وطريقة القطع مع طوله وخرج بتعبيرهم بالفرض الشرط كالطهارة وغيرها فاذا شك فيها ولو بعد السلام بطلت صلاته على المذهب في شرح المهذب **قول التنبيه** وان سهى خلف الامام لم يسجد قال في الكفاية احترز به عن القدوة الحكمية فيما اذا سهت الفرقة الثانية في صلاة ذات الرقاع والمزحوم في تخلفه عن الامام لكن الاصح تحمل الامام سهوه وقد صرح به الحاوي بقوله لا لسهوه حال القدوة ولو تخلف والظاهر ان الشيخ انما اراد بكونه خلفه مطلق القدوة لا قدرا خاصا منها وحينئذ فهو كقول المنهاج وسهوه حال قدوته تحمله امامه ويستثنى من كلامهما ما اذا تبين كون الامام محدثا فان المأموم يسجد لسهوه نفسه ولا يحمله عنه الامام وقد صرح بذلك الحاوي بقوله لا ان بان محدثا فيهما اي في كونه لا يسجد لسهو نفسه وفي كونه يسجد لسهو امامه واستشكل من جهة ان الصلاة خلف المحدث صلاة جماعة على الصحيح **قول المنهاج** ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير النية والتكبير اي ترله بعد القدوه صلا بعد سلام امامه ركعة ولا سجود بقي عليه اذا شك في ذلك فانه يتداركه بعد سلام الامام كما لو تيقنه لكن هل يسجد قال القاضي حسين كنت اقول انه يسجد لاتي ما ياتي به بعد سلام الامام زيادة في احد الاحتمالين اذ من الجائز انه لم يتركها ثم رجعت وقلت لا سجود عليه لان الماتي به بعد السلام صدر عن شك حالة القدوه فلم يسجد اعتبارا بتلك الحالة انتهى والسجود اظهر ويوافقه ما في الروضة عن فتاوى الغزالي ان المسبوق اذا شك في ادراك ركوع الامام فتداركه تلك الركعة بعد سلام امامه انه يسجد كما لو شك في عدد الركعات قال النووي وهو ظاهر ولا يقال يتحمله عنه الامام لانه شاك في العدد بعد سلام امامه وجزم به في التحقيق

ايضا كما حكاه الشيخ ابو حامد وصاحب جمع الجوامع والقولان المقابلان له احدهما
ان سهى بزيادة فبعد السلام او بنقص فقبله وهو محكي عن اختلاف الحديث
وهو من الجديد والاخر التخيير بينهما وليس في القديم ايضا كما قاله شيخنا البلقيني
والمصنف تابع للرافعي فانه قال ان الاول هو الجديد وان مقابليه قديمان ثم هذا
الخلاف في الاجزاء على المذهب وقيل في الافضل هذه عبارة الروضة لكن قال الماوردي
انه لا خلاف بين الفقهاء انه يجوز قبل السلام وبعده وانما الخلاف في الاولى وقال
في التتمة من قال بانه قبله لم يصححه لبعده بخلاف العكس **قول التنبيه** فان لم يسجد حتى سلم
ولم يطل الفصل سجد محله اذا كان ناسيا فلو سلم عامدا عالما بالسهو لم يسجد وقد
صرح بذلك المنهاج بقوله فان سلم عمدا فات في الاصح وكان ينبغي ان يقول ايضا عالما
بالسهو وهما مفهومان من قول الحاوي وان تذكر عقيبه واراد ان سجد سجد
قول المنهاج واذا سجد صار عائدا الى الصلاة في الاصح مقابله انه لا يصير عائدا لان
التحلل حصل بالسلام وصححه صاحب التهذيب وفي النهاية وجه ثالث انه ان سلم مرة
اخرى لا يعتد بذلك السلام قال السبكي والقياس ما هذا الوجه واما ما قاله صاحب
التهذيب ما الحكم بالعود اذا سجد دون ما اذا لم يسجد كما صححه المصنف فعليه اشكال انتهى
وتحرم العود اليهما ان ضاق الوقت صرح به البغوي في فتاويه في الجمع والقاصر **قول المنهاج**
والعبارة له **والحاوي** ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الاصح هي عبارة الغزالي قال
في المطلب وهي تقتضي ان ظن السهو يجوز السجود وليس كذلك نعم ان اعتقد انه يجوزه
فعله لم يبعد ان يبنى فيه الخلاف المذكور وصورها الامام بما اذا اعتقد انه سهى فسجد
وهذا واضح **قول التنبيه** وان زاد في صلاته ركوعا او سجودا او قياما او قعودا على وجه
السهو سجد للسهو ليسمى منه القعود القصير فان عمده لا يبطل الصلاة كما تقدم فلا
يسجد لسهوه **قوله** فيما اذا تكلم ناسيا انه يسجد للسهو محله في اليسير فان كان كثيرا فانه
يبطل الصلاة في الاصح كما تقدم فلا سجود **قوله** وان ترك امامه فرضا نوى مفارقته
يقتضي منع انتظاره وليس كذلك **قوله** وان ترك فعلا مسنونا تابعه ولم يشتغل
بفعله هذا اذا كان فاحش المخالفه فان خف لجلسة الاستراحة والقنوت فعله ولحق
الامام ولا يرد ترك الامام التسليمة الثانية لانقطاع المتابعة قاله في الكفاية

قول الحاوي **باب سجود التلاوة** لا في ص اي ليست من العزائم فلا يسجد فيها في الصلاة
ويستحب السجود فيها في غير الصلاة وقد صرح به المنهاج وهو مفهوم قول التنبيه فان
قراها في صلاة لم يسجد وقيل يسجد وقال في التصحيح الاصح بطلان صلاة من سجد في صلاته
سهو لقراءة ص فافهم ان هذا استدراك عليه وليس كذلك بل وقوع مرتب على ما ذكره فبطلان

الصلاة

عدم التشهد من سكوتهما عنه قول الحاوى وندب تكبير الهوى وكذا تكبير الرفع وقد صرح به التنبيه والمنهاج قول الحاوى ورفع اليدين اى فى تكبيرة الاحرام فقط وقد صرحا به ويستثنى من اطلاقهم سجود التلاوة فى الصلاة صلاة الجنازة فانه اذا قرأ فيها اية سجدة لا يسجد فيها قطعا ولا بعدها فى الاصح قول المنهاج ويقول سجد وجهى للذى خلقه الى اخره قال فى الروضة ولو قال ما يقوله فى سجوده جاز وقال فى شرح المهذب كان حسنا وقد يفهم ذلك من كون التنبيه والحاوى لم يذكرا الا ذكرا مخصوصا قول المنهاج ولو كرر اية فى مجلسين سجد لكل وكذا المجلس فى الاصح محله اذا سجد للاولى لتكرر الاية فيسجد ثانيا فلو كررها قبل السجود اقتصر على سجدة واحدة قطعا وقد يرد ذلك على قول الحاوى ايضا وكرر ان تكرر قول المنهاج والحاوى ويسن سجود الشكر لهجوم نعمة او اندفاع نقمة وزاد فى المحرر من حيث لا يحتسب وكذا فى الشرح والروضة وهو مفهوم من لفظ الهجوم فذكره تاكيد وفى ايضاح وفى التنبيه ومن تجددت عنده نعمة ظاهرة او اندفعت عنه نقمة ظاهرة فذكر بدل الهجوم الظهور والظاهر انهما بمعنى واحد والمقصود الاحتراز من النعم المستمرة كالعافية والاسلام والغنى عن الناس ونحوها وبنى فى المهمات على ان الظهور ليس بمعنى الهجوم وقال الصواب عدم التقييد بالظهور فان علم ظهور ذلك للناس لا اثر له فيما نحن فيه وقوله استحب له ان يسجد شكرا لله تعالى زيادة ايضاح لوهم وجوب الاضافة لله تعالى والا فما الفرق بينهما وبين كل ما سبق قول المنهاج والحاوى او رويه مبتلى او عاصى وظهورها للعاصى لا للمبتلى فيه امور احدها انه يوهم ان رويه المبتلى والعاصى لا تدخل فى هجوم اندفاع النقمة وهو الظاهر وقد يدعى ان عبارة التنبيه تقتضى دخولها فيه لكونه لم يفردها بالذكر ثانيها لو شاركه فى ذلك البلاء والعصيان فهل يسجد لم ار من تعرض له وظاهر اطلاقهم يقتضى السجود والمعنى يقتضى عدمه فليستثن حينئذ ثالثها التعبير الحاوى بالفاسق اولى من تعبير المنهاج بالعاصى لاطلاق المعصية على الصغيرة من غير اصرار ولا يسجد عند رويته مرتكبها رابعها قيد فى الكفاية الفاسق بالمتظاهر نافلا له عن الاصحاب وهو ظاهر خامسها فى معنى الفاسق الكافر وبه صرح الروياني فى البحر بل هو اولى بذلك سادسها انما يظهرها للفاسق اذا لم يخف ضررا فان خاف اخفى قاله فى شرح المهذب سابعها ذكر القاضى الحسين والفوراني وابن يونس فى شرح التعجيز انه يظهر للمبتلى اذا كان غير معذور كالمقطوع فى السرقة وبحث فى المهمات ان المقطوع ان تاب فالسجود على البليه الحاضره فلا يظهر وان لم يتب سجد واظهر ثامنها هل يظهرها للفاسق المجاهر المبتلى فى بدنه بما هو معذور فيه تحمل الاظهار لانه احق

سنة اى طريقة لازمة وليس فى رواية التصريح بالامر بركعتين لغير فى سنن ابى داود
صلوا قبل المغرب ركعتين والمفهوم من لفظ المنهاج انهما عند من استحبهما ليستا
من الرواتب كما تقدم عن الرافعى لكونه احرهما عن تمام الكلام فى الرواتب وقد يقال عطفهما
على امثلة الرواتب يفهم انهما منها ويلزم الحاوى ذكرهما عند قوله وندب زيادة
ركعتين قبل الظهر واربع قبل العصر وان يذكر زيادة ركعتين بعد الظهر ايضا وفى شرح
المهذب انه يستحب ركعتان قبل العشاء قول المنهاج وبعد الجمعة اربع وقبلها ما قبل
الظهر مخالف لقوله فى الروضة قبلها اربع وبعدها اربع كذا قاله ابن القاص واخرون
وتحصل ايضا بركعتين قبلها وركعتين بعدها وفى التحقيق انها كالظهر انتهى ونص الشافعى
فى الام فى اختلاف على وابن مسعود على ان بعدها اربعا وحكى عنه الترمذى فى جامعه ان
بعدها ركعتين وفى الكافى للخوارزمى ان السنة بعدها كهى بعد الظهر ركعتان ثم ذكر انه
روى انه عليه الصلاة والسلام كان يصلى بعدها ركعتين وروى اربعا وروى ستا قال
والافضل ان يصلى بعدها ستا اخذا بالاكثر ركعتين ثم اربعا بسلام واحد انتهى قوله
ومنه الوتر اى من النفل الذى لا يسن جماعة فهو قسيم الراتبة لا قسم منها اذ لو كان منها
لقال منها وذلك يقتضى تفسير الرواتب بالسنن التابعة للفرائض وهو الاصح وعبارة التنبيه
تقتضى تفسيرها بالسنن الموقتة حيث قال والسنة ان يواظب على السنن الراتبة مع
الفرائض فانه دال على صدق اسم الراتبة وان لم تكن مع الفرائض وهذا اصطلاح ن
المتقدمين من الاصحاب وفى عبارته شئ اخر وهو ان المواظبة على كل مسنون سنة فما
وجه تخصيص ذلك بالراتبة ومراده تاكدها على غيرها قولهم اقل الوتر احدى
عشرة ركعة هو المشهور وصحح الرافعى فى شرح مسند الشافعى ان اكثره ثلاث عشرة ركعة
قال السبكى اذا قطع بان من اوتر بثلاث عشرة جاز وصح وتره ولكن احب الاقتصار
على احدى عشرة فما دونها لان ذلك غالب احوال النبى صلى الله عليه وسلم قول المنهاج ويسلم
من كل ركعتين اى هو الافضل وهو معنى قول المنهاج والحاوى ان الفضل افضل
لكن الفضل فيما اذا اوتر بثلاث اكثر منه فيما اذا اوتر باكثر من ذلك فان السبكى قال ان الوصل
فى الثلاث مكروه لان الدارقطنى روى باسناد رجاله ثقات ولا تشبهوا بصلاة المغرب
وفيما عدا الثلاث خلاف الاولى قول المنهاج وله الوصل بتشهد او تشهدين فى الاخريين
قد يفهم استوائهما وهو وجه قال الرافعى انه مقتضى كلام كثيرين لكن صحح فى التحقيق ان
الافضل تشهد واحد وقيل الافضل تشهدان قولهما ايضا ووقته بين صلاة العشاء وطلوع
الفجر وقع فى تعليق القاضى ابى الطيب ان وقته المختار الى نصف الليل او ثلثه كالفرض وهذا
منافٍ لقولهم انه يسن جعله اخر صلاة الليل وقد علم ان التهجد فى النصف الثانى افضل

والحاوى

فليكتف

وذهب اليه السبكي وحكى النووي في الروضه عن الاصحاب انه يدخل وقتها بطلوع الشمس
ويستحب تاخيرها الى ارتفاعها ولم يذكر النسمه والمنهاج وقتها كانهما اتفقيا بلفظها دليلا
على وقتها وذكر الماوردي ان وقتها المختار اذا مضى ربع النهار وجزم به في التحقيق وعلله
الغزالي بان لا يخلو كل ربع من النهار عن عبادة **قولهم** ان تحيه المسجد سنه قال في
التنبيه الا ان يدخل وقد حضرت الجماعة فالفريضه اولى والمراد اذا حشى من التشاغل بها
فوات فضيلة تكبيرة الاحرام كما ذكره الرافعي في الجمعه وحكى في الروضة عن الحاملي
ان التحيه تكره في حالين احدهما اذا دخل والامام في المكتوبة وقد عرفت ان الكراهة
لا تختص بكونه دخل في المكتوبه بل لو قرب وقتها بحيث يفوته تكبيرة الاحرام
لو اشتغل بالتحية كرهت ايضا كما تقدم ولا تختص ذلك بالمكتوبة وقد ذكر ابو حامد
العراقي في الرونق انها تكره ايضا عند خوف فوات السنه الراتبه والمراد كراهة اقتصاره
على نيه التحيه فاما اذا نوى الراتبه او اطلق فانها تحصلان كما سياتي وفي المهمات
عن كتاب الوسايل لابي الخير سلامه بن اسمعيل بن جماعة انه اذا دخل المسجد
والامام يصلي جماعة في نافله كالعيد فهي استحباب رفعتي التحيه وجهان قال
والفرق ان فعل الفريضه في الجماعة افضل من صلاة النافله قال في المهمات وما قالوه في
المكتوبه يظهر اختصاصه بما اذا لم يكن الداخل قد صلى فان صلى جماعة لم تكره التحيه
او فرادى فالتحيه الكراهة قال الثاني اذا دخل المسجد الحرام فلا يشتغل بها عن الطواف
الهش ويستثنى ايضا الخطيب اذا دخل يوم الجمعة للخطبة فلا تستحب له التحية
في الاصح وحكى في المهمات عن المفقود للشيخ نصر المقدسي تعيد الاستحباب
بمن اراد الجلوس وهو مقتضى الحديث **تنبيه** يسقط استحبابها بالجلوس عمدا او
نسيانا مع طول الفصل فان جلس ناسيا وقصر الفصل صلاها كما حكاه في الروضة
عن ابن عبدان واستغربه وجزم به في التحقيق وذكر في شرحي المهذب ومسلم ان كلام
الاصحاب محمول عليه انتهى **قولهم** انها ركعتان تقتضي منع الزيادة عليها لكن في شرح
المهذب جواز الزيادة اذا اتى بسلام واحد قال في المهمات فان فصل فمقتضى كلامه المنع
والجواب محتمل انتهى **قول الحاوي** وتادت بالفرض والنفل يستثنى من اطلاق النفل
الركعة الواحدة فلا تحصل بها التحيه في الاصح وكذا الجنازة وسجدة التلاوة والشكر وقد صرح
بذلك كله المنهاج **قول المنهاج** وتحصل بفرض او نفل اجزاء سواتواها او اطلق
به الحاوي وبحث الرافعي تخريجه عند الاطلاق على الخلاف في حصول الجمعة بغسل
الجنابة وابن الصلاح عند نيتهما على نية الجنابة والجمعة معا وردده النووي عليهما بان
غسل الجمعة سنه مقصوده واما التحيه فالمقصود منها شغل المكان قال في المهمات

والفرق

فى كل ثلاث او كل اربع قاله فى التحقيق وهو معفو عنه من طريق الاولى وفى وجه لا يزيد
على تشهدين وقواه فى شرح المهذب واختاره السبكى قول المنهاج والحاوى ولو
نوى عددا فله ان يزيد وينقص لشرط لغير النية قبلها كذا اذا نوى واحدة فله ان
يزيد بالنيه وان لم تكن الواحدة عددا قول التنبيه والمنهاج والثلث الاوسط افضل
من الاول والاخيرين اذا قصرهما اثلاثا وافضل منه كما ذكره النووى فى كتبه السدس
الرابع والخامس وهو صلاة داود عليه السلام قوله فى البيت
افضل من فعله فى المسجد لسببى منه بعد ما هو مشهور كالعيد ونحوه مسائل
احداها النافله يوم الجمعة كما نص عليه الامام حكاه شيخنا البلقينى وفى المهمات
اذا الجرجانى فى الشافى حكاه عن الاصحاب وعلله بفضيله البكور ثانيها ركعتا الاحرام
فاذا كانا فى الميقات مسجد ففعلها فيه افضل حكاه فى الروضة فى الحج عن الاصحاب ثالثها
ركعتا الطواف فيستحب فعلها فى المسجد كما هو مصرح به فى بابه وكلام القاضى ابى
الطيب يدل على ان الروايت فى المسجد افضل لكن فى شرح مسلم للنووى لا خلاف عندنا
فى استحباب الراتبه فى البيت وفى المذورة وجهان فى الكفايه قوله وجوز فعل النافلة
قاعدا مع القدرة على القيام وذا مضطجعا لا مستلقيا على الاصح باب
صلاة الجماعة الجماعه سنة فى الصلوات الخمس وقيل هى فرض على الكفايه صحح الرافعى
الاول وعليه مشى الحاوى وصحح النووى الثانى وبين المنهاج التصحيحين ورد على
عبارة التنبيه والمنهاج امورا احدها ان محل الخلاف فى المؤداة فليست الجماعه فى
المقضيه فرض كفايه قطعا كذا فى زيادة الروضه ونازع فيه شيخنا الامام البلقينى
وقال انه ممنوع وفيما قاله نظر وهل هى سنة فيها حكى الرافعى عن القاضى حسين انه لا
تشرع لها الجماعة وقد تقرر ان معنى قولهم لا تشرع لا تستحب وقال النووى ان الجماعه
سنه فى الفائته ان لم يصلها خلف موداه فالافراد افضل من صلاة المقضيه خلف
المودادة وبالعكس للخروج من الخلاف وفى معنى فعلها خلف موداه فعلها خلف مقضيه
غيرها لاختلاف النيه واقتضى اطلاقه استحباب الجماعة فيها مطلقا وهو مخالف لاطلاق
الرافعى وتفصيل النووى ثانيها ومحل الخلاف ايضا فى غير الغراة فالخلاف فى حقهم فى
الاستحباب صحح الرافعى الاستحباب وعليه اطلاق الحاوى وصحح النووى ان الجماعة والانفراد
لهم سيان ثالثها ومحل الخلاف ايضا فى غير صلاة المسافر فقال الامام لا شك ان
المسافرين لا يتعرضون لهذا الفرض وجزم به النووى فى التحقيق لكن قال السبكى نص
الشافعى فى الام يرد عليهما فانه قال حتى لا تخلوا جماعة مقيمون ولا مسافرون من ان
يصلى فيهم صلاة جماعة رابعها ومحل الخلاف ايضا فى الاحرار فليست فرضا على العبد قطعا

ذكره

لا يفتقر وجوب بعض الاركان يقتضي الحاق المالكي وغيره من المخالفين به وقد صرح في
شرح المهذب بذلك وبان الفاسق كالمبتدع الامر الثاني يستثنى من تفضيل جماعة
المسجد على جماعة البيت المراد بجماعة البيت لها افضل وقد صرح به المنهاج بقوله وفي
المسجد لغير المراة افضل والحاوي بقوله وفي المسجد له اي للرجل افضل ومقتضى عبارة المنهاج
ان المسجد للصبي افضل وكذا هو مقتضى عبارة الحاوي ان فسرنا الرجل هنا بانه خلاف المراة
فان فسرناه بانه البالغ اقتضى كلامه ان الافضل للصبي البيت ولم ارد لك مصرحا به
ولعله فيمن يخشى الفتنة به لجماله الامر الثالث قد يفهم من تقييده افضلية
كثرة الجمع بكونه في المساجد انه لو كانت جماعة المسجد اقل من جماعة بيته فالمسجد اولى
وبه صرح الماوردي وهو مقتضى اطلاق الرافعي وقال القاضي ابو الطيب بيته
اولى ولا يفهم من عبارة المنهاج والحاوي في ذلك شيء لانهما ذكرا افضلية المسجد
وافضلية كثرة الجمع وسكتا عن تعارضهما وليستثنى من هذا الخلاف ما لو كانت الجماعة
القليلة في احد المساجد الثلاثة بل الانفراد فيها افضل من الجماعة في غيرها كما
صرح به المتولي ونظير تعارض كثرة الجماعة والمسجد اذا كان لو صلى منفردا خشع
ولو صلى في جماعة لم يخشع فافتى الغزالي بان الانفراد افضل فليستثنى هذه الصورة
من كلامهم ان صح ذلك اما لو كان اذا صلى في بيته صلى جماعة واذا صلى في المسجد صلى
وحده ففي بيته اولى **قوله السنة** فان كان للمسجد امام راتب كره لغيره اقامة
الجماعة فيه **فيه** امران **احدهما** ان هذا في غير المسجد المطروق **ثانيهما** وليستثنى
من غير المطروق ما اذا لم يحضر الامام وخيف من انتظاره فوات الوقت ولم يخش
فتنة فان خيف فتنة صلوا فرادى ويستحب لهم الاعادة معه ان حضر بعد
ذلك كذا في زيادة الروضة قال في المهمات وخالف في شرح المهذب فحكى عن الشافعي
والاصحاب في خوف الفتنة انه اذا طال الانتظار وخافوا فوات الوقت كله
صلوا جماعة قلت لا مخالفة بينهما لان كلام الروضة فيما اذا خيف فوات اول الوقت
وكلام شرح المهذب فيما اذا خيف فوات الوقت كله وهذا واضح والله اعلم **قول**
المنهاج في فضيلة تكبيرة الاحرام وانما تحصل بالاشتغال بالتحرم عقب تحرم امامه
وهو مثل قول الحاوي وفضل التحرم لشهوده والاتباع وفي شرح المهذب لو اخر
لوسوسة حصلت الفضيلة واستشكل بان الوسوسة ليست عذرا في التخلف
عن الامام بتمام ركنين فعليين كما في شرح المهذب فيحتاج الى الفرق ولعل المذكور هنا محمول
على ما اذا لم يطل الزمن في الوسوسة بدليل قوله في شرح المهذب من غير وسوسة ظاهره
ويكون طول الزمن هو المراد بالظهور فهو قيد فيه والتخلف بتمام ركنين فعليين طويل

اول ع

فاستويا

وعلل بادراك القاصدين لها وجاء التعليل مصرحا به فى رواية صحيحة كى يدرك الناس
وفى رواية ضعيفة لقوم حتى لا يسمع وقع قدم فاذن انتظارهم قياما لمباتوا افواجا
افواجا غير مكروه الا اذا أذى الحاضرين فيكره لتخرجه بالكراهة هنا للسنة منافيا
للخلاف فى المسئلة عقبها فان ذلك فيمن دخل المسجد وعرفه الامام وهذه بخلافها
قول التنبيه واذا احس الامام بداخل وهو راكع استحب له ان ينتظره فى اصح القولين
ويكره فى القول الاخر **فيه** امور **احدها** اقتصاره على الركوع تخرج التشهد الاخير
والمذهب التسوية وقد ذكره المنهاج والحاوى **ثانيها** هذه الطريقة هى المصححة
فى شرح المهذب والذى حكاه الرافعى عن معظم الاصحاب انه ليس الخلاف فى الاستحباب
وانما هو فى الكراهة فاحد القولين يكره والثانى لا يكره وقال فى المهمات والمعروف ما قاله
الرافعى ومشى على هذه الطريقة فى المحرر فرجح عدم الكراهة وكذا الحاوى فجزم بعدم
الكراهة لكن استدرك فى المنهاج فقال المذهب استحباب انتظاره فجنح الى طريقة النبيه
واختار السبكى ان الانتظار مكروه وحكاه فى المهمات عن ابى اسحق المروزى والشيخ
ابى حامد والبندنيجى والمحاملى والماوردى والامام والغزالى وصاحب الفروع قال وحكاه
فى البيان عن الاكثرين وحكاه الرافعى عن تصحيح الامام واخرين ولم يحك تصحيح عدم
الكراهة الا عن الروياني **ثالثها** اهمل لذلك شرطين ذكرهما المنهاج والحاوى وهما
عدم المبالغة والتفريق بين الداخلين ويفهم من تعبيرهما بالدخول شرط ثالث وهو
ان يكون دخل المسجد او مكان الصلاة فلو لم يشرع فى الدخول لعدم انتظر قطعا
وفى الكفاية لو قيل لمحله اذا لم يدخل فان دخل فلا ينتظر قطعا لانه لتمكنه حينئذ
من الاحرام وقال المحب الطبرى علة ما قالوه التطويل قال لكنه منتقض بالخارج القريب
لصغر المسجد والبعيد لسعته والوجه مراعاة هذا التفصيل **رابعها** لو احس
المنفرد بداخل وهو فى الركوع او التشهد الاخير فالمتجه انه فى ذلك كالامام يخرجه
وفى المهمات لو احس فى الركوع فان اعدنا الضمير على الامام لتقدم ذكره فهو
كالسهو فى ذلك وان اعدناه على المصلى للعلم به تناول المنفرد وقول الحاوى ولا
يكره انتظار الداخل يتناول المنفرد جزما وخطر لى انا اذا اثبتنا ذلك للمنفرد لم
نشترط فيه عدم التطويل بل اذ لبس وراءه من يتضرر بتطويله وفيه احتمال ويستثنى
من اطلاقهم الركوع الثانى من الخسوف فلا انتظار فيه اذ لا حصول بادراك الركعة على الاصح

بل ولى احتياط الى تحصيل اجماع وارس يعرض له عن ولعس السهو كالامام ح

قول السهو ومن صلى منفردا ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان يصليها معهم
يقتضى ان المصلى فى جماعة ليس كذلك وهو وجه والاصح خلافه وقد صرح به المنهاج وهو
مقتضى اطلاق الحاوى لكن قيل ان قوله منفردا ليس فى نسخة المصنف فلا ايراد ثم فى كلامهم

اذا كان يمشي في كن **قوله التنبيه** والريح الباردة في الليلة المظلمة ليست الظلمة شرطا بل الليل
كاف ولذلك اطلقه المنهاج والحاوي قال الرافعي وليس وصف بعضهم الليلة بالظلمة
للاشتراط انتهى قال المحب الطبري والمختار ان شدة الظلمة وحدها عذر وقيد التنبيه الريح بكونها
باردة وتبعه في شرح المهذب وقيدها المنهاج بكونها عاصفة والحاوي بكونها شديدة والعاصفة
هي الشديدة وقال في المهمات والظاهر ان الريح الشديدة وحدها عذر بالليل والمعتبر
بالباردة للكون الغالب وقال المحب الطبري المختار ان كلا من الظلمة والبرد والريح الشديدة عذر
بالليل ويدل له ان شدة البرد عذر نهارا وتغيرهم بالليل يخرج صلاة الصبح والمتجه
في المهمات الحاقها بالليل في ذلك وخص الحاوي بانه عد شدة الريح بالليل عذرا في الجماعة
والجمعة ومن المعلوم عدم تأتي ذلك في الجمعة اذ لا تكون ليلا **قوله التنبيه** والوحل لا يتخيل
انه مطلق بل معطوف على المطر المقيد بالتأذي به والخفيف لا يحصل التأذي به ولذلك
قيد في المنهاج فقال وكذا وحل شديد ولذا هو في الحاوي مجرور عطفا على الريح في قوله وشدة
الريح نعم اطلقه في التحقيق وشرح المهذب **قول التنبيه والحاوي** والمرض قيد المنهاج بكونه
شديدا والمراد المرض الذي يشق الخروج معه كمشقة المطر ولا يشترط كونه مجوزا
للقعود في الصلاة وهذا القيد خفيف من وجه وشديد من وجه **قول المنهاج** في الاعذار
الخاصة حر وبرد شديدين مخالف لكلام الروضة واصلها في عدهما من الاعذار العامة
وهو اظهر لان الذي في الرافعي والروضة تقييد شدة الحر بكونها في الظهر **قوله** وجوع وعطش
ظاهرين هو معنى تقييد الحاوي لشدتها ولا يشترط مع ذلك حضور الطعام والشراب
خلافا لما وقع في الشرح والروضة من تعليله بالحضور والتوقان وهو عجيب فالحضور والتوقان
عذر وان لم ينضم اليهما جوع ولا عطش وقد صرح بذلك التنبيه هنا فقال ومن حضره الطعام
ونفسه تتوق اليه وكذا في المنهاج في كراهة الدخول في الصلاة معه فقال او حضره طعام
يتوق اليه ومتى كرهت الصلاة معه كان التأخير له عذرا فانهم رخصوا بما لم يئته الى الكراهة
فما انتهى اليها اولى بل في الكفاية تبعا لابن يونس ان توقان النفس الى السعي عذر وان لم تحضر
والله اعلم **قول التنبيه** او يدافع الاخبثين المراد مدافعة احدهما ولا يشترط اجتماعهما وفي معناه
مدافعة الريح وقول الحاوي والحقن انما هو حقيقة في مدافعة البول فقول المنهاج ومدافعة حدث
اعم منها واحسن وقيد الحاوي الحقن بسعة الوقت اي فان ضاق الوقت صلى مع الحقن ولا
معنى لهذا التقييد هنا انما ينبغي ذكره في كراهة الصلاة معه والكلام هنا في عذر الجماعة **قول المنهاج**
والحاوي وخوف ظالم زاد المنهاج على نفس او مال لا يتناول ما اذا كان خبزه في التنور او
قدره على النار وليس هناك متعهد وان كان في الروضة تبعا لاصله ان ذلك يدخل في الخوف
على المال لكن التقييد بظالم يخرجه لعموم تناوله **قول التنبيه** او يخاف ضررا في نفسه او ماله فهو

المتقدمة شاملة لهما والاحكام المذكورة بعد قوله وان كان في صحراء خاصة بالصحراء
وزعم بعضهم ان تقديم المنهاج الباب بتقديم اليسرى دخولا واليمنى خروجا يفهم
اختصاصه وما عطف عليه بالبنيان والحق ان هذا الايهام انما هو في المسئلة الاولى فقط
كما قدمنا ايراده والجواب عنه **قول المنهاج** ويعتمد جالسا يساره وفي المحرر ليسراه وهو
احسن **قول المتن** ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها اذا المنهاج والحاوي تحرزه
بالصحراء وقيد في الروضة بان لا يستتر بشئ والمعتبر في الساتر ان يكون ارتفاعه بحيث
ذراع ناكر وان يكون بينه وبينه ثلاثة اذرع فاقل ولو جلس في بنيان ولم يستتر
على الوجه المذكور حرم الا في الابنية المعدة للكنف كما ذكره في شرح مسلم والمهذب
فالتحريم على هذا دائر مع الستر وعدمه لا مع البنيان وعدمه قال صاحب التهذيب
والكافي والمراد بالبنيان ما اسقف او امكن سقفه وحيث لا تحرم يكره كما قاله الرافعي
في التذنيب تبعا للمتولي واختار النووي عدم الكراهة **قول المتن** ولا يستقبل الشمس
والقمر زاد الحاوي تركا لا يستدبرا ايضا فانه عبر بالحالات وهي شاملة للاستقبال
والاستدبار كما فعل في القبلة وقد جزم به الرافعي في الاستقبال وحكاه في الاستدبار
عن الغزالي والصيمري والجرجاني وقال هو صحيح وسكت عنه الجمهور وجزم به في التذنيب
بل زاد الكراهة فيهما وفي شرح المهذب الصحيح عدم الكراهة وفي التحقيق لا اصل لها وفي
شرح الوسيط لم يذكره الشافعي والاكثرون والمختار الاباحة **قول المنهاج والحاوي**
وبعد ويستتر اي في الصحراء كما قيده في المتن فيهما **قول المنهاج** ولا يبول في ماء
راكد وفي الحاوي ولا يقضي في الماء الراكد وهو احسن لشموله الغائط لانه مفهوم من
عبارة المنهاج من طريق الاولى وهو في الكبير مكروه قطعا وقال النووي في شرح مسلم
لو قل يحرم لم يكن بعيدا وفي القليل حرام على الصواب المختار في شرح مسلم ومفهومه
انه لا يحتنب ذلك في الجاري وهو في الكثير المستبحر مجمع عليه وفي القليل متفق عليه
عندنا والاولى اجتنابه كما قال النووي قلت اذا كان بالليل فانه يكره ولو كان كثيرا جاريا
كما جزم به ابن الرفعة لما يقال ان الماء بالليل للجن وفيها دون القلتين حرام على المختار في شرح
مسلم **قول المنهاج والحاوي** ولا يبول في الجحر هو الخرق في الارض المستدير ويقال له الثقب ايضا
ومثله السرب بفتح السين والراء المهملتين وهو النفق المستطيل وصرح بهما في التنبيه
فقال ولا يبول في ثقب ولا سرب **قول المنهاج والحاوي** ومذهب ريح ليشمل استقبالها
واستدبارها ومقتضى تعليل الرافعي ذلك باحتمال عود الرشاش عليه اختصاصه بالاستقبال
لكن الاستدبار ايضا فيه عود الرائحة الكريهة عليه وهو الذي علل به الخطابي في غريب
الحديث قوله عليه الصلاة والسلام استنجوا بالريح فاخذ بعموم لفظ الرافعي لا بخصوص

مشغول فى ذلك الوقت بشر لحوائجه لانها لا ان خالية عن متعهد وقد خلت هذه الصورة
وهى غيبة المتعهد فى قول النبيه ومن له فى بصر يخاف ضياعه وقول الحاوى والمتولى
تنبيهان احدهما بقى من الاعذار ان يكون ناشد ضالة يرجو الظفر ان ترك الجماعة او وجد
من غصب ماله واراد استرداده منه وغلبه النوم ذكرهما فى الروضة تبعا لاصله والمراد
غلبة النوم اذا انتظر الجماعة كما فى شرح المهذب والتثليج ان بل الثوب والزلزلة كما فى الحاوى
للماوردى ذكرهما فى الروضة من زيادته وكونه متيمما ذكره فى الذخائر والسمن المفرط
ذكره ابن حبان فى صحيحه لحديث انس ان رجلا من الانصار وكان ضخما قال لرسول الله صلى الله
عليه وسلم انى لا استطيع الصلاة معك فلو اتيت منزلى فصليت فيه فاقتدى بك فصنع الرجل
له طعاما ودعاه الى بيته فبسط له طرف حصير لهم فصلى عليه ركعتين رواه البخارى
وذكروا فى القسم انه لا يخرج ليلا من عند الزوجة لصلاة الجماعة وسائر افعال البر ان
كان له حق الزفاف اولم يكن ولم يبوء بينها وبين ضرتها فى ذلك لانها مندوبات
وحقها واجب **ثانيهما** المراد بكون هذه الاعذار مرخصة فى الجماعة اسقاط الاثم
على قول الفرض والكراهة على قول السنة قال فى شرح المهذب ولا تحصل له فضيلة
الجماعة بلا شك وفى الكفاية حصول فضيلة الجماعة وان صلى منفردا اذا كان قصده
الجماعة لولا العذر وحكاه عن الرويانى فى بحر المذهب قال فى المهمات ونقله فى البحر عن
القفال وارتضاه وجزم به الماوردى فى الحاوى والغزالى فى الخلاصة وهو الحق
انتهى وحرم الحضور فى بعض هذه الصور صرح ابن المنذر بتحريم الحضور على من اكل ماله
ريح كريه **باب صفة الائمة قول التنبيه** ولا تجوز الصلاة خلف كافر
ولا مجنون ولا محدث ولا نجس **فيه** امران **احدهما** ان ذكر الجنون مع الحدث
لا حاجة اليه لدخوله فيه فكل مجنون محدث وقيل انه ليس فى نسخة المصنف **ثانيهما**
انه يرد عليه صحة الصلاة خلف المتيمم الذى لا تجب عليه الاعادة مع انه محدث وخلف من عليه
نجاسة معفو عنها كانزر الاستجمار ونحوه ذكره فى الكفاية فقول المنهاج لا يصح اقتداء
من يعلم بطلان صلاته احصر مع السلامة من الاعتراض بهذا ولم يذكر الحاوى مسئلة العلم
ببطلان صلاته لفهمها من مسئلة اعتقاد بطلان صلاته من طريق الاولى **قول المنهاج**
ولو اقتدى شافعى بحنفى مس فرجه او افتصد فلا صح الصحة فى الفصد دون المس اعتبارا
بنيه المقتدى **فيه** امور **احدها** ذكر المس مثال والمراد على ترك شرط وذكر فى اعتقاد المقتدى
فقول الحاوى لحنفى علم ترك واجبا احس وايضا فقد يمس ويتوضأ **ثانيها** صحح البلقينى رأى
القفال وهو عكس المصحح هنا وقال انه المذهب المعتمد ورجحه السبكى مذهبا واختاره لنفسه
دليلا انه لا يصح فى مسئلتى الفصد والمس اما المس فظاهر واما الفصد فلان الامام لتقدم بطلان

ملخ مقابل

تبعا للامام سراج الدين ج

ورجحه صوابه

فانه مختصر للمحرر والذى فى المحرر هو الصحة فى السرية خاصة لا مطلقا وقولهم بصحة
اقتدا الامى بمثله يتناول الجمعة فيما لو اداها امى بامى بعين امى من قال فى البحر وهو
الاشبه باطلاق الاصحاب وحكى معه وجها بالمنع وعلله بانها فرض على الاعيان ولا
تفعل مرتين فاعتبر ان يكون امامها كاملا وهو فرع غريب **قوله المنهاج والحاوى**
وتكره امامة التمتام والفافاء وكذا الوافى وهو الذى يكرر الواو قاله فى البيان قال
فى المهمات وكذا فى تكرار سائر الحروف **قوله** ونكره باللاحن فان غير معنى كانعمت بضم
او كسر ابطل صلاة من امكنه التعلم فان عجز لسانه او لم يمض زمن امكان تعلمه فان كان فى
الفاتحة فكامى والا فتصح صلاته والقدوة به **فيه** امور **احدها** ان تفصيله فيمن عجز
لسانه او لم يمض زمن امكان تعلم بين الفاتحة وغيرها يقتضى ان بطلان الصلاة فيمن
امكنه التعلم لا فرق فيه بين الفاتحة وغيرها وليس كذلك فغير الفاتحة لا تبطل الصلاة
باللحن فيه كقوله ان الله برئ من المشركين ورسوله بجر اللام الا ان كان عالما به ولغمده
منع الجهل والنسيان لا لنقصه كما قاله الامام وغيره وذكر مثل ذلك فى الروضة بيعا لاصله
وزاد حكمين اخرين وهما وجوب التعلم والقضاء عند ضيق الوقت عنه وهذا باطل
فى غير الفاتحة ذكره فى المهمات **ثانيها** مضى زمن امكان التعلم معتبر من اسلام المصلى
ان طرأ عليه الاسلام ذكره البغوى وغيره فان كان مسلما اصليا فالمتجه كما فى المهمات
اعتباره من سن التمييز للكون الاركان والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبى قال
وحينئذ فلا تصح صلاة المميز اذا امكنه التعلم ولا يصح الاقتداء به **ثالثها** قوله والا
فتصح قال امام الحرمين ولو قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة مما يلحن فيه لم يبعد
لانه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة واختاره السبكى وقال ومقتضاه البطلان
فى القادر والعاجز **قولها** والعبارة للمنهاج ولا يصح قدوة رجل ولا خنثى بامراة ولا
خنثى لو عبرا بالذكر ليكون صريحا فى تناول الصبى وبالمشكل ليخرج الخنثى الواضح
لكان اولى وقد فعل ذلك الحاوى فى الثانى فعبر بالمشكل لكنه عبر بالرجل واراد واخلاف
المراة فتناول الصبى **قول المنهاج** ويصح للمتوضى بالمتيمم اى الذى لا يلزمه الاعادة
لقوله قبل ذلك ولا ممن تلزمه اعادته لهتيم بيمم **قوله** والمضطجع اى ولو كان موميا
كما صرح به المتولى **قوله** والكامل بالصبى والعبد اى مو كون الكامل وهو البالغ الحر اولى
وقد صرح بذلك التنبيه فقال والبالغ اولى من الصبى والحر اولى من العبد لكن لو توح العبد
بالفقه فالاصح فى شرح المهذب انهما سوا **قول البسه** والحاضر اولى من المسافر محله
اذا لم يكن سلطانا ولا اماما فان كان فهو اولى **قوله** والبصير عندى اولى من الاعمى وقيل
هو والاعمى سوا الثانى هو الاصح وعليه مشى المنهاج وعزاه للنص وقال النووى

فى مختصر

العلم خاصة وقيد المنهاج والحاوى والتصحيح النجاسة بكونها حقيقة فاقتضى ان الطاهرة
تجب معها الاعادة وكذا فى الكفاية عن القاضى حسين لكن فى الروضة قطع صاحب التتمة
والتهذيب وغيرهما بان النجاسة كالحدث ولم يفرقوا بين الحقيقة وغيرها ومشى على ذلك
فى التحقيق واعتمده شيخنا الاسنوى فى تصحيحه فقال والاصح عدم وجوبها ايضا اذا كانت
طاهرة على ما فهمه كلام التصحيح والمنهاج **خامسها** استثنى الحاوى ايضا ما اذا تبين كونه
كافرا كحربى كوفر وعبر عنه بالزنديق وهو عند مرادف للمنافق والمشهور ان الزنديق منزل
بعتقد شيأ ومشى فى المحرر على استثنائه محيى الكفر هنا لعله لكنه فى الروضة قال ان الاقوى دليلا
استثناؤه فلذلك قال شيخنا الاسنوى فى تصحيحه انه المختار وصححه فى اصل الروضة مع كون
الرافعى انما حكى تصحيحه عن البغوى وجماعة لكن صححه فى الشرح الصغير **سادسها** استثنى الحاوى ايضا
ما اذا تبين قيامه الى ركعة زائدة ساهيا وتابعه الماموم فيها جاهلا فلا قضاء عليه
ويحسب له الركعة فقال او قائما بزيادة ولا بد من تقييده بالسهو **سابعها** قال النشائى
فى نكته كلام الشيخ يشمل المجنون وشرطه ان يكون مطبقا فلو اختلف حاله جنونا وافاقة
واسلاما ورده فلا ذكره فى الروضة قلت مقتضى هذا الكلام انه لو اختلف حاله وسبق
انه صلى خلفه حاله الجنون لم تجب الاعادة وليس كذلك وعدم الاعادة انما هو اذا لم يدر هل اقتدى
به حالة الجنون او الافاقة وكذا هو فى الروضة **ثامنها** يستثنى ايضا المستحاضة
تقدر بعا على منع الاقتداء بها فى الكفاية عن الماوردى انها كالحدث لان الاستحاضة
مما يخفى وهذا وارد على المنهاج ايضا لمنعه الاقتداء بالمتحير لم لم يستثنها هنا ولا
يقال دخلت فى الحدث لان الاقتداء بها لم يبطل لاجل الحدث بدليل صحة الاقتداء بالمستحاضة
غير المتحيرة وانما هو لوجوب القضاء عليها **تاسعها** وتناول كلام التنبيه المخالفة
فى الافعال الظاهرة بان اقتدى به فى القيام الثانى من الركعة الثانية ولم يدر انه فى صلاة
كسوف او ثم الماموم ثم علم بالحال لكن قال فى الكفاية الذى يظهر فى صحة القدوة قال
علة المنع المخالفة ولا مخالفة ويوجد ان من منع قدوة المعذور بالظهر جوزه بعد
ركعة منه انتهى والمسئلة منقولة ذكرها الروياني فى البحر فى فروع متفرقة بعد
باب امامة المرأة وفرضها فيمن افتتح صلاة الصبح مثلا خلف من يصلى على جنازة ولم يعلم
ثم علم ونوى مفارقته فى الحال قبل التكبيرة الثانية قال هل تصح صلاته وجهان احدهما
نعم كالصلاة خلف الجنب والثانى لا كالصلاة خلف الكافر لان العلامة ظاهرة فى
الغالب وجعل الثانى اوضح وهو مقتضى كلام التنبيه **عاشرها** وتناول ايضا ما لو بان
امام الجمعة متنفلا او يصلى ظهرا او مقضيا بنا على المنع قال فى الكفاية ويشبه الحاقه
بالمحدث **قول المنهاج** ولو اقتدى بمتيمم ثم ابان بجدار لم يسقط القضاء فى الاظهر وكذا لو اقتدى

فاسد رد على المنهاج بقال الاوجه المنصوص وعليه الجمهور ان محيى الكفر صحيح

الافقه ثم الاقرأ ثم الاورع ثم الاقدم هجرة ثم الاسن ثم النسيب **خامسها** يستثنى
من تقديم الافقه ما اذا اجتمع عبد فقيه وحر غير فقيه فالاصح في شرح المهذب انهما سواء
ويستثنى ايضا الصبي فان البالغ اولى منه وان كان الصبي افقه وهذان الفرعان
يردان على السبعة والحاوي ايضا **قول التنبيه** فان استويا في ذلك قدم اسنهما نسبا اي
واسنهما لعلهم التسوية بين الوصفين والمنقول قولان الجديد تقديم الاسن وفي القديم
قولان وقد ذكره المنهاج بقوله والجديد تقديم الاسن على النسيب ومشى عليه الحاوي
قول التنبيه بعد ذكر الصفات الستة فان استويا في ذلك اقرع بينهما قبل الاقراع
صفات مرجحة بالنفاق ذكرها المنهاج بقوله فان استويا فنظافة الثوب والبدن
وحسن الصوت وطيب الصنعة وكرها ولم يذكرها ترتيبا وفي الحاوي كم نظيف الثوب
ثم حسن الصوت ثم الصورة وكذا رتب هذه الثلاثة في الشرح الصغير وحكاه في الكبير
عن التتمة وفي شرح المهذب المختار تقديم احسنهم ذكرا ثم صوتا ثم هيئة وفي التحقيق
حسن الذكر ثم نظافة الثوب والبدن وطيب الصنعة والصوت ثم حسن الوجه واقتصر
الحاوي على نظافة الثوب ولم يذكر البدن كما في المنهاج ولو عبر بالملبوس لكان اعم من الثوب
ولم يذكر الاقراع اصلا **تنبيه** المراد الافقه في باب الصلاة لا مطلق الفقه والمراد
بالاقرأ الاكثر قراءة او الاحفظ كما اقتضاه كلام الشافعي حكاه الرافعي والاصح فيما حكاه
ابن الرفعة عن بعضهم واختار السبكي والمراد بالورع الفقه وحسن السيرة كما ذكره
هنا والمنهج انه اجتناب الشبهات كما في كتب التصوف والتحقيق وشرح المهذب وورد
في حديث مرفوع رواه الطبراني في معجمه الكبير عن واثلة ابن الاسقع انه سأل النبي صلى الله
عليه وسلم عن الورع قال الذي يقف عند الشبهة ولم يقل موا بالزهد والمنهج التقديم به
وهو اعلى من الورع اذ هو في الحلال والورع في الشبهة كما تقدم والمعتبر السن الماضي في الاسلام
حتى يقدم شاب نشأ في الاسلام على شيخ اسلم عن قرب ولا نظر الى الشيخوخة لكن في المهمات
تبعا للمحب الطبري المنهج انهما اذا اسلما معا واستويا في الصفات انه يقدم بالشيخوخة والمراد
بالنسب المقدم به في الكفاءة والمراد بتقديم الهجرة ان تسبق هجرته من بلد الكفر لبلد الاسلام فلم
ينقطع الهجرة بهذا المعنى او تسبق هجرة احد اجداده للنبي صلى الله عليه وسلم **قول التنبيه**
وصاحب البيت احق من غيره قال في الكفاية المراد به مستحق منافعه بملك او اجارة او اعارة
وحسبة بسبق العبد الساكن فسيده احق الا ان يكون العبد مكاتبا ويستثنى المعير فالاصح
انه اولى من المستعير وقد ذكرهما المنهاج والحاوي واختار السبكي تبعا للبغوي تقديم المستعير
قول الحاوي متخلفا قليلا اي على جهة الندب كما صرح به المنهاج بقوله وندب تخلفه قليلا
قال ولا تضر مساواته لكن في شرح المهذب انه مكروه **قول المنهاج** والاعتبار بالعفاف قال

في المهمات

بحيث لو دخل بينهما لوسعه انتهى وظهر به ان الاقتصار على السعة اولى من الاقتصار على الفرجة
لانه يفهم من السعة الفرجة ولا عكس ثانيها جذب واحدا يكون بعد احرامه كما في
المنهاج والحاوي وصرح في الكفاية بانه لا يجوز فعله قوله لهم والعامة المنهاج واذا جمعهما
مسجد صح الاقتداء وان بعدت المسافة وحالت الابنية فيه امور احدها يشترط ان يكون
ابوابها نافذة اليه سواء كان الباب عينها مفتوحا او مغلقا والا فلا تعد مسجدا واحدا الذاني
الروضة بحثا لاصله وقال شيخنا الامام البلقيني هذا لم يقله احد من الاصحاب واطلاق النص
في الام والمختصر يخالفه ولذلك كلام الاصحاب وقد حكى المصنف في الوسيط عن الاكثرين
انها معدودة من المسجد ولم يذكروا فرقا بين ان يكون بينها وبين المسجد طريق امر لا ثانيها
حكم المساجد المتلاصقة المتلاقية حكم المسجد الواحد كما صوبه في الروضة وقولهم جمعها
مسجد قد يخالفه ثالثها قد يفهم ان الرحبة المنفصلة عن المسجد كاخر ولا سيما زيادة
تاكيد التنبيه بقوله في اخر المسالة بعد ان يكونا في المسجد وبه قال ابن كج وقال في الشرح
الصغير انه حسن لان الاكثرون على خلافه وقال في شرح المهذب انه المذهب قول
التنبيه فيما اذا صلى به خارج المسجد وانقطعت الصفوف ولم يكن دونه حائل جازت
صلاته اذا لم يزد ما بينه وبين اخر الصف على ثلثمائة ذراع فيه امران احدهما ذكر
في الكفاية ان مقتضاه انها تحديد والاصح انها تقريب وقد صرح به المنهاج والحاوي
والتفاوت بين الوجهين قريب فانه قائل التحديد هو ابو اسحق وقد حكى عنه الداري
في الاستذكار انه لا يضر زيادة ذراعين ونحوهما وفي الشافي لا يضر على التقريب
ايضا زيادة ذراعين وفي التهذيب والبحر لا يضر على التقريب زيادة ثلاثة اذرع وعليه
يدل قول شرح المهذب اذرع يسير لكن قال الدارمي يرجع فيه الى العرف ثانيهما ظاهر
اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين ان يكونا في فضاء او بناءين وهو طريق العراقيين وصححه
النووي ورجح الرافعي فيما اذا كانا في بناءين انه ان كان بناء المأموم ممتنا او شاهقا وجب اتصال
صف من احد البناءين بالاخر والا تضر فرجه لانه حينئذ واقفا في الاصح وان كان خلف بناء
الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفين اكثر من ثلاثة اذرع وعليه
مشى الحاوي وبين المنهاج التصحيحين لكن قوله في الطريقة الثانية او حال باب نافذ
معترض فان النافذ ليس بحائل وصوابه او كان باب نافذ قول التنبيه وان منع الاستطراق
دون المشاهدة بان يكون بينهما شباك فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز وكذا قول المنهاج وان
حال بما يمنع مرورا لا رؤيته فوجهان الاصح عدم الجواز صححه في شرح المهذب والتصحيح
وادرج تصحيحه في الروضة في كلام الرافعي وعليه مشى الحاوي فقال بلا تحلل
مشبك او باب مردود لان اعترض عليه بانه ذكر ذلك في الصحراء لا شباك فيها ولا باب

واجيب

مجزوما به بعد استيفاء ذكر الطريقين وعندى ان هذا انما هو على طريقة اشتراط الاتصال
فى الجملة خلاف القضاء الروضة تبعا لاصله واذكره بعد استيفاء الطريقين لكن عبارته
اما اذا وقف الامام فى صحن الدار والمأموم فى حجرة عال من سطح او طرف صفة مرتفعة او
بالعكس فيما اذا تحصل الاتصال وجها ان وساق الكلام على ذلك وهو صريح فى ان هذا مفرع
على طريقة من يشترط الاتصال فاما من لا يشترطه فانه لا يعتبر ذلك فلو ذكر المنهاج
هذا الفرع فى اثناء ذكر الطريقة الاولى لاستراح من هذا الابهام ولو انه قال بدل قوله
شرط محاذاة بعضه بدنه حصل الاتصال بمحاذاة بعض بدنه لطابق عبارة
الروضة وسلم من الابهام ايضا واسا علم قول السبه والمستحب ان يكون موضع الامام
اعلى من موضع المأمومين الا اذا اريد تعليمهم افعال الصلاة لا يلزم منه ان يكون ارتفاعه
مكروها وصرح المنهاج بالكراهة فقال يكره ارتفاع المأموم على امامه وعلسه الا
لحاجة فيستحب وعبارة التنبيه موافقة لنص الشافعى واهمل التنبيه ارتفاع المأموم
وكانه مفهوم من طريق الاولى قولها والعبارة المنسبه والمسله عنده فى اول صفة
الصلاة اذا اراد الصلاة قام البها بعد فراغ المؤذن من الاقامة فيه امور احدها
قال فى الكفاية هذا فى حق القادر اما العاجز فيقعد ونحو ذلك ولعل المراد بالقيام التوجه
البها ليشمل العاجز عن القيام وعن القعود ومنه قوله تعالى وقوموا لله قانتين
ثانيها اسبى الماوردى والروياني البطء المنهضه فقالا انه يقوم عند قد قامت الصلاة
وقال الشيخ محمد الدين السنكلوني ينبغى على هذا ان يقوم البطء المنهضه فى الحالة التى
يعلم انه منتصب عندالاقتتاح سواء قد قامت الصلاة وغيرها وقال ابن النقيب الجالس
بعيد الحيث يحتاج الى مشى حتى يصل الى الصف ينبغى ان يلحق بالبطء المنهضه وقال
الحليمى فى منهاجه ان قام الامام بنفسه قاموا عند قوله قد قامت الصلاة وان اقام
غيره لم يقوموا حتى يروه قد خرج وصحح فى الكافى عند قوله قد قامت الصلاة مطلقا
ثالثها لو حدث المؤذن فقالا بعد الفراغ من الاقامة لحاذا ولى وكانهما
جريا على الغالب فى ان الذى يقيم هو المؤذن رابعها يستثنى المنفرد ومقيم الصلاة
للجماعة فانه يقوم قبل ان يتم ليقيم قايما فانه من سننها نبه عليه الحى الطبرى وهو
واضح خامسها قد يفهم كلامها ان الداخل والمؤذن فى الاقامة يجلس ليقوم اليها
وبه قال الشيخ ابو حامد لكن الاصح فى شرح المهذب خلافه فيحمل القيام المأمور به بعد فراغ
الاقامة على الابتداء دون الدوام واسا علم قول التنبيه واذا حضر وقد اقيمت
الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة المراد بالاقامة الشروع فيها وقد اوضحه المنهاج بقوله
ولا يبتدئ نفلا بعد شروعه فيها اى بعد شروع المؤذن فى الاقامة وفى معنى الشروع فيها

اذا لم تحصل متابعة وان حصلت متابعة خرجت صحتها على الخلاف في متابعة من ليس بامام
انتهى وكذا ذكر هذا البحث في المهمات وقد يقال غرض المسئلة حصول المتابعة فان
ذلك شان من ينوى الاقتدا والاصح في متابعة من ليس بامام البطلان وغايته ان يكون
هذا الحكم مفرعا على الاصح وقال السبكي في صورة الاشارة الوجهان فيما من تخريج
الامام على الوجهين فيما اذا قال لعبدك هذا الفرس مشيرا الى حمار والعقود يلحظ فيها
الاشارة والعبارة بخلاف النيه فان المعتبر فيها القلب فقط فاذا نوى الاقتدا بالحاضر
معتقدا انه زيد وهو عمرو فبينته صحيحة حصل معها ظن خطا لا يؤثر قال ولو صح التخريج
لكان ينبغي ان يكون الاصح البطلان لانه الاصح في البيع انتهى وبينما الاقتدا بالحاضر مع
اعتقاد انه زيد وهو عمرو ذكرها الرويا ني في البحر وقال فيه صح اقتداؤه قطعا
وذكر في المهمات ان هذا التخريج انما ذكره الامام على سبيل الاحتمال مع جزمه اولا بالصحة
قال فالمنقول هو البطلان والظاهر عند الامام الصحة **قول المنهاج** ولا يشترط للامام
نية الامامة محله في غير الجمعة اما الجمعة فيلزمه فيها اذ ينوى الامامة في الاصح وقد
ذكره الحاوي **قول المنهاج** في صلاة الظهر خلف الصبح والمغرب هو كالمسبوق ولا تضر متابعة
الامام في القنوت والجلوس الاخر في المغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما لم يذكرا يها افضل
وقد ذكر السبكي ان المتابعة افضل وهو قياس تفضيل الانتظار فيما اذا صلى الصبح خلف
الظهر وعبارة الروضة تقتضيه حيث قال ويتابع الامام في القنوت ولو اراد مفارقته
عند اشتغاله به جاز **قوله** وكون الصبح خلف الظهر في الظهر عبارة الروضة فالمذهب
جوازه وقيل قولان وصحح طريقة القطع **قول الحاوي** وفي الصبح بالظهر قارئ وعند التالية
او انتظرلم يبن الا افضل منهما وفي المنهاج استظاره افضل وذكر الصبح خلف الظهر مثال
فالمغرب خلف الظهر كذلك وضابطه ان يكون صلاة الامام اطول لكن في المغرب بالظهر اذا
قام الامام الى الرابعة لا ينتظره كما صححه النووي لانه بحرث يشهد الجلوس فالعله
الامام بخلاف الصورة المتقدمة **قول المنهاج** فان اختلف فعلها المكتوبة وكسوف او
جنازة لم تصح على الصحيح كذا في الروضة وصحح في شرح المهذب طريقة القطع به فلذلك عبر
في التحقيق بالمذهب وعبارة التنبيه ولا تجوز الصلاة خلف من يصلي صلاة تخالفها في الافعال
الظاهرة فقيده الفعل الذي يقع فيه المخالفة بكونه ظاهرا وقال في المهمات ينبغي الصحة
الا ان ينتهي الى فعل مخالف فان فارقه استمرت الصحة والا بطلت كالمصلي في ثوب ترى منه
عورته اذا ركع فان الاصح فيه الصحة وله نظاير **قول المنهاج** تجب متابعة الامام
في افعال الصلاة بان يتاخر ابتداؤها عن ابتدايه ويتقدم على فراغه منه فان قارنه لم يضر
الا في تكبيرة الاحرام **فيه** امور **احدها** اعترض عليه بان قوله فان قارنه لم يضر ينا قض

قوله

ترك قراءته وركع وهو مدرك للركعة والا لزمه قراءة بقدره وعليه مشى المنهاج والحاوى
قول الاسنه وجزم ان سبق الامام بركن هى عمادة الشافعى وفى الشامل ذكر فى الام
والعزم ان المستحب للامام ان يتابع امامه ولا يتقدم فى ركوعه ولا سجوده قال فى شرح
المهذب ونقل غيره عن النص تحريمه وبه جزم النووى فى التحقيق وشرحى مسلم والمهذب
مع تقريره فى التصحيح على الكراهة ولا يقال اراد بها كراهة التحريم لقوله عقبه ولا
يجوز ان يسبقه بركنين وقد يفهم التحريم من قول المنهاج اول الفصل يجب متابعة
الامام فى افعال الصلاة بان يتاخر ابتداء فعله عن ابتدائه لكن قدمت ان المراد بيان
كمال المتابعة ولما فصل ذلك ذكر ان السبق بركنين مبطل ولم يتعرض للسبق بركن
الا بما اقتضاه مفهومه من عدم البطلان به وعلى ذلك عبارة الحاوى وعبر الاسنوى
فى تصحيحه عن تحريم السبق بركن بالصواب وفيه نظر ولا تخفى ان المراد الركن الفعلى
قول الاسنه فان سبقه بركن عاد الى متابعته قد يفهم وجوب العود وعليه مشى فى
الكفاية لكن الاكثرون على الاستحباب وصححه فى شرح المهذب قال فى الكفاية وشمل السلام
ومعنى لعمل فلا عود قول التنبيه فان سبقه بركنين بان ركع قبله فلما اراد ان يركع رفع فلما
اراد ان يرفع سجد اذا مثله العراقيون وقياس ما ذكره الاصحاب فى التخلف بركنين بمثله
بان يفرغ من الاعتدال والامام فى القيام فيجوز لتقدير تمام ذكره فى التخلف ويجوز تخصيصه
بالتقدم اذ المخالفة فيه افحش ذكره الرافعى واطلق المنهاج والحاوى ابطال السبق بركنين
فعليين ولا بد من تقييده بكونه عامدا عالما بالتحريم فلا تبطل مع السهو والجهل لكن لا يقيد
بتلك الزيادة وقد ذكره التنبيه قول المنهاج اذا خرج الامام من صلاته انقطعت القدوة هذا
هو المعروف لكن فى الاستذكار والدارمى اذا سلم الامام فبقى المأموم لطيل التشهد كره ولم
تبطل حالم تطل انتهى وهو صريح فى البطلان اذا طال وظاهر فى عدم انقطاع القدوة ذكره
استغرابا لا لاستدراكه ولعله محمول على المسبوق اذا لم يكن موضع جلوسه واغتفر
الحركات اليسير مع الكراهة واعلم قول المنهاج والعبارة فان لم يخرج وقطعها المأموم
جاز وفى قول لا يجوز الا لعذر يرخص فى ترك الجماعة فيه امران احدهما عللوا الراجح
بان الجماعة سنة والسنن لا تلزم بالشروع ومقتضى هذا التعليل ان من يرى انها فرض كفاية
كالنووى لا يجوز القطع للزوم الفرائض بالشروع ولو كانت فرض كفاية ثانيهما استثنى
فى الكفاية الجمعة فلا يجوز فيها قطع الجماعة ولو فى الركعة الثانية والذى فى الروضة انه فى الثانية
على هذا الخلاف وانه ان جاز هنا اتجه فى الجمعة وقال فى شرح المهذب بلا خلاف انتهى واعلم ان قطعها
بلا عذر مكروه قول المنهاج ومن العذر تطويل الامام اى والمأموم لا يصبر على التطويل لضعف
او شغل قول الاسنه ومن احرم منفردا ثم نوى متابعة الامام جاز فى احد القولين وهو

مثل

الاظهر

هل شرط فائته في الحضر او السفر وقد ذكره الحاوي ولا يرد عليها لاشتراطها السفر الطويل والشرط لا بد من تحققه وكذا لا يرد عليهم ان مقتضى عبارتهم قصر فائته السفر اذا قضاها في الحضر لاشتراطهم السفر الطويل فانه دال على انه لا تقصر في الحضر مطلقا ولو فائته في السفر **قول المتن** وان فاتته في السفر فقضاها في السفر او الحضر فيتم قولان اصحهما انه يتم الا ظهرا قصرها اذا قضاها في السفر وقد ذكره المنهاج ولو تخلل بينهما اقامة وهو مفهوم من قول الحاوي لا فائته الحضر والمشكوك فيه **قول المتن** اذا فارق ميان البلد فيه امور **احدها** اطلق ذلك ومحله اذا لم يكن للبلد سور فان كان لها سور فالحكم كذلك ايضا كما رجحه في المحرر وصحح النووي الاكتفاء بمفارقة السور وعليه مشى الحاوي فقال اذا عبر السور والعمران لم يكن سور والا فلا فايلة في ذكر السور اولا وكذا صححه في العباب لكن وافق النووي الرافعي في الصوم على اعتبار العمران فيما اذا نوى المقيم ليلا ثم سافر وفارق العمران قبل الفجر فانه يفطر والا فلا واطلق المنهاج والحاوي السور وهو محمول على سور مختص بالبلد لا السور الذي يحمي قرى متفرقة فلا يشترط مجاوزته ولذا لو قدر ذلك في بلدتين متقاربتين **ثانيها** مقتضى تعبيره بالبنيان والحاوي بالعمران انه لا يشترط مجاوزة البساتين وبه صرح المنهاج ويستثنى من ذلك ما اذا كان فيها قصور تسكن في فصول بعض السنة فيشترط مجاوزتها كما في الشرح والروضة وقال في شرح المهذب الظاهر عدم اشتراطه ولم يذكره الجمهور انتهى وقال في المهمات انه الفتوى والمزارع اولى لعدم اشتراط مجاوزتها من البساتين ولذا اهملها المنهاج وان ذكرها المحرر **ثالثها** قد يوهم من تعبيره بالبنيان اشتراط مجاوزة الخراب وكذا صححه في شرح المهذب لكن تعبير الحاوي بالعمران يخرجه وقد صرح به المنهاج فقال لا الخراب ومحل ذلك اذا كانت نقاياه الحيطان قايمة ولم تتخذ والخراب مزارع ولا يحرره بالتحويط على العامر والا لم يجب قطعا **رابعها** قد يوهم من تعبيره بالبلد مخالفة حكم القرية لها وبه قال الغزالي فاعتبر في القرية مجاوزة بساتينها ومزارعها المحوطة وشرط الامام ذلك في البساتين المحوطة فقط والمعروف ان حكمها سواء ولذلك قال المنهاج والقرية كبلدة وهو مفهوم من اطلاق الحاوي العمران **قول المتن** او خيام قومه ان كان من اهل الخيام يشترط ايضا مفارقة مصرافقها كمطرح الرماد وملعب الصبيان والنادي ولذلك عبر المنهاج والحاوي بالحلة لاعتقادهما دخول هذه الامور في مسمى الحلة وفيه عندي نظر ولا بد مع ذلك ايضا من قطع عرض الوادي ان سافر في عرضه والهبوط ان كان في ربوة والصعود ان كان في وهدة ولم يذكره المنهاج ايضا وذكره الحاوي وهو مقيد بما اذا لم يعرف اتساعها فان افرط اثنى مجاوزة الحلة عرفا **قول المنهاج** واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتدا اقتيد في المحرر بالعود الى الوطن واسقطه المنهاج ليصير اشمل قال ابن النقيب

يبلغ مسيرة ثمانية واربعين ميلا بالهاشمي المعتبر بلوغ الذهاب هذه المسافة لا بانضمام الاياب اليها وقد ذكره الحاوي **قول المنهاج** ويشترط قصد موضع معين او لا فلا قصر لهايم مسافر وهو الظاهر وانما امتنع قصره لانه لا يدري اسفره طويل او لا وبهذا علل الرافعي لكن جعل الغزالي قيد السفر مخرجا للهايم فقال المراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم فلا ترخص للهايم وفي النهاية عن الصيدلاني ان الهايم عاص فعلى هذا يخرج الهايم بقيد المنهاج وقال ابن الصباغ من جوز الترخص للهايم اعتل بانه مباح ومن منع لم يسلم ذلك **قول التنبيه** وان كان للبلد الذي يقصده طريقان لقصر في احدهما ولا يقصر في الاخر فسلك الابعد لغرض لم يقصر في احد القولين هو الاظهر وقد ذكره المنهاج لكن تعبير التنبيه بالقصر وعدمه احسن من تعبيره بالطويل والقصير فانه لو كان كل منهما مسافة القصر واحدهما اطول قصر مطلقا قطعا لكنه قد يتبين قبل ذلك ان الطويل مسافة القصر **قول المنهاج** ولو تبع العبد او الزوجة او الجندي مالك امره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر حمله في شرح المهذب على ما اذا لم يجاوز وا مرحلتين فان جاوزوها قصروا وان لم يعرفوا المقصد واخذ ذلك من النص في مسئلة الاسير انه يترخص اذا جاوز معهم مرحلتين وان جهل المقصد وقال انه يتعين حمل اطلاق البغوي والرافعي على هذا وحكاه في المهمات عن النص **قوله** فلو نووا مسافة القصر فقصر الجندي دونها يتجه حمله على غير جندي تبعا للامام مع امير القتال فان طاعته حينئذ واجبة لكن ينافي ذلك قول المنهاج مالك امره فان الامير ليس مالك امر المتطوع **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوي** ولو اقتدى بمتم لحظه لزمه الاتمام احسن من قول التنبيه ولو اقتدى بمقيم ليشمل المسافر المتم قاله النووي قال ابن الرفعة لكنه يخرج الظهر خلف مقيم يصلي الجمعة فانه يصح ولا يقال له متم وفيه نظر فان المانع من ان يقال له متم وقد اتى بصلاة تامة وهذا الحاوي قد عبر بقوله ولو اقتدى بمتم ولو في صبح وجمعة فذكر مع لفظ الاتمام الصبح والجمعة اللتين لا قصر فيهما واعترض ابن الرفعة ايضا بان المقيم المحدث لا توصف صلاته بالتمام لفسادها وهو مقيم ولك ان تقول المعنى تمام الركعات عددا وهو متم وهذا المعنى **قول المنهاج** ولو شك فيها فقال ان قصرت فصرت والا فاتممت قصر في الاصح وكذا قول الحاوي او تعليقه بنية الامام شرطه ان يظهر ما يدل على القصر فلو فسدت صلاة الامام واستمر التردد فالاصح انه يتم **قول المنهاج** واذا احرم في الحضر ثم سافر لزمه ان يتم قال في شرح المهذب والكفاية تصويرها مشكل فانه اذا احرم في الاقامة ثم سارت به السفينة وكان نوى القصر لم يصح والا لزم الاتمام لفوات نيته القصر لانه جمع فيها بين السفر والحضر واجابا عنه بان التصوير اذا اطلق فيجب الاتمام لعلتين فقد نيته القصر واجتماع الحضر والسفر وهل الجواب ضعيف ولهذا قال الامام ليس لذكر هذه المسئلة ذكر لغير فايدة **قول المنهاج** والجوز

يقتضي ان الهايم

عن

والجويني وجهان قولهما والعبارة للمنهاج او حجر محله في المخرج المعتاد فلا يجزئ الحجر في الثقبه
المفتحه في الاصح وكذلك قبلا المشكل وقد استثنا هما في الحاوي بقوله عن المعتاد لا قبل المشكل
لكن يرد عليهم جميعا اليد اذا تحققت زوال البول الى مدخل الذكر كما هو الغالب فانه لا يجزئ الحجر
فان لم يزل او شك كفى الحجر في الاصح كالبكر ولم يذكر في التنبيه شروط الاستنجا بالحجر وهي
انه لا يجف النجاسة ولا ينتقل عن موضعها ولا تطرا نجاسة اجنبيه وقد ذكرها الثلاثه
في المنهاج والحاوي واهملا شرطا رابعا وهو ان لا يكون الحجر مبلولا وجاب بان هذا مفهوم
من الشرط الثالث فانه اذا كان الحجر مبلولا ينجس بملاقاه المحل ونجس المحل قولهم والعباره
للمنهاج وجمعهما افضل مقتضاه اطراد ذلك في الغائط والبول وبه صرح سليم الرازي والغزالي
وابن سراقه لكن قال القفال في محاسن الشريعه انه هذا مختص بالغائط وهو مقتضى تعليلهم
استحباب الجمع فانه لستعمل الحجر اولا لازاله العين ثم الماء لازاله الاثر قول التنبيه وان اقتصر
على الحجر اجزاه وزاد الايضاح فقد علم ذلك من قوله اولا فان اراد الاقتصار على احدهما فالماء
افضل وظاهر عبارته لعين الحجر وليس كذلك بل يقوم مقامه كل جامد طاهر قالع غير محترم
كما صرح به في المنهاج وهو مفهوم من كلام الحاوي ونبه التنبيه بعد ذلك الاستنجا بالمطعوم
والمحترم ردا عليه والتصريح بالجامد من زيادة المنهاج على المحرر واشار الحاوي الى اشتراط
كونه قالعا بقوله لا مقصب لكنه لا يحتاج الى ذكره لفهمه من قوله اولا قالع مع ما في
الاقتصار على القصب من ايهام عدم الحاق الزجاج والحديد بالاملس ونحوهما به قول
الحاوي وما نبه عليه علم المراد العلم المحترم كالطب والفلسفه كما نبه عليه في المهمات
ومفهومه جواز تحليل كتاب ولا شك في منعه مع الاتصال واما بعد الانفصال ففي عموم
المحصر للغزالي منعه في جلد المجوف قوله وجزم المنصف به اي فالمنفصل يصح الاستنجا به
اذا كان ظاهرا قالوا ومقتضاه بيع الادهن المنفصله قال في المهمات والقياس المنع قول
المنهاج وجلد دبغ دون غيره في الاظهر اعترض عليه بانه كان ينبغي تقديم المنع الذي هو
من امثله المحترم مقول فيمتنع تحليل طاهر غير مدبوغ دون كل مدبوغ في الاظهر فان كلامه
الآن كالمعقب لانه ان كان ابتدا كلام فلا خبر له وان كان معطوفا على كل وقرئ بالرفع
فيكون الجلد المدبوغ قسيما لكل جامد طاهر قالع غير محترم فيكون غيره والغرض انه بعض منه
وكذا اذا قرئ بالجر عطفا على محرر وكل واذا قدم الجواز فكان سبقي ان يقول ومنه جلد دبغ
اي من امثله هذا الجامد جلد دبغ دون جلد غير مدبوغ طاهر في الاظهر قول التنبيه
وان كان الخارج دما او قيحا فقيه قولان احدهما لا يجزيه الا الماء والثاني يجزيه الحجر الدم والقيح
مثالان فالقولان جاريان في كل نادر كما صرح به في المنهاج واظهرهما اجزا الحجر وقد صرح به
في المنهاج وهو مفهوم من حيث اعتبر كونه خارجا غير معتاد لا لكونه معتادا لكن صحح في شرح مسلم

صح ته ع

الحاوي ع

تغير الماء

انه يعتبر دوامه الى فراغ الثانيه والاصح الاكتفا به الى عقدها وعليه مشى الحاوى
وفى المنهاج وفى الثانيه ولعدها لا تبطل فى الاصح وكان ينبغى التعبير فيما بعدها
بالمذهب لانها مرتبة على الاقامة فى الثانيه ان قلنا لا تبطل فى الثانيه فبعدها اولى والا
فوجهان اصحهما لا تبطل ايضا **قول المنهاج** او ناجيا فاقام بعد فراغهما لم يؤثر وقبله يجعل
الاولى قضاء اى قبل فراغهما ولو فى اثنا الثانيه كذا فى الروضة تبعا لاصله وعليه مشى
الحاوى بقوله ودوام العذر الى تمامها وهو مقتضى عبارة التنبيه وعلله الرافعى بان الاولى
فى جمع التاخير تبع للثانيه فاعتبر وجوب سبب الجمع فى جميعها قال السبكى وهذا التعليل
منطبق على تقديم الاولى فلو عكس واقام فى اثنا الظهر فقد وجد السبب فى جميع المتبوعه
واول التابعة فقياس ما سبق فى جميع التقديم انها ادا فى الاصح وحينئذ نرد هذه
الصورة على لفظ المنهاج والرافعى انتهى وفى شرح المهذب انه اذا اقام فى اثنا الثانيه ينبغى
ان تكون الاولى ادا بلا خلاف ولم يذكر فيها نقلا يخالفه وذكر شيخنا الامام البلقينى انه متى
اقام بعد فراغ الاولى فهى ادا سواء شرع فى الثانيه امر لا بل قال فيما اذا اقام قبل فراغ
الاولى ينبغى انه ان فعل ركعة منها كانت ادا وان كان دون ركعة ففيه الخلاف والمعروف
قول التنبيه وجوز للمقيم الجمع فى المطر فى وقت الاولى منهما ان كان يصلى فى موضع
يصيبه المطر وتبتل ثيابه قال فى المنهاج والاظهر تخصيص الرخصة بالمصلى جماعة مسجد
يعيد يناديه بالمطر فى طريقه ورجح فى الروضة ان الخلاف وجهان فقال على الاصح وقيل
الاظهر وذكر الحاوى هذه الشروط ايضا **قول التنبيه** وفى جواز الجمع فى وقت الثانيه قولان
الجديد منعه كما فى المنهاج وعليه مشى الحاوى **قول الحاوى** ويقدم سنة العصر
عليها تبع فيه الرافعى قال النووى وهو شاذ ضعيف والصواب الذى قاله المحققون انه يصلى
سنة الظهر التى قبلها ثم يصلى الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر التى بعدها ثم سنه
العصر وكيف تصح سنة الظهر التى بعدها قبل فعلها وقد يقدم ان وقتها يدخل
بفعل الظهر وكذا سنه العصر لا يدخل وقتها الا بدخول وقت العصر ولا يدخل وقت العصر المجموعة
الى الظهر الا بفعل الظهر الصحيحة انتهى

باب صلاة الجمعة قول التنبيه

من لزمه فرض الظهر لزمه الجمعة الا العبد والمراة فليسا منها وجوبها على الكامل والمبعض
والخنثى وليس كذلك فتعبير المنهاج والحاوى بالذكوره والحريه اولى لكن قول المنهاج وكذا
من بعضه رقيق على الصحيح يفهم ان مقابله اللزوم مطلقا وليس كذلك وانما هو اللزوم
ان كان بينهما مهايأة ووقعت الجمعة فى نوبته وقول التصحيح الصواب ان الخنثى لا جمعة عليه
يقتضى عدم الخلاف فيه وليس كذلك فيه وجهان فى الكفاية **قولهم** انه لا جمعة على مسافر
اى سفرا مباحا وسواء كان طويلا ام قصيرا **قول التنبيه** فيمن لا تلزمه الجمعة والمريض والمقيم

والحاوى بقوله او بلغه نداهما من طرفه الاقرب لسكون الريح والصوت وقائها امر اخر وهو كون السامع معتدل السمع ويعتبر ايضا كون المنادى بمستو من الارض فلو ارتفع قريبة فسمعت ولو ساوت لم تسمع او انخفضت فلم تسمع ولو ساوت فسمعت فالاصح لزوم الثانيه دون الاولى اعتبارا بالاستواء لا نفس السماع لكن صحح فى الشرح الصغير عكسه وكذا يفهم من قول المنهاج لمعظمهم وقول الحاوى بلغه انه لا تجب عليه الجمعة الا ان سمع هو النداء وليس لذلك بل اذا سمع بعض اهل القريه بالشروط المتقدمه وجب على اهلها فينبغى ان نقرا قول التنبيه لا يسمع فيه النداء بضم اوله على البنا للمفعول قوله الحاوى ولعد التحرم حرم السفر المباح اذا لم تكن الجمعة ولم يلحقه ضرر فيه امور احدها انه يقتضى جواز سفر الطاعة ولو كان بعد الزوال وهو مقتضى قول المحرر كره لانشاؤه بعد الزوال ان كان مباحا ودونه ما اذا كان واجبا او مندوبا لكنه غلط خارج عن مذهبنا فقد قال الرافعى فى الشرح وهل كون السفر طاعة عذر فى انشائه بعد الزوال المفهوم من كلام الاصحاب انه ليس بعذر وروى عن احمد انه عذر وعبارة الروضة اما الطاعة فلا يجوز بعد الزوال وكذلك اطلق المنهاج تحريم السفر بعد الزوال ولم يفصل فيه بين سفر الطاعه والمباح ثانيها تبع فى تجويز سفر الطاعة قبل الزوال الرافعى لكن صحح النووى ان الطاعه كالمباح وذكر المنهاج التصحيحين لكنه عبر بالاصح وفى الروضه بالاظهر ولزم بفصل التنبيه فقال وهل يجوز قبل الزوال فيه قولان اى والاصح المنع ثالثها التعبير بالامكان فى المنهاج ايضا وهو غير مستقيم لصدقه مع غلبة الظن بعدم الادراك ولا شك فى التحريم ومع التردد على السواء والمتجه التحريم ايضا احتياطا للعبادة والمعتبر غلبة الظن بالادراك ولذلك عبر فى الشرح الصغير بالتمكن فقال ان تمكن منها جاز وفى شرح المهذب يشترط العلم بالادراك وفيه نظر فالظن كاف كما تقدم وعبارة التنبيه لم يجز له ان يسافر سفرا لا يصلى فيه الجمعة اى ظنا هذا المتبادر الى الفهم منه واعلم رابعها قوله ولم يلحقه ضرر اى تخلفه عن رفقته كما فى المنهاج ومقتضاه ان خوف التخلف عنهم بلا ضرر لا يبيح السفر وكذا فى المحرر وشرح المهذب وغيرها لكن فى الكفايه انه عذر وصوبه فى المهمات للاستيحاش ويوافقه كلامهم فى التيمم ولم يتعرض التنبيه لذلك اصلا قول التنبيه والحاوى ومن لا جمعة عليه مخير بين الظهر والجمعه فيه امران احدها ان هذا التخيير محله قبل الشروع اما بعده فلا تخيير ولو فى العبد والمراه على الاصح لانها انعقدت عن فرضها فتعين اتمامها ثانيهما قد يفهم من التخيير استواءهما فى حقه وليس كذلك فالجمعة افضل فى حق العبد اذا اذن له سيده وكذا ان خلا شغله فيما يظهر واشار اليه القاضى وغيره وفى حق العجوز باذن الزوج دون الشابة وفى المسافر وفى المريض قاله البدنيجى وفيمن لا يسمع النداء فيما يظهر وقد يرجح الظهر فى حق الخايف على نفسه او ماله او ضياع مريضه وحينئذ فالتخيير فيها يسقط به الفرض

قول المنهاج

ان يقال اذا قلنا من ادرك ركعة من الصلاة فى وقتها تكون اداء ولقصرها المسافر شرطه ان يتمها
جمعة بادراك ركعة ووجدت فى الامم فى اخر ترجمة وقت الجمعة ما يشهد له انتهى وقوله
وجب الظهر بناء على قول استيناف فاسد صحيح وفى شرح المهذب طريقة القطع بالبناء ولو شرع فى الجمعة
والوقت طويل فمد الركعة الاولى حتى تحقق انه لم يبق مما يسع فرض الثانية فهل تنقلب ظهرا
الآن او الى دخول وقت العصر وجهان حكاهما فى البحر ورجح انها تصير ظهرا الآن
وتظهر ما لو حلف ليأكلن الرغيف غدا فاكله فى اليوم هل يحنث اليوم **قول التنبيه** احدها
ان تقام فى ابنية مجتمعة قدر يرد على ذلك ما لو كان فى وسط الابنية فضاء فاقاموها
فيه فانه يصح وليست فى ابنية ولا يرد ذلك على تعبير المنهاج بحط ابنية والحاوى بحط
بلده او قريته لعم قدر يرد عليهم جميعا ما لو انهدمت واقاموا بالقصد اذ يعمر او لا خلاف
انهم يجمعون كما فى شرح المهذب قال القاضى ابو الطيب ولا تنعقد عند الشافعى فى غير الابنية
الا فى هذه المسألة وكلامهم يفهم ايضا عدم صحتها خارج البلد فى كن او ساحة وكذا اطلقه
الاصحاب وحمله السبكى على ما اذا لم يجد الكن من القرية قال اما اذا عدمنا عرفا فينبغى صحة
اقامة الجمعة فيه وان انفصل عن بقية عمرانها وعليه يدل نص الشافعى انتهى **قول المنهاج**
ولو لازم اهل الخيام الصحراء ابدا فلا جمعة فى الاظهر اى لا تجب عليهم الجمعة كذا فى الشرح
والمحرر او فلا تصح منهم الجمعة كما فى الروضة والحكمان صحيحان لا تجب عليهم الجمعة ولا
تصح منهم وصرح به فى شرح المهذب **قول التنبيه** الخامس ان لا يكون قبلها ولا معها جمعة اخرى
يستثنى من ذلك ما اذا كبرت البلد وعسر اجتماعهم فى مكان كما صححه الرافعى والنووى وعليه
مشى المنهاج والحاوى لكن ظاهر نص الشافعى يقتضى الامتناع مطلقا وهو المختار وقال السبكى
انه الصحيح مذهبا ودليلا **قول التنبيه** فان كان الامام مع الثانية ففيه قولان احدهما ان الجمعة
جمعة الامام والثانى ان الجمعة هى السابقة الاصح الثانى وصححه المنهاج وعبر فى القول الضعيف
بالسلطان وهو مراد التنبيه بالامام قال السبكى يظهر ان كل خطيب ولاه السلطان فهو
كالسلطان فى ذلك وانه مراد الاصحاب انتهى وقال الجيلى المراد به الامام الاعظم وخليفته
فى الامامة او الراتب من جهته وقال ابن يونس فى التنبيه ايد لنا الامام بالوالى لانه اعم **قول**
الحاوى [illegible] وان لم يعلم استوفت لسمل ما اذا لم يعلم هل اقترنا ام سبقت
احداهما ولم تعين وهو فى الثانية موافق لما رجحه فى الوسيط لكن المرجح فى المحرر والشرح الصغير
وفى الكبير عن الاصحاب انه القياس وصححه النووى وغيره للاكثرين استيناف الكل ظهرا
وادرج صاحب المصباح هذه الصورة فى قوله قبل ذلك وان التبس السابق صلوا الظهر واعاد
الضمير فى قوله وان يعلم على السبق دون السابق فيوافق الاصح حينئذ لكن اعترضه القونوى
بان الالتباس انما يكون بعد العلم بالتعيين وقد ينازع فى ذلك ويقال قد يكون الالتباس من الاول

وما اذا سبقت احداهما ؟

لم ؟

والمسافر طريقة القطع بالصحة وكان ينبغي ان يقول اذا تم العدد بغيرهم لان العطف اذا كان
بالواو لا يفرد الضمير ومن لحق الامام المحدث راكعا لم تحسب ركعته على الصحيح عبر في الروضة
بالاصح والمسئلة غير مختصة بالجمعة وقد تقدم ذكرها في موضعها **قول المنهاج** واركانها
خمسة حمد الله والصلاة على رسول الله ولفظهما متعين اذا اراد تعيين الحمد والصلاة دون
لفظ الله ورسوله الله ورد عليه ان لفظ الجلالة متعين فلو قال الحمد للرحمن او الرحيم لم يكف كما
نقله الرافعي عن مقتضى كلام الغزالي وقال لم اره مسطورا وليس ببعيد كما في التكبير وجزم به
في شرح المهذب ومشى عليه الحاوي فقال بلفظ الله والحمد واذا اراد تعيين المذكور بجملته ورد
عليه انه لا يتعين لفظ رسول الله فلو قال على النبي او محمد كفى وقول الحاوي ثم لفظ الصلاة
على النبي قد يوهم تعين لفظ النبي وليس كذلك كما عرفته **قوله** والوصية بالتقوى زاد
المنهاج ولا يتعين لفظها على الصحيح يحتمل ان مراده لا يتعين لفظ الوصية وهو عبارة الروضة
فيكون لفظ التقوى لازما منه وهذا اقرب الى لفظه ويحتمل ان مراده لا يتعين واحد من اللفظين
لا الوصية ولا التقوى وعليه مشى الحاوي ثم الوصية ولو اطبعوا الله والاحقا باطبعوا الله
قاله الامام وحكاه عنه في الروضة تبعا لاصلها ساكتا عليه **قول التنبيه** ويقرأ في الاولى
شيأ من القرآن **فيه** امران **احدهما** قد يفهم الاكتفاء ببعض اية **ثانيهما** الاصح وجوب القراءة
في احدى الخطبتين لا بعينها وقد عبر المنهاج والحاوي بقراءة اية في احداهما وقال الامام لا يبعد
الاكتفاء بسطر اية طويلة قال ولو قال ثم نظر لم يكف بلا شك واذ عدت اية بل يشترط ان تفهم
قول المنهاج وقيل لا يجب رجح في الروضة انه قول فقال قراءة القرآن ركن على المشهور وقيل الصحيح
قول التنبيه في السنن وان يدعوا للمسلمين **فيه** امران **احدهما** الاصح وجوبه في الخطبة
الثانية وعليه مشى المنهاج والحاوي **ثانيهما** كلامه يفهم استيعاب المسلمين ويوافقه
قول المنهاج ما يقع عليه اسم دعا للمؤمنين لكن قال الامام لا باس بتخصيصه بالسامعين
باذ يقول رحمكم الله وتبعه في الحاوي فقال والدعا ولو رحمكم الله **قول المنهاج** والعبارة له
والحاوي ويشترط كونها عربية يستثنى منه ما اذا لم يحسن فيهم من يحسن العربية
فيخطب واحد منهم بالعجمية والتعلم فرض كفاية عليهم فان اخروا مع الامكان عصوا
ولا جمعة ومشى الحاوي على اشتراط الترتيب بين الحمد والصلاة والوصية بالتقوى وتبع في
ذلك المحرر وصحح المنهاج خلافه ولذلك لم يذكره التنبيه **قول التنبيه** في شروط الخطبتين
والقيام ان قدر كما صرح به المنهاج والحاوي فلو خطب قاعدا مع العجز صح **قوله**
والجلوس بينهما قد يفهم الاكتفاء بمطلق الجلوس مع ان الطمانينة فيه شرط كما صرح به الحاوي
ولو خطب جالسا لم يفصل بينهما بالاضطجاع بل بسكتة وهي واجبة في الاصح **قول**
المنهاج والحاوي واسماع اربعين كاملين فيه نساهل فالواجب اسماع تسعة وثلاثين

قوله

قوله

لان الاصح

المحل حكاه في المهمات وعبارة المحرر ويشتغل المؤذن بالاذان كما جلس وتعبير المنهاج لا يدل
على هذا التعقيب وانما لم تستعمل هذه العبارة كما ذكره في الدقايق ان قوله كما جلس ليست عربية
ويطلقها فقهاء العجم بمعنى عند قولهما وان تكون الخطبة قصيرة عبر الحاوي بان تكون قصدا
اي متوسطة بين الطول والقصر وهو الموافق للروضة واصلها قول التنبيه ويعتمد على قوس
او سيف او عصى احسن من قول المنهاج ويعتمد على سيف او عصى ونحوه لتصريحه بالقوس
الذي ابهمه المنهاج بقوله ونحوه وفي الحديث انه عليه الصلاة والسلام كان يتوكا على قوس
او عصى وعبارة الحاوي وتستحب تحويله بسيف واخرى بالمنبر ولم يبين التي يشغلها
بالسيف وهي اليسرى كما صرح به القاضي حسين والبغوي والخوارزمي ولم يتعرض له
الاكثرون قول الحاوي وان نسي بالمنافقين في الثانية اي ان نسي قراءة الجمعة
في الاولى قراها مع المنافقين في الثانية فالباء في قوله بالمنافقين للمصاحبة قال
في الروضة ومعنى النسيان تركها سواء كان ناسيا او عامدا او جاهلا قول التنبيه
والسنة لمن اراد الجمعة ان يغتسل لها عند الرواح فيه امران احدهما قد يفهم انه لا
يتسحم لها عند الفجر لان الغرض بالغسل التنظيف والاصح انه يتسحم وقد ذكره المنهاج
والحاوي ثانيهما قد يفهم من تعبيره وتعبير الحاوي بالرواح انه لا فضل تاخير الى
بعد الزوال فالاحسن قول المنهاج وتقريبه من ذهابه افضل قول التنبيه في باب
الغسل المسنون وهو اثنى عشر غسلا يرد عليه اغسالا اخرى منها الغسل من الحجامة والخروج
من الحمام كما اختار النووي الجزم به وحكى عن النص استحب الغسل من الحجامة والحمام وكل
امر غير الجسد قال فاشار الشافعي الى حكمته ان ذلك يغير الجسد ويضعفه والغسل يصلحه
وينعشه ومنها الغسل لكل اجتماع وفي كل حال لغير راحة البدن حكاه في الروضة عن الاصحاب
ومنها الغسل للاعتكاف نص عليه كما في اللطيف لابي الحسن بن خيران ولكل ليلة من
رمضان قاله الحليمي ولحلق العانة قاله المحاملي وابو حامد العراقي في الرونق والهوادي
عند سيلانه كما ذكروه في الاستسقاء ولدخول اللعبة حكاه في النهاية عن صاحب التلخيص
وهو غلط ولدخول الحرم والمدينة كما سنذكره ولا يرد ذلك على المنهاج اذ ليس في
عبارته ما يدل على الحصر قوله وغسل المجنون اذا افاق لذلك المغمى عليه وقد ذكره المنهاج
قوله ومنها والكافر اذا اسلم اي ان لم يجب في كفره فان اجنب فالاصح وجوب الغسل
ولو اغتسل في زمن الكفر قول التنبيه والغسل لدخول مكة ولذلك لدخول الحرم ولدخول
المدينة كما ذكره فيها ابو بكر الحفاف في كتاب الاقسام والخصال وذكره النووي في مناسكه
لدخول المدينة قوله وغسل الرمي اي ايام التشريق كل يوم غسلا ولا تستحب لرمي جمرة
العقبة واستحبه الحفاف وهو غريب قوله وغسل الطواف اي طواف الركن كما قيده في الكفاية

النسخة

قد يفهم ترجيح غير الابيض على الابيض اذا كان احسن وليس كذلك وقد علله التنبيه بقوله وافضلها البياض وكذا قال الحاوي وليس البيض **قول التنبيه** والمستحب ان يقرأ سورة الكهف يوم الجمعة زاد المنهاج وليلتها واكثر الكتب ساكتة عن تعيين وقت قرائتها من اليوم وحكى في الذخاير خلافا في انه قبل طلوع الشمس او بعد العصر ولا شك ان هذا الخلاف في الاولوية وفي الشامل الصغير عند الرواح الى الجمعة **قول المنهاج** ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان المراد بذي الجمعة من تلزمه ومفهومه انه لو كان احد المتبايعين لا تلزمه لا يحرم عليه وليس كذلك كما جزم به الرافعي والنووي لكن في المهمات المعروف انه لا يتم الامن تلزمه الجمعة وحكاه عن النص وجماعة ومحل التحريم اذا سمع النداء فتشاغل بالبيع مستمرا سواء كان ممنوعا للجمعة ام لا اما لو بادر وباع في طريقه ما يشتريه او في المسجد لم يحرم قاله المتولي وارتضاه النووي **قول التنبيه** فيمن حضر والامام يخطب ولا يزيد على تحيه المسجد ركعتين يجوز فيهما **فيه** امران **احدهما** انه يفهم ان من حضر قبل الخطبة له الزيادة على التحية ويستثنى منه ما بعد جلوسه على المنبر قال في شرح المهذب المشهور منع الصلاة مطلقا سواء وجب الانصات ام لا وسواء قرب الامام او بعد **ثانيهما** يستثنى من فعل التحية ما لو دخل في اخر الخطبة فلا يصليها خشية فوات اول الجمعة مع الامام كذا في الروضة تبعا لاصلها وفي شرح المهذب حمل ذلك على ما اذا ظن فوات تكبيرة الاحرام مع الامام والا صلاها قال واطلاق من اطلق محمول على هذا ويستحب للامام ان يزيد في الخطبة قدر ما يمكنه الاتيان بالركعتين فيه نص عليه في الام واطبق عليه الاصحاب كما في شرح المهذب وعبارة الحاوي في المندوبات وفي الخطبة ترك غير التحية فيرد عليه هذان الامران ويرد عليه امران اخران احدهما كونه جعل ترك غير التحية مندوبا وقد حكى الاصحاب الاجماع على الاستماع وهو يقتضي التحريم **ثانيهما** قد يفهم كلامه جواز التحيه في هذه الصورة بالتزمي ركعتين فان النووي في شرح المهذب جوز الزياده في التحية على ركعتين اذا اتى بسلام واحد واخرج ذلك التنبيه بقوله بركعتين واوضح كلام النووي فينبغي ان يستثنى منه هذه الصورة وما اذا دخل وقت الكراهة **قول الحاوي** في المندوبات ورد السلام كما صححه في الشرح الصغير وفي الكبير لتصحيح الوجوب عن البغوي واقره وتبعه في الروضة وغلاه في شرح المهذب للبغوي واخرين وصححه وقال انه ظاهر نص المختصر **قوله** وللمجاز الحضور له ثلاث شروط ان يأذن زوجها وان لا تلبس لباسا واسها وزينه وان لا تتطيب وقد تفهم عبارته عطفه على المندوبات مع انه جايز فقط لكن استحبوا في العيدين الخروج لهن **قول التنبيه** في صلاة الجماعة وان احدث الامام فاستخلف ما لو جاز في اصح القولين الا انه لا يستخلف الامن لا مخالفة في ترتيب الصلاة **فيه** امور **احدها** لو عبر

بقول

لسجوده ثانيا انه لما فرغ من سجدته قام فقرأ وركع وسجد وما ذكره من حسبان السجود
الثاني قال في المحرر انه المنقول عن الصيدلاني وغيره لكن في الروضة تبعا لاصلها ان المفهوم من
كلام الاكثرين انه لا يعتد له بشيء مما يأتي به على غير المتابعة واذا سلم الامام سجد سجدتين
لتمام الركعة وفاتته الجمعة لانا على هذا القول نامره بالمتابعة بكل حال فكما لا يحسب له
السجود والامام راكع لاجل المتابعة لم يحسب به وهو في زمن بعده انتهى وفي شرح المهذب
عن الجمهور انهم قطعوا بعدم الاحتساب انتهى وذلك لقولهم انهم صرحوا به لانه
مفهوم من كلامهم واختار السبكي ما في المنهاج وقال انا لم نحسب سجوده والامام راكع
لانه يمكنه بعد ذلك ان يتابعه فيه فيدرك الجمعة واما بعده فينبغي ان يحسب له والا
فتفوته الركعة ولا نسلم وجوب المتابعة حينئذ واطلاقهم محمول على ما اذا تأتى له ادراك
الركعة ثم استشهد لذلك ثم قال فصلت ان ما في المنهاج هو الاصح من جهة الفقه قال وصورة
المسئلة ما اذا لم يزل لبسه او جهله حتى اتى بالسجود الثاني فان زال قبله فعلى المفهوم
من كلام الاكثرين يجب متابعة الامام فيما هو فيه انتهى وقول التنبيه فان ادرك الامام
قبل السلام اي بعد فعل ما عليه امام الجمعة ليشمل ما اذا تابع الامام وما اذا مشى على ترتيب
نفسه من التفصيل بين العلم والجهل وقوله وان لم يدرك السلام امم الظهر صورته ان يكون
الرفع عن السجود في الركعة الاولى او في الثانية ولم يكن ادرك مع الامام الاولى فاما اذا
كان في الثانية وقد ادرك الاولى حصلت له الجمعة وقوله بعده وان لم يزل الزحام حتى
ركع الامام في الثانية يقتضي ان صورة المسئلة ان الزحمة في الاولى

باب صلاة الخوف — قول المنهاج والخائف

ان يكون العدو في جهة القبلة له شرطان احدهما مشاهدة العدو في الصلاة بان يكون بمكان
علا او ارض مستوية ولا حول دونهم ستره ثانيهما ان يكون في المسلمين كثرة بحيث يحتملون
كونهم فرقتين وقد ذكر التنبيه لقوله يشاهدون في الصلاة وفي المسلمين كثرة — قول التنبيه
في الصورة الاولى وسجد معه الصف الذي يليه هذا للكيفية هي المنصوص عليه في الحديث للذي
ذكره الشافعي انه يسجد معه في الاولى الصف الموخر ويحرس الصف الذي يليه لانه امكن
في الحراسة وكلاهما جايز على الصحيح وقد ذكر الشافعي الحديث كما ثبت في الصحيح ثم ذكر
الكيفية المشهورة واشار الى جوازها وقد ذكروا على كيفية التنبيه تقدم الصف الثاني
في الركعة الثانية وتاخر الاول بشرط عدم الزيادة على خطوتين متواليتين فتكون الحراسة
من الثاني ابدا ولا ينافي ذلك قول التنبيه فاذا سجد في الثانية حرس الصف الذي سجد في
الاولى لان ذلك صادق مع التقدم والتاخر ومع ملازمة مكان واحد وجوزوا على كيفية
الشافعي التقدم والتاخر ايضا بالشرط المتقدم ولفظ الشافعي ادل على تفصيل الملازمة وبه

قال

شدة الخوف وذلك مفهوم من ذكر التنبيه هذه المسئلة قبل ذكر صلاة شدة الخوف وعبارة
الحاوى والا ولى حمل السلاح اذ ظهرت السلامة فاخرج بذلك ما اذا كان الخطر ظاهرا فانه
تجب حمله وشرط استحباب حمله كونه طاهرا غير مانع من صحة الصلاة فاذا كان نجسا لمنتطخ
بدم غير معفو عنه او مريش بريش نجس او مانعا من صحة الصلاة لكونه تمنع مباشرة جبهة
المصلى حرم كذا فى المهمات ينبغى جوازه عند خوف الهلاك بلا قضاء ولو احتمل السجود وقد جعلوا
اللصوق للدواء جائزا بلا قضاء فهذا اولى انتهى وكونه غير موذ لغيره فاذا ادى كرمح لف
فى وسط الصف دون حاشيته قال فى المهمات والقياس التحريم وهو ظاهر انتهى ولغيرهم
بحمل السلاح خرج وضعه بين يديه لكن قال الامام ليس الحمل متعينا بل وضعه بين
يديه بحيث يسهل مد اليد اليه فى معنى الحمل **قول المنهاج** الرابع ان يلتحم القتال او
يشتد الخوف احسن من قول التنبيه فان اشتد الخوف والتحم القتال فانه قد يشتد الخوف
بدون التحام القتال بحيث لا يامنون ان يركبوهم ان يفرقوا فلهم هذه الصلاة فاحالا مرين
كاف فالتعبير باو متعين وعبر الحاوى بما اذا لم يمكن ترك القتال للبعض وهو شامل
للصورتين **قول التنبيه** فان اضطروا الى الضرب المتتابع ضربوا ولا اعادة عليهم عبارة
المنهاج وكذا اعمال كثيرة لحاجة فى الاصح والضرورة فوق الحاجة فعبارة التنبيه
اضيق ولم يذكر الحاوى واحدا منهما بل اقتصر على قوله وكثرة الافعال والمراد الافعال المتعلقة
بالقتال كالضربات والطعنات **قول المنهاج** ويلقى سلاح دمى فى معنى القاءه جعله
فى قرابه تحت ركابه **قوله** فان عجز امسكه ولا قضاء فى الاظهر عبارة الحاوى وامساك
السلاح المدمى للحاجة والعجز عن القاء السلاح اشد من الاحتياج الى امساكه فقد يحتاج
الى امساكه ولو اراد القاءه لم يعجز عن ذلك وعدم القضاء هو الاقيس فى المحرر وجزم به
فى الروضة والشرحين فى باب التيمم وشروط الصلاة لكن نقل الامام هنا عن الاصحاب
وجوبه لندور عذره لتردده بانه عذر عام فى حق المقاتل كنجاسة المستحاضة لترجعه
على قولين مرتبين على القولين فيمن صلى فى موضع نجس واولى بعدم القضاء وقال فى شرح
المهذب ظاهر كلام الاصحاب القطع بالوجوب ثم ذكر ان الامام حكاه عنهم لتردده الى
آخره ومقتضى ذلك ان ما فى المنهاج والحاوى تحت الامام والمنقول خلافه وقول المحرر
الاقيس لا يدل على التصحيح واعلم **قول المنهاج** وعجز عند الاعسار وحوف حبس
عبارة الروضة المديون المعسر العاجز عن بينة الاعسار ولا يصدقه المستحق ولو
طلبه حبسه فله ان يصلى هاربا على المذهب انتهى فصرح باشتراط العجز عن بينة
الاعسار وانما لتصديق المستحق وكان ذلك هو مراد المنهاج بخوف الحبس **قوله**
والاصح منعه لمجرد خوف فوت الخ احسن من قول الحاوى وستوران فاته وقوف عدوه

حمله

لعضرح

وتطريف وتطريز اطلقه وهو مقيد بقدر العادة كما في المنهاج وفي الرافعي عن البغوي
في التطريز ان شرط جوازه ان لا يجاوز اربع اصابع واقره على ذلك واقتصر في التطريف
على العادة قال السبكي ولا معنى له بل الصحيح ضبطهما بالاربع للحديث قلت قد يغرز وبان
التطريف محل حاجة وقد تمس الحاجة للزيادة على اربع اصابع بخلاف التطريز فانه مجرد زينة
فيقيد بالاربع وقد ذكر السبكي ان المراد بالتطريز ان يجعل له طراز وهو العلم الذي كله ويركب
على الثوب قال اما ما يطرز في الثوب بالابره فلم ار فيه نقلا قال والاقرب انه كالمنسوج
فيه اي ليكون كالمركب من حرير وغيره **قول المنهاج** وليس النور النجس في غير صلاة
ونحوها اي المتنجس بدليل قوله لعذر عطفا على المحرم وكذا جلد ميتته في الاصح وقد عبر الحاوي
بالمتنجس الا انه لم يستثن حالة الصلاة ونحوها وكان ذلك لوضوحها فكانت عبارة كل
منهما احسن من وجه **قول التنبيه** ويجوز ان يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب
والخنزير اورد عليه انه يجوز ان يلبس الكلب والخنزير جلدا احدهما وجوابه ان الممنوع
الباس جلد كلب او خنزير لدابته وليس واحد منهما دابته وفي الجواهر نظر في الكلب لانه
يقتنى بشرطه فهو دابته ولذلك اقتصر الحاوي على ذكر اباحة تجليل الكلب ولم يذكر الخنزير
لاشكال تصويره فانه يمتنع اقتناؤه **والملبس** له مقتن بالباسه وجوابه منع كونه مقتنيا
بالالباس ولو سلم فيأتي بالاقتناء دون الالباس وقال في شرح المهذب كذا اطلقوه ولعل
مرادهم كلب يقتنى وخنزير لا يجب قتله فان فيه خلافا وتفصيلا انتهى ومسايل
الحلي يذكرها حيث ذكرها المنهاج في زكاة النقد **باب صلاة العيدين**
قولهم هي سنة يستثنى منه الحاج بمنى كما في شرح المهذب في الاضحية عن العبدري وحكاه
الماوردي في الحج عن النص **قول المسه** ووقتها ما بين ان ترتفع الشمس الى الزوال هو اختيار
السبكي لكن الاصح دخول وقتها بطلوع الشمس وعليه مشى المنهاج والحاوي قال في الكفاية
وقوله الى الزوال يقتضي العفو اذا شهد وابا الرويه لبعد الزوال يوم الثلاثين وعدلوا بعد
الغروب وقلنا العيد بالتعديل وهو الاصح وليس لذلك بل يصلي من الغد اداء وعبارة المنهاج
والحاوي في ذلك كالمسه لكن ذكر الحاوي بعد ذلك هذه المسله **قول التنبيه** يكبر في
الاولى بعد دعاء الاستفتاح وقبل التعوذ سبع تكبيرات قد يفهم عدم الفصل بينها بذكر
كما هو في تكبير الخطبة وليس كذلك بل يأتي به كما نص عليه ذكره في شرح المهذب وفي المنهاج
يفرق بين كل تكبيرتين كاية معتدلة الى اخره وفي الحاوي ويقول بين كل تكبيرتين سبحان الله
الى اخره **قولهما** ويكبر في الثانية خمسا قبل القراءة ينبغي ان يقال قبل التعوذ لان الاصح استحباب
التعوذ في كل ركعة ولفظ السبع والخمس قد يفهمان انه لو كان امامه يراها ستا او ثلاثا لا يتابعه
والاصح متابعته وقد ذكره الحاوي **قول المنهاج** وليس بعدها خطبتان احسن من قول التنبيه

اذا كان به امام خوف الفتنه **قولهم** ويذهب في طريق ويرجع في اخرى اى يذهب في البعدى ويرجع في القربى والاطلاق لا يدل على ذلك **قول المنهاج والحاوى** يبكر الناس اى بعد الصبح كما في التنبيه **قولهم** ويذهب ماشيا يقتضى انه لا استحباب في الرجوع بل هو مخير بين المشى والركوب وبه صرح في الكفاية لكن هذا اذا لم تضق الطريق فان ضاقت كره الركوب خوف الزحمة قاله البندنيجى واستثنى في شرح المهذب حالة العذر للزحمة وغيرها عن الاصحاب ولم يعرضه في ضيق الطريق **قول المتن** والسنة ان يبتدى في عيد الفطر بالتكبير بعد الغروب من ليلة الفطر خلف الصلوات وفي غيرها من الاحوال وخاصة عند ازدحام الناس الى ان يحرم بصلاة العيد **فيه** امور **احدها** انه يفهم نفى التكبير المرسل ليلة النحر فانه لم يذكره ولا خلاف في استحبابه لغير الحاج وقد ذكره المنهاج والحاوى **ثانيها** قوله خلف الصلوات يقتضى التكبير خلف المغرب والعشا والصبح وهو قول او وجه جزم به النووى في الاذكار والاصح خلافه ولذلك لم يذكره الحاوى وعليه مشى المنهاج بقوله ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح الاتى لتعبيره بليلة الفطر لا بيتا ولى صلاة الصبح فكان التعبير بها ره شامله لها اولى **ثالثها** قوله الى ان يحرم الامام بصلاة العيد يقتضى انه يكبر خلف الصلوات المقضيه بعد الصبح لكن الذى في الروضه واصلها والكفاية على هذا الوجه انه يكبر خلف العشا بين والصبح وقول الرافعى وشرح المهذب وحكم الفوايت والنوافل في هذه المدة ظاهر في الاتيان بعد الصبح وتكبيره ولا يرد ذلك على قول المنهاج حتى يحرم الامام بصلاة العيد والحاوى الى التحرم لانهما انما ذكرا التكبير المرسل دون المقيد باعقاب الصلوات كما تقدم **قول التنبيه** وفي عيد الاضحى يبتدى يوم النحر بعد صلاة الظهر الى ان يصلى الصبح من اخر ايام التشريق هو اصح الاقوال **فيه** امران **احدهما** صحح المنهاج مثل ذلك وعليه مشى الحاوى لكن اختار النووى القول الثالث وهو التكبير من صلاة الصبح يوم عرفة الى صلاة العصر من اخر ايام التشريق وقال في المنهاج والعمل على هذا اى في الامصار وقال في الروضه هو الاظهر عند المحققين للحديث **ثانيها** الخلاف في غير الحاج اما الحاج فيقطع فيه بالقول الاول وعليه مشى المنهاج **قول المنهاج** والاظهر انه يكبر في هذه الايام للفائته والراتبه والنافله وكذا الصلاة الخارجة على المذهب في الروضه وغيرها قال الامام والمذكوره كالنوافل قطعا وذلك كله داخل في قول التنبيه خلف الصلوات وان كان لم يذكره الا في ليلة عيد الفطر لكنه احال عليه تكبير عيد الاضحى **قول المنهاج** ويستحب ان يزيد كبيرا لم يبين محلها والظاهر انها تتصل بالتكبيرة الثالثة او يزيد لها تكبيره رابعه وهو الذى في الروضه عن الامام فقال واستحسن في الام ان يزيد الله اكبر كبيرا الى اخره **قوله** ولو شهد رايوم الثلاثين قبل الزوال برويه الهلال الليلة الماضيه افطرنا وصلينا العيد اى اذا بقى من الوقت ما يسع جمع الناس واقامه الصلاة والا فكما لو شهد بعد

الزوال

قال فى شرح المهذب ويمكن تاويله بانه ليس مباحا مستوى الطرفين ولا استفاد من عبارة المنهاج والحاوى كراهتها باليمين فانها انما ذكرا استنبته باليسار وقول الحاوى باليسرى احسن من قول المنهاج باليسار **باب الوضوء قول التنبيه** نوى رفع الحدث اورد عليه امورا **احدها** ان الاصح ان دائم الحدث لا يكفيه الاقتصار على نية رفع الحدث اورده فى التصحيح وقد يقال هذا مفهوم من قوله فى التيمم وينوى استباحة الصلاة وهذا الايراد على المنهاج والحاوى لتصريحهما بالمسئلة بعد ذلك **ثانيها** قال فى الكفاية يشمل كلامه ما لو اجتمع الحدثان الاكبر والاصغر وقلنا بعدم الاندراج والذى اورده الماوردى انه لا يجزى عن واحد منهما قال النشائى فى نكته وصححه النووى فى التحقيق فكان حقه استدراكه قلت هذا استدراك على وجه ضعيف وليس موضع التصحيح لذلك **بالثها** انه يقتضى انه لو نوى رفع الحدث الاكبر لم يجزه والاصح الاجزاء كذا صححه فى الكفاية تبعا للماوردى لكن صحح صاحب البيان عدم الصحة والمنقح الفرق بين العامد والغالط كما قاله المحب الطبرى وهو الموافق لقولهم ان نوى غير ما عليه صح مع الغلط لا مع العمد وقد تورد هذه على الحاوى وقد يدعى دخولها فى قوله او غيرها غلطا وقد يقال لصحيح الكفاية لا ينافى كلام الشيخ فان تقييد الحدث بالاكبر لا ينافى اطلاقه **رابعها** انه خرج ما لو نوى من عليه احداث رفع احدها والاصح صحته ولذلك عدل فى المنهاج عن عبارة المحرر وهى مثل عبارة الشيخ الى قوله رفع حدث بالنكرة لشمول هذه الصورة كما نبه عليه فى الدقايق وهو متناول للصورة قبلها فلا نرد عليه ان وافق على تصحيح الكفاية والا ورد عليه وقد يقال من نوى حدثا معينا فقد نوى رفع الحدث لان الحدث لا يتجزى وصرح بهذا الفرع فى الحاوى **خامسها** انه خرج ما لو نوى غير ما عليه والاصح الصحة مع الغلط دون العمد فيرد على عبارة التنبيه صورة الغلط وعلى عبارة المنهاج صورة العمد لشموله لفظه لها مع عدم الصحة فيها وصرح بالمسئلة فى الحاوى **سادسها** انه خرج ما لو نوى رفع الحدث والتبرد والاصح الصحة لذا اورده فى الكفاية ولو ادعى تناوله لم يسعد فانه لا يتناول المذكور لحصوله مطلقا **سابعها** انه خرج ما اذا افرض النية على الاعضاء فنوى عند كل عضو رفع الحدث عنه والاصح الصحة لذا اورده فى الكفاية وصرح بهذه المسئلة والتى قبلها فى المنهاج والحاوى ويصح ان يقال نوى رفع الحدث مطلقا ونوى رفع الحدث عن كل عضو عنه اورد هذه الايرادات الستة فى الكفاية **قول المنهاج** او استباحة مفتقرا الى طهر لو قال الى وضوء كما فى الحاوى لكان اولى لان القراءة والمكث فى المسجد

مفتقر

والحاوى ولا بطول السجدة وكذا فى المحرر وقال المنهاج الصحيح تطويلها ثبت فى الصحيحين ونص فى البويطى انه يطولها نحو الركوع الذى قبلها وقال فى الروضة المختار ما قاله صاحب المهذب ان السجود الاول كالركوع الاول والسجود الثانى كالركوع الثانى نعم حكى بعض البويطى الذى اقتصر عليه المنهاج وقال ابن الصلاح ان مقاله البغوى احسن من اطلاق البويطى وعبارة المنهاج فى ذلك تقتضى ان الخلاف وجهان والمعروف انه قولان ذكرا فى الروضة وغيرها **قوله** ثم يخطب خطبتين وهذا قول الحاوى ثم يخطب كالجمعة هذا هو الافضل ويجزئ واحدة كما حكاه البندنيجى عن نصه فى البويطى ثم ان الخطبة لغير المسافر وبه صرح الحاوى وهو واضح وقول المنهاج باركانها فى الجمعة قد يخرج الشرائط وقول الحاوى كالجمعة يتناولها لكن يستثنى منها القيام فيما يظهر كما تقدم فى خطبة العيد **قول المنهاج** ومن ادرك الامام فى ركوع اول او ادرك الركعة او فى ثان او قيام ثان فلا فى الاظهر اطلاقه يفهم ان مقابل الاظهر ادراك الركعة بكمالها وليس كذلك وعبارة الروضة حكى صاحب التقريب قولا انه بادراك الثانى يدرك الفومة التى قبله فعلى هذا ان ادرك الثانى من الاولى قام بعد سلام الامام وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم ولا يسجد انتهى وايضا فعبر فى الروضة بالمذهب **قوله** وقتها من حين الكسوف الى حين التجلى فى معنى التجلى عينونة الشمس كاسفة وطلوع الشمس مع استمرار خسوف القمر بخلاف عينونة القمر خاسفا قبل طلوع الشمس وقد ذكره بعد ذلك كما فعل غيره فلم يكن لاعادته ذلك هنا فايدة مع قوله بعد ذلك هناك فان لم يصل حتى تجلت لم يصل **قوله** وان اجتمع صلاتان مختلفتان بدأ باخوفهما فوتا ثم يصلى الاخرى ثم يخطب يستثنى من تاخير الخطبة عن المكتوبة ما اذا كانت المكتوبة جمعة فانه تقدم الخطبة عليها كما صرح به المنهاج وهو واضح **قوله** فان استويا فى الفوت بدأ باكدهما كالوتر والكسوف يبدأ بالكسوف استشكل تصويره لان وقت الكسوف يمتد لطلوع الشمس على الصحيح والوتر ينتهى وقته بالفجر على الصحيح فالوتر اسرع فوتا فلم يستويا فى الفوات وجوابه ان صورة المسئلة اذا شرع الكسوف فى الانجلاء ولم يبق منه الا القليل وقارب طلوع الفجر ادراك فقد استويا فى الفوات **قول المنهاج** ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة قدمت الجنازة ايضا ولو فى الجمعة لكن بشرط اتساع وقت الفرض فاضاق وقته قدم وعمل الناس فى اجتماع الفرض والجنازة مع اتساع الوقت على خلافه وهو خطا يجب اجتنابه لغير شرط تقديم الجنازة حضور الولى فان لم يحضر افرد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل بغيرها بالباقين **قول الحاوى** وقدم الفريضة ثم الجنازة ثم العيد المراد بالفريضة هنا المنذورة اذ لا تجتمع المكتوبة

آول

كالمكتوبة والكسوف فى اول الوقت يبدأ بالكسوف ثم يصلى المكتوبة ثم يخطب ح

ولعلهم انه اذا اجتمع ح الجنازة فرض قدم الفرض والسنن لانه يمكن عدم الجنازة ح ح

فى كتاب الخصال وهو من قدماء اصحابنا وهو حسن **قول التنبيه** فان اخرجوا البهائم لم يكره الاصح استحباب اخراجها كما فى المنهاج والحاوى وقال فى المهمات نص فى الام وغيرها على انه لا يستحب اخراجها وذهب اليه جمهور الاصحاب مابين مقتصر على عدم الاستحباب ومبالغ يقول بالكراهة **قولهم** ويصلى بهم ركعتين كصلاة العيد لفهمهما ان وقتها كالعيد وبه قال الشيخ ابو حامد وجماعة لكن الاصح ان لكل وقت وقتها حتى وقت الكراهة ولذلك قال المنهاج ولا تختص بوقت العيد فى الاصح وفى الروضة انه الصحيح الذى نص عليه الشافعى وقطع به الاكثرون **قول التنبيه** ويستحب ان يقرأ فيها بسورة نوح جعله فى المنهاج وجها ضعيفا فقال لكن قيل يقرأ فى الثانية انا ارسلنا نوحا ولم يبين التنبيه محل قراءتها وكلامهم يفهم انه يقرؤها مع قراءة ق واقتربت لان ذلك معهود من قولها لصلاة العيد وعبارة المنهاج محتملة لان يقرأها مع قراءتهما ولان يقرأها بدل اقتربت المستحبة فى العيد فى الثانية وهو ظاهر المحرر قال فى شرح المهذب والاصح باتفاق الاقتصار على ما فى العيد **قول التنبيه** وتخطب خطبتين وهو مفهوم من قول المنهاج والحاوى كالعيد هذا هو الافضل قال فى الكفاية وتكفى واحدة ذكره البندنيجى وقول التنبيه والمنهاج وتخطب بالواو ظاهر فى تأخر الخطبة عن الصلاة بخلاف قول الحاوى ثم خطب لكن تأخير الخطبة انما هو استحباب فلو قدمها جاز كما صرح به المنهاج بعد ذلك وقول التنبيه ليستغفر الله فى افتتاح الاولى تسعا وفى الثانية سبعا لا يدل على انه يأتى بالاستغفار بدل التكبير بخلاف قول المنهاج لكن ليستغفر الله بدل التكبير والحاوى وبدل التكبير بالاستغفار لكن صواب العبارة وبدل الاستغفار بالتكبير لان المباشرة بها الدخول على المتروك **قول التنبيه** ويرفع يديه قال الرويانى فى البحر فى فروع متفرقة بعد باب امامة المرأة يكره رفع اليد الخمسة فى الدعاء ويحتمل ان يقال لا يكره بحال انتهى وهو فرع غريب **قوله** فيقول اللهم سقيا رحمة الى قوله حوالينا ولا علينا ذكره هذا فى ادعية الاستسقاء مردود وانما يسن هذا الاستصحاء وهو اذا كثر الامطار واضرت ولا يشرع لذلك صلاة ولا خطبة وقد صرح به المنهاج **قول التنبيه والحاوى** ويستقبل القبلة فى اثنا الخطبة الثانية والمنهاج بعد صدر الخطبة الثانية قال فى الدقائق اى اذا مضى منها نحو الثلث وحكى فى شرح مسلم عن الاصحاب وفى المهمات عن الكافى للزبيرى عند بلوغ النصف وقال الرويانى فى البحر يجوز عند الفراغ من الاستغفار وقد فهم عبارتهم بعضهم الاستقبال الى فراغ الخطبة والمعقول انه اذا فرغ يدعو اقبل على الناس واتى ببقية الخطبة وقولهم ويستقبل ويحول يفهم انه لا ترتيب بينهما والذى فى الروضة واصلها انه اذا اراد الاستقبال حول كذا فى النكت للنشائى

دعبارة

مايبدى تاركه عذرا وعدم القتل فيها واضح وان قلنا القضاء على الفور لشبهة الخلاف فيه
بخلاف المؤداة واعلم **ثانيها** انه يقتضى اعتبار خروج وقت تلك الصلاة المتروكة وذلك
والمعتبر في المجموع ما هو اذا لم تجمع مع ما بعدها ولذلك قال المنهاج لشرط اخراجها عن وقت الضرورة والحاوى
مع ما بعدها والى
عن وقت الجمع وهما في المعنى سواء **ثالثها** اعتبار هم خروج الوقت بخلافه اعتبار النووى
الظهر والعصر خروج
في التحقيق ضيق الوقت وهو الذى اختاره السبكى وهو المذكور في الروضة اولا فقال ومتى وقت ما بعد نهاية
لقيل فيه اوجه الصحيح بترك صلاة واحدة اذا ضاق وقتها ثم قال في آخر كلامه والاعتبار
باخراج الصلاة عن وقت الضرورة فاذا ترك الظهر لم يقتل حتى تغرب الشمس واذا ترك
المغرب لم يقتل حتى يطلع الفجر حكاه الصيدلانى وتابعه الايمة عليه انتهى وهو مناقض فان
مقتضى اعتبار الضيق قتله بترك الظهر اذا بقى من وقت العصر مقدار ما يسعها فقط ولا يتوقف
على خروج الوقت وقال في الكفاية اذا ضاق وقت الصلاة بحيث يتحقق فواتها اذا لم يؤدها
توجب عليه القتل في تلك الحالة انتهى ومقتضاه انه لو بقى من الوقت ما يسع ركعة
قتل حينئذ لانه قد تحقق فواتها وهذا امر ثالث غير خروج الوقت وضيقه واعلم
رابعها في الكفاية عن بعضهم ان مقابل ظاهر المذهب مذهب المزنى انه يحبس ويؤدب
واذ بدل الواو فاء اى فيقتل بترك الرابعة تقريبا على القتل والاصح اعتبار ضيق وقت
الثانية كما تقدم وفيه نظر لان تفرد المزنى لا يخرج من المذهب وقيل ان مقابل ظاهر المذهب
الوجه القائل بانه يحبس او يضرب بخشبة حتى يصلى او تموت ولا يقتل صبرا **خامسها**
يستثنى من ذلك فاقد الطهورين اذا ترك الصلاة متعمدا فانه لا يقتل لانه مختلف فيه ذكره
القفال في فتاويه **قولها** ويستتاب زاد التنبيه كما يستتاب المرتد وهو يقتضى وجوب
الاستتابة لكن صحح في التحقيق استحبابها ولذلك لم يذكرها الحاوى وكان الفرق بينه
وبين الردة لاقتضائها الخلود في النار بخلاف ترك الصلاة لكن الرافعى عكس ذلك فقال لابد
من الاستتابة قبل القتل فانه ليس اشد حالا من المرتد والمرتد يستتاب **قوله ليسه**
ثم نقل او ضح منه قول المنهاج لم يضرب عنقه والحاوى قتل بالسيف ومرادهم اذا لم
يتب فان تاب لم يقتل واستشكله في المهمات لانه يقتل حدا والحدود لا تسقط بالتوبة
والقتل على التاخير عن الوقت عمدا وقد وجد فكيف يمنع فيه التوبة وهذا لمن سرق نصابا ثم
رده فان القطع لا يسقط **قول الحاوى** لا الجمعة اى لا يقتل اذا ترك الجمعة وصلى الظهر كما
افتى به الغزالى واقره الرافعى وافتى الشاشى وابن الصباغ بانه يقتل واختاره ابن الصلاح
وقال في التحقيق انه الاقوى وقد يدعى دخول الجمعة في عبارتهما بناء على انها بدل الظهر فهى
احدى الخمس وخروجها على انها صلاة تحيا لها **قولها** ويدفن في مقابر المسلمين هو المشهور
وقال ابن ابى الدم في شرح الوسيط غالب ظنى انى وجدت للاصحاب انه يدفن في مقبرة منفردة

والحاوى الشهادة وهو الاصح وبه قال الجمهور وقال لبعضهم يضم اليها محمد رسول الله واستحسن
بعض المتاخرين ان يلفظ بالشهادتين اولا وآخرا ويقتصر بعد ذلك على لا اله الا الله **قول**
المنهاج والحاوى ويقرأ عنده يس كذا فى الروضة تبعا لاصلها عن الاصحاب لكن فى
الكفاية نقل الرعد وان تلاوة يس بعد الموت وقيل عند القبر **قوله السبسبى** ويبادر الى
تجهيزه الا ان يكون قد مات فجاة فيترك ليتيقن موته المراد واضح والتعبير عنه مشكل فانه
اذا حكم بانه مات فجاة كيف يترك ليتيقن موته والمعنى اذا كان الامر المشكوك فيه الذى
ضبطناه هو تفاجاه ولذلك عبر المنهاج بقوله ويبادر بغسله اذا تيقن موته قال فى شرح
المهذب وتركه للتيقن واجب وقال البيهقى كان الشافعى يستحب ذلك **باب**
غسل الميت قوله هم غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض كفاية
هذا فى المسلم اما الكافر فتحرم الصلاة عليه حربيا كان او ذميا ويحرم غسله حربيا كان
او ذميا ويجب تكفين الذمى ودفنه دون الحربى والمرتد وقد اوضحه المنهاج بعد ذلك وقيد الحاوى
بعد ذلك الصلاة بالمسلم وظهر ان حمل كلامهم هنا يرد عليه الذمى بالنسبة الى التكفين
والدفن **قول المنهاج** واقل الغسل لتعميم بدنه بعد ازالة النجس كذا ذكره الرافعى ولم
يتعرض له النووى لا هنا ولا فى الروضة مع ان الصحيح عنده انه يكفى للحى والحدث
غسله واحدة كما اوضحه فى باب الغسل **قول التنبيه** والفرض من ذلك النية وجه والاصح
انها لا تجب كما ذكره المنهاج والحاوى **قول المنهاج والحاوى** وغسل عاء بارد قال
التنبيه الا ان يحتاج الى المسخن اى لكثرة وسخ او شدة برد فيغسل مسخن تسخينا يسيرا
قولهم والعبارة للتنبيه ويستر الميت فى الغسل عن العيون بستر الولى فله النظر الى
الميت فى حال الغسل وان لم يكن غاسلا ولا معينا **قول المنهاج** ثم يغسل راسه ثم لحيته احسن
من عطف المفرد بالواو **قوله** بعد ذكر صفة الغسل فهذه غسله ويسن ثانيه وثالثه وان يستعان
فى الاولى بسدر او خطمى ثم يصب ما قراح من فوقه الى قدمه بعد زوال السدر هذه الغسلة بالماء
القراح هى الاولى ويندب بعدها ثانيه وثالثه اذا تقرر ذلك فقال السبكى قوله وان
يستعان فى الاولى بسدر ليس المراد الاولى من الغسلات المغتسل بها بل مما يراد للتنظيف
وقوله قبله ويسن ثانيه وثالثه ان اراد فيما يراد للتنظيف فحسن موافقة للحديث اغسلنها
ثلاثا او خمسا بما وسدر لكنه مخالف لقوله وان يستعان فى الاولى بسدر وان اراد بعدادا الواجب
ففيه تقديم وتاخير فكان ينبغى ان يقول ثم يصب ما قراح من فوقه الى قدمه بعد زوال السدر
فهذه غسله ويسن ثانيه وثالثه قال وتخصيصه السدر بالاولى لا وجه له بل تكرر الغسل به
الى الانقاء ثم يصب القراح ثم يندب ثانيه وثالثه فان استعمل القراح عقب كل غسله من غسلات
التنظيف كفاه عن استعماله بعد تمام ويكون مرة من التنظيف بعدها غسله وبالجملة فعبارة الكتاب

قلقم انثى

طهر المحل من نحو منقض وضوء الغاسل انتهى **قول التنبيه** والاولى ابوه او جده او ابنه او عصبته ثم الرجال الاجانب ثم الزوجة ثم النساء الاقارب **فيه** امور **احدها** ان الكلام فيما اذا كان الميت رجلا بدليل قوله بعده وان كانت امراة **ثانيها** كان ينبغي ان يأتي بنحو في الكل ويقول في العصبات على ترتيب الارث او الولاية كما فعل المنهاج والحاوي **ثالثها** لا حاجة لاستدراك المولى المعتق كما فعله لبعضهم لدخوله في العصبات **رابعها** اهمل ذوي الارحام قبل الرجال الاجانب وقد ذكره المنهاج والحاوي وهو في بعض نسخ التنبيه **خامسها** مراده بالنساء الاقارب المحارم اما غيرهن كبنت العم والخال ونحوهما فكالاجنبيه **قوله** وان كانت امراة غسلها النساء الاقارب ثم النساء الاجانب ثم الزوج ثم الرجال الاقارب **فيه** امور **احدها** انه يفهم استواء الاقارب وكذا عبارة الحاوي لكن في المنهاج واولاهن ذات محرمية وقال في المهمات ومقتضاه ان بنت العم البعيده اذا كانت اما من الرضاع مثلا تقدم على بنت العم القريبه قال وكلامهم ليشعر بخلافه وبان المراد بتخيرها ان يكون من جهة الرحم ولهذا لم يعتبروا هنا الرضاع بالكلية انتهى **ثانيها** يرد عليه وعلى الحاوي والمنهاج ذات الولاء فانها مقدمه على النساء الاجانب نص عليه وجزم به في شرح المهذب ولم يذكروها **ثالثها** اطلاقه الرجال الاقارب يتناول غير المحارم كابن العم مع انه كالاجنبي ولذلك عبر الحاوي برجال المحارم واستدرك المنهاج على قول المحرر ثم رجال القرابه فقال الا ابن العم ونحوه فكالاجنبي وعبارة المنهاج ويقدم من ذي القرابات على زوج في الاصح واولاهن ذات محرمية ثم الاجنبيه ثم رجال القرابه هذه عبارته وليست مفصحه عن مرتبة الزوج أيقدم على الاجنبيه او يقدم عليه بل يتبادر الى الفهم منه تقديمه عليها لكونه حكى الخلاف في تقديمه على القرابات وذكره قبل ذكر الاجنبيه لكن المنقول تقديم الاجنبيات على الزوج وعليه مشى التنبيه والحاوي وقول المنهاج ويقدم عليهن الزوج في الاصح اي على رجال القرابه وهذا قد يفهم تاخره عن الاجنبيات لكن ليس صريحا فيه **قوله** التسه وذو والمحارم احق من غيرهن اي مع اتحاد الجنس والا فليس لابن العم تغسيل المراة فانه كالاجنبي في المنع كما تقدم ثم اعلم ان للمتقدم شرطين اهملهما الثلاثة ان لا يكون القريب قاتلا فلا يمنع الارث وان لا يكون كافرا والميت مسلما فانه كالعدم **قول التنبيه** ويقلم اظفاره ويحف شاربه ويحلق عانته **فيه** امور **احدها** اهمل ذكر اخذ شعر الابط وذكره المنهاج وعبارة الحاوي ويباح حلق وقلم واخذ شارب وتناول العموم حلق شعر الراس مع انه لا يشرع فعله **ثانيها** كلامه يقتضي استحباب هذه الامور واقتصر الحاوي على اباحتها كما تقدم وفي المنهاج الجديد انه لا يكره ثم استدرك ان الاظهر كراهته وحكاه في الروضه عن تصحيح جماعة قال وهو المختار مع انه لم يحكه الا عن القديم لكن البندنيجي حكاه عن نصه في عامه كتبه ومنها الام وعبارة التصحيح الاصح ان الميت لا يزال اظفره وشواربه وعانته وفي الرافعي القولان في الكراهه ولا يستحب

بلا خلاف

انه اذا تعلق بعين المال حق كالزكوة والجانى والمرهون والمبيع اذا مات المشترى مفلسا قدم على كفنه وسائر مؤن تجهيزه انتهى قال شيخنا فى تصحيحه بعد ان عبر فى ذلك بالاصح وتعبيره فى التصحيح بالصواب ممنوع فنى الكفاية فى الفرائض وجه انه يقدم حق الميت على الجانى عليه والمرتهن واما الزكوة فان الدين مقدم عليها فى قول مشهور واذا كان الزكوى باقيا وحق الميت يقدم على الدين والمقدم على المقدم مقدم انتهى وقد ذكر هذا الاستثناء المنهاج والحاوى فى الفرائض وستذكر هناك ما اهملاه من الصور **قول المنهاج** فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وكذا الزوج فى الاصح يقتضى انها تجب على الزوج اذا لم يكن لها مال وكذا مقتضى عبارة المحرر والشرح الصغير لكن الذى فى الروضة واصلها وجوبه على الزوج فان لم يكن له مال وجب فى مالها وعليه مشى التنبيه والحاوى وقال فى شرح المهذب قيد الغزالى وجوب الكفن على الزوج بشرط اعسار المراة وانكروه عليه انتهى وقال فى التوشيح القول بانه يجب فى مالها فان لم يكن فعليه لم يرده احد وتوجيه كلامه ان يقال قوله وكذا الزوج معطوف على قوله ومحله اصل النفقة لا على ما بعد انتهى وفى حكم الزوجة خادمتها كما ذكره الرافعى فى النفقات ويستثنى من وجوب مؤنه التجهيز على الزوج ما اذا مات ناشزا على الاظهر عند الروياني من احتمالين حكاهما عن والده والثانى الوجوب لزوال النشوز بالموت **قول التنبيه** وان كان محرما لم يقرب الطيب ولا يلبس المخيط ولا يخمر راسه هذا الحكمان الاخيران انفاهما فى حق الرجل واذلك قال المنهاج ولا يلبس المحرم الذكر مخيطا ولا يستر راسه ولا وجه للحرمة وتعبير الحاوى بقوله وبقى اثر الاحرام اعم واخصر وايضا فقد يرد على عبارتهما انه لو مات المحرم بعد التحلل الاول وقبل الثانى لم يمتنع شئ من ذلك مع كونه محرما ولا يرد ذلك على الحاوى لان هذه الامور من الاثار التى انقطعت بالتحلل الاول ووقع فى المحرر ان المحرمة ايضا لا تلبس المخيط وهو وهم **قول المنهاج** وحمل الجنازة بين العمودين افضل من التربيع فى الاصح عبر فى الروضة بالصحيح وفى النسبة الافضل اذ جمع فى حمل الجنازة بين التربيع والحمل بين العمودين فاذا اراد احدها فالحمل بين العمودين افضل ومراده بالجمع بينهما ان يحمل على هذه الهيئة تارة وعلى هذه الهيئة اخرى وحكاه فى الروضة واصلها عن بعض الاصحاب **قوله** والمشى امامها هو المشهور مطلقا وفى شرح المسند للرافعى انه يستحب ان يكون خلفها ان كان راكبا وهو خلاف مذهب الشافعى تبع فيه الخطابى **قولهما** تعقبها اهمله الحاوى وهو من زيادة المنهاج على المحرر وتناول كلامهم النساء مع انه يكره لهن تشييع الجنازة اذ لم يتضمن محرما **قول التنبيه والحاوى** والاسراع بها قال المنهاج اذ لم يخف تغيرا **قول الحاوى** والمكث الى المواراة اولى مبنى على حصول القيراط المعانى بذلك وهو الذى اختاره الامام لكن المختار فى الروضة والصحيح فى شرح المهذب انه لا يحصل الا بالفراغ **باب الصلاة على الميت**
قول المنهاج ولا يجب بعين الميت استثنى منه ابن عجيل اليمنى الغايب فقال انه لا بد فى الصلاة

عليه من

وصحح النووى فى التبيان تعين الاولى لقراتها وقول التنبيه يقرا فى الاولى الفاتحة يقتضى تعينها لزلك لكن قوله بعد ذلك والواجب من ذلك النية والتكبيرات وقراة الفاتحة قد تفهم انه لا يتعين لها محل فانه لم يعين لها محلا عند عد الواجبات فدل على ان المحل المذكور اولا انما هو على طريق الاستحباب وقد يقال الاتى بتعيين محلها اولا عن اعادته ثانيا وذكر فى شرح المهذب ان الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم يجب ان تكون عقب الثانيه قال ولا تجزى الدعا فى غير الثالثه بلا خلاف انتهى وهو مقتضى عبارتهم قال فى المهمات ومقتضاه انه يجوز الجمع فى الثانيه بين القراة والصلاة وفى الثالثه بين القراة والدعا وحاصله جواز احلال الاولى عن ذكر وذكر الترتيب والجمع بين ركنين فى تكبيرة واحدة وقال ابن الرفعة قياس جواز تاخير القراة للثانيه انه اذا فعله تعين تاخير الصلاة للثالثة والدعا للرابعة ان كان الترتيب بين هذه الاركان شرطا **قول التنبيه** والواجب من ذلك الى اخره لم يذكر القيام للقادر وقد ذكره المنهاج والحاوى وورد فى الكفاية مع ذلك كون الصلاة بعد الغسل على الاصح وطهارة الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وهذه ليست اركانا وانما هى شروط وتركها احاله على ما قدم فى الصلاة لانها صلاة وذكرها المنهاج بقوله ويشترط شروط الصلاة **قول التنبيه** وفى الثالثه يدعو للميت فيقول اللهم هذا عبدك وابن عبديك الى اخره هذا خاص بالبالغ اما الطفل ففيه غير ذلك وقد اوضحه المنهاج ثم التعبير بالعبد محله فى الذكر فان كان انثى عبر بالامه كما فى زوايد الروضة لكن ابن حزم ذكر ان لفظ العبد يعمهما لغة والمتجه فى المهمات التعبير فى الخنثى بالمملوك ونحوه قال والقياس ان يقول فى ولد الزنا وابن زنا **قول الحاوى** وتبطل بتخلف تكبيرة اى لغير عذر وقد اوضحه المنهاج بقوله ولو تخلف المقتدى بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه اخرى بطلت صلاته وهذا مراد الحاوى الا انه اختصر ذلك باجحاف فلو لم يكبر الرابعة حتى سلم الامام ففى بطلانها احتمال فى المهمات لعدم وجوب الركعة فيها فليست كركعة بخلاف ما قبلها **قول المنهاج** والعباره له **والحاوى** وان كبرها وهو فى الفاتحة تركها وتابعه فى الاصح اى فى التكبير لكن هل يتم الفاتحة بعد التكبيرة الثانيه مع الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم امر لا فيه احتمال لابن الصباغ اصحهما الثانى لان قراته صارت منحضره فيما قبل الثانيه لاداء قراة الامام فيها قال السبكى وفيه نظر على قولنا ان الفاتحة لا تتعين لها الاولى انتهى ونازع فى المهمات فى وجود هذين الاحتمالين فى كلام ابن الصباغ وردد الى انه توجيه للخلاف فى انه هل يتابعه فى التكبير امر لا قال وكيف يتصور ان نوجب فى اثنا الفاتحة ركنا بل شيئا قايما مقام ركعة ولا يكون قاطعا للموالاة فيها وقد صرح الماوردى وغيره بانا اذا امرنا المامور بالتكبير سقط عنه بقيه الفاتحة انتهى **قول التنبيه** فى المسبوق فاذا سلم الامام كبر ما بقى منوالها الاصح انه ياتى بالتكبيرات باذكارها وقد ذكره المنهاج وقوله

وقيل

ثم ابتدأ به على ترتيب العصبات **فيه** امور **احدها** كان ينبغي ان يقول كالمنهاج ثم العصبة على ترتيب الارث او كالحاوي ثم العصبات بترتيب الولاية ليعم جميعهم فانه لم يات بلفظ يعمهم **ثانيها** قد يفهم من اقتضاره على ذلك ان ذوي الارحام كالاجانب وليس كذلك ولذلك ذكر المنهاج والحاوي **ثالثها** اورد عليه انه اذا اراد مجرد الترتيب لزم تقديم البعيد القريب على الحر البعيد والاصح عكسه وقد ذكره المنهاج وهو ظاهر اطلاق الحاوي تقدم الحر على الرقيق وان اراد بوصف الارث لزم الحاوي الرقيق القريب بالحر الاجنبي قال الشناوي ولا خلاف فيما رايته في تقديم القريب وان اقتضى كلام الماوردي خلافه **قول التنبيه** فان استوى اثنان في الدرجة قدم اسنهما اي اذا كان عدلا لا فاسقا ومبتدعا كما ذكره المنهاج والحاوي والمعتبر السن الحاصل في الاسلام كما في امامة الصلاة **قول التنبيه** فان استويا في ذلك اقرع بينهما قال في التصحيح والصواب انهما اذا استويا في السن المعتبر قدم الافقه والا قرا والاورع على الاقراع انتهى ومقتضاه انه لا يقدم هنا بنظافة الثوب والبدن وحسن الوجه وطيب الصنعة والحرث ونحوها وفي شرح المهذب المقدم بها فقال فاذا اجتمع رجال احرار قدم احفظهم بالامامة في سايرالصلوات على ما سبق تفصيله في بابه فان استويا اقرع انتهى وفي الحاوي بعد تقديم الاسن على الافقه ثم بالقرعة او التراضي وهو مشعر بتقديم الافقه على الاقراع ولم يتعرض لبقية الصفات ولم يذكر المنهاج الاقراع وعبارة الروضة ولو استووا في كل شئ فان رضوا بتقديم واحد والا اقرع **قول الحاوي** ويقف الامام عند الراس وعجيزة المراة لمقتضى وقوفه عند راس الخنثى وليس كذلك بل انما يقف عند عجيزته ايضا كما في شرح المهذب فتعبير التنبيه والمنهاج بالوقوف عند راس الرجل اولى لان غايته ان يكون الخنثى مسلوبا عنه والمفهوم ان فيه متعارضان فخلاف اطلاق الحاوي ان الوقوف عند الراس ثم اخرج من ذلك المراة فقط **قول المنهاج** ويجوز على الجنايز صلاة والحاوي وتكفي واحدة لجنايز يفهم ان الافضل افراد كل جنازة بصلاة وهو كذلك **قول التنبيه** وان اجتمع جنايز قدم الى الامام افضلهم محله عند حضور الجنايز معا فان سبق بعضها قدم السابق بشرط اتحاد نوعه مع المناحز بان كانوا رجالا او نساء او صبيانا نعم الاصح ان الصبي يقدم على الرجل بالسبق مع اختلاف النوع وقد اشار لذلك الحاوي بقوله وليقرب من الامام الرجل ثم الطفل ثم الخنثى ثم المراة ثم بالقرعة او التراضي والورع ونحوه ولا ينجي السابق سوى المراة للرجل انتهى ويرد عليه ما لو كان الكل خناثى ولا تقدم واحد على اخر لجواز كون المقدم امراة والمؤخر رجلا بل يصفون صفا واحدا **قول الحاوي** وغسل العضو **فيه** امور **احدها** لذا عبر المنهاج بالعضو ايضا وهو مخرج للشعر والظفر وبه قال الاكثرون كما في شرح المهذب لكن الاقرب الى اطلاق الاكثرين كما في الشرحين والروضة انهما كذلك لكن قال صاحب العدة

ظاهر المذهب

وبه عبر المصنفون **قول المنهاج** ويكفن فى ثيابه الملطخة بالدم اى غير ثياب القتال
فانها تنزع كما صرح به التنبيه والحاوى ثم ان هذا مستحب فلو اراد الوارث نزع ما
عليه من الثياب وتكفينه فى غيرها جاز **قول الحاوى** ثم يصلى ليفهم ان شرط صحة
الصلاة تقدم الغسل وهو كذلك وتقدم التكفين وليس كذلك فسيأتى فى المنهاج جواز
الصلاة عليه قبل التكفين مع الكراهة **قاله الدقن قول التنبيه**
ثم يدفن قال فى الكفاية افهم به بعد قوله وان يكون الناس امامها ان ذلك مختص بما بعد
الصلاة ومفهوم كلامهم وبه صرح القاضى ابو الطيب التسوية **قول الحاوى**
واقله ما يكتم رائحة ويحرسه قد يفهم الاكتفاء بوضعه على وجه الارض مع وضع احجار كثيرة
ونحوها كما تكتم الرائحة حارسه من السباع لكن فى المهمات الراجح على ما دل عليه كلام الروضة
فى السرقة انه لا يكفى اذا لم يتعذر الحفر فانه نقل عن فتاوى البغوى انه كالدفن
حتى يجب القطع لسرقة الكفن قال المتولى انا لا يقطع الا ان يتعذر الحفر لانه ليس بدفن
وعن ذلك احترز المنهاج بقوله حفره فقال فلو اقتصر حفره بمنع الرائحة والسبع قال
الرافعى والغرض من ذكرهما ان كانا متلازمين بيان فائدة الدفن والا فبيان وجود واحدة منهما
فلا يكفى احدهما انتهى قلت ليسا متلازمين فالنبش فى المعدة لجمع الموتى لا تكتم الرائحة
مع كونها تمنع السبع ومن ذلك يستفاد انه لا يكتفى بها فى الدفن وقد قال السبكى فى
الاكتفاء بها فى الدفن الواجب نظر من وجهين احدهما انها ليست على الدفن المعهود
من الشرع والثانى انها ليست معده لكتم الرائحة وقال السبكى ايضا قد اطلقوا تحريم
ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك الاول وظهور رائحته فيجب انكار ذلك انتهى وقول
التنبيه ولعمق القبر قدر قامة وبسطة بيان للاكمل كما صرح به المنهاج والحاوى والمراد قامة
رجل معتدل وبسطة يد مرفوعة وهو ثلاثة اذرع ونصف كما قاله الرافعى وصوب
النووى انه اربعة اذرع ونصف وحكاه عن الجمهور قال السبكى وفيه نظر اذ انظر الى القامة
الناس اليوم والذراع المعروف **قول الحاوى** والالحد اولى اى ان كانت الارض صلبة
كما صرح به التنبيه والمنهاج فان كانت رخوة فالشق اولى **قول التنبيه** والاولى ان يتولى
ذلك من يتولى غسله ينبغى ولى المراة ولقضية ان النساء احق بدفنها من الرجال وليس كذلك فالاولى
ان يتولى دفن الميت الرجال وعبر عنه النووى فى تصحيحه بالصواب لكن فى الروضة خلاف فى نساء
القرابة مع الرجال الاجانب واحسن المنهاج فى قوله واولاهم اللاحق بالصلاة عليه قلت الا
ان تكون امراة مزوجة فاولاهم الزوج انتهى ومع ذلك فيستثنى من عبارته الاقفة فانه مقدم
على الابن هنا عكس الصحيح فى الصلاة والمراد بالاقفة الاعلم بادخال الميت القبر لا باحكام الشرع
قاله الماوردى وفصل الحاوى ذلك بقوله ويقدم الرجل ولو امراة الزوج ثم المحرم ثم عبدها

ثم الخصى

فى شرحه انه اذا كان بينهما زوجية او محرمية فلا منع كما لو الحيوة ونقله عن ابن الصباغ وغيره وهو متجه وفى حلية الروياني ما حاصله الجواز مطلقا حكاه كله فى المهمات فقول الحاوى وجمع لحاجة اراد به الصورة الاولى وقوله ورجل وامراة لستر تها اراد به الصورة الثانية اى مع شدة الحاجة وهى الضرورة واما الصورة الثالثة فهى معلومة من تحريم النبش الا فيما استثنى وقوله حاجز من تراب تحمل ان يختص بالصورة الثانية وتحمل ان يعمهما وهو المنصوص وبه قال العراقيون وصحح النووى **قول المنهاج** فيقدم افضلهما واوضحه الحاوى بقوله الى جدار اللحد وعبارة التنبيه ويقدم الاسن الا قرا للقبلة ويستثنى من تقديم الافضل والاقرب الاب مع ابنه والام مع بنتها فيقدمان عليهما مطلقا ولو كان الاصل مفضولا **قول المنهاج** ولا يجلس على قبر ولا يوطا زاد التنبيه الا لحاجة ومثلوه بان كان لا يصلى الى قبر فوسه الا بدوسه وظاهره اختصاص الاستثناء بالاخير دون مسئلة الجلوس ثم المشهور كراهة ذلك ووقع فى شرح مسلم عن الاصحاب التحريم وهو ظاهر قول المهذب والحاملى فى المقنع لا يجوز والصيمرى فى شرح الكفاية لا يجل **قول المنهاج** وان ماتت امراة وفى جوفها ولد يرتجى حياته شق جوفها واخرج وان لم يرج ترك عليه شئ حتى يموت قال فى التصحيح الاصح انه لا يوضع على جوفها شئ بل ينتظر موته انتهى واول بعضهم عبارة التنبيه بان معناها ترك عليه شئ من الزمان وهو معنى انتظار موته فتوافق الاصح وليس معناه تثقيل بطنها **باب التعزية والبكاء على الميت قول الحاوى** بعد قوله وجاز البكاء والتعزية لا يقتضى استحبابها مع انها مستحبة كما صرح به التنبيه والمنهاج ويستثنى الشابة فلا يعزيها من الرجال الا محرم لها **قولهما** قبل الدفن وبعده الى ثلاثة ايام صريح فى ان ابتداء الثلاثة من الدفن وهو الحكى فى شرح المهذب عن الاصحاب لكن فى الكفاية عن الماوردى انها من حين الموت وفى المهمات عن الخوارزمى تصحيحه وهو ظاهر عبارة الحاوى لانه لم يذكر الدفن ثم هذا اذا كان المعزى والمعزى حاضرين فلو كان احدهما غائبا فالاصح امتداد ها الى قدومه وهل يمتد بعد قدومه ثلاثة ايام او يكون على الفور لا نقل فيه والظاهر عند المحب الطبرى الاول **قول المنهاج** وفى تعزية المسلم بالكافر اعظم الله اجرك واحسن عزاك فى المنهاج بدل قوله واحسن عزاك وصبرك وهو قريب فى المعنى **قول المنهاج** وفى تعزية الكافر بالمسلم احسن الله عزاك وغفر لميتك وفى المنهاج والروضة واصليهما تقدم الدعاء للميت لكن تقدم الدعا للحى اوفق لما جزم به الرافعى والنووى فى تعزية المسلم بالمسلم وقول الحاوى والكافر بالمسلم والدعا للمسلم ثانى فى قولها انه يقال له احسن الله عزاك ولعله محمول على الدعا بالمغفرة والاجر ونحوهما لا على مطلق الدعا ثم الكافر الذى يعزى هو الذمى دون الحربى كما ذكره الجيلى وهو

مقتضى

مع المضمضة ان قصد به غسل الوجه وكذا ان لم يقصد فى الاصح ويحتاج الى غسل ذلك الجزء فى الاصح فالاكمل ان ينوى عند اول السنن ويسن تصحيحها ذكرا الى اول غسل الوجه **قوله** وهو ما بين منابت شعر الراس ومنتهى اللحيين والذقن طولا **فيه** امور **احدها** قال فى الكفاية اى المعتاده ليدخل العثم وخرج الصلع وهذا قال فى المنهاج غالبا وقال فى الاقليد تبعا للامام انما تلزم هذه الزيادة يعنى قوله غالبا لمن قال من الشعر اما من قال من منابت شعر الراس فلا فان منابت الراس معلومه اثبتت ام لم تثبت جاوزها الشعر او وقف عندها انتهى وهو الحق فثبت موضع النبات كما ان الارض منبت بمعنى الصلاحيه وان لم يكن فيها نابت وهذا سار مفعل تقييد المنهاج غير محتاج اليه **ثانيها** ان مقتضاه ان منتهى اللحيين ليس من الوجه وليس كذلك بل ما اقبل منهما من الوجه الا ان يريد بمنتهاهما ما يليهما من جهة الحلق كما قال الرافعى **ثالثها** انه لسعر بغايره منتهى اللحيين للذقن مع انهما شئ واحد وعبر المنهاج بقوله ما بين منابت شعر راسه غالبا ومنتهى لحيته ويرد عليه الايراد الثانى على التنبيه وان قوله غالبا غير محتاج اليه كما تقدم اذ لا معنى له فان منابت شعر راسه شئ موجود لا غالب فيه ولا نادر وانما يصح الاتيان بقوله غالبا لو عبر بالراس من غير اضافة كما فعل غيره وعبر الحاوى بقوله ما بين الراس ومنتهى الذقن واللحيين فاستغنى عن التقييد بالغالب بل استحال معه ذلك مع الاختصار ورد عليه الايراد الاخير ان على النسه وهنا **تنبيهات** **احدها** المراد بالغسل هنا الانغسال ولا يشترط ان يغسله المتوضى وكذا الحكم فى باقى الاعضاء **ثانيها** المراد ظاهر هذا الحد وفانه لا يجب غسل داخل العين والفم والانف **ثالثها** لا بد مع ما ذكره من غسل ما يتحقق به استيعاب الوجه وهو جزء من الراس والرقبه وما تحت الذقن كما فى الروضة عن الاصحاب **قول المنهاج** وكذا التحذيف فى الاصح كان ينبغى ان يقول فى الاظهر كما فى المحرر لان الخلاف قولان نقل الامام عن النص انه من الوجه ونقل اسحق عن الاملا انه من الراس وقال فى شرح المهذب اتفق الاصحاب على حكايتهما وجهين وهما قولان ونقل الرافعى فى شرحيه عن الاكثرين انه من الراس خلاف ما صححه فى المحرر وكذلك مشى عليه فى الحاوى واستدركه فى المنهاج فقال قلت صحح الجمهور ان موضع التحذيف من الراس والله اعلم **قول المنهاج** لا النزعتان وفى المحرر لا الصلع والنزعتان فكان ينبغى ذكره لان الضابط كما ادخل العثم اخرج الصلع فلا وجه لذكر احدهما دون الاخر وقد ذكره فى الحاوى فقال والصلع وجانبيه وهما النزعتان **قول النسه** الا الحاجب والشارب والعنفقة والعذار فانه تجب غسل ما تحتهن وان كف الشعر عليها **فيه** امور **احدها** هذا الاستثنا من قوله

اقتصر النسه على المفضول له منها وهي الصلاة على كل واحد منهم الصلاة عليه ان كان مسلما
وهو معنى قوله وينوي انه هو الذي يصلي عليه وعبارته قلقة في الدلالة على ذلك وقوله
الحاوي وميز المسلم بالنية في الصلاة تحتمل الكيفيتين معا واسا علم **قوله المنهاج** ومن صلى لا
يعيد على الصحيح **فيه** امور **احدها** تناول اطلاقه المصلي منفردا وفي جماعة وكذا في شرح
المهذب للكن في الروضة تقييده بكونه منفردا وهو يفهم ان المصلي في جماعة لا يعيد قطعا
ثانيها عبر في الروضة بالاصح **ثالثها** قوله لا يعيد معناه لا يستحب ان يعيد كما في الروضة
او يسن ان لا يعيد كما في شرح المهذب والعبارة الثانية تدل على ان الاعادة خلاف الاولى
بخلاف العبارة الاولى فانها لا تدل على ذلك فالثانية اولى وهي اقرب الى لفظ المنهاج
قوله ولا نوخر لزيادة مصلين بتنا ولصورتين **احداهما** اذا صلى عليه من يسقط
به الفرض لا ننتظر جماعة اخرى ليصلوا صلاة اخرى ويسن من ذلك الولي فانه
ننتظره مالم يخش لغير الميت **الثانية** اذا حضر جمع قليل قبل الصلاة لا ينتظر
غيرهم ليكثروا وتوقف السبكي في هذه الثانية وقال ليس في كلام الشافعي والاصحاب
ما يقتضيه نعم اذا لم يخش لغير الميت انتظار اجتماع ما يه وار بعين اذ رجي حضورهم
قريبا للحديث فقد ورد العددان في صحيح مسلم انتهى **قوله** ولو نوى الامام صلاة
غايب والمامومون صلاة حاضر او عكس جاز وكذا لو نوى الامام غايبا اخر وحاضرا
اخر فلو قال فلو نوى المامومون الصلاة على غير من نوى الامام الصلاة عليه ليشمل ذلك
قول التنبيه ويسجى بثوب عند ادخاله الى القبر احسن من قول المنهاج ويندب
ستر القبر بثوب لانه قد يفهم منه استحباب ستره بعد الفراغ منه والمراد ستر الميت
عند ادخاله اليه كما افصح به التنبيه وكذا قول التنبيه ويقول الذي يدخله القبر بسم الله
وعلى ملة رسول الله احسن من قول المنهاج وان يقول بسم الله الى اخره لانه لم يبين
القايل لذلك **قول المنهاج** ويجوز الدفن ليلا اي بلا كراهة قال في زيادة الروضة
ولم يخالف الا الحسن البصري والنهي وفي الدخيرة للسندي اذ الدارك من اصحابنا وافقه
وقوله ووقت كراهة الصلاة اذا لم يخرج يرجع الى وقت كراهة الصلاة خاصة **قولها**
ويكره تخصيص القبر حجر به تطيينه فلا يكره كما صححه في شرح المهذب ونقل الترمذي
عن الشافعي انه لا باس به وذكر الامام والغزالي انه مكروه ايضا وعليه مشى الحاوي ولم
يذكره الجمهور **قولها** والبناء يقتضي كراهة البناء عليه سواء كان في ملكه او في مقبرة مسبلة وتاكد
ذلك بقول المنهاج بعده ولو بنى في مقبرة مسبلة هدم فالبناء عليه مكروه مطلقا والهدم يفصل
فيه بين المسبلة وغيرها لكن جزم في شرح المهذب بتحريم البناء في المقبرة المسبلة قال في
المهمات والمراد بالمسبلة التي جرت عادة اهل البلد بالدفن فيها وليس المراد الموقوفة فان الموقوفة

وان وقع في القبر شئ له قيمة نبش واخذ مثل قول المنهاج او وقع فيه مال قيد في المهذب وجوب
النبش بمطالبة صاحبه قال النووي ولم يوافقوه عليه انتهى لكن وافقه عليه ابن ابي عصرون
وصاحب الكفاية **قوله** انه ينبش فيما اذا دفن لغير القبلة اي يجب ذلك ان قلنا بوجوب القبلة
كما هو الاصح ومحل ذلك مالم يتغير كما قلنا في الدفن بلا غسل **قوله** **وسنه** وان بلع الميت مال
لغيره شق جوفه واخرج وكذا اذا ابتلع مال نفسه كما صححه الجرجاني وغيره لكن الاصح من
زيادة الروضة عدمه وهذا اذا طلب صاحبه الرد الا ان يضمن الورثة مثله او قيمته
فلا ينبش في الاصح قال في شرح المهذب والمشهور اطلاق الرد **تنبيه** ذكر
العلائي النبش في الدفن بلا غسل والتنبيه والمنهاج الدفن الى غير القبلة وما اذا وقع في القبر
مال والمنهاج والحاوي ما اذا دفن في ارض او ثوب مغصوبين والحاوي ما اذا انمحق اي
وصار ترابا وقد يقال النبش انما يصدق اذا كان الميت في القبر ولو عظامه اما اذا بلي فلا نبش
ولا استثناء والسنة ما اذا بلع الميت ما لا لغيره وما اذا ماتت امراة وفي جوفها ولد يرجى
حياته فان قلت ليس في ذلك نبش قلت هو مقتضى اطلاقه لانه لم يفصل في شق الجوف بين
ان يكون دفن ام لا فمقتضى اطلاقه انه اذا دفن ينبش ليشق جوفه وشق الجوف ابلغ من هتك
الحرمة من النبش فهذه سبع صور وبقيت صور اخرى احداها ان يقول ولدت ذكرا
فانت طالق طلقة او انثى فطلقتين فولدت مالم يعلم حاله ودفن فالاصح من زوائد الروضة
في الطلاق ينبش الثانية ان ابتلعه سيل او نداوة فينبش ليستقل على الاصح في شرح
المهذب الثالثة ان يشهد على من يعرف صورته لا شبهة بموت وبدفن فينبش ليعرفه
اذا عظمت الواقعة واشتدت الحاجة ولم تتغير الصورة ذكره الغزالي الرابعة اذا دفن
في ثوب حرير فقال الرافعي انه على الخلاف فيما اذا دفن في ثوب مغصوب ومقتضاه ترجيح النبش
لكن رجح النووي انه لا ينبش وقال يعفى القطع به الخامسة اذا دفن الكافر في الحرم فينبش
وتخرج السادسة اذا دفنه بعض الورثة في بيته مع امتناع الباقين لان الملك انتقل
الى الورثة فلا يمتنع لقوله وذكر المغصوبة يغني عنها **قوله** **وسنه** ويسن لاقرباء الميت
وجيرانه ان يصلحوا لاهل الميت طعاما لانهم قال النووي الاحسن ان يقول وجيران اهله ليشمل
ما لو كانوا في غير بلد الميت وكذا عبر المنهاج وزاد ليشبعهم يومهم وليلتهم ويلح عليهم
في الاكل ويحرم لهسنة لنائحات **كتاب الزكاة باب**
زكوة الحيوان قول المنهاج انما تجب منه في النعم وهي الابل والبقر والغنم
كذا فسر الفقهاء النعم ولم يجعله اهل اللغة شاملا للبقر بل اما للابل فقط او للابل والغنم
فلو اقتصر على قوله انما تجب في ابل وبقر وغنم لكان احسن واخصر فان الادلة قايمة على هذه الاسما
لا على لفظ النعم **قوله** لا المتولد من الغنم والظباء خرج به المتولد بين زكويين كالابل والبقر

لذلك وكذا قول المنهاج فان عدم بنت المخاض محتمل لانه عادم حسا واجدا ملكا لكن يرد على قول
الحاوى فان لم يكن له سليمة لانها وقد يقال المراد بكينونتها له تمكنه منها ولا يرد عليه ايضا
ثالثها يرد عليه ايضا ما لو اخرج خنثى من اولاد اللبون فالاصح الاجزاء وهذا وارد على المنهاج
ايضا لانه ليس ابن لبون لكن التنبيه زاد عليه بالتاكيد بقوله ذكرا وكان الايراد عليه اظهر وقد
مناوله قول الحاوى فولد لبون وقال ابن المسلم ان عده اهل المواشى عيبا والا بل سليمة
ينبغى ان لا يجزئ رابعها قد يفهمانه لا يقبل منه الحق وليس كذلك كما صرح به المنهاج
والحاوى خامسها عبارة البلقينى يفهمانه لا يجزئ ابن المخاض وبه قال ابن الصباغ لكن
جزم ابو حامد بالجواز وقال القاضى حسين انه الظاهر من المذهب حكاه شيخنا الامام
البلقينى فى حواشيه قول المنهاج لا لبون فى الاصح اى لا تؤخذ الحق عن بنت اللبون عند فقدها
وعبر فى الروضة بالمذهب قال وبه قطع الجمهور قوله التنبيه فان اتفق فرضا فى نصاب واحد كالماشين
فيه اربع حقاق او خمس بنات لبون اختار الساعى انفعهما للمساكين محله اذا وجبا عليه بصفة
الاجزاء كما اوضحه المنهاج والحاوى قوله وقيل فيه قولان احدهما ما ذكرت والثانى انه
يجب الحقاق هذه الطريقة هى الصحيحة كما فى الشرح الصغير وشرح المهذب وتعبير المنهاج
بالمذهب قد يقتضى ترجيح طريقة القطع وقد يقال لا دلالة له على ذلك انما يريد على ان فى المسئلة
طريقتين وان هذا هو الراجح فى الجملة اما من طريقة القطع واما من طريقة القولين وعليه مشى
فى المهمات فقال لا يؤخذ منه ترجيح لشئ من الطريقين قول المنهاج فان وجبا عليه احدهما
اى تاما كما صرح به الحاوى مجزئا لا معيبا كما دل عليه كلامها فى فقد بنت المخاض وقولها اخذ
اى ولا يكلف تحصيل الاخر وان كان اغبط كما فى الروضة وغيرها ومقتضاه انه لو حصل
الاخر ودفعه اجزاه لا سيما ان كان اغبط وعليه يدل كلام جماعة منهم الامام والغزالى
وقاساه على الاكتفا بابن لبون لفقد بنت مخاض لكن صرح جماعة بخلافه وان الوجوب
متعين فيه قول المنهاج والا فله اى وان لم يوجد عليه واحد منهما او وجد معيبا فله تحصيل
ما شاء بقى عليه ان له ايضا ان ينزل عن بنات اللبون الى خمس بنات مخاض ويدفع خمس جبرانات
او يصعد عن الحقاق الى اربع جذعات ويأخذ اربع جبرانات ويمتنع العكس وهو ان يصعد عن
بنات اللبون الى الجذاع ويأخذ عشر جبرانات او ينزل عن الحقاق الى بنات مخاض ويعطى ثمانى
جبرانات وقد ذكره الحاوى فلو جعل الحقاق اصلا ونزل الى اربع بنات لبون تحصلها ويدفع
اربع جبرانات او جعل بنات اللبون اصلا واراد ان يصعد الى الحقاق فيدفع خمس حقاق ويأخذ خمس
جبرانات لم يتعرضوا له وقال شيخنا الامام البلقينى فى حواشيه التى فرعه فى الحال الرابع اى وهو ان
يوجد بعض كل صنف لا يبعد عليه بحوز هذا قال وعكمل جواز الصور الاولى لانه يكمل له من بنات
اللبون جميع الواجب دون الثانية فانه قد حصل الفرض فليس له ان يعدل الى الجبران كما لو كان عليه

بنت

وهو الظاهر اقتضى منع الجبران اذا اخرج تنيه بدل جذعة وهو الذى حسنه الرافعى ومشى عليه
الحاوى وحكاه صاحب التقريب عن الاكثرين كما فى النهاية لكن الاصح فى الروضة والمنهاج
خلافه وحكاه عن الجمهور وان اراد مطلق السن ورد التفصيل اذا اخرجه مع الجبران فلا قابل
بقبوله فاحسن منهما قول الحاوى وان فقد الواجب **قول المنهج** والاختيار فى الصعود
والنزول الى المصدق قال النووى فى التحرير عن نسخة المصنف انه بتخفيف الصاد اى الساعى
قال فى الكفاية ونسب للامام ورجحه البندنيجى والماوردى انتهى لكن الاصح ان الخيرة فى ذلك للمالك
وعليه مشى المنهاج والحاوى فيكون المصدق بتشديد الصاد وعبارة المنهاج وفى الصعود
والنزول للمالك فى الاصح الا ان تكون ابله معيبة وفيها امور **احدها** محل الخلاف اذا
دفع غير الاعنط فاذا دفع الاعنط اجيب قطعا **ثانيها** كلامه يفهم انه اذا كانت الابل معيبة
لاخيرة للمالك مطلقا وليس كذلك فله الخيرة فى النزول وفى الصعود اذا لم يأخذ خيرا منها
والممتنع انما هو الصعود مع طلب الجبران **ثالثها** يضم الى عيب الابل ما اذا كانت مريضة وقد
ذكره الحاوى وما اذا كانت لها ثمار لم تؤبر فيها فقد نص عليه فى الام كما حكاه شيخنا الامام البلقينى
فى حواشيه وما اذا جاوز الجذعة الى الثنية كما تقدم عن الحاوى خلافا للجمهور وما اذا فقدت
المخاض وعندها ابن لبون فاراد اخراج بنت لبون مع اخذ الجبران وقد ذكرها الحاوى كما تقدم
فالممتنع فى هذه الصور كلها اخذ الجبران عند ارادة الصعود وعبارة الحاوى واحدة لان مرض ابله
او تعيبها او جاوز الجذعة او الى بنت لبون وله ابن لبون فهذه الصور مستثناة من اخذ المالك
الجبران فلو تبرع صاحب الابل المعيبة وصعد الى سلمه ليأخذ الجبران قال شيخنا ابن النقيب فيه
للنظر مجال قلت ينبغى الجزم بجوازه فان المدرك فى الامتناع احتمال زيادة الجبران الماخوذ على
المريض والمعيب المدفوع وهذه العلة منتفية فيما اذا تبرع بالصعود الى سلمه والله اعلم **قول المنهاج**
وله صعود درجتين واخذ جبرانين ونزول درجتين مع جبرانين لشرط تعذر درجة فى الاصح
لقول الحاوى فان فقد او قع بجبران فقد درجتين **وفيه** امران **احدهما** انه له الصعود والنزول
بثلاث درجات ايضا بشرط تعذر الدرجتين **ثانيهما** المراد تعذر درجة فى تلك الجهة فلو لزمه
بنت لبون فقدها وفقد الجهة فهل له الصعود الى جذعة مع وجود بنت مخاض عندنا فيه
وجهان مرتبان على هذين الوجهين واولى بالجواز كذا فى الروضة وصرح فى شرح المهذب بتصحيح
الجواز واورد فى الكفاية على اقتصاره على التنبيه على الشاتين والعشرين درهما انه شامل لما لو نزل
او صعد بدرجتين لفقد درجة وليس كذلك بل عليه اولا اربع شياه او اربعون درهما او شاتان
وعشرون درهما **قول المنهاج** ولا حق شاه وعشرة دراهم هو معنى قول الحاوى لا بالثوابين
ويستثنى منه ما اذا كان الاخذ للجبران هو المالك ورضى بذلك وقد ذكره الحاوى وقد يفهم ذلك
من التعبير بعدم الاجزاء لان الاجزاء وعدمه انما يضافان الى المزكى **قول التنبيه والحاوى**

وفى ماشين
وواحدة

قول المنهاج وخيار وقول التنبيه ولا حزازات المال من ذكر العام بعد الخاص نعم لو كانت
ماشيته كلها سمانا طوالا يسمينه قاله في الكفاية وغيرها **قول التنبيه** وفحل الغنم هذا حيث
يجزي الذكر **قول المنهاج** ولو اشترك اهل الركن في ماشية زكيا لرجل وذا الوخلطاء
اهل لذلك بشروط **احدها** دوام الخلطة بسنة ان كان المال حوليا والا زهو
الثمرة واشتداد الحب في النبات **ثانيها** كون مجموع المالين نصابا فاكثر وقد ذكرهما التنبيه
والحاوي الا ان التنبيه لم يصرح بحكم زكاة النبات ويرد على اعتبار النصاب ما لو خلط خمسة
عشر بمثلها غنما والفرد بخمسين فمقتضاه انه لا زكاة على صاحب الخمسة عشر لان المخلوط كله
لا يبلغ نصابا وهذا تفريع على اضعف القولين ان الخلطة خلطة عين اي لقصر حكمها على
المخلوط فاما اذا فرعنا على الاصح ان الخلطة خلطة ملك اي ثبت حكمها في كل ما في ملكه
فالاصح في الروضة ثانيهم الخلطة هنا فيجب شاة منها على صاحب الخمسين ستة واثمان
وضف ثمن والباقي على الاخر **ثالثها** كون المالين من جنس واحد لا غنم مع بقر ذكره
الحاوي ولتعبير التنبيه بالمشرب اوضح من تعبير المنهاج والحاوي بالمشرع فان المراد
به موضع الشرب **قولها** والمسرح ان اراد به مكان الرعي وبه فسره النووي في التحرير
وغيره ورد المكان الذي تجتمع فيه ثم تساق منه الى المرعى وقد اعتبره في شرح المهذب وغيره
وان اراد به مكان اجتماعها للسياق الى المرعى وبه فسره في الروضة واصلها ورد المرعى
وقد ذكرهما الحاوي فقال والمسرع والمرعى فدل على انه اراد بالمسرح مكان اجتماعها
للسياق الى المرعى ويرد عليهم جميعا شرطان احتراز **احدهما** اتحاد الطريق
بين المسرح والمرعى ذكره في شرح المهذب وهو احد ما قيل في تفسير المسرح **ثانيهما**
اتحاد المكان الذي تقف فيه عند ارادة سقيها والذي تنحى اليه للشرب غيرها ذكره في
التتمة وهو نظير اشتراط اتحاد المسرح **قول التنبيه والحاوي** والمحلب هو بفتح
الميم وهو موضع الحلب كما عبر به المنهاج وفي الرافعي والروضة الجزم باشتراط اتحاده
وفي التصحيح والتحرير التعبير فيه بالاصح وهو لقضية خلافا واشار في الكفاية الى استدراكه
عليه لكن حكى الروياني في البحر الخلاف فيه والعجب من قول النووي في تهذيب الاسماء واللغات
انه لا يشترط الاتحاد فيه بلا خلاف وهو سبق قلم اما المحلب بكسر الميم وهو الاناء
الذي يحلب فيه فلا يشترط اتحاده في الاصح وكذا الحالب **قولهم** والفحل محله اذا اتحد
نوع الماشية فان اختلف كضان ومعز فلا بد لكل نوع من فحل ذكره في شرح المهذب وتعبير
المنهاج في الفحل والراعي بالاصح فيه نظر ففي الروضة في الفحل انه المذهب الذي قطع به الجمهور
وفي شرح المهذب نقل طريقة القطع في اتحاد الراعي عن الاكثرين وتجوز تعدد الرعاة والفحول
قطعا لكن يشترط ان لا ينفرد فحل عن فحل براع ولا فحل مع اتحاد النوع في الفحل كما تقدم

قول التنبيه

الاول والاخير وما عداهما فشرط في جميع الانواع ما عدا الحول في المعشرات والمعدن والركاز ولو لكن
قال الحاوي بزهو الثمر واشتداد الحب وحصول المعدن والركاز وحول غيره وذكر المنهاج النعم
اول الباب كالاساس لما كالشرط واشتراط دوام الملك في ضمن اشتراط الحول واشتراط كماله
في باب من تلزمه الزكاة واعلم قوله للمنهاج والعبارة للمنهاج مضى الحول قيده في الكفاية بالتوالي
وتركوا التصريح بذلك لوضوحه ويستثنى من هذا الشرط مسئلة تتعلق بالتقدير وهو ما لو ملك
نصابا من نقد سنة اشهر مثلا ثم اقرضه انسانا فان الحول لا ينقطع فاذا كان ملايا او عاد اليه اخرج
الزكاة عند تمام الاشهر الباقية حكاه شيخنا الامام البلقيني في حواشيه عن الشيخ ابي حامد في
تعليقه قول المتن ولا نجب في الاصح حتى يمكن من الاداء ظاهره ان الوجوب بحال التمكن
وليس كذلك وانما المراد انه سبب الوجوب عند تمام الحول كما ذكره المتولي وهذا يحسب ابتدا
الحول الثاني من القضاء الاول قبل الامكان قال في شرح المهذب بلا خلاف لكن في الكفاية وجه
انه من التمكن كمذهب مالك قوله للمنهاج والعبارة للمنهاج لكن ما نتج من نصاب زكى بحوله لشرط
كون النتاج ملكا لمالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب فلو اوصى بحمل لشخص لم يضم
النتاج لحول الوارث وكذا لو اوصى الموصى له بالحمل به قبل القصاله لمالك الامهات نقله في الكفاية
عن صاحب التتمة ولا بد من كون النتاج في اثنا الحول كما صرح به التنبيه وهو مفهوم من قول
المنهاج زكى بحوله وقول الحاوي والنتاج حول الاصل لان ذاك الحول قد انقضى قول
المنهاج فلو ادعى النتاج بعد الحول صدق قال القمولي بيمينه فلو نكل ترك قول المتن
واذ باع النصاب في اثنا الحول انقطع الحول اي سواء قصد الفرار من الزكوة امر لا لكنه مع قصد
الفرار اكرع وقد ذكر التنبيه في اخر زكاة النبات والحاوي وهو كراهة تنزيه على المشهور
واختار الغزالي في الوجيز انها كراهة تحريم وقال في الاحياء انه لا اثر لذمة في الباطن وقال
ابن الصلاح ان قصد لا بفعله وتعبير المنهاج بزوال الملك والحاوي بقوله وبالنصاب
يعني به كل الحول اعم من تعبير التنبيه بالبيع فالبيع مثال وجميع مزيلات الملك كذلك وتناول
كلامهم ما اذا باع العقد لبعضه ببعض للتجارة كالصيارفة وهو الاصح ولا يختص ذلك
بالنقد بل لو كانت عنده سايمة نصابا للتجارة فبادل بها نصابا من جنسها للتجارة كان
كالمبادلة بالنقود لعله شيخنا الامام البلقيني في حواشيه عن مقتضى كلام الماوردي فيما
اذا باع بشرط الخيار وهو مقتضى اطلاق الحاوي قول المتن فاذا ملك نصابا من السايمة
حولا كاملا وجبت فيه الزكاة فيه امور احدها ان السايمة تخرج المعلوفة والسوم
والعلف هنا متقابلان واما في النفقات فقد اطلقوا العلف على اعم من السوم ومنه قول التنبيه
فمن ملك دابة وجب عليه القيام بعلفها ومراده ما يعم سومها وعلفها ثانيها تناول
كلامه المستامة بنفسها والتي اسامها الغاصب والمشتري شراء فاسدا والاصح انه لا زكاة فيها

وان علفها الحول او بعضه ولم ينو بقلها الى العلف فلا حكم له وان نواه اقطع حولها في اصح الوجهين حكاه في المهمات **باب زكاة النبات** المراد به الزروع والثمار وان كان استعمال النبات في الثمار غير مالوف **قول المنسه** ولا تجب الزكاة في شيء من الزرع الا فيما يقتات منه مما تنبته الادميون اي يزرعون جنسه وان نبت بنفسه فان تناثر حب مملوك او حمله ماء او هواء وقول المنهاج المقتات اختيارا مثل قول الحاوي قوت الاختيار فان قلت قد اهملا اثبات الادميين كما اهمل المنسه تقييد الاقتيات بحالة الاختيار قلت لما اريد على العبارتين فذكر احدهما يغني عن الاخر قال الرافعي ضبطه الائمة بوصفين ان يكون مقتاتا وان يكون من جنس ما تنبته الادميون فاذ فقد احدهما فلا زكاة قال وانما يحتاج الى الثاني من اطلق الاقتيات اما من قيده بحالة الاختيار فلا اذ ليس فيما لا يستنبت ما يقتات اختيارا انتهى فالمنهاج والحاوي لما قيدا الاقتيات بالاختيار استغنيا عن ذكر الاستنبات والمنسه لما لم يقيده به احتاج الى ذكر الاستنبات واعلم **قول المنسه** والدخن والذرة يقتضي انه غيره وقال ابن الصلاح الدخن نوع من الذرة **قوله** وما اشبه ذلك كانه اشار به للسلت بناء على انه جنس اخر وهو الاصح **قوله** في القطنية وهي الحمص قال في الكفاية تبع في حصره القاضي ابا الطيب وقال النووي في تحريره ان الدخن والارز منها انتهى وقوله والارز وهو من صاحب الكفاية وانما ذكر النووي بدله الذرة وقال الماوردي والقاضي حسين والامام انها الحبوب المقتاتة ما عدا البر والشعير **قول المنسه** وقال في القديم يجب في الزيتون والورس والقرطم زاد المنهاج الزعفران والعسل لكن تعبيره يقتضي اعتبار النصاب في هذه الاشياء والاصح اعتباره في الزيتون والعسل والقرطم دون الورس والزعفران وقول المنسه ولا يجب ذلك الا على من انعقد في ملكه نصاب من الحبوب او بدا الصلاح في ملكه في نصاب من الثمار يخرج الورس والزعفران لكنه يخرج العسل ايضا وهو خلاف الاصح وقال في الكفاية ان هذا تفريع على الجديد وفيه نظر لان لفظ الحبوب يعم ما شبه للقديم غير الورس وفي الروضة لابي حامد العراقي قولان في وجوب الزكوة في اللوز والبلوط **قولها** وهو الف وستمائة رطل بالبغدادي هو معنى قول الحاوي ثمانمائة من لان المن رطلان وهو تحديد على الاصح خلافا لما في شرح مسلم والتهذيب من شرح المهذب من انه تقريب والاصح اعتبار الكيل لا الوزن اذا اختلفا وهو بالكيل المصري ستة ارادب وربع **قول المنهاج** وبالدمشقي تلثمائة وستة واربعون رطلا وثلثان لم يذكره الرافعي في المحرر ولا في الشرح وانما ذكره النووي من عنده بناء على ما يختاره الرافعي من كون رطل بغداد مائة وثلاثين درهما فقوله قلت الاصح ثلثمائة واثنان واربعون وستة اسباع رطل استدراك على ما لم يصرح الرافعي بخلافه وعبارة الروضة من زوائده ونصف رطل وثلث رطل وسبعا اوقيه وعبارة المنهاج اخصر وهما بمعنى **قول المنهاج** ويعتبر تمرا

في المهمات لم ار من صححه بعد التتبع فضلا عن عزوه الى الاكثرين بل رجح كثيرون اعتبار وقوع الزرع في السنة منهم البندنيجي وابن الصباغ وصحح في البحر اعتبار الحصادين ولكن في فصل واحد لا في سنة واحدة انتهى وكذا قال شيخنا ابن النقيب لم ار من صححه في شيء مما وقفت عليه من الكتب وهي اكثر من خمسة عشر مصنفا من المبسوطات قلت سعى من الاكثرون عبرهم انتهى **قول التنبيه** وما سقي بغير مونة كالسما والسيح وما يشرب بالعروق يجب فيه العشر احسن من قول المنهاج وواجب ما شرب بعلا او عروقه لقربه من الماء من ثمر وزرع العشر لامرين احدهما زيادة السيح وهو الماء الجاري على الارض بسبب سد النهر العظيم حتى يصعد الماء على وجه الارض فيسقيها **ثانيهما** انه ذكر ضابطا يشمل الصور كلها وهو سقيه بغير مونة ودخل فيها ايضا الشرب بالقنوات وقد ذكر المنهاج بعد ذلك فقال انه لطرد على الصحيح وتناول هذه الصور كلها تعبير الحاوي لاطلاقه اولا وجوب العشر ثم ذكر صورا يجب فيها نصف العشر **قول المنهاج** وما سقي بنضح او دولاب او بما اشتراه نصفه **فيه** امور **احدها** بقي عليه ما سقي بناعور وهو ما يدير الماء بنفسه ففيه نصف العشر ايضا وقد ذكره الحاوي وما سقي بدالبه وهي المتخذون لديرها البقرة وقد ذكرها التنبيه **ثانيها** مسئلة السقي بما اشتراه محليه في الروضة عن ابن يونس فقط وعبارة المحرر فقد ذكران الواجب نصف العشر فقد جزم المنهاج بذلك نظر **ثالثها** في معناه السقي بماء غصبه كما حكاه الرافعي عن ابن يونس وعلله بانه مضمون واستحسنه الرافعي وجزم به شيخنا الامام على وجهين حكاهما القاضي حسين في اسوار العقد فيما لو علفها بعلف مغصوب هل يسقط السوم وقول الحاوي وان سقي بنضح وناعور ودولاب فنصفه يرد عليه السقي بماء مشترا ومغصوب ان صح ذلك وبالدالية فلا يرد شيء من ذلك على قول التنبيه وما سقي بمونة كالنواضح والدوالي يجب فيه نصف العشر لانه ذكر ضابطا يتناول جميع الصور وذكر له مثالين واعلم **قول التنبيه** فان سقي نصفه بهذا ونصفه بذاك وجب فيه ثلاثة ارباع العشر قال في الخادم ظاهره انه سقي نصف النابت بالسماء ونصفه الاخر بالنضح ولم اره لغيره والمنقول ان في المسقي بالسماء العشر وغيره نصفه وقد يزيد المجموع على ثلاثة ارباعه لزيادته ثمرة احدهما والمراد ما لو سقي الكل بالماءين سواء انتهى ولذلك عبر المنهاج بقوله وما سقي بهما سقيا ثلاثة ارباعه وهو داخل في قول الحاوي وان سقي بهما فنصف ويمكن رد كلام التنبيه اليها بان يكون معناه وان سقي نصف السقي بهذا ونصفه بذاك فيعود الضمير على السقي لا على الزرع ويكون قوله نصفه في الموضعين منصوبا بنصب المصدر **قول التنبيه** فان سقي باحدهما اكثر فعليه قولا ان احدهما يعتبر فيه حكم الاكثر الثاني يجب في الجميع بالقسط الثاني هو الاصح وقد يفهم كلامه ان النظر لعدد السقيات والاصح ان العبرة بعيش الزرع او الثمر ونمائه وعليه مشى المنهاج والحاوي **قوله** والعبارة **للمنهاج** وجب ببدو صلاح ثمر واشتداد حب بدو الصلاح في بعض الثمر واشتداد بعض الحب كالاكل والمراد

وكلاهما محض بالضروب فالاحسن التعبير بالذهب والفضه كما فى الروضه ليشمل التبر والحلى
وقد يقال النقد والناض من ضد العرض فتشمل الكل **قول المتن** وهو من اهل الزكوة معلوم مما
اورده اول الكتاب ولا اختصاص له بهذا الكتاب **قول المنهاج** نصاب الفضة مائتا درهم
احسن من تعبير التنبيه بالورق لاختصاصه بالمضروب عند اكثر اللغويين كما قاله النووى
وغيره الحاوى بالنقرة **قول المنهاج** ولو اختلط انائهما وجهل اكثرهما زكى الاكثر ذهبا
وفضة او ميزاى بينهما بالنار وقال فى البسيط وحصل المقصود بسبك جزء يسير منه اذ استوت
اجزاؤه واشار اليه الامام وبقى طريق ثالث ذكره الحاوى وهو الامتحان بالماء بان يوضع فى الماء فيما
اذا كان من احدهما ما يه ومن الاخر اربع مايه واشتبه السلف من الذهب ويعلم على الموضع
الذى ارتفع اليه الماء بخرج ويوضع الف من الفضة ويعلم على موضع الارتفاع ثم يخرج ويوضع
المخلوط وينظر الى ارتفاع الماء به فان كان اقرب الى علامة الذهب فهو الاكثر او الى علامة الفضة
فهى الاكثر قال فى المهمات واسهل من هذا واضبط ان يوضع فى الماء ما يه ذهبا واربع مايه فضة
ويعلم ارتفاعه ثم يعكس ويعلم عليه ايضا بوضع المشتبه ويلحق بالذى وصل اليه ونقل فى الكفاية
طريقا اخر عن الامام وغيره يأتى ايضا مع الجهل بمقدار كل نوع وهو ان يطرح المختلط وهو الف
مثلا فى ماء ويعلم موضع ارتفاعه ثم يرفع ويطرح من خالص الذهب شيئا بعد شئ حتى يرتفع الماء
الى تلك العلامه ثم يرفع ويعتبر وزنه فاذا كان الفا وماتين مثلا وضع فى الماء من الفضة الخالصه
شيئا بعد شئ حتى يرتفع الماء الى تلك العلامه ثم ترفع ويعتبر وزنها فاذا كانت ثمانمايه مثلا علمنا
ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضه ومتى على ذلك ويمكن ادراج الامتحان بالماء فى قول المنهاج
او ميز وهل له اعتماد ظنه فيما اذا غلب على ظنه ان الاكثر ذهب او فضه قال العراقيون اذا كان
يعرف بنفسه فله ذلك وان دفع الى الساعى فليس الا الاحتياط والتمييز وقال الامام الذى قطع به
ايمتنا انه لا يجوز اعتماد ظنه وصححه فى الشرح الصغير قال الامام ويحتمل ان يجوز له الاخذ بما شاء من
النقدين لان اشتغال ذمته بغير ذلك مشكوك فيه قال السبكى ويقوى هذا الاحتمال فيما
اذا تعذر التمييز كما لو تلف الا بعد التمكن واستقرار الزكوة ولعصابه النظر فى مسئله المنى
والمذى وفى القواعد لابن عبد السلام ان من عليه زكاة ولا يدرى اهى لغرة او لعشرة دراهم
او دينار يأتى بالكل ثم قال وفيه نظر وجزم الامام بان من عليه دين لشئ فى قدره يجب عليه اخراج
المتيقن لغير زياده وكلام الامام مع اتحاد الجنس كما لو شك هل عليه خمسة دراهم او عشرة
مثلا فالواجب خمسة لان الاصل عدم الزايد واعلم **قول المنهاج** ويزكى المحرم ذا الكروه
عند الجمهور كضبه صغير للزينه او لغيره للحاجة وقد ذكره التنبيه وهو مقتضى اطلاق الحاوى
ايجاب الزكوة فى غير الحلى المباح **قول التنبيه** فان ملك حليا معدا للاستعمال مباح لم يجب
الزكاة فيه فى احد القولين وهو الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوى وقد اسئ منه ما لو عاد عن حلى

الخاتمين سواكانا في يدين ام في يد واحدة لان الرخصة لم ترد بذلك قال ولم اقف فيه على نقل قال في المهمات وقد صرح الدارمي في الاستذكار بما توقف فيه وقال الخوارزمي في الكافي يجوز ان يلبس زوجا في يد وفردا في الاخرى فان لبس في هذه زوجا وفي الاخرى زوجا فقال الصيدلاني في الفتاوى لا يجوز انتهى وقول الحاوي والورق للتختم لا يفهم التوحيد قول المنهاج لا ما لا يلبسه كسرج ولجام في الاصح محله في المقاتل اما عين فلا يجوز له ذلك بلا خلاف كما في البحر وعبارته حرام بلا اشكال ويستثنى ايضا البغلة والحمار فلا يجوز ذلك فيهما بلا خلاف كما في الذخائر لانهما لا يصلحان للحرب حكاها في المهمات قول المنهاج والعبارة له والحاوي وليس لامرأة تحليه آلة حرب كذا في الشرح عن الجمهور واعترض الشاشي صاحب المعتمد بان المحاربة حاصلة لهن في الجملة وفي تجويزها استعمال الآلة فيها واذا جاز استعمالها وهي غير محللات جاز استعمالها محللة لان التحلي لهن اجوز منه للرجال قال الرافعي وهذا هو الحق ورده النووي بان التشبه بالرجال حرام كما صح به الحديث قول المنهاج والعبارة له والحاوي ولها لبس انواع حلي الذهب والفضة واستثنى الحاوي الافتراش تبعا للرافعي وصحح النووي جوازه ويستثنى مع ذلك ايضا مسئلتان احداهما التاج حيث لم تجر عادة النساء بلبسه فيحرم عليهن لانه لباس عظماء الفرس كذا في الروضة واصلها وقال في شرح المهذب الصواب الجواز مطلقا من غير تردد لعموم الحديث ولدخوله في اسم الحلي الثانية الدراهم والدنانير التي تثقب وتجعل قلادة فيها وجهان اصحهما التحريم كذا في الروضة وهو غلط فلا خلاف في جوازها بلا كراهة وانما الخلاف في انها هل تلحق بالحلي المباح فلا تجب الزكاة فيها او تجب لبقاء النقدية فيها وانما يخرجها عن ذلك الصياغة قول المنهاج والاصح تحريم المبالغة في السرف في الروضة الصحيح الذي قطع به معظم العراقيين وذلك لضعف مقابله ولتقييد السرف بالمبالغة تبع فيه المحرر وفي شرح المهذب سرف ظاهر وعبارة الحاوي ما لم تسرف فلم يقيده بشيء وكذا في الروضة واصلها قال السبكي وهو الاولى انتهى ويؤيده قول المنهاج عقبه وكذا اسرافه في آلة حرب واقتصر الحاوي على ذكر ذلك في المرأة وفي معناه اسراف الرجل في تحليه آلة الحرب وقد ذكره المنهاج قول المنهاج والحاوي اي يجوز تحليه المصحف بفضة وكذا علافه المنفصل عنه باب زكاة المعدن والركاز قول المتن اذا استخرج من معدن الى قوله في اصح القولين فيه امور احدها قوله في ارض مباحة او مملوكة لا حاجة اليه مع قوله اولا تام الملك على ما يجب فيه ومع ما ذكره في احياء الموات من قوله وعلك المحيي وما فيه من المعادن ولذلك لم يذكره المنهاج والحاوي ثانيها انه قطع باعتبار النصاب وعلى الخلاف في الحول وهي طريقة رجحها في شرح المهذب والاصح القطع فيهما ولذلك قال المنهاج ويشترط نصاب لا حول على المذهب فيهما وعبارة الروضة المذهب اشتراط النصاب دون الحول وقيل بقولين فيهما وهو

اسم لها لا لمنابتها وقوله وشعر غير صالح لتفسيرها لتقدم واجيب بانه ذكر الحد ايضا
فنص على سعره كما نص على بشرة ما ذكر من الشعر قوله وقيل لا يجب باطن عنفقة كثيفة
اى ولا بشرتها ولو قال وقيل عنفقته لكان اشمل واخصر وقيل بطرده فى الجميع
وقد تقدم قوله واللحية ان خفت كعذار والا فظبغسل ظاهرها فيه امران احدهما فى
معنى اللحية العارضان ولم يصرح به فى الحاوى ثانيهما المراد لحية الرجل لتخرج لحية
المرأة والخنثى كما تقدم بيانه وعنه احترز فى الحاوى بقوله لحية الرجل قول التنبيه وفيما
نزل من اللحية عن الذقن قولان احدهما يجب اقامة للماء على ظاهره والثانى لا يجب فيه امور
احدها الخلاف جار فى الخارج عن حد الوجه من الشعور الخفيفة كالعذار والعارض
والسبال اذا طال وهذا يرد ايضا على قول الحاوى وظاهر اللحية النازلة ثانيها
لم سن اظهر القولين وهو الوجوب ثالثها قوله على ظاهره تاكيد لان الاقامة امرار ذكره
الماء على الظاهر كما نقله الرافعى عن اصطلاح المتقدمين وقد سلم المنهاج من هذه الامور
حيث قال وفى قول لا يجب غسل خارج عن الوجه لكنه متناول لظاهرها وباطنها
مع ان الخلاف انما هو فى الظاهر فقط ولا يجب غسل الباطن قطعا كما صرح به الرافعى
فكان ينبغى ان يعبر بالاقامة كما فعل فى التنبيه او بغسل الظاهر رابعها ان الامام
وغيره ذكروا ان هذا الخلاف خاص بالكثيف اما الخفيف فالخلاف فى ظاهره وباطنه
وصوبه فى شرح المهذب قال وكلام الباقين يعنى من اطلق محمول عليه واستبعد
قوله فى البسيط هل يجب الاقامة على ظاهر خفيفها كان او كثيفا قولان وهذا وارد على الحاوى
ايضا واما المنهاج فانه لم يقيد الخلاف فى الخارج عن حد الوجه بظاهره كما تقدم فتناول كلامه لعذار
باطنه ايضا لكنه لا يستقيم مع الكافه فان الخلاف فى باطنه انما هو مع لحفه كما تقرر فلا يراد لازم
له ايضا هو البسه فان كان اقطع من فوق المرفق اسمح ان يمس الموضع ما فيه امران
احدها قد يفهم من لفظ الامساس المسح وبه صرح المحاملى فى لبابه فعدى المسحات
سبعا منها هذا لكن المراد به الغسل ومنه قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث المتيمم
فاذا وجد الماء فامسه بشرتك ثانيهما قد يفهم من التقييد بالاقطع انه لا يجب لغير اليحمل
وبه قال المزنى لكنه مستحب مطلقا للاحاديث الصحيحة والتقييد انما هو لنفى وجوب الغسل قول المنهاج
او من مرفقيه فراس عظم العضد على المشهور تبع المحرر والشرح الصغير وطريقة القولين ورجح
فى الروضة طريقة قاطعة بالوجوب اذ رجح فى كلام الرافعى وليس فيه ترجيحها قول الحاوى
وما يحاذيهما من يد زائدة قال الرافعى صار كثير من المصنفين الى انه لا يجب غسل الزائدى وقال فى
الشرح الصغير وهو قوى قول المنهاج الرابع مسح مسح بشرة راسه او شعر فى حده قد يفهم
من هذه العبارة وجوب مسح جميع الراس فان قوله بشرة راسه حقيقة فى جميعها ويكون المستفاد

من

والبدله قاله البغوى او فى قبر جاهلى او قلعة عادته جاهليه **قول التنبيه** وان كان فى ارض مملوكة فهو لصاحب الارض قال فى المنهاج ان ادعاه كذا فى كتب الرافعى والنووى ولم يشترطه ابن الرفعه والسبكى بل شرطا ان لا سفينه شايع ما فى يده وصوبه فى المهمات وحينئذ فقول المنهاج والا اى وان لم يدّعه بل نفاه والحاصل انه له فى حاله السكوت ايضا **قوله** حتى ينتهى الى المحيى اى فيكون له وان لم يدّعه كما فى الروضه واصلها وقاله السبكى لكن قياس ما تقدم عنه ان يكون له وان نفاه **قوله** ولو تنازعه بايع ومشترٍ او مكرٍ ومكترٍ او معيرٍ ومستعيرٍ صدق ذو اليد بيمينه هذا اذا احتمل ما يدّعيه ولو على بعد فان لم يحتمل كالثوب مثله لا يمكن دفنه فى مدة يده فلا يصدق ولو تنازعا بعد عود العين الى المكرى او المعير فان قال دفنته بعد العود الى صدق ان امكن وان قال دفنته قبل خروجها من يدى فالاصح تصديق المكترى والمستعير **باب زكاة التجارة** كذا فى المنهاج وهو اولى من تعبير التنبيه بالعروض لشمول له التجارة فى النقود **قول المنهاج** شرط زكاة التجارة الحول والنصاب معتبر اما اخر الحول وفى قول بطرفيه وفى قول بجميعه تبع المحرر فى انها اقوال لكن فى الروضة لتصحيح انها اوجه وحكاه الرافعى عن عبارة الاكثرين ومنشأ هذا الخلاف ان الاخيرين مخرجان والمخرّج يعبر عنه بالوجه قاله وبالقول الاخرى لكن الاول منصوص فى الام فالتعبير بالاقوال اولى لان المنصوص لا يعبر عنه بالوجه والمخرج يصح التعبير عنه بالقول **قوله** فعلى الاظهر لو ردّ الى النقد فى خلال الحول وهو دون النصاب واشترى سلعة فالاصح انه ينقطع الحول ويبتدى حولها من شرائها **فيه** امور **احدها** افهم كلامه تخصيص ذلك بالتفريع على الاظهر وكذا عبارة الغزالى قال الرافعى وهو جار وان قلنا بغيره وجوابه ان ذلك يؤخذ من طريق الاولى **ثانيها** اعتمد فى تصحيحه على قول الامام رأيت المتأخرين يميلون اليه وكذا فى المحرر واقتصر فى الروضه على نقل كلام الامام ولم ار فى ذلك ترجيحا للعين ومشى عليه الحاوى بقوله وفى التجاره اخره ما لم ينض كما مر ناقصا **ثالثها** المراد الرد الى النقد الذى لقوّمه به وهو راس المال ان كان نقدا وغالب نقد البلد ان كان راس المال عرضا قال فى الروضة ولو باعها بالدراهم والحال يقتضى التقويم بالدنانير فهو بيع السلعه بالسلعة انتهى والى ذلك اشار الحاوى بقوله كما مر **فائدة** اذا فرعنا على الاظهر فكان مال التجارة احد الحول مغصوبا او دينا هو حلا وكان السعر غاليا ثم عند الحول المقتضى للاخذ او القبض فى الغصب لعقق السعر او بالعكس فالعبرة باقل القيمتين فهو الذى دخل فى يد المالك كذا افتى به شيخنا الامام سراج الدين ونقلته من خطه **قول التنبيه** وان باع عرض التجارة فى اثناء الحول لعرض للتجارة لم ينقطع الحول كذا اذا طلق فى الاصح اما اذا نوى به القنيه فانه ينقطع **قوله** وان باع الاثمان بعضها ببعض للتجارة فقد قيل ينقطع الحول وقيل لا ينقطع الاول هو الاصح وهو

الحلول

رابعها تعبيره بالاثمان وتبعه المنهاج والحاوي بالنقد يخرج غير المضروب من الذهب والفضة فالتعبير بالذهب والفضة اعم لكنه لم يتناول الحلي المباح مع انه لا بناء اذا اشترى به تفريعا على انه لا زكاة فيه بل حوله من الشراء وهو مفهوم من قول التنبيه يبنى حوله على حول الثمن لان الحلي المباح لم ينعقد حوله حتى يبنى عليه ويجاب عن التعبير بالاثمان وبالنقود بان المراد جنسها وايضا فالغالب الشراء بالاثمان وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له خامسها لم يذكر تبعا المنهاج وهي شرط والاصح اشتراط اقترانها بالكسب وقد ذكره المنهاج بقوله اذا اقترنت نيتها بالكسب وعليه يدل قول الحاوي وان لم يحدد القصد في كل معاوضة قوله اخر والعبارة للتنبيه وان اشترى لعرض للقنية او بما دون النصاب من الاثمان انعقد الحول عليه من يوم الشراء قيد في الكفاية مسئلة الشراء بما دون النصاب بما اذا لم يملك من جنسه ما يتم به النصاب والا بناه على حوله وتناول عرض القنية ما يجب الزكاة في عينه كنصاب السائمة وهو الصحيح وقد ذكره التنبيه والمنهاج بعد ذلك ولا يختص الخلاف بالسائمة بل هو جار في كل ما يجب الزكاة في عينه غير النقد من تجر وزرع فذكر السائمة مثال قوله لنفسه واذا اشترى عرضا بما ثمنه درهم ونصف ثمنه وزاد على قدر راس المال زكى الاصل لحوله وزكى الزيادة لحولها وفي حول الزيادة وجهان احدهما من حين الظهور والثاني من حين نض الثمن وقيل في المسئلة قولان احدهما يزكي الاصل لحوله والزيادة لحولها والثاني يزكي الجميع لحول الاصل الاصح طريقة القولين والاصح منهما الاول واصح الوجهين ان حول الربح من حين نض وقد ذكر ذلك المنهاج بقوله ويضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض لا ان نض في الاظهر والمراد اذا نض من جنس ما تقوم به وهو راس المال ان اشترى بنقد ونقد البلد ان اشترى بعرض فلو نض بغير جنس ما تقوم به كعرض ثمانى دنانير وباعه بعشرة دنانير ابنى على حول الاصل وقد ذكره الحاوي بقوله والنتاج والربح ما لم ينضا مما تقوم به حول الاصل قول المنهاج والاصح ان ولد العرض وثمرته مال تجارة محلها اذا لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت به جبرنا النقص من قيمة الولد قاله ابن سريج وفيه احتمال للامام قال ويقتضي قولنا انه ليس مال تجارة ان لا يخير به الام كما سنعرفه بسبب اخر قوله وان حولهما حول الاصل الاصح في الروضة واصلها طريقة قاطعة به فكان ينبغي التعبير بالمذهب قولهما والعبارة للتنبيه وقيل ان كان راس المال دون النصاب قوم بنقد البلد محله اذا لم يملك من جنس النقد تمام النصاب فان اشترى بما يقوم به وعنده ما يقوم بما اشترى به بلا خلاف كما قاله الرافعي ومراده مع النقص يبيع على التقويم براس المال فيما اذا كان نصابا وهذا ما اجاب به القفال غيره وتردد اخر كحكاه في الكفاية قول المنهاج والعبارة له والحاوي فان بلغ بهما قوم بالانفع للفقراء فيه المجزوم وصحح في الروضة انه يخير المالك بينهما واخذ ذلك من حكاية الرافعي له عن العراقيين والروياني وبه الفتوى كما في المهمات قول التنبيه وان اشترى للتجارة ما يجب الزكاة في عينه الى اخره

محل الحرم ان يكون مسوغ له بعد التمكن من الاخراج عنه فلو مات بعد الغروب وقبل التمكن ففي
شرح المهذب وجه بسقوط زكاته لكنه ضعيف خلافا لظاهر كلام المودي في الفطرة
قبل التمكن من اخراجه فالاصح في شرح المهذب السقوط كزكاة المال قوله المنهاج والافضل
ان يخرج قبل صلاة العيد مثل قول الحاوي وقبل الصلاة اولى وهو احسن من قول المنهاج وليس
ان لا يؤخر عن صلاته اذ ليس فيه تقديمها على الصلاة بل هو صادق باخراجها مع الصلاة
وقال السبكي لو قيل بوجوب اخراجها قبل الصلاة لم يبعد انتهى وقد يؤخذ كلامهم تسوغ
ليلة العيد ويومه وليس كذلك بل يومه اولى وهنا كتمان احدهما الظاهر ان المراد
باخراجها قبل الصلاة تحملها حتى لو اخر الصلاة الى قرب الزوال واخرج قبيلها فاتته
الفضيلة ثانيهما يمكن ان يقال باستحباب تاخيرها لانتظار قريب او جار ما لم يخرج
الوقت على قياس زكاة المال قوله وهي في المنهاج في باب من تلزمه الزكاة ويجوز
اخراجها في جميع شهر رمضان استثنى منه المحجور عليه فلا تخرج الولي من ماله الى ليلة
العيد فلو عجلها الولي من مال نفسه جاز قول المنهاج ولا فطرة على كافر وقول التنبيه يجب
على كل حر مسلم فيه امران احدهما ان المراد لا مطالبة في الدنيا واما العقوبة في الاخرة
فعلى الخلاف في تكليفه بالفروع قاله النووي وقال السبكي يحتمل ان هذا التكليف الخاص لم
يشملهم لقوله في الحديث من المسلمين ثانيهما هذا في الكافر الاصلي اما المرتد ففي المهذب
وغيره انها على اقوال ملكه وحكاه في شرح المهذب عن الاصحاب ويرد على التنبيه وجوبها على
الكافر لمونه المسلم بناء على ان الوجوب بلا في المودي عنه او لا ثم تحمله المودي وهو الاصح
وهذا وارد على التنبيه في موضعين احدهما اشتراط الاسلام فيمن تجب عليه ثانيهما
قوله ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة كل من تلزمه نفقته اذا كانوا مسلمين
فان مفهومه ان من لا تجب عليه فطرة نفسه لا تجب عليه فطرة مموله المسلم وهذا مفهوم
من اشتراط الحاوي الاسلام في المودي عنه دون المودي وصرح به المنهاج في قوله الاتي في عيال
وتوبيه المسلم في الاصح وفيه امران احدهما صواب العبارة ان يقول المسلمين بالتثنية
او يعطف القريب باو ثانيهما يرد على الحصر زوجته التي اسلمت وغربت الشمس وهو مختلف
واوجبنا نفقة مدة التخلف كما هو الاصح فان الاصح انه تجب عليه فطرتها سواء اسلم او اصر ويرد
على التنبيه ايضا في اشتراطه الحرية المبعض فانه يلزمه لقسط حريته وقد صرح به
المنهاج والحاوي فان كان بينهما مهايأة فالاصح لزوم جميعها لمن غربت الشمس في نوبته بناء على
دخول النوبة النادرة في المهايأة وهو الاصح وقد ذكره الحاوي قول المنهاج وفي الكتاب
وجه ان تلزمه فطرة نفسه وزوجته وعبده في نسبه وعلى الاصح فهل تلزم سيد المذهب
وفي القديم تلزمه وهذا في الكتابة صحيحة اما الكتابة كتابة فاسدة فطرته على سيد كما جزم

موسر حر معسر فيه قولان احدهما يجب على السيد فطرة الامه وعلى الحرة فطرة نفسها والثاني
لا يجب وقيل يجب على السيد ولا يجب على الحر وهو ظاهر المنصوص صحح الرافعي طريقة القولين
وصحح منها الوجوب عليهما وعليه مشى في المحرر والحاوي وصحح النووي طريقة القطع بالوجوب
على سيد الامة دون الحرة وعليه مشى المنهاج ولو عبر بالمذهب لكان اولى من تعبيره بالاصح
قول المنهاج ولو انقطع خبر عبد فالمذهب وجوب اخراج فطرته في الحال خرج بمنقطع
الخبر غايب لم ينقطع خبره والمذهب وجوب فطرته ايضا فلا معنى لهذا التقييد ولهذا اطلق
الحاوي في قوله وعبدا ابق اوغصب ومحل ذلك في منقطع الخبر ما لم تمنه عيشته الى مدة يحكم
فيها بموته فان كان كذلك لم تجب فطرته صرح به الرافعي في الفرائض فان قلت الاصح في جنس
الفطرة اعتبار بلد العبد فاذا لم يعرف موضعه كيف يخرج من جنس بلده قلت لعل هذه
الصورة مستثناة من القاعدة او يخرج من قوت اخر بلد علم وصوله اليها او يدفع
فطرته للقاضي ليخرجها لان له نقل الزكاة **قول المنهاج** وفي قول لا شيء فان
الاحسن ان يقول وقيل قولان ثانيهما لا شيء وطريقة القولين هي التي في المحرر وصحح
في شرح المهذب طريقة القطع وهي ظاهر عبارة المنهاج **قوله** وقيل اداء عاد فمقابل
لقوله في الحال وهو منصوص في الاملاء فلا حسن التعبير عنه بقيل **قول التنبيه**
فان فضل بعض ما يودى فقد قيل يلزمه وقيل لا يلزمه الاصح الاول وقد ذكره المنهاج
والحاوي **قول التنبيه** والعبارة له **والحاوي** فان وجد ما يودى عن البعض بدا
بنفقته لعضي انه يبدا بنفقة نفسه بزوجته ثم ولده الصغير ثم امه ثم ولده
الكبير فهذا ترتيبهم في النفقة لكن في المنهاج واصله تقديم الاب هنا على الام وكانه
ذهول عما قرراه في النفقة ويدل لذلك ان عبارة الروضة واصلها هنا والمذهب من الخلاف
الذي ذكرناه والذي احررناه الى كتاب النفقات انه تقدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير
ثم الاب ثم الام ثم الولد الكبير انتهى وقد علم ان المذكور في النفقات تقديم الام على الاب
ويوافق ذلك لصريح الشاشي هنا بتقديم الام على الاب لكن فرق في شرح المهذب
بين النفقة والفطرة بما ذكره الحاجة في النفقة واشرف في الفطرة والاب اشرف من
الام وهي احوج منه وفيه نظر لتقديمهم هنا الولد الصغير على الابوين وهما اشرف منه فدل
على اعتبار هم الحاجة في البابين لكن قال السبكي لم ار احدا صحح تقديم الام هنا مع انه يوافق
الحديث في البداءة بالام قلت تقدم عن الشاشي التصريح بذلك واورد في الكفاية
على قول التنبيه فان وجد ما يودى عن البعض ان ظاهره انه مع وجدان فطرة نفسه ولا يلايم
قوله وقيل يقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه لاقتضائه ان الوجود صاع واحد ولا
الشرط عنده في فطرة الغير وجوب فطرة نفسه واذا وجب اخراج الصاع الواحد للزوجة فلا وجوب

عليه لنفسه

قد تظهر خلافه **قول التنبيه** فان عدل عن القوت الواجب الى قوت اعلا منه جاز الاعتبار فى كونه اعلا بزيادة الاقيات فى الاصح وقد ذكره المنهاج والحاوى **قوله** وان عدل الى مادونه ففيه قولان مستمسكل فان المقطوع به فى الرافعى وغيره انه لا يجزى مادونه وقال النووى فى التصحيح مراده انه هل يتخير بين الاقوات ولا يتعين قوته ولا قوت البلد قال ولكن عبارته لعدد عن المراد انتهى ويؤيد هذا التاويل ان التنبيه لم يذكر وجه التخيير بين الاقوات اولا نبه عليه اخرا والمنهاج لما ذكره فى الاول جزم هنا بعدم اجزاء الاعلى وقال فى الكفاية كذا روى القولين ابن الصباغ وغيره وحكاهما البندنيجى ثم قال والواجب قوت البلد وقال حاصل القول الاخير التخيير قال فى الكفاية وقد نقول بالاجزاء ولا تخيير كما لو اخرج ردئ النقد عن الجيد على راى ويؤيده صحة ظهر من تلزمه الجمعة على قول انتهى وفى الحاوى فى باب الكفارة فالطعام نقد نيا على وجوب الاخراج من قوت نفسه انه لو اخرج مادونه ففى اجزائه وجهان اصحهما لا كذا ثم جعل الفطرة كالكفارة وهذا صريح فى حكاية الخلاف الذى فى التنبيه لانه حكى الخلاف الذى فى التنبيه لانه حكى الخلاف وجهين وهو فى التنبيه قولان وجعله مفرعا على ان المعتبر قوت نفسه وفى التنبيه اطلق انتهى **قول المنهاج والحاوى** ان الشعير خير من التمر تعافيه المحرر والشرح الصغير وحكاه فى الكبير عن ترجيح البغوى وصححه فى شرح المهذب ايضا وقدم الشيخ ابو محمد التمر على الشعير وقطع به الروياني فى البحر **قول الحاوى** من غالب طعام بلد المؤدى عنه اعم واحسن من قول المنهاج ولو كان عبد ببلد اخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد **قول التنبيه** ولا حب معيب لقول المنهاج الواجب الحب السليم واستثنى القاضى الحسين ما اذا لم يكن له سواه وهو يقتاته حكاه عنه فى الكفاية واقره بحث قال وعلى هذا ينبغى ان يخرج من المسوس قدرا يتحقق انه ملا الصاع من اللب لغشه **قول المنهاج** ولو اخرج من ماله فطره وله الصغير الغنى جاز كالحر كالاب والمجنون كالصغير اما الوصى والقيم فلا يجوز ذلك لهما الا باذن القاضى كما قاله البغوى وغيره **قوله** بخلاف الكبير قيد فى شرح المهذب المهذب بالرشيد لانه لا ولاية له عليه فلا بد من اذنه **قول التنبيه** وان كان عبد بين نفسين مختلفى القوت فقد قيل يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته وقيل يخرجان من ادنى القوتين وقيل يخرجان من قوت البلد الذى فيه العبد الاصح الثالث وعليه يدل قول الحاوى بلد المؤدى عنه لكن صحح فى المنهاج والتصحيح واصل الروضة الاول قال شيخنا الاسنوى فى تصحيحه وهو غير مستقيم فان المصحح فى كتبه كلها ان المعتبر بلد المؤدى عنه نعم اذا اعتبرنا بلد المؤدى فيه خلاف والراجح ما قال وقد ذكره هو فى شرح المهذب والرافعى فى الشرحين على الصواب ولكن حصل له فى الروضة ذهول عن تفريع ذكر الرافعى فى اخر كلامه ثم اخذ من الروضة الى التصحيح والى المنهاج

حكم ؛

من

فقط انتهى وقد ذكره المنهاج بعد ذلك فى قوله او غيره لازم كمال الكتابة وتعبير التنبيه بالدين الذى على المكاتب اعم من تعبير المنهاج بمال الكتابة وضم الحاوى الى الاسلام والحرية شرطين لاحدهما كونه معينا فلا زكوة فى الموقوف على جهة عامة ويجب فى الموقوف على معين باسمه كونه مسلم الوجود فلا زكاة فى مال الحمل وفى الكفاية ان التنبيه اخرجه بقوله تام الملك بل صرح التنبيه فى الوقف بانه لا يملك بقوله وان وقف على من لا يملك الغلة كالعبد والحمل وعكس ان حصر عنه المنهاج بقوله ويجب فى مال صبى قول التنبيه وفى المال المغصوب والضال والدين على مماطل قولان اصحهما انه يجب فيه الزكاة قال صاحب الذخائر لعل المراد بالمماطل الممتنع من ايفاء الدين ولم يكن عليه بينة ولا القاضى يعلم به انتهى فيكون المراد بالمماطل به المجحود ويوافقه ان المنهاج ذكره بدله لكن عبارة الروضة اذا لم يقدر الا ستيفاء لاعسار من عليه او جحوده ولا بينة او مطله او غيبته فهو كالمغصوب تجب الزكاة على المذهب انتهى فجعل المطل غير الجحود وهو الظاهر المتعين ويكون مرادهما الدين المتعذر الاستيفاء فذكر التنبيه نوعا منه والمنهاج نوعا اخر كما ذكر على سبيل المثال وفى كلام النشائى ان كلام التنبيه ظاهر فى ان القولين فى المماطل هما القولان فى المغصوب وليس كذلك فان العراقيين وغيرهم نسبوا الوجوب فى المغصوب للجديد وكذا فى شرح المهذب والمنع للقديم واما الدين فالقديم منع الزكوة فيه مطلقا فى الحال واما الجديد فى الدين على المماطل القولان انتهى واسقط المنهاج مما فى المحرر المسروق كانه رآه داخلا فى الضال وفى معناه ما اذا وقع فى بحر قال فى المنهاج ولا يجب دفعها حتى يعود وصرح به الحاوى ايضا قول المنهاج ويجب فى الحال عن غايب ان قدر عليه اى اذا كان المال مستقرا فى بلد فان كان سايرا قال فى العدة لا يخرج زكاته حتى يصل اليه فاذا وصل زكى الماضى بلا خلاف قال فى شرح المهذب وهو الصواب وما وجدته بخلافه نزل عليه انتهى وقال فى الروضة واصلها فى الكلام على تاخير الزكوة ان المال الغايب لا يوجب اخراج زكاته من موضع اخر وهو مخالف للمذكور هنا وهما وجهان حكاهما القاضى والرويانى قال فى المهمات والقياس عدم الوجوب الا ان يمضى زمان يمكنه المضى اليه فيه قول المنهاج والحاوى انه لا زكاة فى الدين ان كان ماشيه على ان السوم شرط وهو فى الذمة لا يوصف به واستشكله الرافعى بان المسلم فى الحمر يذكر انها راعيه او معلوفة فكما يثبت فى الذمة حمر راعيه فلتثبت الراعيه نفسها وضعفه القونوى بان المدعى امتناع اتصافه بالسوم المحقق وثبوتها فى الذمة سائمة امر تقديرى ويرد على اقتصارهما على الماشيه المعشر فى الذمة فلا زكاة فيه ايضا لان شرطها الزكوى فى ملكه ولم يوجد قول المنهاج او غيره لازم كمال الكتابة لو عبر بالدين الذى على المكاتب كما فى التنبيه لكان اعم وقد تقدم واقتصر الحاوى على اعتبار لزوم الدين ولم يذكر مثالا والحواينى الرقعة بمال الكتابة فى الجزم بالمنع الثمن فى الذمة فى مدة خيار المجلس لهما او للمشترى وحده بسبب اجارة

من هذه القاعدة اجتماع الجزية والدين فان الاصح استواؤهما مع ان الجزية حق الله تعالى **رابعها** خرج بدين الادمي دين الله تعالى كالكفارة ونحوها قال السبكي والوجه فيه ان يقال ان كان النصاب موجودا قدمت الزكوة والا فيستويان **خامسها** خرج بتعبير المنهاج والحاوي بالمرد ما اذا اجتمعا على حي وضاق ماله عنهما وهو مفهوم من التنبيه ايضا فانه صور المسئلة بالموت وحكمه انه اذا كان محجورا عليه قدم حق الادمي قطعا ويوخر حق الله ما دام حيا وان لم يكن محجورا عليه قدمت الزكوة جزما وذكر الرافعي حكم المحجور في الايمان وحكم عينه هنا فانه جعله اصلا وقاس عليه تقديم الزكوة هنا لكن صرح القاضي ابو الطيب في المحجور في حال الحياة بانوالا تقديم السابق وفي المهمات عن شرح المختصر لابن ابي هريرة لعليق ابي علي الطبري عنه الجزم بجريان الاقوال في الحيوة والتوقف في اجرائها بعد الموت وهو غريب وذكر شيخنا الامام البلقيني في حواشيه في الايمان ان المذكور هناك من القطع بتقديم حق الادمي محله فيما كان من حق الله على التراخي كالكفارة اليمين حيث لا تعدي لعصيان الفورية وقطع بتقديم الزكوة ونحوها ما هو على الفور واستدل على ذلك بكلام الرافعي المذكور هنا وحمله على المحجور وتردد في غير المحجور في الحيوة هل يكون او تقدم الزكاة او يجري الاقوال واسا علم **سادسها** هذه المسئلة مفرعة على ان الدين لا يمنع الزكوة كما في الروضة واصلها لكن قال السبكي لا سعين ذلك بل اذا حدث الدين بعد وجوب الزكوة جرت الاقوال **قول المنهاج** وفي الاجرة قبل استيفاء المنفعة قولان اصحهما انه يجب فيها الزكوة **فيها مسائل احدها** اذا حكى الخلاف في نفس الوجوب وهو طريقة طائفة من العراقيين وقال الشيخ ابو حامد واتباعه الوجوب ثابت قطعا وانما الكلام في كيفية الاخراج قال الرافعي والنووي وهذا مقتضى كلام الاكثرين **ثانيها** لم يتعرض للاخراج والاداء وذكره الحاوي فقال ولقولنا في الاجرة شرط لوجوب الزكوة والمنهاج واوضح المسئلة بمثالها فقال ولو اكترى دارا اربع سنين بثمانين دينارا وقبضها فالاظهر انه لا يلزمه اذا خرج الزكاة ما استقر فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين الى اخره وللرافعي على هذا استدراك صحيح لعله على القاطعين بالوجوب اسقطه من الروضة لقوله ان الزكوة تتعلق بالمال تعلق شركة على الصحيح فانتقل للفقراء من العشرين التي لم يخرج زكاتها في السنة الاولى لعدم استقرار الاجرة نصف دينار فلم يحل الحول الثاني على عشرين كاملة بل ناقصة نصف دينار فيسقط حصة ذلك وكذا قياس السنة الثالثة والرابعة وقد ظهر بذلك ان هذا الحكم مفرع على ضعيف فان الاظهر تعلق الشركة ومحل ذلك ايضا اذا كان الاخراج من عينه فان كان من غيره لفض الواجب في السنة الثانية وما بعدها بقدر واجب ما اخرجه **باب زكاة**

كذا ترجم في الروضة وهو احسن من ترجمة المنهاج بقوله فصل لانه لا يظهر اندراج احكامه في الباب المتقدم وهو باب من تلزمه الزكاة وما يجب فيه **قول المنهاج** يجب الزكاة على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المال والامناء هو معنى قول السبكي في قسم الصدقات ومن وجبت عليه

وفي الظاهرة طريقان فانه قال ان كانت باطنة فاصح الوجهين عند الجمهور وبه قطع الصيدلاني ان
الدفع اليه افضل وان كانت ظاهرة فالمذهب ان الدفع اليه افضل وبه قطع الجمهور وطرد الغزالي فيه
الخلاف ومحل افضلية الدفع اليه هو اذا كان عادلا فان كان جائرا فاصح الوجهين ان التفريق
بنفسه افضل والثاني انه كالعادل وذكر شيخنا ابن النقيب ان ظاهر المنهاج الجزم بتفضيل التفرقة
بنفسه اذا كان الامام جائرا وفيه نظر فان الظاهر ان الاستثناء في قوله الا ان يكون جائرا داخل
تحت الاظهر ايضا فيكون من محل الخلاف كما صرح به غيره **قال** لم تحك السبكية هذا الوجه
الا في المال الباطن وسكت عن المال الظاهر وظاهر المنهاج حكاية الخلاف فيهما معا وهو كذلك
رابعها قال الماوردي المراد بالعادل العدل في الزكاة وان جار في غيرها وكذا وجد في الجوركتاه
والكتابة عن الماوردي وظاهر تفسير كلام الاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا وعلل الماوردي منع
الدفع الى الجائر بانه لا يصل الحق الى المستحق ومقتضاه انه لو علم انه يصل دفع اليه وهو ما صرح به في قسم
الصدقات وهذا يقتضي ان المراد به الجائر في ايصال تلك الزكاة بخصوصها لا في مطلق الزكاة
وهذا اخص من الاول واقتضى كلام السبكي ان كلام الماوردي المتقدم وجه في المسئلة فانه جمع في
الدفع الى الجائر اربعة اوجه الجواز والوجوب والمنع والتفصيل بين الجائر في الزكاة وغيرها **قول**
المنهاج ويجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي ونحوها يقتضي اشتراط
نية الفرضية مع نية الزكوة وليس كذلك فلو نوى الزكاة دون الفرضية اجزاه على المذهب بخلاف
نية الصدقة بدون الفرضية فانه لا يجزي وهذا قال الحاوي وينوي بالغلب الزكاة او الصدقة
الفرض فقيد الصدقة بالفرض لدون الزكاة وقد استدرك ذلك النووي في التصحيح على قول التنبيه ينوي
انها زكاة ماله او زكاة واجبه فقال الاصح انه اذا نوى الزكوة فقط اجزاه وتبعه على ذلك شيخنا
الا ينوي ولا حاجة لاستدراكه فقد ذكره او لا في قوله زكاة ماله فدل على انه مجزئ في نية الوجوب
قول المنهاج ولو عين لم يقع عن غيره محله ما اذا لم ينو انه انما ذلك المنوي عنه نائبا فانه
يقع عن غيره فان نوى ذلك فبان نائبا وقع عن الاخر وقد صرح به الحاوي فقال اذا اصرح
ان ينوي رد حينئذ او ان يقع عن الاخر قال الرافعي وتجويز الاخراج عن الغائب جعله الكرخي جوابا
على جواز نقل الصدقة ويصح تصويره بما اشار اليه في التأمل وهو ان يلفظ عن الغيبة عن المنزل لا عن
البلد قال في المهمات وهذا خروج عن ظاهر اللفظ ولا حاجة اليه بل يتصور بما اذا كان ماله الغائب في
موضع ليس فيه فقراء وكان الموضع الذي هو فيه اقرب موضع اليه **قول المنهاج** ويلزم الولي النية
اذا اخرج زكاة الصبي والمجنون نظم اليهما في شرح المهذب السفيه وحكى الاتفاق على ذلك وقال السبكي
فيه نظر وصرح بمسئلة السفيه الجرجاني والتنوخي وقال ابن الرفعة قضيته تعليل منع نية الصبي بانه ليس
اهلا للنية اعتبار نية السفيه قال وفي الاعتداد بنيته نظر وهذا يقتضي انه لم يظفر فيه بنقل وقد
عرفت انه منقول ولعل اطلاق الحاوي نية الولي تشمله **قول التنبيه** وان دفع الوكيله ونوى الوكيل

وليس كذلك **قول المنهاج** ويجوز قبل الحول اى قبل تمامه وكذا قول التنبيه جاز تقديمها على الحول
اى على تمامه وقول الحاوى ان انعقد حوله اى بعد الدخول فيه وقبل تمامه **قول المنهاج** ولا
تعجل لعامين فى الاصح الخلاف فى العام الثانى فيجزى فى العام الاول كما صرح به الامام قال فى
المهمات وهو مسلم مع تمييز حصته كل سنة فان لم يميز فينبغى ان لا يجزى لان المجزى عن خمسين
شاة مثلا انما هو شاة كاملة لا مشاعة ولا مبهمة وهنا ليست كذلك انتهى ولا يخص الخلاف
بعامين بل يجرى فيما اذا زاد ايضا حتى لو ملك خمسين شاة فجعل عشرة لعشرة اعوام جرى
الخلاف ونقل فى المهمات عن الاكثرين تصحيح الجواز وقال ان ما صححه الرافعى والنووى
من المنع لم يجد من سبقهما اليه غير البغوى **قوله** عطفا على الصحيح وانه لا يجوز اخراج زكاة
الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده محل الخلاف فيما بعد ظهوره اما قبله فيمتنع قطعا
قول التنبيه وان هلك الفقير او استغنى من غير الزكاة قبل الحول لم يجزه عن الفرض خلافا
ما اذا طرأ له بعد الغنى فقر وحال عليه الحول وهو فقير والاصح فى هذه الصورة الاجزاء
ولهذا اعتبر المنهاج كون القابض فى آخر الحول مستحقا والحاوى وجود شروط الاجزاء وقت
وجوبه **قولها** والعبارة **للمنهاج** ولا يضر غناه بالزكوة **فيه** امران **احدهما** انه يتناول
استغناءه بهذه الزكاة المعجلة وبغيرها من الزكوات لكن قال السبكى انما استغناه بزكاة
اخرى كاستغنائه بغير الزكوة كما يشير اليه كلام الاصحاب قال ولم ار من صرح به الا الفارقى
فى كلامه على المهذب واستشكله السبكى بما اذا كانتا معجلتين والفرض حولها اذ ليس استرجاع
احداهما باولى من الاخرى ثم قال والثانية اولى بالاسترجاع وكلام الفارقى يشعر باسترجاع
الاولى ولو كانت الثانية واجبة فالاولى هى المسترجعة وعكسه بالعكس انتهى وقد يقال لم يتناول
عبارته زكاة اخرى واللام فى عبارته للعهد والمراد الزكاة التى قبضها معجلة **ثانيهما** قد
يفهم عبارته انه اذا استغنى بها وبغيرها انه يضر وبه جزم الجرجانى فى الشافى لكن الذى
جزم به الرافعى والنووى انه لا يضر وقد يقال مراد المنهاج باستغنائه بالزكاة ان يكون لها
مدخل فى يسار ورته غنيا وان لم يكن غناه بها وحدها **قول المنهاج** والاصح انه ان قال
هذه زكاتى المعجلة فقط استرد محل الخلاف ما اذا دفعها المالك فاذ دفعها الامام استرد قطعا
اذ لا يمكن جعله تطوعا قال الرافعى لكن لو لم يعلم انها زكاة عين فيجوز ان يقال لا يسترد على وجه
ويضمنه الامام للمالك لتقصيره وصرح بذلك فى الشرح الصغير ايضا فقال انما يسترد اذا علم
القابض انها زكاة عين والا فيبقى فيه وجه ولعيين محل الخلاف بما ذكرته مفهوم من قول المنهاج
زكاتى فاذا الامام لا يضيفها الى نفسه واطلاق التنبيه والحاوى الاسترجاع عند البيان يتناول
المالك والامام فانهما لم يحكيا خلافا **قول التنبيه** واسترجع ان كان قد بين انها زكاة معجلة
كذا اذا علم القابض وان لم يكن بيان من الدافع ولهذا رتب الحاوى الحكم على علم المستحق وهو مفهوم

من قول

ما اذا لم يفرط الامام فان فرط فهو من ضمانه وبهذا قال الحاوى ومحل الامام من ماله ان فرط
او اخذ بلا سوال **قول التنبيه** وان تلف بعد التمكن او تلف بعد الحول فقد قيل انه من ضمان الفقراء وقيل
من ضمان ارباب الاموال الاصح الاول وهو ماخوذ من مفهوم قول الحاوى وقبضه بلا سوال
المستحق فان مفهومه الاجزاء اذا كان بسوال المستحق ولو انضم اليه سوال الساعى قال صاحب المعين
ومحل الخلاف ما اذا نوى الامام عند اخذها النيابة عن الجميع فلو نوى عن احدهما كان من ضمان
من عينه بالنيه قطعا واعلم ان الساعى فى جميع ما ذكرناه كالامام والحكام فى التلف قبل أما الحول
بعده فلا ضمان الا ان يكون بتفريط الامام واليه اشار الحاوى بقوله لا ان تلف قبله اى قبل
الحول **قول المنهاج** وباخير الزكاة بعد التمكن لوجب الضمان وان تلف المال **فيه** امران
احدهما ليس المراد بالضمان ما يتبادر الى الفهم من ضمان القيمة وانما المراد استمرار وجوب ما كان
واجبا قبل ذلك **ثانيهما** فى جعل التلف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان واما قبل التلف
فيقال وجب الاداء ولا يحسن فيه القول بالضمان فكان معنى اسقاط الواو وقد عبر التنبيه
والحاوى بالضمان لكنهما لم يجعلا التلف غايه بل اطلق الضمان ومحله عند التلف **قول المنهاج**
ولو تلف بعضه فالاظهر انه يجزم قسط ما بقى **فيه** امران **احدهما** انه لو احترز عن لفظ
العزم وعبر باللزوم لكان احسن وعبارة المحرر بقى قسط ما بقى لكنه عبر بالعزم قبل ذلك
ثانيهما انه لم يبين هل المجزوم به قسط من النصاب او المال وهو مبنى على اصل اسقطه المنهاج
وذكره التنبيه فقال وفى الاوقاص التى بين النصب قولان احدهما انه عفو والثانى ان فرض النصاب
يتعلق بالجميع والاظهر الاول فعلى هذا يكون القسط من النصاب فلو ملك تسعا من الابل فهلك منها
اربع بعد الحول وقبل التمكن وقلنا على ان التمكين شرط فى الضمان وان الوقص عفو وهو الاظهر
فيها وجب شاة وان لم نجعله عفوا وجب القسط من جميع المال فيجب خمسة اتساع شاة وقد
عبر الحاوى بقوله وما تلف قبله لا الوقص سقط قسطه فسلم من الامرين **قول التنبيه**
وهل يجب فى اعيانها او فى الذمة قولان الاظهر الاول وعليه مشى المنهاج فقال وهى تعلق بالمال
تعلق الشركة والحاوى فقال والمستحق شريك بالواجب من جنسه ويقدر قيمته من غير جنسه
وهذا كالشرح لتعلق الشركة الذى فى المنهاج **قول المنهاج** وفى قول تعلق الرهن قد يفهم ان
جميع المال مرهون والاصح ان المرهون قدر الزكاة فقط **قول التنبيه** تفريعا على الاظهر فاذا لم
تخرج منه شيئا لم يجب فى السنة الثانيه زكاة **فيه** امور **احدها** ان صورة المسئلة ان
يكون المال قدر النصاب فقط من غير زيادة ولذلك قال الحاوى ولو تكرر الحول فى نصاب فقط لم تتكرر
الوجوب **ثانيها** ان منطوقه تناول مسئلتين **احداهما** اذا لم تخرج الزكاة اصلا وانما تجب فى
الثانيه لان الفقراء ملكوا قدر الزكاة فبقى على ملك دون النصاب ولا تاثير لخلطتهم **الثانيه**
اذا اخرج من غيره وما اقتضاه كلامه فيها من عدم الوجوب فى السنة الثانيه هو اظهر القولين

الحول

عند

انه ان امكن تقديم ترتيب عبر عنه في الروضة بالصحيح خامسها عبر في المحرر بقوله وان لم يمكن بان خرج في الحال او غسل الاسافل قبل الاعالي فلا تحريم انتهى وتقديم غسل الاسافل لا يفهم من عبارة المنهاج ولما استدرك عليه قال الاصح الصحة بلا مكث وذلك انما يفهم مسئلة الخروج في الحال وظاهره الموافقة على تصحيح المنع في الغسل منكوسا ونقل تصحيحه في شرح المهذب عن اتفاق الاصحاب وصححه في التحقيق قوله السواك عرضا يقتضي انه لا تتادى السنة به طولا ونقله الرافعي عن جماعة منهم المتولي قال الرافعي وعلى هذا هو متعين لتحصيل هذه السنة ونقل عن الامام والغزالي انه يستاك طولا وعرضا فان اقتصر فالعرض اولى وعبارة التحقيق توافقه فانه قال وافضله باراك وبياس ندى وعرضا انتهى فظاهره تادى السنة بالطول ولكن العرض اولى والمراد عرض الاسنان في طول الفم ويستثنى من ذلك اللسان فيستاك فيه طولا كما ذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة واستشهد له بحديث في سنن ابي داود قول المنهاج كل خشن الا اصبعه في الاصح فيه امور احدها ان هذه زيادة على المحرر من غير تمييز ثانيها انه فرض الخلاف في اصبعه ومقتضاه الاجزاء باصبع غيره قطعا وبه صرح في الدقايق وشرح المهذب بل كلنه في الروضة والتحقيق وشرح مسلم وغيرها اطلق الخلاف ثالثها مقابل الاصح وجهان احدهما الجواز مطلقا واختاره النووي والثاني ان لم تجد غيرها واطلق الحاوي السواك بخشن ولم يستثن هذه الصورة رابعها يدخل في الخشن المبرد قال ابن الفركاح في تعليقه على الوسيط وقد نصوا على كراهية استعماله قال والجواب ان قوله خشن في الحقيقة احتراز عن البرد فانه يزيد على قلع القلح قلع جزء من السن فالمراد مزيل القلح وحده وقال بعضهم قد الوحده غير موجود في اللفظ فالاولى الجواب بان كراهة استعماله للاذى لا يوجب كون السواك لا يحصل به بل يقول المستاك بالمبرد مودسنة السواك مرتكب مكروها من جهة الاذى وقد قالوا السنة قضبان الاشجار ومن جملتها قضبان الرمان والزيتون وقال العراقي في شرح المهذب قيل انها مضرة فان صح كرهت للضرر تنبيه ذكر في التنبيه استحباب السواك في الصلاة وتغير الفم زاد المنهاج والحاوي الوضوء وزاد الحاوي قراءة القران وبقي عليهم جميعا اصفرار الاسنان صرح الاصحاب باستحباب السواك في جميع الحالات وتاكد في هذه الحالات الخمسة وزاد النووي الاستيقاظ من النوم وعند دخول المنزل وذكر ابو حامد العراقي في الرونق ارادة النوم وليس في كلام هؤلاء الا انه استحباب مطلقا واعترض في الخادم على التنبيه بان مفهومه انه ليس سنة في غير الحالين فكلامه ينزل على تفسير السنة بما واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره القاضي حسين والبغوي وقال غيره انما اراد ايضاح مراد الشافعي فيما نقله المزني حيث قال قال الشافعي واحب السواك للصلاة عند كل حال يتغير فيه الفم فهم القاضي تخصيص الاستحباب باجتماع السببين وقال احدهما كما في فصرح الشيخ باتحاد السبب فعالتوهم غير اجتماعهما في كلام الشافعي لا لنفي ما عداهما

ولهذا

ينازع فيه وصحح الجمهور فى المنجم عدم الجواز وسبقه الى نقل ذلك عن الجمهور ابن الصلاح
قال السبكى واما الجواز مع عدم الاحراز فبعيد بل الصواب انه اذا جاز بحرى وهو
الوجه الثانى انتهى وقد توهم عبارة الحاوى انه لا يجوز بهما الصيام لقوله انما يثبت رمضان
باستكمال شعبان الى اخره فلم يعبر بالوجوب واذا لم يثبت كونه رمضان فصومه حرام ليوم
الشك وقال السبكى فى بيان الادلة فى اثبات الاهلة محل الخلاف اذا دل الحساب على الامكان
فاكتفى به بعضهم والصحيح خلافه اما اذا دل الحساب على عدم امكان الرويه وذلك يدرك
بمقدمات قطعيه ففى هذه الحاله لا يمكن تقدير الرويه لاستحالتها فمن شهد به رددنا شهادته
لان من شرط البينة امكان المشهود به حسا وعقلا وشرعا قال ولا اعرف الفقيه ان هذا
الفرع مسئله الخلاف لان الخلاف فيما اذا دل الحساب على الامكان وهذا عكسه فمن قال بجواز
الصوم هناك اوجب به قول هنا بالمنع بطريق اولى ومن منع هناك لم يقل هنا شيأ والذى
اقتضاه نظرنا المنع وهو عندنا من محال القطع متروك عن الظن يقضى فى مثله قضاة
القاضى انتهى وقد وقع هذا فى بعض السنين انه قامت البينه برويته عند قاض وحكم
بها مع قول اهل الميقات انه غير ممكن والتفتوا الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى
تلك الرويه قبل دخول وقت العشا فقلت ان هذا الحكم ينقض لمخالفته النص وهو انه عليه
الصلاة والسلام كان يصلى العشا لسقوط القمر لثالثه فهذا فيه مع عدم الامكان مخالفة
للنص فهو احصر مما قاله السبكى والله اعلم **قولهم** فى المنهاج والعباة **للمنهاج** وثبوت رويته بعدل
وفى قول بعدلان **فيه** امور **احدها** قال فى المهمات هذا خلاف مذهب الشافعى فان المجتهد
اذا كان له قولان وعلم المتاخر منهما كان مذهبه هو المتاخر وفى الام فى الصيام الصغير قال
الشافعى يعدل لا يجوز على رمضان الا بشاهدان انتهى وكيف جوزت فى تاويل هذا الكلام ان مراد
الربيع ان النص على انه لا يثبت الا بشاهدين متاخر عن النص على ثبوته بواحد فى الترتيب لا فى
التاريخ فيكون قوله بعد اى بعد هذا يا وراق حتى رايت شيخنا الامام البلقينى نقل مع هذا
النص نصا اخر فى الشهادات فى ترجمة رويه الهلال صيغته رجع الشافعى رضى الله عنه
بعد فقال لا يصام الا بشاهدين انتهى وهذا النص لا يحتمل هذا التاويل الذى ذكرته **ثانيها**
ان محل ثبوته برويه عدل واحد انما هو بالنسبة للصوم فقط فلا يقع الطلاق والعتق المعلقان
به ولا كمال الاجال المعلقه به كذا اطلق الرافعى نقلا عن البغوى ومحله اذا سبق التعليق الشهادة
فلو حكم القاضى برد حول رمضان بشهادته واحد ثم قال قايل ان ثبت رمضان فعبدى حر
او زوجتى طالق وقعا كما نقله القاضى حسين عن ابن سريج وذكر الرافعى عنه وعن الاصحاب نظيره فى
كتاب الشهادات ومحله ايضا اذا لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لاعترافه به ذكره فى المهمات
ثالثها ظاهر عبارته ان كيفيه الشهادة به ان يقول اشهد انى رايت الهلال وقد صرح بذلك ابن سراقه

والقفال

ولا يخالفه انتهى وتبعه على ذلك فى المهمات **قول المنهاج** ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية عيد معهم وقضى يوما محل قضا يوم ما اذا كان تقييده معهم فى التاسع والعشرين ولهذا قال الحاوى ان صام ثمانية وعشرين **قول المنهاج** ومن اصبح معيدا فسافرت سفينته الى بلدة بعيدة اهلها صيام فالاصح انه يمسك بقيه اليوم تبع فى تصحيحه المحرر والشرح الصغير وحكاه فى الروضة واصلها عن الشيخ ابى محمد قال واستبعده الامام والغزالى لما فيه من تجزية اليوم الواحد وفى تسميه هذا الاستبعاد وجها نظر وقد رده الرافعى بيوم الشك اذا ثبت الهلال فى اثنايه فانه يجب امساك باقيه دون اوله لكن قال السبكى للامام ان يقول انما سعض الحكم فى يوم الشك ظاهرا واما فى مسئلتنا فهو متبعض ظاهرا وباطنا بالنسبة الى حكم البلدتين فيكون كما لو اسلم الكافر او افاق المجنون او بلغ الصبى وهو مفطر فانه لا يلزمهم الامساك على الاصح **فصل** **قول المنهاج** النية شرط للصوم صريح فى انها ليست ركنا داخلا فى ماهيته وقال الغزالى ركن الصوم النيه والامساك قال الرافعى لعدم الخلاف فى ان النيه ركن فى الصلاة ام شرط ولم يوردوا الخلاف هنا والليق بمن اختار الشرطيه هناك ان يقولوا بمثله هنا ومنهم الغزالى وحينيذ فينحصر نفس الصوم اى الامساك ركنا واسقط هذا الكلام فى الروضة وقال لا يصح الصوم الا بالنية وكذا عبر النيه والحاوى وعبارة المحرر لا بد منها وهذا التعبير محتمل للاشتراط والركنية والحق انها ركن كما فى الصلاة مع ان الغزالى انما قال هناك هى بالشروط اشبه ولم يجزم بانها شرط **قول التنبيه** ولا يصح صوم رمضان ولا عينه من الصوم الواجب الا بنية من الليل احسن من قول المنهاج والعباره له والحاوى ويشترط لفرضه التبييت لان عبارتهما قد تخرج الصبى المميز فانه لا فرض عليه والذى فى شرح المهذب تبعا للروياني وعزاه انه كالبالغ فى ذلك قال الروياني ليس صوم نفل يشترط فيه التبييت الا هذا **قول المنهاج** عطفا على الصحيح وانه لا يضر الاكل والجماع بعدها عبر فى الروضة بالمذهب وفى شرح المهذب انه الصواب المنصوص وبه قطع جميع الاصحاب وعزا الى اسحق المروزى بطلانها ووجوب تجديدها وهو غلط بالاتفاق وقال الاصطخرى هو خلاف الاجماع وانكر ابن الصباغ وغيره نسبته اليه وقال الامام وغيره انه رجع عنه عاد حج واشهد على نفسه قال الرافعى فان لم ينقل هذا الوجه الا عنه وثبت احد هاذين فلا خلاف فى المسئلة قال السبكى ولكن ان نقول اذا لم يكن فى المسئله اجماع سابق وثبت خلاف ابى اسحق تمسك رجوعه بتخرج على الخلاف فى الاتفاق بعد الاختلاف ان لم نجعله اجماعا فالخلاف مستمر **قول التنبيه** والعباره له **والمنهاج** فى النفل وفيه قول اخر انه يصح بنيه بعد الزوال لهذا القول شرط وهو ان لا تفصل النية بالغروب بل يفصل بينهما زمن وان قل قاله البندنيجى وغيره لكن عبارة الروضة من زوائده يوافق ما تقدم حيث قال يصح فى جميع ساعات النهار **قول**

اعتمادا على قول عبد او امراة او صبيان رشد امع تفسيرهم يوم الشك بالبوم الذى يتحدث
برويته فيه من لا يعتمد قوله من عبد وصبيان ونساء وفسقه فان مقتضاه تخريج صومه
فيحتاج الى الجمع بين الكلامين والذى عندى فى الجمع بينهما ان كلامهم هنا فيما اذا تبين لهم
من رمضان وهناك فيما اذا لم يتبين شئ فليس الا عتماد على هولا فى الصوم بل فى النيه فقط
فاذا نوى اعتمادا على قولهم ثم تبين لهما لاول غد من رمضان لا يحتاج الى تجديد نيه احزى
الا تراهم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وانما ذكروه فيما يعتمد عليه فى النيه وقد اشار
السبكى الى هذا الجواب فى اخر كلامه اخيرا لا فقال اولا ويمكن الجمع بان المراد هنا اذا حصل الظن
بقولهم بخلافه هناك قال الرافعى فى الشرح فيه ذلك هناك بظن صدقهم وقال انه المشهور
ولا يمكن ان يقال يحرم ويصح فانه ليس له جهتان ثم قال السبكى والذى خطر لى فيه امران احدهما
الفرق بين الاعتقاد والظن فالحاصل هناك ظن وهنا اعتقاد كما عبر به المصنف فى الموضعين تبعا
للرافعى وليس هذا مرضيا فان جماعة عبروا هنا بالظن وايضا يبعد حصول اعتقاد جازم بقول
عبد او امراة والثانى ان قول الرافعى وظن صدقهم لا يلزم منه ظن كونه من رمضان فان
استصحاب شعبان لعله ظن كونه منه واخبار المخبر يعارضه فان لم يظن صدقه لريبة
استصحبنا شعبان وان ظننا صدقه ولم نزد على ظننا استصحاب شعبان فهو الشك ولم
يلزم من ظن الصدق ظن الحكم المترتب عليه فان زاد على ظن الاستصحاب زال الشك وجاز
صومه واجزأ وهو المذكور هنا بل يجب على من صدقه ثم قال السبكى وقد يقال الكلام هنا فى صحيح
النية فذكر نحوما قدمته اولا واعتمدته وقال شيخنا ابن النقيب ان وقفنا مع ظاهر التصوير
بالنسبة الى الوصف هنا بالرشد يخالفه هناك لكنه الفرق **بالثا** ظاهر تعبيره بالصبيان
انه لا بد من جمع منهم وكذا عبر الحاوى بالصبية وهو احد جموع الصبى وفى موضعين
من شرح المهذب ان الصبى الواحد يكفى وقال السبكى اذا حصل الثقة بالصبى الواحد كان
الحكم كذلك وبه صرح الحاملى والجرجانى قال فصيغة الجمع ليست للاشتراط وقال فى
المهمات والفتوى على المنع فى الجميع ما حاصله ان الجمهور عليه **رابعها** لم يصف الحاوى الصبية
بالرشد وزاده ناظمه ابن الوردى عليه والمراد به الاختبار بالصدق قال فى المهمات ولا يبعد
اجتناب المواهى خصوصا الجبابرة قد دل عليه تعبير بعضهم بالموثوق به قلت والمقصود
بالرشد هنا غير المقصود به فى قوله شرط العاقل الرشد **خامسها** قوله رشد اقيد فى
الصبيان ويحتمل عوده الى البواقى **قوله السبه** ومن نوى الخروج من الصوم بطل صومه
وقيل لا يبطل الاصح الثانى وظاهر كلامه البطلان على الاول فى الحال وهو وجه حكاه الماوردى
وحكى معه وجها اخر حتى يمضى عليه من الزمان قدر الاكل والجماع وذكر فى شرح المهذب ان الاول
هو المشهور وان الثانى غريب ضعيف **قوله** وان اشتهت الشهود على اسير تحرى وصام ذكر الاسير



على الاصح في المهذب حكاه عنه الرافعي والنووي واقراه وصححه النووي في فتاويه ويرد ذلك على
اطلاق الحاوي القصد وان لم يذكر هذا القال **قول المنهاج** فلو خرج اي الريق من الفم ثم
رده وابتلعه افطر قدمنا ول ما لو اخرجه على لسانه ثم ادخله وابتلعه وكذا صححه في الشرح
الصغير لكن الاصح في الروضة واصلها انه لا يفطر وقد يرد ذلك على اطلاق الحاوي علة
المفطر بالريق كونه من الفم **قول المنهاج** فيما يفطر او ابتلع ريقه مخلوطا بغيره وهو
مفهوم من تقييد الحاوي الريق بكونه صرفا قليل الفائدة فان الفطر انما هو بالعين المختلطة
به فهو مندرج فيما تقدم **قول المتن** وان تمضمض او استنشق فوصل الماء جوفه بطل
صومه في احد القولين دون الاخر قال في المنهاج المذهب انه ان بالغ افطر والا فلا وعليه مشى
الحاوي والكلام في المضمضة والاستنشاق المسنونين وعين فلو سبق من رأسه قال النووي
ان بالغ افطر والا ترتب على المسنون وعيه واولى بالفطر وقال النووي المختار الجزم بالفطر لانها
منهي عنها كالمبالغة قال السبكي وهو متعين وغسل الفم من نجاسة كالمضمضة قال الرافعي والمبالغة
هنا للحاجة ينبغي ان يكون كالمضمضة بلا مبالغة وجزم به في الشرح الصغير وقال في شرح المهذب
هو متعين **قول المنهاج** فان ذكر حتى اكمل افطر في الاظهر كذا قال في المحرر انه الذي رجح من القولين وعلى
في الشرح الكبير تصحيحه عن الغزالي في الوجيز وعليه مشى الحاوي لكنه في الشرح الصغير قال لا يبعد ترجيح
الصحة واطلق في اصل الروضة تصحيح الصحة ولا مستند له في ذلك فان الرافعي لم ينقل تصحيحا سوى
عن الغزالي للبطلان واغتر بذلك في شرح المهذب فصرح فيه بان الرافعي صحح الصحة وذكره في المنهاج من زيادته
فقال الاظهر لا يفطر وكذا صححه في التنبيه وجزم به الغزالي في الخلاصة ولم يرجح في البسيط والوسيط
شيئا **قول المتن** فان فعل ذلك ناسيا لم يبطل بيقين اول الكتاب وقد صحح فيه في المحرر البطلان وكذا في
الحاوي وصحح المنهاج مقابله فقال الاصح لا يفطر وكذا في زوائد الروضة وفي شرح المهذب انه المذهب
المنصوص الذي قطع به الجمهور من العراقيين وغيرهم وذكر الخراسانيون فيه وجهين والمذهب
انه لا يفطر وجها واحدا **قول المتن** او جاهلا فيه امور **احدها** محل عدم الافطار بالجهل ما اذا
كان قريب العهد بالاسلام او نشا ببادية بعيدة بحيث يجهل فيها مثل ذلك جزم به في اصل الروضة
ثانيها ظاهر اطلاقه انه لا فرق في البطلان مع الجهل بين قليل الاكل وكثيره وهو مقتضى اطلاق الروضة
واصلها قال في المهمات وهو متجه وكلامه في الشرح الصغير يقتضي جريان خلاف الناسي فيه
فانه قال والجاهل القريب العهد بالاسلام كالناسي ومقتضاه البطلان بالكثير على المرجح عنده وصرح
به في نظير وهو الجاهل بتحريم الاكل في الصلاة **ثالثها** المراد الجهل بتحريم الاكل كما في شرح المهذب
وعبر في الروضة واصلها بالجهل بكونه مفطرا ومقتضاه ان من جهل الافطار به لم يفطر وان علم التحريم ولعله
كذلك كما في نظير من الكلام في الصلاة وفي النهاية لو تكلم عالما بان الكلام محرم في الصلاة ولكن لم يعلم
كونه مفسدا افسد صلاته وفاقا وهذا يطرد في الصوم وغيره **رابعها** لعل تقرير ان المراد الجهل بالتحريم

في نسخة

مع بقاميه وان كان جائزا لكن الاصح خلافه **قوله والعبارة للتنبيه** او كان مجامعا فنزع
صح صومه شرطه عند ابن سريج والشيخ ابي حامد وغيرهما ان يقصد بالنزع الترك دون المرور
ولا يضر ازالة مع النزع لتولده من مباح **قوله** وان استدام بطل صومه يقتضي انه انعقد
ثم بطل وهو ظاهر عبارة الرافعي والمنوي هنا واختاره السبكي لكن الاصح انه لم ينعقد اصلا
ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الايلاج دون النزع فوجهان عن ابن خيران المنع
وعن غيره الجواز ذكر الرافعي في الايلاج واسقطه في الروضة **فصل** هو معقود لذكر
شروط صحة الصوم والذي لاجله ذكر شروط وجوبه واما قوله في الفصل الذي قبله شرط
الصوم فقد تقدم انه تجوز وان المراد بالشرط فيه الركن **قوله** ان شرط الصوم العقل قال
البارزي في توضيحه الكبير كما اذا لم يشرب دواء ومقتضاه صحة الصوم فيما اذا شرب دواء فزال
عقله نهارا وهو وجه والاصح المنع لانه لفعله **قوله** والنقاء عن الحيض والنفاس قد يرد عليه
ما لو ولدت ولم تر دما لوجود النقاء لكن الاصح في شرح المهذب بطلان صومها بناء على وجوب الغسل
عليها **قول التنبيه** وان اغمي عليه في بعض النهار ففيه ثلاثة اقوال الاظهر انه لا يضر وعليه
مشى الحاوي والمنهاج وعبر عنه بالاظهر وعبر عنه في الروضة بالمذهب **قول المنهاج** وكذا
التشريق في الجديد قد يفهم ان مقابله جواز صوم ايام التشريق مطلقا وليس كذلك وقد اوضحه
التنبيه فقال وقال في القديم يجوز للمتمتع صوم ايام التشريق اي اذا عدم الهدي واختار النووي
هذا القديم من جهة الدليل والاصح ان القديم لا يجري في غير المتمتع وعلى مقابله قال النووي
هو مختص بماله سبب من واجب او نفل والا فلا عند جمهور من حكاه وصرح قوم منهم بنفي
الخلاف وذكر الامام ما يقتضي خلافا فيه ولذا اطلق العمراني الوجهين **قول النسه**
ولا يجوز صوم يوم الشك الا ان يوافق عادته له او يصله بما قبله اهمل حالة ثالثة وهي صومه
عن نذر او قضاء او كفارة وقد ذكرها الحاوي وذكرها المنهاج الا انه اهمل الكفارة واطلاقها
يتناول قضاء المسجي وكذا هو مقتضى اطلاق غيرها هنا ونصرحهم بقضاء صلاة النافلة
في الاوقات المكروهة واهمالها وصله بما قبله وقد ذكره التنبيه كما تقدم ومحله فيما اذا وصله
بما قبل نصف شعبان فان وصله بما بعده ابتنى على انه هل يجوز الصوم بعد نصف شعبان
غير متصل بما قبله وقد ذكره النسه فقال وقيل لا يجوز اذا انتصف شعبان ان يصوم الا ان
يوافق عادته له او يصله بما قبله وهذا هو الذي صححه النووي في شرح المهذب وتصحيح التنبيه
على هذا يمتنع وصله به ويستثنى من عدم التحريم في هذه الصور ما لو اخر صوما لموافقة يوم
الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه ذكره في المهمات ومع عدم التحريم في صومه
عن ورده لا كراهة فيه ايضا وكذا لا كراهة في صومه عن وردي كما نقله في شرح المهذب عن مقتضى
كلام الجمهور ونقله الرافعي عن ابن الصباغ ونقل الكراهة عن القاضي ابي الطيب ونقلها في المهمات

بقوله بلسانه ليشكل عنه خصمه وهو الذي صححه النووي وحكى الرافعي عن الائمة انه يقول ذلك بقلبه لينزجر
وحكى الروياني في البحر وجها استحسنه انه يقوله بلسانه في الفرض وبقلبه في النفل **قوله المنهاج**
والحاوي ويستحب ان يغتسل عن الجنابة قبل الفجر كذا الحيض **قولهما** وان كرهه عن الحمامة يقتضي انها
المصابة خلاف الاولى كذا في اصل الروضة وشرح المهذب وفي السنة انها مكروهة وكذا في الروضة في
موضع اخر **قوله المنهاج والحاوي** عطفا على الحمامة والقبلة تقدم كراهتها بل تحرمها **قولهما**
والعلائي يوافقه كلام الروضة واصلها لكن في التنبيه انه مكروه وكذا في شرح المهذب ومحل ذلك ان لا
يترتب عليه سبق الى الباطن والا بطل الصوم وكذا في دوق الطعام **قوله السنه** ويكره له السواك بعد
الزوال كره مع تقدمه في باب السواك لذكره له في المختصر هنا وعبارة الحاوي وتكره اي القبلة
للشاب كالسواك بعد الزوال وقد يوهم هذه العبارة اختصاص كراهة السواك بعد الزوال
بالشاب وليس لذلك واختار النووي انه لا يكره السواك للصائم مطلقا وحكاه البندنيجي عن
الشافعي **قوله السنه** ويطلب ليلة القدر في جميع شهر رمضان وفي العشر الاخير اكثر هذا وجه حكاه
المحاملي واختاره السبكي وانكره غير واحد والمعروف من مذهبنا انها مختصة في ليالي العشر الاخير
ولهذا قال الحاوي وفيه اي العشر الاخير ليلة القدر **قوله السنه** والمستحب ان يكون دعاؤه فيها اللهم
انك عفو تحب العفو فاعف عني المراد الاكثار لا حال الدعاء **قوله** ويكره له الوصال الاصح انها كراهة
تحريم وعليه مشى الحاوي وجله من الخصائص وهو ان يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول بالليل شيئا كذا
في الروضة واصلها ومقتضاه ان الجماع ونحوه لا يخرجه عن الوصال واوضح من ذلك في افاده هذا نقله
في شرح المهذب عن الجمهور انهم فسروه بصوم يومين فاكثر من غير اكل ولا شرب في الليل **صوف**
انه لا بد من تقييد ذلك بكونه عمدا لا لعذر قال في المهمات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف
وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال في البحر هو ان يستديم جميع اوصاف الصائمين وقال
الجرجاني في الشافي ان يترك بالليل ما ابيح له من غير افطار وقال ابن الصلاح يزول الوصال بما يزوله
الصوم قال في المهمات وتعبير الرافعي بقوله ان يصوم يومين يقتضي ان الممسك ليس امساكه ليلا من
المفطر وصالا فليس بين صومين قال الا ان الظاهر انه جرى على الغالب **قوله السنه** ويكره له ولغيره
صمت يوم الى الليل قال السبكي كذا اطلق الاصحاب الكراهة وينبغي ان تكون كراهة تحريم لقول ابي بكر
الصديق رضي الله عنه لامراه حج مصمتة تكلمي فان هذا لا يحل رواه البخاري والمعتمد في حكي
وجها ان الصمت قربة **فصل قوله السنه** يجب صوم رمضان على كل مسلم ثم قال فاما الكافر
ان كان اصليا لم يجب عليه مخالف للمرجح في الاصول عند اصحابنا ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة
ولذلك لم يذكر المنهاج الاسلام في شروط الوجوب وكان مراد التنبيه نفي الوجوب الذي يترتب عليه
القضاء عند الفوات فان خطاب الكفار بالفروع انما تظهر فايدته فيما يقال في تضعيف العذاب في الاخرة
ولكن لا يصح اطلاق اشتراط الاسلام في وجوب الصوم لانه يقتضي ذلك بالمرتد مع وجوبه عليه وامن

فى التصحيح فيها خلاف تركه المصنف قال الاسنوى هو ممنوع وهذا اللفظ ظاهر فى الخلاف وان الزام
الاتمام لها ضعيف عنده وان سلم فقوله وعندى كذا فى مقابلة ذلك خلاف وهو ثابت فى الصبى
والفرق وجه وهو اهليه المسافر للفرض ولم ار له موافقا انتهى **قوله** فان قامت البينة بالرويه
يوم الشك وجب عليهم قضاؤه وفى امساك بقيه النهار قولان الاظهر وجوبه وعليه مشى الحاوى
والمنهاج لكنه عبر بقوله والاظهر انه يلزم من اكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان فقيد محل
الخلاف بان يكون اكل ومقتضاه ان حكم من لم ياكل بخلافه اما اذا جزم به فيه بالوجوب وهو
الذى يقتضيه نقل الكفايه عن الاكثرين او فيه خلاف مرتب واولى بالوجوب والذى فى اصل الروضه
عن التتمه ان القولين فيما اذا بان انه منه قبل الاكل فان بان بعده فان لم نوجبه هناك فهنا اولى
والا فوجهان اصحهما الوجوب وعبارة المحرر اصح مفطرا وهى اعم من الاكل فان تارك النيه مفطر
وصوب فى المهمات ما فى المنهاج فان الاكثرين على القطع بالوجوب اذا لم ياكل وفى الروضه ان الممسك
ليس بصوم وعبارة الرافعى ليس فى عباده ولا يلزم من نفى الصوم نفى العباده وصحح فى شرح المهذب
انه يثاب عليه وليس فى صوم شرعى وفى المهمات مقتضى القواعد الجزم بالثواب لقيامه بواجب ومقتضى
كلامهم انه لا يجب الامساك الا بعد ثبوت كونه من رمضان وهو كذلك وفى المهمات نص المالكيه
على استحبابه قبل الثبوت والقيام من خلافه لان صومه حرام فلا يشرع التشبه به
فصل قول المنهاج من مات وعليه صوم من رمضان فمات قبل امكان القضاء فلا
تدارك له ولا اثم لمحله فيما اذا فات لعذر وذلك معهود من قول المحرر كما اذا دام مرضه اما غير
المعذور فيما ذكر ويتدارك عنه بالفدية صرح به الرافعى فى نذر صوم الدهر وجعله اصلا قاس
عليه واسقطه فى الروضه وهذا وارد ايضا على مفهوم قول التنبيه ومن مات وعليه صوم تمكن من
فعله والحاوى متمكن القضاء فان مفهومه انه متى لم يتمكن من فعله لا تدارك عليه وذلك
شامل لما اذا كان لعذر فكمل على حالة العذر وصور فى الروضه واصلها موته قبل امكان القضاء
بان لا يزال مريضا او مسافرا من اول شوال حتى يموت والصواب اعتبار ذلك من قبل الفجر من اليوم
الثانى من شوال لانه ما قبل ذلك لا يصح صومه بل لو طرا حيض او نفاس او مرض قبل الغروب من
ما فى شوال لم يحصل التمكن ايضا ذكره المهمات قال ولو لزمه يوم مسافرا بعد الفجر من اليوم الثانى
واستمر السفر الى رمضان ففى وجوب الفديه احتمالا لمحكاهما الرويانى عن والده وقال الاصح عندى
عدم الوجوب **قول المنهاج** وان مات بعد التمكن لم يصم عنه وليه فى الجديد **فيه امور احدها**
انه لا فرق فى هذا القسم بين فوانه لعذر او لغيره وتقدم تقييد مورد التقسيم بالعذر فالتركب
مشكل **ثانيها** ان معنى قوله لم يصم عنه وليه انه لا يصح صومه عنه وليس معناه عدم الوجوب خاصة
ثالثها ليس هذا جديدا محضا فقد نص عليه فى اكثر كتبه القديمه ايضا كما حكاه القاضى ابو الطيب وقال
الماوردى فى مقابله انكر سائر اصحابنا كونه مذهبا له **قوله** وكذا النذر والكفاره اطلقه الرافعى والنووى

فى كتبهما

صام اولعذرها احتمل وجهين ونقل صاحب التتمة واخرون خلافا فى انه هل خوطب بالصوم
ثم انتقل بالعجز الى القضاء ام خوطب بالقضاء ابتداء وصحح فى شرح المهذب الاول وفى الكفاية الثانى
قوله النسمه وان خافتا اى الحامل والمرضع على ولديهما افطرتا وعليهما القضاء وفى الفديه ثلاثة
اقوال احدها انه يجب عليهما عن كل يوم مد من الطعام هو الاظهر وعليه مشى المنهاج والحاوى
وتعبيرهما بالولد احسن من تعبير التنمه بولديهما لان المعتبر عدد الاعذار كما لا يخفى وان لم تتعين ذكره فى
الروضة وكذا صحح النووى ان المستاجرة لو خافت على الولد المستاجرة لارضاعه افطرت ووجبت
الفديه وهل الفديه عليها ام على المستاجر فيه احتمالان للقاضى الحسين لدوم التمتع قال فى شرح
المهذب ولعل الاصح انها عليها بخلاف دم التمتع فانه على المستاجر فى الاصح لان الاول من
تتمة ايصال المنفعة الواجبه بخلاف دم التمتع فانه من تمام الحج الواجب عليه وقال شيخنا
الامام البلقينى لا يتخرج على الوجهين المذكورين لان العبادة هناك وقعت للمستاجر
واما هنا فان العبادة انما تقع لها فكون الفديه عليها جزما **قول المنهاج والعباده له**
والحاوى والاصح انه يلحق بالمرضع من افطر لاقتاد مسرف على هلاك اى اذا لم يمكنه تخليصه
الا بالفطر وجب الفطر صرح به الغزالى والنووى وقيده عبد الملك المرزنى بما اذا تعين عليه
قال السبكى وفيه نظر لانه يودى الى التواكل والمراد الشخص المشرف على الهلاك اما لو افطر
لتخليص مال مشرف على الهلاك لم تجب فديه كما صرح به القفال فى فتاويه **قوله النسمه**
ولا يجوز ان يوخر القضاء الى رمضان اخر من غير عذر هذا فى الغايب لعذر فاما الغايب لغير عذر فيجب
قضاوه على الفور فى الاصح **قوله** فان اخره لزمه مع القضاء عن كل يوم مد من الطعام قد
يفهم انه لا يجب غير ذلك وليس كذلك بل الاصح انه يتكرر بتكرر السنين وقد صرح به المنهاج
وهو مفهوم من قول الحاوى وموخر القضاء عن كل سنة فلو اخره بعد سفر ومرض فلا فديه
كذا مثل الرافعى هنا بالسفر ونقل فى صوم التطوع عن البغوى تحريم تاخيره للسفر ومتى حرم
التاخير فهو لغير عذر فتجب الفديه ومحل الخلاف فى التكرر بتكرر السنين ما اذا لم يكن اخرج
الفديه فان اخرجها تكررت جزما صرح به البغوى والحوارزمى **قول المنهاج** وانه
لو اخر القضاء مع امكانه فمات اخرج من تركته لكل يوم مدان مد للفوات ومد للتاخير لا يخفى
ان هذا تفريع على الجديد فاما على القديم فاذا صام الولى حصل بذلك اصل الصوم ويجب فديه
للتاخير **فصل قول التنبيه** وان جامع امراته فى نهار رمضان من غير
عذر لزمها القضاء وفى الكفاره ثلاثة اقوال **فيه** امور **احدها** انه يتناول الجماع بعد الفطر
بجماع او غيبوبة مع انه لا كفاره فيه وتخرج عنه جماع جاريته مع انها كالمراة فى ذلك بل الوطوه
بشبهة والمزنى بها كذلك فى جريان القولين الاولين وهما وجوب الكفاره عليهما وعليه دونها
كما لا يخفى والقول الثالث وهو وجوب كفاره عنه وعنها بل تلزمه كفاره عنه ولا شى عليها

متعلق بكل منهما فاداه الذى برئت الذمتان **قول الاسنه** فان لم يحدث فى ذمته فى احد القولين الى ان يجد ويسقط فى الثانى **فيه** امران **احدهما** ان الاول هو الاظهر وعليه مشى المنهاج والحاوى **ثانيهما** قال فى الكفايه فى قوله فان لم يجد اى الطعام ثم قال وكلامه يقتضى ان الثابت فى ذمته انما هو الاطعام والذى اورده القاضى والرافعى انما قدر عليه من الخصال يجب ذلك بلزمه الاتيان به وكلام القاضى ابى الطيب يقتضى التخيير بين الخصال الثلاث انتهى وعلى ذلك مشى المنهاج فقال فلو عجز عن الجميع استقرت فى ذمته فى الاظهر فاد اقدر على خصلة فعلها والحاوى فقال وتستقر فى الذمة ان عجز ويوافق كلامهما ما فى بعض نسخ التنبيه بل ثبت ثكنت اى الكفارة وقد حمل قوله فى النسخة المشهورة برئت على الوجب لا على ملحمله عليه فى الكفايه من الطعام وحينئذ فلا ايراد والله اعلم **باب صوم التطوع**

قول المنهاج والحاوى يسن صوم عرفه ليسن منه الحاج فيكره له كما فى التنبيه وحكاه الرافعى والنووى عن اطلاق كثيرين لعدان صدر اكلامهما بانه ينبغى له فطره وصحح النووى فى تصحيح التنبيه ان صومه خلاف الاولى وحكاه فى شرح المهذب عن الشافعى والجمهور وقال فى التنبه الاولى لمن لا يضعفه عن الدعاء واعمال الحج صومه واستشهد له بعضهم باستحباب صوم الدهر لمن لم يخف ضررا ولا فوت حقا ومقتضى قول التنبيه الا ان يكون حاجا بعرفة ان المحرم اذا لم يصل الى عرفه وعلم انه لا يصلها الا بعد الغروب انه يسن له صومه لانه حاج لا بعرفة وبه صرح النووى فى شرح التنبيه لكن نص الشافعى فى الاملاء على استحباب فطر المسافر مطلقا حكاه فى المهمات وقريب منه ما فى الرافعى عن التنبه انه اذا سافر فى رمضان سفر حج او عمرة وكان يخاف الضعف لو صام فالاولى له الفطر **قوله** يسن صوم تاسوعاء وعاشوراء كذا الحادى عشر كما نص عليه **قول المنهاج والحاوى** وايام البيض حسن من قول التنبيه والايام البيض لان الايام كلها بيض وتقديره الاولى ايام الليالى البيض لان ضوء القمر يعم ليلها واعلم ان قولهم ان ايام البيض هى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ونحاه [illegible] يسن من اطلاقه دوا الحجه فان صوم ثالث عشر حرام فهل يسقط فى هذا الشهر او يعوض عنه السادس عشر او يوم من التسعه الاول فيه احتمال ولم ار من تعرض لذلك ويسن ايضا صوم ايام السود وهى الثامن والعشرون وثالثها قاله الماوردى ولا يخفى سقوط الثالث منها اذا كان الشهر ناقصا ولعله يعوض عنه باول الشهر الذى يليه وهو من ايام السود ايضا لان ليلته كلها سود **قوله السنه** يسن لمن صام رمضان ان يتبعه بست من شوال يقتضى ان من لم يصم رمضان لمرض او صبى او سفرا وكفر او غيرها لا يسن له صوم الستة من شوال وليس كذلك ولهذا اطلق المنهاج والحاوى استحباب صوم سته من شوال زاد المنهاج وتتابعها افضل اى ووصلها بالعيد ولتعبيرهما بسته اوفق للعربيه من تعبير التنبيه بست لكن دال موافق للفظ الحديث **قولها**

المنهاج في قوله قطعها فان او لاحد الشيئين والذي في المنهاج على حد قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وبسيني من كلامهم ما لو نذر اتمامه فالاصح لزومه قول المنهاج ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعه اذ كان على الفور وكذا ان لم يكن في الاصح المراد قضاء الواجب اما المستحب فقد سبق الكلام عليه وفهم عدم القطع في الاداء من طريق الاولى وهو كذلك في فروض الاعيان اما فروض الكفايات فله قطعها بعد التلبس بها الا صلاة الجنازة وقد ذكر ذلك الحاوي بقوله واتمام الفضا لصلاة الجنازة لا العلم وفروض الكفايات وكان ينبغي الاكتفاء بنفي وجوب اتمام فروض الكفايات عن ذكر العلم فانه من فروض الكفاية وان يوخر ذكر صلاة الجنازة عن فروض الكفاية فليستدرك بها مسها الا نظام من جملتها واسا علم

كتاب الاعتكاف قول التنبيه

ولا يجب الا بالنذر هو مفهوم من قوله قبله انه سنة فهو تاكيد قول المنهاج وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر وقد تقدم ذكره عند ذكر سنن الصوم فقد يقال انه تكرير وقد يقال المقصود هناك كونه سنة للصوم ووصفا مقصودا فيه والمقصود هنا استحبابه في نفسه لاجل ليلة القدر حتى لو لم يصم لعذر ندب له الاعتكاف قوله والجامع اولى فيه امران احدهما ان المعتكف فيه كبلا يحتاج فيما فيه جمعه الى الخروج اليها قال الرافعي ان هذا المعنى اظهر عند الشافعي ومقتضاه انه اذا اعتكف دون اسبوع وليست الجمعة منه ان يستوي الجامع وغيره وصرح القاضي الحسين فيه باستحباب الجامع ثانيهما ان محله في التطوع وفي النذر اذا لم يقع فيه جمعه فلو نذر اعتكاف مدة متتابعة تخللتها جمعة وهو من اهلها تعين الجامع لاذا الخروج لها يقطع التتابع على الاصح قول المنهاج والحاوي ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين في المراد بالمسجد الحرام الذي تضاعف فيه الصلاة خلاف وحكى صاحب البيان عن الشريف العثماني ان المراد به الحرم كله ثم اختار صاحب البيان انه الكعبة وما في الحجر من البيت فقط وجزم النووي في شرح المهذب بانه الكعبة والمسجد حولها لكنه نقل في مناسكه عن الماوردي انه الحرم كله فيخرج مثل ذلك هنا الان تعينه بالنذر انما هو لتضعيف الصلاة والاعتكاف فيه فلو نذر الصلاة او الاعتكاف في الكعبة فالمتجه في المهمات تعينها دون بقية المسجد والحرم كله قول الحاوي لا الصلاة اي فانه لا يتعين لها زمان كذا قاله الرافعي هنا وجعله اصلا قاس عليه وقال في كتاب النذر ان التعيين ارجح قوله والصدقة اي فانه لا يتعين لها زمان كذا قاله الرافعي هنا وجعله اصلا قاس عليه ونقل في النذر عن الصيدلاني انه يجوز تقديمها على وقتها قطعا وافق فاشعر ذلك بانها لا توخر خلافا لما اقتضاه كلامه هنا وظاهر الحاوي ان الاعتكاف مطلق اللبث من شخص مخصوص وزاد عليه المنهاج فقال والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوفا وفسر الامام بان يزيد على اقل ما يكون

في طمانينه

وتعجب منه النووى وقال صرح الحاملى والجرجانى وغيرهما بالتدارك مع العمل ايضا فلذلك عبر
فى المنهاج بقوله وان ترك ليتناول العمل ايضا **ثانيهما** قد يفهم من قوله فى الوسط انه لو تذكر
بعد مضى اكثر الوضوء لا تتدارك فتعبير المنهاج بقوله فى اثنائه اولى **قوله السبعه** فان كان
قد قام من النوم ذكره له ان يغمس فيه فى الاناء قبل ان يغسلها ثلاثا **فيه امور احدها**
قال النووى فى التصحيح الصواب انه اذا تيقن طهارة يده لم يكره غمسها فى الاناء وقال شيخنا الاسنوى
ليس كما ادعاه من نفى الخلاف ففى الشرحين والروضه وغيرها حكايه وجهين ثم ان الخلاف
قوى لانه عبر بالاصح وسبقه الى هذا الاعتراض السبكى لكن اعترض عليه بان الاكثرين
انما حكوا الخلاف فى الاستحباب منهم الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب والحاملى والماوردى
وابن الصباغ والبغوى والجرجانى والغزالى وعليه جرى النووى فى شرحى المهذب والوسيط
وفى التحقيق وذكر المسئلة بعدها فى التصحيح فقال والاستحباب ايضا فى تقديم غمسها
على الغسل على الصحيح وعليه جرى ابن الرفعه فلعل النووى يرى ان الخلاف فى الاستحباب
فقط لتعبيره فى نفى الكراهة بالصواب على رأيه صواب وقد قال السبكى اثبات الكراهه
لكل متيقن سواء قام من النوم ام لا لا وجه له ولا اظنه سئل نقله قال نعم قد يقال بها
فى المستيقظ من النوم فقط تمسكا بعموم اللفظ انتهى واجيب عن التنبيه بانه يترك بلفظ
الحديث على عادته وقد قال العلماء ومنهم النووى فى شرح المهذب ذكر النوم ليس على سبيل
الاشتراط وانما ورد على سبب كما قال الشافعى وهو ان اهل الحجاز كانوا يستنجون بالاحجار
فلم يامن النائم منهم ان تطوف يده على محل النجو فتتنجس لان محل النجو انما عفى عنه بالنسبة
الى الصلاة حتى لو تنجس المستجمر فيما دون قلتين بخمسه قال او يقول ان النبى صلى الله عليه وسلم
نبه به على ما فى معناه من المشكوك فيه بالضبط بالشك لا بالنوم فمتى شك كره
الغمس قبل الغسل انتهى واذا كان كذلك فينبغى تاويل لفظ الشيخ كما اول لفظ الحديث ولا
يعترض عليه بالخطا كما قيل وهو غفله اذ ليس مقصود النووى بخطئه التصحيح بل
التنبيه على ما تكون الفتوى فيه مخالفة لظاهر لفظه واعترض على التصحيح ايضا بانه
يشمل من شك فغسل مره فانه عندنا يتيقن الطهاره ولا تزول الكراهة الا بغسل
الثلاث فالصواب استثناء هذه الصوره من قوله والصواب انها اذا تيقن الى اخره
كذا اعترض وهو عجيب فان النووى اقر الشيخ على ان الشاك يكره له الغمس قبل الغسل
ثلاثا فلا يقال اذا غسل مره فقد تيقن فشاء ولته عبارة التصحيح لانه شاك عند ابتداء
الغسل فشاء ولته عبارة التنبيه التى اقع عليها التصحيح ولو كان كذلك لاستدرك النووى
عليه فى قوله ثلاثا فانه لا معنى له حينئذ معنى اذ كل من غسل مره يتيقن ومن يتيقن لا كراهة
فى حقه فظهر بذلك ان العبره بابتداء الغسل وان المتوضى اذا ذاك اما شاك او متيقن وحكمها ما ذكر

ثانيها

ان تعذر الغسل في المسجد فلو امكن جاز الخروج ولا يلزم كذا في الروضة واصلها وهو يقتضي
جواز الغسل فيه واستبعده الامام ونقل عن المحققين ايثار الخروج طال الزمان او قصر وهو
مقتضى قول الحاوي ولغتسل سريعا لا في المسجد **فصل قول المنهاج**
والصحيح انه لا يجب التتابع بلا شرط **فيه** امران **احدهما** انه عبر في الروضة بالمذهب قال وخرج ابن
سريج قولا وهو شاذ **ثانيها** انه يفهم انه اذا لم يشرط التتابع ونواه لا يجب وبه صرح الحاوي فقال
لا التتابع وان نواه وهذا هو الاصح عند الرافعي والنووي واختار السبكي مقابله وصوبه في المهمات
لما سيأتي فيما لو نذر اعتكاف يومين متتابعين هل يلزم الليلة التي بينهما **قول الحاوي** كالنفرق
وان شرطه اي لا يلزم التفريق ولو شرطه بل له مع اشتراط التفريق ان يأتي به متتابعا ليستثنى
منه ما اذا قصد اياما معينة كما قيد العمراني في الخلاصة وغيره قال في المهمات وهو متعين
لانه اذا نذر يوما بعينه امتنع عليه التقديم والتاخير على الصحيح **قول المنهاج** عطفا على ما عبر فيه
بالصحيح وانه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته عبر في الروضة بالاصح وهو معنى قول الحاوي بعد
ما لا يجب فيه التتابع لا اليوم اي فانه يجب تتابع ساعاته ويستثنى من كلامهما ما لو دخل اثناء
النهار واستمر الى مثله من اليوم الثاني فان الاكثرين على انه يجزيه وقال ابو اسحق لا يجزيه قال
الرافعي وهو الوجه ومحل الخلاف فيما اذا عاير بين الساعات فلو اتى بساعة معينة من يوم شهر
اتى بها بعينها من اخر الى ان استكمل ساعات اليوم لم يجزه جزما حكاه في المهمات
عن القاضي حسين **قول المنهاج** عطفا على الصحيح وانه لو عين مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاته
لزمه التتابع في القضاء **فيه** امران **احدهما** انه عبر في الروضة بالاصح **ثانيهما** ان قوله كاسبوع
اي بعينه وهذا قال في المحرر هذا الاسبوع اما لو قال اسبوعا كما هو ظاهر المنهاج فقال السبكي
لم ار فيه نقلا والاقرب انه يكفيه سبعة ايام متفرقة **قوله** وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء قد
يفهم انه معطوف على ما عبر فيه بالصحيح وليس كذلك فلا خلاف في عدم لزوم التتابع في هذه
الصورة **قوله** واذا ذكر التتابع وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر عبر في الروضة بالمذهب
وبه قطع الجمهور وحكى قولا انه لا يصح وذكر الحاوي فيما اذا شرط الخروج لكل شغل يطرأ انه
تخرج لسائر الاشغال سوى النطاف والتنزه والتنزه بتحريك الظاء يستعملها العجم يعنون
بها التطوالي ما يقصد النظر اليه وليست معروفة في اللغة لهذا المعنى قاله النووي **قول التنبيه**
فيما اذا خرج لما له منه بد وعيادة المريض قال في الكفاية يفهم انه لو كان المريض قريبه ولم يكن له
من يقوم به عدم البطلان وبه صرح الماوردي واستغرب في شرح المهذب مقالة الماوردي واطلق
في الروضة واصلها انقطاع التتابع بالخروج للعيادة **قوله** الا ان يكون قد شرط ذلك في نذره
يستثنى ما اذا شرط الخروج للجماع فانه يلغو الشرط حكاه في الكفاية عن الماوردي والبندنيجي وغيرهما
وفي زيادة الروضة قال الروياني قال اصحابنا لو نذر اعتكافا وقال ان احترت جامعت او ان اتقوا

جماع

قول المنهاج والعبارة له والحاوي ويجب قضاء اوقات الخروج بالاعذار الا اوقات قضاء الحاجة يستثنى ايضا من الاكل والوضوء والغسل صرح به كما نقله في المهمات قول المتن وان نذر اعتكاف يومين متتابعين ففي الليلة التي بينهما وجهان اصحهما انه لا يلزمه حكى الرافعي عن الاكثرين لزومه وعليه مشى الحاوي فقال وعشرة تتناول الليالي اذ شرط التتابع لكن الرافعي في نقله عن الاكثرين الحق بنيه التتابع بشرطه ثم حكى عن صاحب المهذب وآخرين عدم وجوبه ثم قال والوجه التوسط فان اريد بالتتابع توالي اليومين فالحق ما ذكره وان اريد توالي الاعتكاف فالحق ما ذكره الاكثرون وما ذكره بحثا صرح به الدارمي كما نقله في شرح المهذب وما ذكره الرافعي هنا عن الاكثرين في نيه التتابع يخالف ما سبق فيما لو نوى التتابع في اعتكاف شهر معين انه لا يلزم كما تقدمت الاشارة اليه وفي الام واذا جعل لله عليه اعتكاف يومين دخل قبل الفجر فيعتكف يوما وليله ويوما لا انه يكون له نيه النهار دون الليل انتهى ومقتضاه لزوم الليلة وان لم يشرط التتابع ولا نواه وهو احد الاوجه ولم يحك الرافعي ترجيحه عن احد قوله ولا يعتكف العبد بغير اذن مولاه يستثنى منه ما لو نذر اعتكافا في زمن معين باذن سيده ثم باعه فليس للمشتري منعه منه لانه صار مستحقا قبل ملكه ولم اجد في فسخ البيع ان جهل ذلك حكاه في شرح المهذب عن المتولي وافره وقياسه ان تكون الزوجة كذلك الا في ثبوت الخيار والله اعلم قوله ذكر الحج قول المنهاج وشرط صحته الاسلام لو قال صحتها يعود على العمرة ايضا لكان احسن وقد يقال الضمير عائد على ما تقدم وهو تكلف وعبارة الحاوي وشرطهما الاسلام فهي احسن من هذا الوجه ومن جهة دلالتها على ان الاسلام شرط الصحة وشرط الوجوب ولذلك استغنى عن ذكره في شروط الوجوب وهل المراد الاسلام حكما او اعتقادا حكى في البحر عن والده ان صبيا لو اعتقد الكفر فلم يحكم بكفره لكونه تابعا لابويه في الاسلام فحج او اعتمر ان الاصح عدم الصحة لان اعتقاده لم يجعله كافرا وحكمه حكم المسلم وليس الحج مما يبطل به الا بطال حتى يجعل اعتقاده الكفر كنيه ابطاله قال الروياني وعندي انه لا يصح لان اعتقاده لضد نية القربة وقال بعضهم يشترط لصحتها ايضا العلم فلو جرت افعال النسك اتفاقا من غير عالم بالنسك ولا بالاحرام لم يصح انتهى وما ادري كيف يحكى الاتفاق مع قصد الاحرام ولا يحتاج في نفيه الا ركان الى نيه بخصه فان اريد بذلك العلم بوجوبها فهذا غير شرط اذ الكلام في الصحة خاصة قول التنبيه فان كان مميزا احرم باذن الولي وان كان غير مميز احرم عنه احد ابويه فيه امور احدها انه اطلق الولي في الاذن للمميز وقيد في الاحرام عن غير المميز باحد الابوين والذي في كلام الاصحاب التسوية بينهما فالذي يحرم عن غير المميز هو الاذن للمميز والاصح انه ولي ماله ابا كان او جدا او وصيا او حاكما او قيمه ولذلك عبر الحاوي بالمتصرف

على ما يأتي في الوكالة

في ماله

عمد وجبت والا فلا **رابعها** الاظهر انه فى مال الولى ولذلك قال الحاوى وزيادة النفقة ولازم
الاحرام على الولى **خامسها** لا معنى للتقييد بالحج فالعمرة كذلك وهى داخلة فى عموم عبارة الحاوى
سادسها كان ينبغى ان يقول وما يلزم كقول الحاوى ولازم الاحرام فكيف يجتمع قوله يلزمه
مع قوله ان فى مال الولى فى احد القولين واجيب عنه بان الكفارة تلزم الحاج وهو الصبى وتجب
فى مال الولى لمحل الجناية الحاج فلا كفارة على غيره ومحل وجوبها فى مال الولى على قول مرجح **قول المنهاج**
وانما تصح مباشرته من المسلم المميز بتناول الصبى ولكن شرطه اذن الولى فان لم يأذن لم
يصح وقد ذكره المصنف والحاوى **قول المنهاج** وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا
باشره المكلف الحر لو قال فرض الاسلام كما فى الحاوى ليتناول العمرة لكان اولى واعترض
قوله بالمباشرة بانه لا فائدة له والاحسن ان يقول اذا باشره المكلف الحر لنفسه او نيابة عن
مثله والمراد التكليف فى الجملة لا التكليف بالحج خاصة **قول المصنف** فان بلغ الصبى وعتق
العبد قبل الوقوف فى الحج وقبل الطواف فى العمرة اجزاهما عن حجة الاسلام وعمرتيهما كذا اذا
وجد ذلك فى اثنا الوقوف او بعده والوقت باق فعاد الى الموقف قال فى الحاوى وبعد السعى
اى ان سعى عقب طواف القدوم قبل الكمال والمجنون اذا حج عنه الولى ثم افاق كالصبى **قول**
المنهاج وشرط وجوبه الاسلام وقول الحاوى وشرطهما الاسلام لتناوله الوجوب كما
تقدم مثل قول المصنف ولا تجب الا على حر مسلم لكنه قال بعد ذلك واما المرتد فانه يجب عليه
ولا يصح منه فلو لم يحضرا ولا لكان اولى وفائدته وجوبه على المرتد انه لو استطاع فى ردته
ثم اسلم وهو معسر واستمر به الاعسار للموت او زال قبيل موته بحيث لم يتمكن معه من الحج
فانه يستقر فى ذمته ويقضى عنه من تركته بخلاف الاصلى اذا استطاع ثم اسلم معسرا
فانه لا يستقر حتى يستطيع فى الاسلام ولعل مرادهم الوجوب مع الصحة وحذف النووى فى
الروضة تقييد الرافعى الكافر بكونه اصليا وهو معترض قال فى المهمات واعلم ان شرط الوجوب ملك
المال وفى ملك المرتد اقوال اصحها هذه المسئلة عليها وبه صرح الرويانى فى البحر وقال شيخنا الامام
البلقينى الحرية التى يتوجه الايجاب معها ويسقط الحج بها عن فرض الاسلام قطعا هى الحرية المستقرة
فلو كانت حريته تصدد الزوال باحتمال كالعتيق فى المرض فهل يجب عليه عند الاستطاعة
نظر هو تخريجه على تزويج القريب العتيق فى مرض الموت **قول المنهاج** وقيل ان لم يكن له ببلده
اهل وعشيرة لم يشترط لفقه الاياب **فيه** امران **احدهما** كان ينبغى التعبير بواو فان وجود
احدهما اما الاهل واما العشيرة وفقد الاخر كاف فى الجزم باشتراط لفقه الاياب كما نقل
النووى فى شرح المهذب الاتفاق عليه واقتضاه كلام الرافعى **ثانيهما** لو قال مونة الاياب لكان
احسن ليتناول الراحلة واصح احتمالى الامام عنده وعند الغزالى اختصاص الوجهين بما اذا
لم يكن له ببلده مسكن فان كان فلا يجى الوجه الثانى واعلم ان الذى يقتضيه كلام هم فى الوقف

وان يكن

قال فى المهمات والجارية النفيسة المالوفة كالعبد ان كانت للخدمة فلا كانت للاستمتاع لم يكلف بيعها قال وهذا التفصيل لم اره ولابد منه قال وكلامهم يشمل المراة المكفية باسكان الزوج واخدامه وهو متجه لان الزوجية قد ينقطع فتحتاج اليها وكذا المسكن للمتفقهة الساكنين بيوت المدارس والصوفية بالربط ونحوها واعترض على تعبير التنبيه بقوله وان يكون ذلك فاضلا عما يحتاج اليه من مسكن وخادم ان احتاج اليه فى تكرير الاحتياج واجيب عنه بان المذكور اولا بيان ما يشترط ان يكون فاضلا عنه وقوله من مسكن على اطلاقه لان كل احد يحتاج الى المسكن وقوله وخادم لا يصلح بيانا لغرب من لا يحتاج الى الخادم فقيد فاذن كلامه اطلاقا وتقييدا فى غاية الحسن لافادته عموم الحاجة الى المسكن دون الخادم **قول الحاوى** ومؤن النكاح ان خاف العنت اى يشترط ايضا للوجوب ان يفضل عن ذلك الصحيح فى الروضة وجوب الحج على خائف العنت لكن له التاخير والنكاح اولى ولذلك لم يذكره التنبيه والمنهاج وبقى عليهما انه يشترط ان يكون فاضلا عن كتب الفقه المحتاج اليها الا ان يكون له من كتاب يستحثاث وقد ذكره فى شرح المهذب وذكر ابن الاستاذ فى شرح الوسيط ان خيل الجندى وسلاحه كذلك الفقيه **قولهم** يشترط امن الطريق قال الامام لا يشترط القطع بمعرفة الامن وكاد الامن الذى فى الحصر بل امن كل موضع بحسبه ثم اعلم ان المراد الامن العام حتى لو كان الخوف فى حقه وحده فقضى من تركة نص عليه الشافعى فيما حكاه عنه شيخنا الامام البلقينى وفى شرح التنبيه للمحب الطبرى عن الامام ان عدم الوجوب عند طلب رصدى ما لا يحمله اذا كان البادل له هو الحاج فان بذله الامام او نائبه وجب الحج قال فى المهمات والقياس عدم الوجوب عند بذل الاجنبى له للمنة زاد السبكى من غير حفاوة وبه قال سائر العراقيين وحكاه فى الكفاية عن النص وقال فى المهمات انه الفتوى لكن حكى الرافعى والنووى تصحيح الوجوب عند الاحتياج عن الامام وعليه مشى المنهاج والحاوى وعبر عنها بالبدرقة وهى بالذال المهملة والمعجمة وتعبير المنهاج يقتضى ان الخلاف فيها قولان والذى فى بقيه كتبه وكتب الرافعى انه وجهان قال السبكى وينبغى ان يقيد بحرة المثل حتى لو طلب اكثر منها لم يجب كما فى نظائره **قول المنهاج والحاوى** والاظهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة او ردد عليه انه اذا غلب الهلاك واستوى الامران حرم ركوبه وليس فى اللفظ تنبيه عليه وجوابه ان مقصود الباب بيان حال الوجوب فاذا انتفى حال التحريم من القائل المفسق الى المهلكة من غير مصلحة الاجابة وذلك ليس من جملة احكام الحج واعلم ان فى زوائد الروضة فى الحج انه لا يجوز للمسافرة بالطفل فى البحر واذا وجبا ركوبه فى الحج قال فى المهمات وقياسه تحريم اركاب الطفل ورهوب الحامل حتى تضع وتسقى الولد اللبا وتفطمه اذ لا يعيش للارضاع واركاب البهائم والروحية والارقاء البالغين بغير رضاهم الا ان كان لنقلهم من دار الشرك فيجوز بلا شك **قول المنهاج** وعلف الدابة



عليه ذلك وتمكن من فعله ولم يفعله حتى مات وجب قضاؤه من تركته لتناول الاحجاج
ما استؤجر عليه اجارة ذمة بخلاف القضاء فانه لا يتناوله وتعبير التنبيه احسن
منه من وجهين احدهما انه صرح مع الوجوب بالتمكن من فعله ليخرج ما اذا لم
يمض لعقب الاستطاعة زمن امكان الفراغ بان مات او جن قبل مضي ما يسع مجموع الاعمال
كالمضي الى منى والرمي والحلق والى مكة للطواف او تلف ماله قبل امكان رجوع الناس
وقد ذكره الحاوي بقوله لو ان هلك ماله قبل اياهم ثانيهما ان عبارته تناولت العمرة
ايضا لكونه ذكرها اولا ثم اشار اليها والى الحج بقوله ذلك ولم يتناولها تعبير المنهاج ويسلم
من عبارتها وعبارة الحاوي المرتداذا وجب عليه الحج قبل الردة فانه لا يخرج من تركته
كما ذكره ابن الرفعة وفيه احتمال للروياني وقد يقال خرج ذلك بقولهم من تركته لانه اذا
مات على الردة لا تركة له على الاظهر لانه يتبين زوال ملكه بالردة قوله لله والمستطيع
بغيره ان يكون ممن لا يقدر على الثبوت على الراحلة لزمانة او كبر وله مال فيدفع الى من يحج عنه
او له من يطيعه فيلزمه فو من الحج فيه امور احدها ان تعبيره بعدم القدرة بالزمانة
او الكبر قد خرج نحو الخلق والمريض المايوس منه فلو اطلق العجز كما في المنهاج لكان
احسن وذكر الحاوي مع الزمن والكبير المريض المايوس منه ثانيها ان قوله وله مال يصرف
بالقليل والكثير والمراد به قدر اجرة المثل لمن يحج عنه وقد ذكره المنهاج قال ويشترط
لزومها فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا
وايابا ولو عبر بلزومه لكان اشمل ومع ذلك فهو واضح واحسن من قول الحاوي باجرة
اجير ولا يشترط ايضا لزومها فاضلة عن نفقة نفسه صرح به البندنيجي ثالثها ان قوله من
يطيعه اي يأتي عنه فلو اطاعه ببذل المال لمن يحج عنه لم يلزمه قبوله على الاصح سواء كان ولده
او اجنبيا وقد ذكره الحاوي والمنهاج لكن في تعبيره فيهما بالاصح نظر لكونه عبر في الروضة
في الاجنبي بالصحيح فالاجنبي مرتبة على الابن واولى بان لا يجب والاب كالابن او كالاجنبي
فيه احتمالان للامام ورجح الرافعي منهما الاول ولو كان الولد الباذل للطاعة عاجزا ايضا
عن الحج وقدر على ان يستأجر له من يحج عنه وبذل له ذلك وجب الحج على المبذول له وجها واحدا
كما حكاه في الكفاية عن البندنيجي وجماعة وفي شرح المهذب عن المتولي انه لو استأجر المطيع
انسانا ليحج عن المطاع المحصور فان كان المطيع ولدا فالمذهب انه يلزم المطاع الحج لتمكنه
وان كان اجنبيا وقلنا يجب الحج بطاعة الاجنبي فوجهان احدهما يلزمه لانه وجد من
يطيعه والثاني لا لان هذا في الحقيقة بذل مال رابعها يستثنى من وجوب قبول الطاعة ما
اذا كان الباذل لذلك ولدا ماشيا فانه لا يجب قبوله في الاصح وهو وارد على المنهاج ايضا
وقد ذكر الحاوي لكنه عبر بقوله ابن ماش وذلك لا يتناول البنت فكان التعبير بالولد اولى

بل

فى المسئلة **قولها** وجميع السنة وقت لاحرام العمرة ليستثنى منه الحاج اذا تحلل التحللين وعكف بمنى للرمى فان عمرته لا تنعقد وقد ذكر الحاوى لقوله لا للحاج بمنى واجاب عنه الشناوى وغيره بان الكلام فى قابليه الزمان والمنع فيما ذكر للتلبس بعمل اخرى والا لورد على قولهما وقت احرام الحج شوال وذو القعده وعشر ليال من ذى الحجة المعتمر بعد الطواف **قول المسئله** فيمن اهله فى الحرم ميقاته موضعه محله فى الحاج ولو كان قارنا فالتمتع والمحرم بعمره ميقاته الحل وقد ذكره الحاوى بقوله ومكانه مكه للمقيم بها وان قرن وللمتمتع وبالعمرة الحل وعليه يدل تقييد المنهاج ذلك بالحج وعليه يدل قول التنبيه فى الاحرام بالعمرة اخ تخرج الى ادنى الحل **قوله** وميقات اهل اليمن بلملم المراد تهامة اليمن دون نجده **قوله** وميقات اهل نجد قرن المراد نجد الحجاز ونجد اليمن فاطلاق اليمن محمول على خاص بخلاف نجد وقد افصح عن ذلك المنهاج **قوله** فميقات المتوجه من المدينه اى سواء كان من اهلها او من غيرهم وقد افصح عن ذلك التنبيه بقوله وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مر بها من غير اهلها والحاوى بقوله لاهلها والمارين بها وفى الكفايه عن العبادى انه يستثنى النايب فانه يحرم من ميقات بلد المنوب عنه فان مر بغير ذلك الميقات احرم من موضع بازائه اذا كان البعد من ذلك الميقات الى مكه **قول المنهاج والحاوى** والافضل ان يحرم من اول الميقات استثنى منه السبكى ذا الحليفه وقال ينبغى ان يكون الاحرام فيها من عند المسجد الذى احرم من عنده النبى صلى الله عليه وسلم قطعا وقال فى المهمات قياس الاحرام من اول الميقات ان المكى يحرم من طرف مكه الابعد عن مقصده وهو عرفات لا من بابداره كما فى الحاوى وايضا ففى زيادة الروضة انه ان كان فى الميقات مسجد استحب فعل ركعتى الاحرام فيه ومقتضاه استحباب فعلها للمكى فى المسجد الحرام فكيف يجتمع مع تصحيحهم انه يحرم من بابداره م ما فى المسجد لان الركعتين قبل الاحرام واطلاق الحاوى قوله ولكل داره اولى تبع فيه الرافعى فانه صححه لكن صحح النووى ان الميقات افضل لغير المكى **قول المنهاج** فيمن سلك طريقا لا ميل فيها الى ميقات وحاذى ميقاتين فالاصح انه يحرم من محاذات ابعدهما اى من مكه محله فيما اذا استوت مسافتها اليه فلو كان الابعد من مكه بعدا منه فان كون بينه وبين مكه ثلاثه اميال وبينه وبين ذلك الشخص ميلان والاخر بينه وبين مكه ميلان لكن بينه وبين ذلك الشخص ميل واحد فالاصح انه يحرم من الاقرب اليه وان كان اقرب الى مكه وعبارة الروضة ولو حاذى ميقاتين طريقه بينهما فان تساويا فى المسافة الى مكه فميقاته محاذيهما وان تفاوتا فيها وتساويا فى المسافة الى الطريق فوجهان اصحهما يتعين محاذاه ابعدهما ثم قال ولو تفاوتت الميقات فان فى المسافة الى مكه والى الطريق فالاعتبار بالقرب اليه ام الى مكه وجهان

اصحهما

شئ عليه كما نقله الرافعي عن ابن كج واقره وحكاه في شرح المهذب فيما اذا جاج في السنة
الاتية عن الدارمي وحكاه في الكفاية عن القاضي حسين والبغوي قال في المهمات
و في كلام الرافعي في حج الصبي ما يؤيد له انتهى وفي البيان سمعت الشريف العثماني من
اصحابنا يقول المدني اذا جاوز ذا الحليفة غير محرم وهو مريد للنسك فبلغ ملله
من غير احرام ثم خرج منها الى ميقات بلد اخر مثل ذات عرق او يلملم واحرم منه
لا دم عليه لانه لا حكم لارادته النسك ما لم يبلغ مكة غير محرم لا دم عليه قال في
شرح المهذب وما ذكره محتمل وفيه نظر قال السبكي ولا شك انه مخالف لمقتضى
كلام القاضي حسين والبغوي والمتولي لكن كلام الماوردي محتمل له قال وكيف ما قدر فكلام
القاضي حسين اصح **قولها** اذ عاد قبل تلبسه بنسك سقط عنه الدم لمقتضى وجوبه
ثم سقوطه وهو وجه حكاه الماوردي وصحح انه لم تجب اصلا لان وجوبه معلق بفوات
العود وهو المفهوم من عبارة الحاوي المتقدم ذكرها **قول التنبيه** ومن كان داره
فوق الميقات فالافضل ان لا يحرم الا من الميقات في اصح القولين كذا صححه النووي وقال
انه الموافق للاحاديث الصحيحة وصحح الرافعي ان الافضل ان يحرم من دويرة اهله وعليه
مشى الحاوي وذكر المنهاج الصحيحين ويستثنى من الخلاف الحائض والنفساء
حكى صاحب التقريب عن نص الشافعي انه قال لا احب لهما ان يقدما احرامهما قبل وقتها حكاه
في المهمات وقال اراد بالوقت الميقات قال وذكر الرافعي في سنن الاحرام ما يقويه **قول**
المنهاج في العمرة ومن بالحرم يلزمه الخروج الى ادنى الحل ولو بخطوة قد يفهم انه لو خرج
باقل من خطوة لا يكفي وليس كذلك وحينئذ فاطلاق التنبيه ادنى الحل والحاوي الحل
اولى وتعبير المنهاج بالحرم اولى من تعبير التنبيه والحاوي بمكة لان حكم بقية الحرم في
ذلك حكم مكة **قول التنبيه** فان احرم بها ولم يخرج الى ادنى الحل ففيه قولان احدهما
لا دم عليه والثاني دم عليه مشى المنهاج فقال فان لم يخرج واتى
بافعال العمرة اي بعد الاحرام بها في الحرم اجزاته في الاظهر وعليه دم **قول المنهاج**
فلو خرج الى الحل بعد احرامه سقط الدم اي قبل الطواف والسعي وكذا بعدهما على الصحيح
التنبيه محل الخلاف بقوله ولم يخرج الى ادنى الحل **قول التنبيه** والافضل ان يحرم
من التنعيم مردود والذي ذكره غيره ان افضل بقاع الحل للاحرام منه بالعمرة الجعرانة
ثم التنعيم ثم الحديبية وعليه مشى المنهاج والحاوي وذكر النووي في الروضة ان ما
في التنبيه غلط ولذلك عبر عن مقابله في تصحيحه بالصواب لكن في شرح التنبيه للمحب الطبري
ان بعض الاصحاب وافق التنبيه على ما جزم به وفي الام ان بعض الحديبية من الحل وبعضها
من الحرم انتهى فعلى هذا يحتاج المعتمر ان يخرج الى ما هو الحل منها واطلق الجمهور كونها

من الحل

حكاها لكن ذكر الرافعي في آخر كلامه انه لا يلزم ان يجعل نفسه قارنا وحكاه عن امام الحرمين وقال النووي في شرح المهذب انه لا خلاف فيه بل الذي يجب انما هو نية الحج **ثانيها** قد يفهم من عبارته انه سواء من المكي وليس كذلك بل انما يسقط عنه الحج وقد ذكر الحاوي لقوله ويرى من الحج فقط **ثالثها** انه يقضي على الثاني انه لا بد من صرفه احرامه الى احدهما وليس كذلك بل له ان يطوف سابعا فيه واحراه **رابعها** ان كلامه يفهم ان محل الخلاف اذا شك هل احرم بحج او عمرة فانه قال على ظنه منهما وكذا حكاه الماوردي عن البصريين وانهم قالوا لو وقع الشك في انه حج او عمرة او قران لعين القول الاول جزما لكن حكى عن البغداديين احراهما في الصورتين ونقله ابن الرفعة عن حكاية الجمهور **قول الحاوي** وان طاف فشك اي شك بعد الطواف فيما احرم به او لا سعى وحلق واحرم بالحج ويرى منه يقضي امره بذلك وبه قال ابن الحداد وقال الاكثرون ان فعل ذلك فالواجب ما ذكره ولكن لا نقبه لاحتمال انه محرم بالحج فكون تحلل واختار الغزالي الاول لان الحلق يباح بالعذر فصار الاشتباه اكثر وبنى شيخنا الامام البلقيني على امرين احدهما منع الحلق وانه يقتصر على التقصير وما قل ما يمكن لان به نزول الضرورة قال ولم ار من تعرض لذلك وهو من التفاتهم ثانيهما ان هذا الحلق لا يستقيل به حل الجماع ولا غيره من المحرمات الموقفة على التحلل الاول فلو جامع ثم احرم بالحج لم يصح حجه لجواز كون احرامه السابق حجا وقد جامع فيه قبل التحلل الاول فتفسد نسكه وما اتى به لا يقضي صحته قال ولم ار من تعرض لذلك **فصل** **قول التنبيه** وينوي الاحرام اعترض عليه بان الاحرام هو النية وقد ذكر ذلك الحاوي في قوله وركنها الاحرام وجوابه ان الاحرام يطلق على النية وهو مراد الحاوي وعلى نفس الدخول في النسك وهو مراد التنبيه بقوله وينوي الاحرام وهو معنى قول المنهاج المحرم بنوى اي الدخول في النسك قال في الروضة صفة النية ان ينوي الدخول في الحج او العمرة او فيهما والتلبس به والواجب ان ينوي هذا بقلبه وان ضم الى نيته التلفظ كان افضل انتهى ولا يجب التعرض لنية الوصية جزما كما اقتضاه كلام الشيخين والماوردي لانه لو نوى النفل وقع فرضا **قول التنبيه** ولا يستحب ان يذكر ما احرم به في تلبيته **فيه** امران **احدهما** ان الاحسن ان يقول ويستحب ان لا يذكر ما احرم به في تلبيته فانه لا يلزم من عدم استحباب الذكر استحباب عدم الذكر **ثانيهما** محل ذلك في غير التلبية الاولى فيستحب في الاولى التي عند الاحرام تسمية ما احرم به حكاه في شرح المهذب عن الشيخ ابي محمد وجزم به ابن الصلاح في المناسك والنووي في الاذكار وصوبه السبكي قال في المهمات لكن في التقريب عن النص في الام وغيره انه لا يستحب التعيين في التلبية الاولى ايضا فثبت ان الصواب هو الاطلاق انتهى واعلم انهم علوا لكونه لا يذكر ما احرم به في تلبيته بان اخفا العبادة

افضل

وصحح في شرح المهذب

يدها والحاوى والمراة خضب كل اليداى الى الكوعين فقط ويندب ايضا ان تمسح وجهها
بحناء والخنثى هنا كالرجل فيحرم عليه الاختضاب ذكره فى شرح المهذب **قول التنبيه**
وتجرد عن المخيط اى الرجل كما قيده المنهاج من زيادته على المحرر قال فى الكفاية وكان الشيخ
اهمله لوضوحه وقد ضبطه النووى فى المنهاج قوله تجرد بخط بضم الدال اى لانه واجب
فلا يعطف على السنن ويوافقه ان الرافعى حكى عن العراقيين التجرد بالصفة المذكورة قال واما
مجرد التجرد فلا يمكن عده من السنن لانه ترك لبس المخيط فى الاحرام لازم ومن ضرورة
ذلك لزوم التجرد قبل الاحرام قال السبكى وفيما قاله نظر لانه لم يحصل سبب الوجوب قبل الاحرام
وانما يجب عليه النزع اذا احرم ولا يكون عاصيا بنزعه وتقدم النزع قبل الاحرام سنة
قال فصح ان يقال وتجرد بالنصب وهو احسن انتهى ويؤيده قول الرافعى والنووى فى الصيد
انه لا خلاف انه لا يجب عليه ازالة عن ملكه قبل الاحرام ويوافقه ايضا انه لو قال لزوجته
ان وطيتك فانت طالق لا يمتنع عليه وطئها على الصحيح ويجب النزع بمجرد الايلاج وقول
التنبيه عن المخيط احسن من قول المنهاج عن مخيط الثياب لتناوله الخف والنعل فهما مخيطان
وليسا من الثياب ويرد عليهما معا ان فى معنى المخيط اللبد والمنسوج ونحوهما مما لا استدارة
فلو عبرا بالمخيط بضم الميم وبالحاء المهملة لكان احسن واعم **قول التنبيه** فى ازار ورداء
ابيضين جديدين او نظيفين فربهم مساواة المغسول للجديد وليس كذلك **قولهم**
ويصلى ركعتين يستثنى منه وقت الكراهة فلا يفعلهما فيه على الاصح **قول الحاوى** وبادر
بعزيمته كذا فى الروضة واصلها وقال فى شرح المهذب فيه نظر لانها مقضية فلا تتدارج
كسنة الصبح انتهى ويشهد له قوله فى الام احببت له ان يصلى نافلة فان اهل فى اثر مكتوبة
او فى غير اثر صلاة فلا باس وكذا تؤدى بالسنة الراتبة كما ذكره القاضى حسين وعليه
الاشكال المتقدم وفى الكفاية عن الماوردى وغيره ان استحباب الركعتين اذا لم يكن احرامه
فى وقت فريضة اوراتبة والا صلى ذلك ثم احرم **قول المنهاج** الا فضل ان يحرم اذا انبعثت
به راحلته او توجه لطريقه ماشيا عبارة المحرر دابته وهى اشمل ولكن زاد فى المنهاج التبرك
بلفظ الحديث وتناول ذلك كله قول المصنف ابدا بالسير احرم ويستثنى من ذلك الاحرام الذى
يخطب يوم السابع فانه يندب ان يخطب محرما ويقدم احرامه على سيره يوم قاله الماوردى
قولهما ويستحب اكثار التلبية قال الحاوى لا فى طواف القدوم اى فانه لا تستحب التلبية
فيه وذكره فى المنهاج لعدم ذكر ذلك وكذا السعى وطواف الافاضة والوداع ايضا وخص القدوم
بالذكر للخلاف فيه ولو حذف القدوم واطلق الطواف لكان احسن كما فى التنبيه ولا يلبى
فى الطواف قال القاضى ابو الطيب وكره التلبية فى الاخلية ومواضع النجاسات **قول**
المنهاج ورفع صوته بها محله فى الرجل اما المراة فتخفض صوتها بحيث لا تسمع اجنبيا

كما قالوا في قاصد العيد وحق انه يذهب في البعد الطريق لزيادة الاجر والله اعلم **قول المنهاج** ويقول اذا ابصر البيت والمسجد اذا رآى قد يفهم ان الاعمى والداخل في ظلمة لا يقول ذلك والظاهر انه لا فرق بينهما وخرج ذكر الرؤية على الغالب ولذلك عبر الحاوي بلقاء البيت **قول المتن** في الدعاء المذكور زد هذا البيت تشريفا وتكريما وتعظيما ومهابة وبركة في الوجيز ايضا وقال الرافعي انه لم يره الا للغزالي وانه لا ذكر له في الخبر ولا في كتب الاصحاب قال بل البيت لا يقصد منه برّ انتهى ولذلك لم يذكر المنهاج والحاوي هذه اللفظة لكن اعترض النووي في تقريره على الرافعي بان الازرقي قد روى فيه هذه اللفظة باسناد مرسل من حديث ملحول وهو مقصود من البيت مجازا وهو ان بره زيارته كما ان من بر الوالدين والاقارب زيارتهم وقضاء الدعا لكثرة زائريه **قول المنهاج** ثم يدخل المسجد من باب بني شيبة اي سواء اجاء من جهته ام لا لخبر وما لعله في دخول مكة فان فيه الخلاف السابق وقد تفهم عبارة المنهاج التسوية بينهما في ذلك وانه معطوف عليه **قولها** ويبتدئ بطواف القدوم يستثنى منه ما لو خاف فوت المكتوبة او وجد جماعة قائمة او خاف فوت سنة موكدة ولذا لو تذكر فايته مكتوبة كما في شرح المهذب عن الاصحاب ولذا المراد الجميلي والشريفة التي لا تبرز للرجال اذا قدمت نهارا فانه يندب لها تاخيره الى الليل كما في شرح المهذب وغيره ونص الشافعي في الام على هذا المستثنى كله كما حكاه شيخنا الامام البلقيني ويستثنى ايضا ما اذا كان له عذر فيبدا بازالته قبل الطواف كما حكاه في الكفاية عن الماوردي **قول المنهاج** ويخص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف **وفيه** امور **احدها** اعترض على تعبيره بانه مقلوب وصوابه ويخص حاج دخل مكة قبل الوقوف بطواف القدوم فان الباء تدخل على المقصور **ثانيها** مقتضاه انه غير مشروع للمعتمر لان في الروضة واصلها ان المعتمر اذا طاف للعمرة اجزاه عن طواف القدوم كما تجزي الفريضة عن تحية المسجد وهذا يقتضي ان المعتمر يندب له طواف القدوم لكنه يسقط بالمكث ويتبغي حينئذ ان الحاج الداخل مكة بعد الوقوف يشرع له طواف القدوم ويسقط بطواف الافاضة وقد صرح بذلك السبكي وقال سبحانه ابن النقيب الذي يظهر ان المعتمر والحاج بعد الوقوف لا يومران بطواف يخص القدوم مع حظ بهما به فيحصل لهما ثوابه في ضمن الواجب وذكر شيخنا في المهمات نحوه **ثالثها** مقتضى كلامه ان غير المحرم اذا دخل مكة لا يشرع له طواف قدوم والذي في الروضة واصلها انه يأتي به كل من دخلها سواء كان تاجرا او حاجا او غيرهما قال في شرح المهذب لا من دخل محرما بعمرة او حج بعد الوقوف كما سبق وقال بعضهم انما اراد المنهاج الاحتراز عن الداخل بعمرة **قول التنبيه** في ولا يجب في العمر الا مرة واحدة الا ان يبتدا ويدخل الى مكة لحاجة لا تتكرر من تجارة او زيارة فيلزمه الاحرام بالحج او العمرة في احد القولين ولا يلزمه ذلك في الاخر **فيه** امور **احدها** الاصح انه لا يلزمه ذلك وانما يستحب وعليه مشى المنهاج والحاوي لقوله في ذكر السنن ويحرم بنسك غير

فلو لم يرد نزع ما على رأسه من عمامه او غيرها ومقتضاه انه لا فرق بين ان يعسر عليه تنحيه
ما على رأسه ام لا وصرح بذلك فى شرح المهذب فقال سواء كان معذورا او غيره قوله
وتخليل اللحيه الكثة اى من الرجل دون المراه والخنثى فانه واجب عليهما كما تقدم والعارض
كاللحيه كما سبق واسبى صاحب التتمه فى كتاب الحج المحرم فقال لا تخلل لحيته لانه مودى
الى تساقط شعرها وقال السبكى فى الحلبيات الذى يعرف عند اهل المذهب ان الاستحباب باق
بحاله ولكنه اضعف من الاستحباب فى غير حاله الاحرام ثم مال فى اخر كلامه الى ان
الاولى للمحرم ترك التخليل احتياطا للحج مع تصريحه ببقاء الاستحباب وجمع ابنه
فى التوشيح بين ترجيحه بقاء الاستحباب وان ضعف وميله الى ان الاولى له تركه بان
اولويه الترك لا تنافى بقاء غاية الامر انهما محبوبان واحدهما اولى قلت هذا
الذى هو فى السبعين اما الستة الواحد اذا كان الاولى تركه كان فعله خلاف
الاولى ولا يجتمع ذلك مع كونه مستحبا قول التنبيه وتخليل اصابع الرجلين
كذا قيد بالرجلين تبعا للجمهور قال الرافعى سكت المعظم عن اصابع اليدين وقال
ابن كج يستحب فيها واختاره النووى فى شرح الوسيط فلذلك اطلق المنهاج والحاوى
الاصابع تبعا للمحرر وكذا فى التحقيق وهو متناول الاصابع اليدين والرجلين
قول الحاوى والرجل يختص اليسرى كذا فى الشرح والروضه وفى شرح المهذب الراجح
المختار تبعا للامام ان يختص اليسرى واليمنى سواء قوله والابتداء باليمنى يسنى
الكفان اول الوضوء والخدان فيغسلان معا وكذا الاذنان لغير الاقطع فى الاصح
قال شيخنا ابن النقيب ورايت لبعضهم انه يمسح الخفين معا وفيه نظر فان الافضل
فيهما مسح الاعلى والاسفل على هيئه لتستعمل لها اليدين فلا يمكن المعية فيهما
نعم اذا اقتصر على الاقل احتمل ما قوله قوله وتطويل الغره لم يذكر التحجيل اما
لان الغره اسم جامع لهما كما اطلقه الغزالى وغيره او انه من باب قوله تعالى سرابيل
تقيكم الحر وقد صرح بالمنهاج بهما وهو احسن على قوله وان سقط الفرض اعترض
عليه بان هذا الاتى فى الغره كلها بياض فى الوجه وقد قال الامام لو تعدد
غسل الوجه لعله لم يستحب غسل ما جاوزه من الراس وصفحة العنق نعم يتاتى
فى التحجيل فى سقوط اليد مما فوق المرفق والرجل مما فوق الكعب وقياسه الاستحباب
فى الغره ايضا قوله ان الموالاة وهى التتابع واجبه فى القديم اى بشرطين احدهما
طول التفريق فالقليل لا يضر اجراء لعذر وغيره والثانى عدم الجفاف لا يضر معه
جزما وقيل يضر على القديم قوله وترك الاستعانه اى بالصب عليه وهى خلاف الاولى
كما هو المفهوم من عبارته هذه اللبث وقيل مكروهه اما الاستعانه فى احضار الماء فباحه

اولى

وصحح في الروضة من زيادته صحته وفي الرافعي عن الامام جواز ان يقطع بوقوعه موقعه
قول المنهاج فلو احدث فيه توضأ وبنى لو قال تطهر لكان احسن لان قوله احدث يتناول
الاكبر والاصغر ولكنه جرى في ذكر الوضوء على الغالب وقد عبر الحاوي بقوله وان احدث
بنى وسكت عن التطهر لانه معلوم **قول التنبيه** وان طاف من غير نيه فقد قيل يصح
وقيل لا يصح **فيها** امور **احدها** الاصح الاول لان نيه الحج ما في عليه ولذلك لم يذكر المنهاج
والحاوي في واجبات الطواف النيه لعم يشترط عدم الصارف الى قصد اخر فطلب غريب
على الاصح **ثانيها** لا يختص ذلك بالطواف بل هو جار في سايو الاركان هل يجب افرادها
بنيه كما حكاه الرافعي عن المتولي **ثالثها** الخلاف خاص بطواف الركن صحاكان او عمرة فاما
طواف الوداع والمنذور والنفل فلا بد له من نيه كما ذكره ابن الرفعه قال وطواف القدوم
يحتمل اجراء الخلاف فيه لانه من سنن الحج الداخله فيه فشملته نيه الحج انتهى قال السبكي
وهذا ظاهر في طواف الوداع ان قلنا ليس نسكا والا فيظهر مجيء الخلاف فيه قلت والاصح
انه نسك فلا حتاج حينيذ الى نيه والله اعلم واهمل الشيخ من الشروط كون الطواف داخل
المسجد وقد ذكره المنهاج والحاوي واستنبطه ابن الرفعه من اطلاقه الطواف
بالبيت لانه اذا كان خارجه كان طايفا بالمسجد لا بالبيت فلو طاف على سطح المسجد
وكان اعلا من البيت ففي العدة وغيرها انه لا يجوز واختاره السبكي واستبعد الرافعي
وصوب في شرح المهذب قول الرافعي **قوله** واذ جعل البيت عن يساره **فيه** امور **احدها**
يستحب منه استقبال الحجر الاسود في ابتداء الطواف فانه يندب ان يمر مستقبله حتى يحاوره
ثم يجعل البيت على يساره حينيذ ذكره النووي في شرح المهذب قال في مناسكه ولا يجوز
الاستقبال الا في هذه الحاله فقط وفي ابتداء الطوفة الاولى فقط قال وهو غير الاستقبال
عند لقاء الحجر قبل ابتداء الطواف فان ذلك سنه مستقله قطعا انتهى ولم يذكر الاكثرون
هذا الاستقبال في مروره بل انكره جماعة **ثانيها** تناول اطلاقهم ما لو طاف منكوسا راسه
الى اسفل ورجلاه الى فوق او مستلقيا على قفاه او على وجهه مع مراعاه كون البيت على يساره
مقتضى كلامهم الصحة في ذلك وقال في المهمات المتجه البطلان كما لو صلى منكوسا وقال شيخنا
ابن النقيب الذي يظهر صحته مع العذر فان المريض المحمول قد لا يتاتى حمله الا كذلك بل قد لا يتاتى
حمله الا ووجهه او ظهره الى البيت لتعذر اضطجاعه الا كذلك **ثالثها** تناول اطلاقهم ايضا
ما اذا رجع القهقرى الى جهة الركن اليماني والبيت على يساره ولا شك في البطلان في
هذه الصوره فسعى ان يراد على كون البيت على يساره ان يمشي تلقاء وجهه الى جهة الباب
ليخرج هذه الصوره **رابعها** مقتضى كلامهم البطلان فيما لو مشى القهقرى الى جهة الباب
وهو الاصح وجزم الروياني بالصحة مع الكراهه وقد ذكر في المهمات انقسام هذه المسئلة

الى

الصورة فاما تقبيل اليد بعد الاستلام بها مع تقبيل الحجر نفسه فلم يذكره كما سادكره
بعد ذلك والظاهر انه لا فرق بين الاستلام المقرون بتقبيل الحجر والاستلام الخالي عن
ذلك في انه يكون بيده فان لم يتمكن فبخشبة ونحوها فيكون تقييد التقبيل باليد لانه الاكمل
واطلاق المنهاج لجواز كل منهما ثانيهما السجود عليه وقد ذكره المنهاج بقوله ويضع جبهته
عليه ولم يتعرض له التنبيه وهو وارد عليه ويرد عليهم جميعا امور احدها انهم لم يذكروا
تقبيل اليد بعد الاستلام بها مع تقبيل الحجر نفسه وقال شيخنا ابن النقيب الذي نص عليه الشافعي
رحمه الله وتبعه جماعة اطلاق انه يقبلها وتقبيل الحجر من غير تخصيص لتقبيل يده بالحجر عن تقبيل
نفس الحجر كما خصه به الرافعي والنووي ثانيها انه ليس في الاستلام والتقبيل المراة
الا اذا خلا الطواف ليلا كان او نهارا وخصه في الكفاية بالليل وكانه جرى على الغالب فلو
خلا المطاف نهارا فالحكم كذلك ثالثها ان الحكم انما هو للركن حتى لو ازيل الحجر من موضعه
والعياذ بالله استلم الركن وقبله وسجد عليه حكاه في شرح المهذب عن الدارمي قال في المهمات
وهو نظير ما سبق في البداءة بالطواف الا انه هناك واضح واما الاستلام فمشكل قولهم
والعبارة للمنهاج فان عجز استلم اي وقبل ما استلم به كما في الروضة واصلها ثم مقتضى
كلامهم الاتيان بدل ولو ادى غيره لزحمة لكن قال الشافعي في الام احب الاستلام ما لم يود
غيره بالزحام الا في ابتداء الطواف فاستحب له الاستلام وان كان بالزحام او في اخر الطواف حكاه
السبكي وذكره في شرح المهذب ان الاصحاب اطلقوا انه لا ياتي به ثم نقل هذا النص قولها
والعبارة للمنهاج فان عجز استار بيده فيه امران احدهما في معنى اليد ما فيها من عصا ونحوها
ولذلك اطلق الحاوي الاستار ثانيهما يستحب ان يقبل ما استار به كما ذكره النووي
في شرح المهذب والمناسك تبعا لابن الصلاح ولم يذكره في الحاوي ولا في الروضة واصلها
قول المنهاج والعباب له والحاوي ويستلم اليماني اي ثم يقبل يده في الاصح وقد ذكره التنبيه
قولها ولا يقبله وقول المنهاج ولا يقبل الركنين الشاميين معناه انه ليس لسنة فان
قبلهن او قبل غيرهن من البيت لم يجزه ولا هو خلاف الاولى بل هو حسن كما حكاه في الاستقصا
عن نص الشافعي انه قال واى البيت قبل فحسن غير انا نامر بالاتباع انتهى واحسن الحاوي
في كونه لم يتعرض لنفي تقبيلهن بل اقتصر على كونه لم يذكر تقبيلهن في السنن ثم مقتضى
كلامهم جميعا انه اذا عجز عن استلام اليماني لا يشير اليه وبه صرح ابن ابي الصيف
في نكته ومناسكه وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام في مناسكه انه يشير اليه قال المحب
الطبري وهو وجه قياسا على الاسود انتهى وقد يوخذ ذلك من قول الحاوي ثم يشير بعد
ذلك تقبيل الحجر ومسح اليماني قولها وان يقول اول طوافه بسم الله والله اكبر الى اخره كذا في
الروضة واصلها والذي في شرح المهذب انه يذهب ذلك في كل طوفة لكنه في الاولى اكد قول المنهاج

في القول

فى الحاج اما المعتمر فينبغى ان يقول عمرة مبرورة او نسكا وخوه وقال فى المهمات بعد ذكره ان المناسب للمعتمر ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للحديث ولقصد المعنى اللغوى وهو القصد **قول النسه** ولم يضطبع بين فى المنهاج محله فقال فى جميع كل طواف يرمل فيه وكذا فى السعى على الصحيح وقد يفهم الاضطباع فى بقية الطواف والاصح خلافه لكراهة هيئة الاضطباع فى الصلاة ولذا صرح به الحاوى فقال بعد ذكر الرمل فى الثلاثة الاولى بالاضطباع الى اخر السعى لا فى الركعتين **قولهما** ولا يرمل المراة ولا تضطبع وكذا الخنثى كما فى شرح المهذب وعليه يدل قول الحاوى ورمل الرجل ثم ان عبارة المحرر قد توهم تحريم ذلك عليهن لقوله ليس على النساء رمل ولا اضطباع قال فى المهمات والمعنى المقتضى للمشروعية وهو لزوم ادب اهل الستار يقتضى التحريم فيهن لان ذلك يودى الى التشبه بالرجال بل باهل السفاهة منهم والتشبه حرام **قول المنهاج** وان يقرب من البيت وهو مفهوم من عبارة الحاوى ايضا **فيه** امران **احدهما** ان محل ذلك فى الرجل اما المراة والخنثى فيندب لهما حاشية المطاف **ثانيهما** ومحله ايضا اذا لم يود احدا والا قادى بالزحمة والا فالبعد اولى **قول المنهاج** ويصلى بعد ركعتين خلف المقام اى هو الافضل كما صرح به التنبيه فان لم يكن ففى الحجر والا ففى المسجد والاخير شامل للحجر وغيره وقد صرح به الحاوى لقوله خلف المقام ثم فى الحجر ثم فى المسجد ثم حيث شاء **قول المنهاج** وجهر ليلا هو المنقول وقال ابن الصلاح فى مناسكه ينبغى ان يسر فيهما ليلا ونهارا لانها صلاة واحدة يسر نهارا فيسن فيها الاسرار مطلقا لصلاة الجنازة على المذهب الاصح وقال شيخنا الامام اللقانى وهذا بحث صحيح **قول النسه** وان حمله محرم ونويا جميعا ففيه قولان احدهما ان الطواف للحامل والثانى انه للمحمول **فيه** امور **احدها** ان معنى قوله ونويا جميعا نوى كل منهما الطواف عن نفسه وحينئذ فالاصح ان الطواف للحامل وعليه يدل كلام المنهاج والحاوى وحكى فى الكفاية عن مناسك النووى تصحيح انه للمحمول وهو وهم عليه اما لو نويا ان يكون الطواف للحامل وقع عنه قطعا وللمحمول وقع عنه على الاصح وكلام المنهاج والحاوى دال على هذا قال فى الكفاية فيما اذا نويا المحمول مقتضى كلام النسه انه لا يجزى فيه القولان قال وهو صحيح فى طواف التطوع دون طواف الفرض **ثانيها** مقتضى قوله ونويا جميعا انه لو نوى احدهما فقط كان الطواف لذلك الناوى قطعا قال فى الكفاية ويظهر ان يبنى على اشتراط النية فان اشترط وقع عن الناوى والا حا القولان **ثالثها** بقى من الصور ان يقصد الحامل الطواف له وللمحمول والاصح وقوعه للحامل وقد ذكر المنهاج والحاوى قال فى المهمات لكن نص الشافعى فى الام على وقوعه عن المحمول وفى الاملاء على وقوعه عنهما حكاه الرويانى فى البحر فالنصان متفقان على نفى هذا الصحيح ونصه فى الام اقوى عند الاصحاب وهو هنا مخصوص اظهر من نصه فى الاملاء فيجب الاخذ به وبقى من الصور ايضا ان لا يقصد الحامل شيا ولم يذكر المنهاج

وذكر

خاصة والمنقول الاول فلذلك ذكره المنهاج لكن من غير تنبيه على انه من زيادته وكان ذلك
لانه مراد المحرر وانما اهمله لوضوحه والمنقول ذكره لاستلام حاصه وكذا في صحيح مسلم
من حديث جابر ومقتضاه انه لا يسحب في هذه الحالة لقبيله ولا السجود عليه قال في المهمات
فان كان كذلك فلعل سببه المبادرة الى السعي **قول المتن** في السعي بعد ذلك سبعا قد يفهم
ان الذهاب من الصفا والعود اليها من المروة يحسب مرة واحدة والصحيح خلافه ولذلك افصح
عنه المنهاج بقوله ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه اخرى والحاوي بقوله
الذهاب مرة والعود اخرى **قول المنهاج والحاوي** والعبارة له وان يسعى بعد طواف ركن
او قدوم احرج طواف الوداع فانه لا يتصور وقوع السعي بعد لانه اذا بقي السعي لم يكن طواف
وداع كما قاله الرافعي والنووي ورده في المهمات بتصويره فيما اذا اراد المحرم بالحج الخروج من مكة
قبل الوقوف فيطوف للوداع ثم يخرج لحاجته فاذا عاد سعى كما ذكره البندنيجي وصاحب البيان
وقالا انه مذهب الشافعي وحكاه في شرح المهذب عنهما وسلم التصوير لمن نازع في الصحة وقال
لم ار لغيرهما ما يوافقه وظاهر كلام الاصحاب عدم جوازه الا بعد القدوم او الافاضة ورده في
المهمات وقال ذكرهم للقدوم والافاضة لانه الغالب قال ثم ان كان طاف للافاضة قبل
ذلك صح السعي لتقدم طواف الافاضة عليه وتراخيه عنه لا يقدح وان لم يطف وقع هذا الطواف
عنه كما صرح به الرافعي وغيره قال ولا يستقيم منع طواف الوداع مع تقاسيم من المناسك
لان السعي والحلق لا آخر لوقتهما وتحوز الحاج الخروج من مكة قبل فعلهما فان صححنا طواف
الوداع بطل ما قاله وان لم نصححه لزم الخروج بلا وداع او وجوب السعي والحلق قبل الخروج انتهى
وخرج بعضهم طواف النفل ايضا وبه صرح النووي في شرح المهذب لكن صرح المحب الطبري
بصحة السعي فيما اذا احرم ملمي بحرم بنفل بطواف وسعى بعده ووافقه قول ابن الرفعة
القطع على ان من شرطه ان يقع بعد طواف ولو نفلا الا طواف الوداع ويقدم المنهاج الركن في الذكر
على القدوم وقد يفهم ان ايقاع السعي بعده ارجح وعليه يدل عبارة الحاوي فانه بعد ذكر السعي بعد
طواف الركن قال وجاز بعد طواف القدوم وقد يقال ان عبارة المنهاج تدل على استوائهما لكونه خير
بينهما والتقديم في الذكر لا يدل على الرجحان فانه لا بد من ذكر احدهما قبل الاخر ولعل هذا ارجح
ولم يتعرض للتنبيه لاشتراط ذلك السعي ولا بد منه **قول المنهاج** بحيث لا يتخلل بينهما
الوقوف بعرفة احسن من تعبير المحرر والروضة واصلها بتخلل ركن لشتا وله الحلق على المشهور
في انه ركن مع ان المتجه انه لا يضر تخلله بين الطواف والسعي **قول المنهاج والعبارة له**
والحاوي ومن سعى بعد قدوم لم يعد اذا لا يسحب اعادته كما في الروضة واصلها وفي موضع من
شرح المهذب وفي موضع اخر منه انه يكره اعادته وقد تفهم عبارتهما التحريم ولا قائل به **قول**
المنهاج ويسحب ان يبقى على الصفا والمروة قدر قامة محله في الرجل اما المرأة فلا ترقى كما صرح

به التنبيه

تعليمهم ما امامهم من المناسك وهو محمول على ما امامهم من المناسك الى الخطبة الثانية كما في
الروضة واصلها في الكلام على الخطبة الثانية المسنونة انه يخبرهم في كل خطبة عما بين
ايديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى قال في المهمات وهو خلاف مذهب الشافعي فانه
نص على استحباب تعليم الجميع في هذه الخطبة فقال في الام يخطب يوم السابع بمكة بعد ما يصلي
الظهر فيأمر الناس بالمضي الى منى والاحرام والصلاة بمنى والمسير الى عرفة وحضور الصلاة
بعرفة وغير ذلك من حجه انتهى **قول المنهاج** فاذا طلعت الشمس فقد واعرفات والحاوي
وسار الى عرفات بعد الطلوع يعتبر مع الطلوع اشراق الشمس على تبير وبه عبر التنبيه
وهو جبل كبير معروف على يمين الذاهب الى عرفات وتعبيرهما بعرفات اولى من قول التنبيه
سار الى الموقف لانه قال بعد ذلك ثم يروح الى الموقف وفي قوله واغتسل للوقوف واقام
بنمرة ما يوهم تقدم الاغتسال على الاقامة بنمرة وليس كذلك فان الغسل انما يكون عند
التوجه الى الموقف والواو لا تقتضي ترتيبا وعبارة الحاوي توهم استمرار سيرهم الى عرفات
وليس كذلك بل يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتى يزول الشمس كما صرح به التنبيه والمنهاج
لكن ليس في عبارته تصريح بان الخطبتين والصلاتين بنمرة وصرح التنبيه بذلك فعبارته
احسن **قول التنبيه** انه يفرغ من الخطبة الثانية مع فراغ الاذان صححه النووي
والرافعي في الشرح الصغير وحكى النووي في الروضة ان الرافعي صحح انه يفرغ منها مع فراغ
الاقامة ثم استدرك عليه وهو وهم فلم يصحح الرافعي في الشرح الكبير شيئا **قوله** ثم يصلي
بالناس الظهر والعصر جمعا قد يوهم ان هذا الجمع للنسك للوهم لخصه بالمسافر ولذا
صححه النووي في مناسكه لكن الاصح في الروضة واصلها وغيرهما انه للسفر فلا يجوز
للحاضر ولا للمكي في الاصح لقصر سفره **قول المنهاج** ويقفوا بعرفة الى الغروب
بالنصب عطفا على خطب من قوله يستحب للامام او منصوبه ان يخطب اعترض عليه
بامرين احدهما انه قد يفهم ان الوقوف مستحب وهو ركن وجوابه انه مقيد بالاستمرار الى
الغروب وذلك مستحب على الصحيح وقيل واجب **الثاني** ان معناه يؤول الى انه يستحب للامام
او منصوبه ان يقفوا فكان الاولى ان يفرد فيقول ويقف ولو اما بعده من قوله ويذكروا الله الى آخره
قول التنبيه والافضل ان يقف عند الصخرات بقرب الامام محله في الرجل اما المرأة فيندب
لها الجلوس في حاشية الموقف كما ذكره النووي في شرح المهذب والمناسك عن الماوردي
واقره قال في المهمات وقياسه استحباب ذلك للخنثى ايضا ويؤخذ على ترتيب الصلاة قال ثم
يتعدى النظر الى الصبيان عند اجتماعهم مع البالغين ثم قال انه ينبغي انه لا يستحب لها قصد
الوقوف مع الرجال عند الصخرات واما امرها بمفارقة اهلها وخيامها السائرة لها والوقوف
في حاشية الموقف المودي غالبا الى ضياع بعضهم من بعض فبعد جدا وليس لنظير الصلاة

انتهى

قال اذا وقف مجنونا يقع حجه نفلا حكاه عنه الرافعي والنووي واقراه فالمغمى عليه اولى بذلك
وقد اعتمد ذلك شيخنا الاسنوي في تصحيحه لكنه قال في المهمات انه خلاف مذهب الشافعي
فانه قال في الام ملا فانه الخ وكان لمن لم يدخلها في انه لا حج له وفي الاحكام ولذلك اطلق
التنبيه انه اذا وقف مغمى عليه فاته الخ قال الاصحاب وتشترط الافاقة ايضا عند الاحرام
والطواف والسعي ولم يتعرضوا للحلق وقياس كونه نسكا اشتراطها فيه **قول المنهاج**
والصحيح بقاؤه الى الفجر كان سبق التعبير بالمذهب كما في المحرر وكذا في الروضة صحح على المذهب
وبه قطع الجمهور وقيل في صحته قولان **قول المتن** ومن ادرك الوقوف بالنهار وقف
حتى تغرب الشمس فان دفع قبل الغروب لزمه دم في احد القولين الاصح انه لا يلزمه دم ولكن
يستحب ولذلك قال المنهاج اراق دما استحبابا وعد الحاوي الوقوف الى الغروب
من السنن لكن صحح النووي في مناسكه الوجوب ومحلها اذا لم يعد فان عاد فكان لها
عند الغروب فلا دم وكذا ان عاد ليلا في الاصح ذكره المنهاج وصحح في شرح المهذب القطع
به فينبغي على طريقته التعبير بالمذهب **قول المتن** وهو في باب الفوات والاحصار
وان اخطأ الناس في العدد فوقفوا في غير يوم عرفة اجزاهم بتينا ولو فاتهم الوقوف الحادي
عشر ولا حر نهم قطعا والثامن ولا يجزهم ايضا فان علموا قبل فوات الوقوف وجب
الوقوف في الوقت وان علموا بعده وجر القضاء في الاصح ذكره المنهاج فلذلك فرض المنهاج
المسئلة في وقوف اليوم العاشر والحاوي فيما بين زوال الشمس يوم النحر والفجر فدخل
في عبارته ليلة الحادي عشر وهي لحر تنتا ولها عبارة المنهاج وذكرها السبكي بحثا فقال
الذي يظهر انها كالعاشر فانها من تمامه وقد عرفت انها منقوله وصحح القاضي الحسين
عدم الاجزاء فيما اذا وقفوا فيها وبين عبارة المنهاج والحاوي تفاوت اخر وهو ان المنهاج
عبر بقوله ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا والحاوي بقوله ولكثير من غالطين فاقتضت
عبارة المنهاج فيما لو تبين لهم الحال قبل الزوال وقفوا عالمين الصحة بناء على ان قوله غلطا
مفعول له لانهم انما فعلوا ذلك لاجل الغلط وان كانوا حاله الوقوف عالمين بالحال واقتضت عبارة
الحاوي في هذه الصورة البطلان وعدم الاجتزاء لانهم لم يقفوا غالطين بل عالمين والاول
هو الذي عليه عامة الاصحاب كما حكاه الرافعي وصححه في شرح المهذب والثاني هو الذي قال البغوي
انه المذهب واطلق القاضي حسين في ذلك وجهين من غير ترجيح واذا عرفت ان قول المنهاج غلطا
مصدرا في موضع الحال استوت عبارته مع عبارة الحاوي في ذلك واعلم ان الرافعي صور المسئلة
بما اذا عرف هلال ذي الحجة فاكملوا عدة ذي القعدة ثلاثين ثم قامة البينة انما لعيد وقوفهم او
في اثنائه لليلة الثلاثين وفي اطلاق الغلط والخطأ في العدد على هذا التصوير نظر وانما هو جهل
والتعبير بالغلط يتناول ما اذا وقع ذلك لسبب الحساب ولذا يتناوله تعبير التنبيه بالخطأ

في العدد

وهو وجه والاصح انه ياخذ سبع حصيات ليوم النحر فقط **قول التنبيه** ومن حيث اخذ
جاز ان اراد الجواز المستوى الطرفين ورد عليه انه يجزئ من المسجد والحش والمرمى وزاد في
شرح المهذب ومن الحل ولم يذكره الرافعي وصاحب الكفاية ونص عليه الشافعي قال السبكي وينبغي
تخريج احدهما من المسجد ان كان جزاسنه وللمسجد به نفع قلت وصرح بذلك النووي في باب
الغسل من شرح المهذب فقال ولا يجوز اخذ شئ من اجزاء المسجد كحصاه وحجر وتراب وغيره
قوله قال الجمهور يتزود الحصى ليلة قبل ان يصلي الصبح وقال البغوي يوخرها عن الصلاة
قال في المهمات وهو الصواب نقلا ودليلا فقد رايته منصوصا عليه في الام والاملاء ورواه
النسائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للفضل غداة يوم النحر التقط لي حصا الحديث
انتهى ويوافقه قول المنهاج ويأخذون من مزدلفة حصى الرمي ان جعلناه معطوفا على قوله
قبله ثم يدفعون الى منى فان ذلك بعد صلاة الصبح لكن الظاهر انه معطوف على قوله في اول
الفصل ويبيتون لانه يلزم من عطفه على قوله يدفعون فقد الاستحباب على غير الضعفة والنساء
وهو يبعد **قوله** ويقف بالمشعر الحرام اي الافضل ذلك ولو وقف في غيره من المزدلفة
تادى اصل السنة على الاصح وكذا لو مر ولم يقف كفاه كما في الكفاية عن القاضي حسين واقره وصرح
التنبيه بان قزح هو المشعر الحرام وقال الرافعي هو جبل بالمشعر وقال النووي تبعا لابن الصلاح
هو جبل صغير في اخر المزدلفة قال وقد استدل الناس به الوقوف على بنا محدث هناك
يظنونه المشعر الحرام وليس كما يظنون لكن تحصل بالوقوف عنده اصل السنة كما تقدم
وقال المحب الطبري هو باوسط المزدلفة وقد بني عليه بنا ثم حكى كلام ابن الصلاح
ثم قال والظاهر ان البنا انما هو على الجبل والمشاهد تشهد له قال ولم ار ما ذكره يعني
ابن الصلاح لغيره **قوله** ويقطع التلبية مع اول حصاة محله اذا جعله اول اسباب التحلل
كما هو الافضل اما اذا قدم الطواف او الحلق عليه فقطع التلبية من حينئذ واما المعتمر
فيقطع التلبية عند ابتدا الطواف **قول المنهاج** ويرفع يده حتى يرى بياض ابطيه محله في
الرجل اما المراة فلا ترفع صرح به الماوردي وذكره النووي في تصحيحه بلفظ الاصح ومقتضاه
ان فيه وجها انها ترفع قال الشناوي وغيره ولم اره ويظهر ان الحنثى في ذلك كالمراة **قوله**
فاذا رمى ذبح هديا ان كان معه الهدى المتطوع به لا يدخل وقت ذبحه بالفراغ من
الرمي الا اذا رمى في الوقت المسنون لان الاصح اختصاصه بوقت الاضحية وقد ذكره
المنهاج بعد ذلك **قول المنهاج** والحلق افضل هدا في الحج وكذا العمرة كما هو ظاهر اطلاق
الشافعي والاصحاب واطلق النووي في شرح مسلم انه يستحب للمتمتع ان يقصر في العمرة ويحلق
في الحج لانه اكمل العبادتين وفصل الشافعي في الام فقال ان قدم قبل وقت الحج بزمن لو حلق
جثم راسه حتى ياتي يوم النحر ولم شعر حلق احبيت له الحلق وان قدم يوم التروية او عرفة

في وقت

باب محرمات الاحرام على الصواب واعترض عليه بان الهدى يطلق على دم الجبران والمحظور وهذا لا يختص بزمان كالدين وهو المراد هنا وفى قوله او لا ثم يذبح من معه هدى وعلى ما يساق تقربا الى الله تعالى وهذا هو المختص بوقت الاضحية على الصحيح وهو المذكور فى آخر محرمات الاحرام فلم يتوارد الكلامان على محل واحد حتى يعد ذلك تناقضا وقد اوضح الرافعى ذلك فى باب الهدى من شرحه الكبير فذكر ان الهدى يقع على المحل وان الممنوع فعله فى غير وقت الاضحية هو ما ليس وقته المحرم فظن النووى ان المراد بالهدى هنا ما يساق فقط عكس مراد الرافعى على ما سبه فى الشرح فاستدركه عليه وكيف يجى الاستدراك مع تصريح الرافعى هناك بما بين المراد وقد اعترض بهذا شيخنا الاسنوى فى المهمات فى شرح المنهاج لكنه فى الجواهر وافق النووى وعده تناقضا ووافقه شيخنا ابن النقيب وقال ما استدركه النووى متوجه من وجهين احدهما ان المساق هو الظاهر عند اطلاق لفظ الهدى والثانى انه اللايق بما يحل يوم النحر فاذ دم المحظور قد لا يجوز تاخيره الى يوم النحر ليكون سببه محرما وقد لا يكون وحد بعد فانه قد يفعل سببه بعد ذلك وذلك لقرى ان قوله او لا ثم يذبح من معه هدى انه المساق تقربا وحينئذ فيرجع قوله ولا يختص الذبح يوم النحر الى ذبح الهدى المساق فيتوجه الاستدراك على ظاهر لفظ المحرر هنا ما خوذا من اتيانه به على الصواب فى محرمات الاحرام واما كون الرافعى فى الشرح ذكر ان الهدى يطلق على المحل فلا يدفع الايراد على المحرر مع ظهور غير المراد منه انتهى **قوله** والحلق والطواف والسعى آخر لوقتها اى وسعى محرما حتى بانى بها صرح به فى شرح المهذب لكن لكن تاخير الطواف عن يوم النحر وكراهته عن ايام التشريق اشد واذا اخر عن ايام التشريق لا يوصف بانه قضا خلافا للمولى قال ابن الرفعه الذى يظهر فى امتناع تاخيره لئلا يتحلل التحلل الاول بل يمتنع تاخير التحلل الاول الى العام القابل لانه يصير محرما بالحج فى غير اشهره والله بان من فاته الحج يلزمه التحلل على الفور لكن المحصر لا يجب عليه التحلل قال شيخنا ابن النقيب ولم يظهر لى تعليل ابن الرفعه وغيره منع التاخير بكونه محرما بالحج فى غير الاشهر ووقت الحج خرج بخروج يوم النحر ولا يجب التحلل فيه قطعا بل الافضل تاخيره عنه قلت ويظهر ان الممنوع منه ابتدا الاحرام بالحج فى غير اشهره لا دوامه وان كان المنقول خلافه **قوله** وفيما يحل بالتحلل الاول والثانى قولان اصحهما انه يحل بالاول ما سوى النسا ويحل بالثانى النسا ان اراد بالنسا وطئهن خاصة خرج به عقد النكاح والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة فيحلان بالتحلل الاول وهو الصحيح فى الشرح الصغير فيهما وفى المحرر فى العقد وعليه مشى الحاوى وان اراد كل ما حرم بما يتعلق بهن دخل فيه العقد والمباشرة فيحرمان الى التحلل الثانى وهو المحل فى الشرح الكبير عن الاكثر وعليه مشى فى الروضة واستدركه فى المنهاج فقال وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد وعقد النكاح فى الاظهر قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح ويرد على عبارة المنهاج الطيب فانه مما يحل بالتحلل

قلت ولو كان لمصلحة الحاج لا ينبغي اختصاصه بالابل فقد يكون وعاء الغنم التي يسوقها الحاج للاكل منها **والثاني** لا تتعين البداءة برمي يوم بل لو بدأ بالثاني تركه جاز **والرابع** لا يختص ذلك بمنى فمبيت مزدلفة كذلك كما استقربه صدر كلام الرافعي والنووي وجزم به ابن الرفعة في الكفاية وحكاه المحب الطبري عن صاحب العدة **قوله** ومن ترك المبيت لعذر بات او امرض خاف فوته كان كالراعي واهل السقاية على المنصوص **فيه امور احدها** ان مقابله منصوص ايضا كما حكاه الماوردي فالمسألة ذات قولين لا وجهين كما في الروضة واصلها **ثانيها** قال في الكفاية افهم اختصاص الخلاف بذلك واطبقوا على جريانه في مريض مثله مرضه البيتوتة بمنى قال الماوردي والخايض **بالسين** قال في المهمات ان كلام الاصحاب يوهم ان الخلاف في جواز ترك المبيت والصواب انه في وجوب الدم مع القطع بجواز الترك فكيف يجب عليه ان يبيت ويترك المريض ضايعا او الحال تالفا او يمكث لمن يغسله ونحو ذلك **والرابع** ان الثعالبي قال في سر اللغة انه لا يقال للعبد ابق الا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العمل والا فهو هارب **قول المنهاج** ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس ويخرج لغروبها وقيل يمتد الى الفجر اي كل يوم يدخل وقت رميه بالزوال ويخرج بالغروب ومحل الوجه بالبقاء الى الفجر في غير اليوم الثالث اما الثالث فيخرج وقت رميه بغروب شمسه قطعا وسياتي المذكور هنا ما صححه في الروضة واصلها من بقاء وقت الرمي في جميع الايام الى انقضاء ايام التشريق وهو ظاهر المنهاج وصرح الحاوي كما سياتي وحمل ابن الرفعة الاول على الاختيار والثاني على الجواز **قول المنه** في جمرة العقبة فيرمي اليها سبع حصيات واحدة واحدة لا يجزيه غيره ثم قال في بقية الجمرات كل جمرة سبع حصيات كما وصفنا وعبارة المنهاج مثله وفيها امور **احدها** انه يشترط كون الرمي باليد ليخرج الرمي بالقوس والدفع بالرجل وسكتا عنه وكذا الحاوي لانه المتبادر الى الفهم والمعتاد فاستغنى بذلك عن التصريح به **ثانيها** يقوم مقام الحصى كل ما يسمى حجرا كما صرحا به بعد ذلك حتى الجديد والياقوت والعقيق والفيروزج والزمرد والبلور والزبرجد على الاصح لا الذهب ونحوه من المنطبعات ولا اللؤلؤ وما ليس من طبقات الارض وعبارة الحاوي بحجر ويأقوت لا اتمد **ثالثها** افهم كلامهما انه لو وقع الشك في ان الحصاة وقعت في المرمى او انه حركه لجعلها الواجب الرمي الى الجمرة وهو قول قديم والجديد المنع وكذا يرد على الحاوي **رابعها** وافهم ايضا انه لو رمى بحصاة ثم اخذها ورمى بها وهكذا سبعا انه لا يجزيه وهو وجه رجحه الامام وقواه ابن الصلاح لكن الاصح الاجزاء حكاه الرافعي عن تصحيح البغوي وصححه في الشرح الصغير وهو المصحح في اصل الروضة ونقله في شرح المهذب عن اتفاق الاصحاب **خامسها** لا يشترط رميها واحدة واحدة فلو رمى جملة السبعة سبع مرات اجزاه مع انتفاء صفة الوحدة ولا يرد ذلك على المحرر لقوله ويشترط رمي الحصيات السبع في سبع دفعات وكذا عبارة الروضة ليشترط ان يرمي الحصيات في سبع دفعات

ولو قال ياقوت بغير عطف لكان احسن لان الياقوت داخل في اسم الحجر؟

الى آخر ايام التشريق فيخالف ما تقدم وقد يقال يجوز تداركه قضاء او اداء مع القول بتحريم التاخير فلا مخالفة انتهى ولا يرد ذلك على قول الحاوى والمتروك يتدارك فانه شامل للجمع ولم يسبق منه ما يخالفه والله اعلم **ثانيها** لو ترك رمى يومين كان كذلك كما فى الروضة واصلها وقد دخل فى عبارة الحاوى المتقدمة وهو مشكل مع قولهم ارباب الاعذار يجوز لهم تاخير رمى يوم واحد وليس لهم تاخير يومين فكيف يمتنع مع العذر تاخير رمى يومين مع جواز تاخير رمى يوم بلا عذر **ثالثها** الاصح ان هذا التدارك اداء وذكره الحاوى وحينئذ فيشكل مع ما تقدم من خروج رمى التشريق بالغروب وقد تقدم هذا الاستشكال وجوابه من كلام ابن الرفعه **قول المتن** فان ترك الرمى حتى مضت ايام التشريق لزمه دم قد يفهم انه لا يلزم الرمى دون ذلك وفى المنهاج والمذهب تكميل الدم فى ثلاث حصيات ولهذا قال الحاوى وفى كل واحدة دم **قول التنبيه** فان ترك حصاة ففيه ثلاثة اقوال احدها يلزمه ثلث دم والثانى مد والثالث درهم الاظهر مد وعليه مشى الحاوى وصورة المسئلة ان تكون الحصاة من الجمرة الاخيرة يوم النفر والا فاذا قلنا على الحساب الترتيب بين الاداء والقضاء وهو الاصح فما بعد المتروك مقطوع حتى يكمل **قول التنبيه** وان اراد الخروج بعد قضاء النسك طاف للوداع والمنهاج اذا اراد الخروج من مكة طاف للوداع **وفيه** امران **احدهما** ان ظاهر كلامها انه لا فرق بين ان يريد الخروج الى مسافة القصر وعليه مشى الحاوى فقال على قاصد سفر القصر والصحيح عند السبكى التعميم فيمن سافر الى منزله اما من سافر الى دون مسافة القصر على قصد الرجوع ولم يكن منزله فلا وداع عليه **ثانيهما** ظاهر كلامها اختصاصه بمن اتى بنسك بل صرح به السنه فى قوله بعد قضاء النسك **لكن** الاصح مشروعيته وان لم يكن بعد نسك ولهذا قال الحاوى ويجب طواف الوداع على قاصد سفر القصر من مكة فلم يذكر من حمله افعال المناسك ويستثنى من كلام من لا يفرق بين سفر القصر وما دونه المعتمر فليس للتمتع وداع عليه عند الشافعى كما قاله ابن المنذر ونقله فى البيان عن الشيخ ابى نصر واما الخارج يوم التروية فيسن له الوداع ولم يثبت فيه حديث ذكر ذلك شيخنا الامام البلقينى فى حواشيه وتخصيص التنبيه بان عبارته صريحة فى ان طواف الوداع ليس من النسك وهو الذى صححه الرافعى والنووى ولهذا لا يوجبه المكى لكن صحح السبكى انه من المناسك وقال يظاهر نصوص الشافعى والاصحاب قال ولم ار من صرح بانه ليس من المناسك الا صاحب التتمة وتبعه على ذلك فى المهمات وبسطه وهو موافق لعد السنه له فى باب فروض الحج والعمرة وسننهما من واجبات الحج على احد القولين وخص المنهاج والحاوى بانه لا يختص ذلك بالخروج من مكة فلو اراد الرجيل من منى الى بلده لم يخرج حتى يطوف **قول المنهاج** ولا مكث بعده والسنه ولم يلم بعده فان اقام لم يعتد بطوافه عن الوداع ليسمى منه مكثا بسبب الرحيل شيئا زاد وشد رحل ونحوها فالاصح فيه انه لا يعيده كما لو حضرت صلاة فصلاها فانه لا يعيد كما جزم به فى الروضة ولهذا قال الحاوى فان وقف لاشتغال السفر بطل **قول المتن** ومن ترك طواف

اودونها وهو الذى صحح فى شرح المهذب لكن فى الروضه واصلها تقييده بالخروج الى ما فى القصر ولهذا الايوسر المكى

والتخليل والتيفيه المذكورة فى مسح الراس والقول عند فراغ الوضوء وترك النفض
والتنشيف وترك الاستعانه وذكر اعبر المنهاج بقوله وسننه وذكر جميع السنن
المتقدمه الا استصحاب النيه والتيفيه المذكوره فى مسح الراس فلم يذكرهما وزاد السواك
وزاد الحاوى الذلك وترك التكلم والتيفيه فى تخليل اصابع الرجلين ومسح الرقبه وكون
الوضوء بمد وهذا قد ذكر فى صفه الغسل ونبه عليهم جميعا التلفظ بالنيه والاستمرار
عقب الاستنشاق واستقبال القبله والجلوس تحت لا يقاله رشاش وجعل
الاناء عن يساره فان عرف منه فعن يمينه والبداءه باعالى وجهه واصابع يديه
ورجليه وترك لطم وجهه بالماء وترك الاسراف والتشريف من فضل الوضوء بعد
الفراغ منه من هيأته ذكره العبادى فى زيادات الزيادات وقد اعتمد فى الحاويه
عن النسيه بانه لعله قصد بالسنه ما واظب عليه النبى صلى الله عليه وسلم فلم يثبت الا داقه
ما عداه وقال غيره الاحسن ان يقال ما ترك عمدا منهى عنه والمناهى كالنفض
والاستعانه ونحوها لا يوصف بالسنه فالمسنونات هى المامورات وهذا كما ذكروه
فى شروط الصلاه ان المبطلات لا يعد تركها شرطا كما اوضحه فى شرح المهذب واما
غيره فمنه المبالغه فى المضمضه والاستنشاق وهو مفهوم من ذكرهما كما فى قوله
وفروض الصلاه النيه الخ وتفصيلها سبق وكذلك فى جميع الصور فكانه قال
المضمضه على ما بيناه ولعل استصحاب النيه من هذا القبيل واما الذكر بعد
الفراغ فقد يتوقف فى قوله لعله يعتد عنه بانه لا يعد من سننه لتمام الوضوء كما لا يعد
الذكر والدعا بعد الصلاه من سننها وان كان مستحبا لكن عده التسميه وغسل
الكفين دون السواك لما ره لغيره والمذكور فى الرافعى وغيره وجهان مطلقان
والاصح عد الكل من سنن الوضوء

باب المسح على الخفين

وفى المنهاج مسح الخف ولو قال الخفين كما فى التنبيه كان احسن فانه لا يجوز مسحه
من رجل وغسل اخرى ولكن مراده الجنس لا التوحيد **قولهما** يجوز المسح وقول الحاوى
انه مخير بين الغسل والمسح بشرطه قد يورد عليه ان ابن الرفعه قال فيما لو كان المحدث
لابس خف بشرطه ودخل الوقت وحد ما يكفيه لو مسح الخف ولا يكفيه لو غسل
الرجل ان الذى يظهر وجوب المسح لقدرته على الطهاره الكامله فلو اراد هو المتوضى الحدث
ومعه ما يكفيه ان مسح لا ان غسل فلا يجب لبس الخف ليمسح عليه الا فى احتمال ذكره
الامام على وجه مرجوح لنسخه وروده **قولهما** للمسافر ثلاثه ايام ولياليهن اى سفر
القصر كما صرح به فى الحاوى لخبر السفر القصر وسفر المعصيه **قولهم** ان ابتداء المده
من الحدث وجهوه بانها عباده موقته فكان ابتداؤها من حين جواز فعلها لكن ذكر

وبين التقصير قال الرافعي ولم يجد والترتيب ركنا وهو معتبر بتقديم الاحرام على الحلق والوقوف على طواف
الركن والحلق وطواف صحيح على السعي فجاز عده ركنا كما في الصلاة ولا يقدح عدم الترتيب بين الحلق
والطواف كما لا يقدح عدم الترتيب بين القراءة والقيام **قول المنهاج** وافعال العمرة كلها اركان اه
الحلق هو قول والاظهر ان الحلق ركن فيها ايضا وعليه مشى المنهاج والحاوي **قول المنهاج** فلا يراد
ان يحج ثم يخرج الى ادنى الحل ويحرم بالعمرة الاقتصار على ادنى الحل هو اقل ما يكون ولكن الافضل ان
يخرج الى الجعرانة فانها افضل جهات الحل للاحرام منها بالعمرة ثم التنعيم ثم الحديبية على ما تقدم
فصارت عبارة التنبيه يتناول الاقل دون الاكمل وكانه بناه على اختياره ان افضل جهات الحل
التنعيم كما تقدم ذلك عنه والتنعيم اد في الحل وقول المنهاج بان يحج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكي للطواف
لعمرته متناول للاقل والاكمل فهو احسن ومقتضى عبارتها ان الافراد لا يصدق بدون ذلك ومقتضى
عبارة الحاوي صدقه بدون ذلك حيث قال والافراد افضل منها ان اعتمر في سنة الحج فتقييد
الافضلية باعتماره في سنة الحج يدل على صدق اسم الافراد بدونه ويوافقه عبارة الروضة واصلها
فاما الافراد فمن صورته ان يحرم بالحج وحده ويفرغ منه ثم يحرم بالعمرة وسياتي ما في صورة
شروط المتمتع لكنها لما ذكر اشروط التمتع وهي ثمانية وفاقا وخلافا قالا ان هذه الشروط معتبرة
لوجوب الدم وهل تعتبر في تسميته متمتعا وجهان اشهرهما لا تعتبر ولهذا قال الاصحاب يصح التمتع
والقران من المكي خلافا لابي حنيفة انتهى فدل على ان بقية صور الافراد انما هي على وجه من الخروج
واما على الاشهر فالافراد منحصر فيما تقدم لكنها قالا في حج الاجير اذا استاجره للتمتع فافرد نظر
ان قدم العمرة وعاد للحج الى الميقات فقد زاد خيرا انتهى فاستعمالا لفظ الافراد في هذه الصورة وهو
مخالف لما قالا انه الاشهر وقال في الكفاية هذا غير شامل لحقيقة الافراد فانه لو اعتمر قبل اشهر الحج
ثم خرج من الميقات اول شوال بالحج في عامه كان افرادا بلا خلاف ذكره القاضي حسين والامام
وذكر مثله السبكي وقال في الصورة الاولى هو اولى باسم الافراد من صورة المنهاج لوقوع العمرة قبل
اشهر الحج اجماعا وتلك وقعت في اشهره عند جماعة وقال شيخنا ابن النقيب عبارة المنهاج هو تفسير
للافراد الذي هو افضل **قول المنهاج** الثاني القران بان يحرم بهما من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان
فيه امران **احدهما** كون الاحرام بهما من الميقات هو اكمل لكنه ليس بشرط للصدق اسم القران فلو
احرم بهما من دون الميقات كان قارنا صحيحا بلا خلاف وعليه دم الاساءة **ثانيهما** اقتصاره على اعمال
الحج ليس بشرط في صورة القران والمراد ان للقارن الاقتصار عليها ولا يحتاج الى عمل السكين وقد
سلم التنبيه من الاول فاعتبر الجمع بينهما في الاحرام ولم يقيد ذلك بكونه من الميقات وسلم الحاوي
من الامرين واقتصر على قوله بان يحرم بهما **قول المنهاج** ولو احرم بعمرة في اشهر الحج ثم حج قبل الطواف
كان قارنا يقتضي انه لو احرم بالعمرة قبل اشهر الحج ثم ادخل عليها الحج في اشهره انه لا يصح ولا يكون
قرانا وهو ما حكاه الرافعي عن اختيار الشيخ ابي علي فانه حكاه عن عامة الاصحاب ولكن حكى عن اختيار

القفال

ان تاخير العمرة عن سنة الحج مكروه فقال الافراد وصف مقصود للحج في نفسه حتى لا تخلطه بالعمرة ولا يقدمها عليه في اشهره فاذا اتى به كذلك كان كاملا وكذلك العمرة ايضا كمالها ان تنفرد عن الحج في غير اشهره وحين اذا فضلنا الافراد عليها نريد تفضيل حج وقع منفردا على حج وقع مختلطا بالعمرة او متاخرا عنها في اشهره لا تفضيل عباد على عباد تين ولا عمل قليل على كثير فهو حينئذ افضل مطلقا سواء اعتمر في سنة اخرى في غيرها وكيف يشترط في تفضيله ان يعتمر بعدها ولم ينقل ذلك عن فعله صلى الله عليه وسلم ولا عن احد ممن كان معه في حجه الوداع الا عائشة وكانت قارنة ولذلك اذا نظرنا الى العمرة من حيث هي فافرادها افضل وان نظرنا اليهما جميعا وان عبادتين افضل من عبادة فوقعت كل عبادة على الوجه المقصود منها وهو هنا الافراد فلا شك انه افضل وكان الاصحاب نظروا الى ترجيح عبادتين على عبادة والى تحميل العمرة على تاخيرها ولم ينظروا الى صفة الكمال في كل منهما وكما انها افرادها كما سبق وان تثنى احل منهما سنرا من بلاد كما فسر به قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فهو افضل من اتيانه بالعمرة تبعا ولا شك ان من عاد بعد الحج الى بلده واعتمر منه افضل ممن اعتمر عقبه من التنعيم ونحوه وذلك لا يمكن في سنة اذا بعدت بلده كالكوفة مثلا ويمكن اذا قربت كالمدينة مثلا قال فهذا افضل فيما ظهر لي لم يلبه جمعها في سفرة افرادا او تمتعا او قرانا لم الاقتصار على الحج انتهى واورد في المهمات على تفضيلهم الافراد انه اذا قرن واعتمر بعده ايضا ينبغي ان يكون افضل من الافراد لاشتماله على المقصود مع زيادة عمرة اخرى قال وهو نظير ما قالوه في التيمم انه اذا رجي الماء فصلى اولا بالتيمم على قصد اعادتها بالوضوء فانه افضل لا محالة قال وكذلك اذا اعتمر المتمتع بعد الحج ايضا خصوصا اذا كان مكيا او عاد لاحرام الحج الى الميقات فان فوات هذه الشروط لا يخرجه عن كونه متمتعا وانما سقط الدم قلت انما ذكر الاصحاب هذا التفصيل عند تاديه لشكين فقط وفي هاتين الصورتين فرادى ثلاثة لشك فليست هي الصورة المتكلم عليها والله اعلم قولها وعلى المتمتع دم الخ وجه شاه يجزي في الاضحية وكذلك جميع الدماء التي في الحج الا جزاء الصيد وقد ذكر ذلك الحاوي ويقوم مقام الشاه سبع بدنة وسبع بقرة قوله التنبيه حاضروا المسجد الحرام اهل الحرم ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة الضمير في قوله منه يعود الى الحرم فالمسافة معتبرة منه كما رجحه الرافعي في شرحيه فقال في الكبير انه الدائر في عبارات العراقيين وفي الصغير انه اشبه الوجهين وصححه النووي في كتبه وعليه مشى الحاوي لكن في المحرر اعتبارها من مكة فقال وانما يجب على المتمتع اذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهو من سكنه من مكة فوق مسافة القصر انتهى وفي هذه العبارة خلل لان مقتضاها ان من هو على مسافة القصر من مكة من حاضري المسجد الحرام وليس كذلك فالصواب حذف لفظة فوق ولذلك عبر المنهاج فقال وحاضروه من دون مرحلتين من مكة ثم استدرك عليه فقال قلت الاصح من المحرر لكن في المهمات ان الفتوى على ما في المحرر فقد نقله صاحب التقريب عن النص فقال حاضر المسجد الحرام عند الشافعي من بينه وبين مكة مسافة لا تقصر فيها الصلاة نص عليه في الاملاء وابى الشافعي بان اعتبار ذلك من الحرم يودي الى ادخال البعيد عن مكة واخراج القريب لاختلاف المواقيت

انتهى

العائد الحج للمذور فلا يراد بقوله تعالى في الحج ولهذا قال الحاوي بين الاحرام والنحر **قوله** وسبعة اذا رجع الى اهله اى ان اراد الرجوع اليهم فان اراد الاقامة بمكة صامها بمكة قاله الروياني في البحر وقياسه انه لو اقام بمنزل آخر صامها فيه **قول المنهاج** ولو فاتته الثلاثة في الحج فالاظهر انه يلزمه ان يفرق في قضائها بينها وبين السبعة **فيه** امران **احدهما** تصحيح بالاظهر يقتضي ان الخلاف قولان وكذا في المحرر ورجحه في اصل الروضة ورجح الرافعي في الشرح الصغير انه وجهان **ثانيهما** انه يقتضي الاكتفاء بمطلق التفريق ولو بيوم واحد وهو قول نص عليه في الاملا لكن الاظهر انه يجب ان يفرق بقدر ما كان يفرق به في الاداء وذلك اربعة ايام ومدة سيره الى بلده والذي قال الحاوي وفرق القضاء بقدر اداء بعد التفريق في الاداء **قول التنبيه** ولا يجب ذلك على القارن الا ان يكون من غير حاضري المسجد الحرام ولا على المتمتع الا ان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات ولا يكون من غير حاضري المسجد الحرام يقتضي ان الشرط المذكور في المتمتع او كالشرط في القارن وليس كذلك فالاصح ان القارن اذا عاد قبل الوقوف الى الميقات لا دم عليه فكان معنى التسوية بينهما في اعتبار الشرطين ويرد ذلك على الحاوي ايضا فانه اعتبر عدم العود الى الميقات في حقيقة التمتع كما تقدم ولم يعتبر ذلك في القران فغاير بين حكمهما وقال في المحرر بعد استيفاء الكلام على المتمتع وعلى القارن دم كدم المتمتع فاستدرك عليه المنهاج وقال الشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهو غني عن هذا الاستدراك فقوله كدم المتمتع يعني عنه واذا استدرك هذا فكان معنى استدراك الشرط الاخر وهو عدم العود الى الميقات **باب محرمات الاحرام قول التنبيه** ويحرم عليه ستر الراس بالمخيط **فيه** امور **احدها** انه ذكر في الرجل وقد ذكر حكم المراة في آخر الباب **ثانيها** قد يفهم عبارته المحرمة ستر جميع الراس وليس كذلك فستر بعضه كذلك وضبطه الامام والغزالي بستر قدر يقصد ستره لغرض كشد عصابة والصواب صحته وابطله الرافعي بالقناع فهم على انه لو شد خيطا على راسه لا فدية عليه مع انه يقصد بمنع الشعر من الانتشار والوجه الضبط بتسميته ساترا **بالثالث** قد تناول عبارته ستره باليد ولا منع منه في بدن نفسه قطعا ولا في بدن غيره على المذهب ولا تماس في هما ولا منع منه وبالاستظلال بالمحمل وهو ج ولا منع منه اذا لم يصب راسه وكذا ان اصابه خلافا للمتولي في الحالة الثانية قال الرافعي والنووي ولم اره لغيره وهو ضعيف وقال شيخنا الامام البلقيني بعضه في الامر بدل له قال ويستظل المحرم على المحمل والراحلة والارض ما شاء ما لم يمس راسه قلت ليس فيه الاستظلال بالمحمل وانما فيه الاستظلال وهو في المحمل او على الراحلة بلا محمل او على الارض واما علم وقال في المهمات جزم به جماعات منهم الروياني في البحر والخوارزمي في الكافي فقالا له ان يستظل بما لا يباشر راسه من الخيمة والمحمل قلت قد يكون من بناية والخيمة والمحمل لا يباشران غالبا قال والاستدلال الماضي حسين لقتضيه وصرح به ابو الخير سلامة بن جماعة في لبابه الوسايل وفرق بينه وبين حمل الزنبيل حيث نقل فيه خلافا ان المحمل يقصد به الستر بخلاف الزنبيل انتهى وقد سبقه الى عبارة التنبيه وضع الزنبيل والحمل على الراس ولا منع منه على المذهب وفي المهمات عن العمراني انه محله اذا لم يقصد به الستر فان قصده حرم قلت والذي رجحه الله وحكاه في البحر عن الحاوي

واستحسنه

المحرمات الا اللبس فهو الذى يفتقر فيه الرجل والمراة فيحرم عليه ستر الراس والمخيط فى البدن
وعليها ستر الوجه وبشر كان فى تحريم القفازين وقول الحاوى والتطيب ليس معطوفا على قوله
ستر الراس بل على قوله اول الفصل ليس القفازين ولو عبر المنهاج باو كقول المنهاج استعمال الطيب
فى ثوبه او بدنه لكان احسن ومراد التنبيه ان كلا منهما محل للتحريم لانه يتوقف التحريم على احدهما
فى التطيب زاد الحاوى قصدا بما يقصد به رائحته واحترز بالاول عما لو القته الريح عليه او اكره عليه
او جهل تحريمه او نسى لونه محرما فلا فدية وكذا لو جهل كون الممسوس طيبا على الاصح بخلاف
ما لو علم تحريمه وجهل التاثير ففيه محب وينبغى فى ناسى الاحرام تقييده بما اذا لم يكثر ذلك منه
كما فى الكلام او الاكل ناسيا فى الصلاة وبالثانى عما لا يقصد رائحته وان كانت له رائحة طيبة اما
لكونه يطيب للاكل او للتداوى غالبا كالفرفل وسائر الابازير والتفاح والسفرجل والاترج
ونحوها او لكونه ينبت بنفسه كالشيح والقيصوم وفى معناها نور الاشجار والعصفر والحنا
فلا فدية فى شىء من ذلك ولهذا قال الحاوى كالعواكه والرواوند والبادية **قول التنبيه** وحرم
عليه شم الادهان المطيبة عبر فى المذهب وعبر بالاستعمال وهو اولى واستعمالها انما هو باستهلاكها
دون شمها وقد صرح الرافعى والنووى بان شم ماء الورد لا يحرم وحكى ابن يونس فى التنبيه فيه وجهين
وصحح التحريم واستهلاك الادهان المطيبة داخل فى قول المنهاج استعمال الطيب والحاوى التطيب
وقد ذكر فى الامثلة فقال ودهن البنفسج **قول التنبيه** واكل ما فيه طيب ظاهر حمل على ظهور
الاوصاف الثلاثة او الرائحة وحدها وكذا الطعم وحده على الاظهر بخلاف اللون وحده فانه لا
يضر على الاظهر ولهذا قال الحاوى كاكل طعام فيه رائحة ويرد عليه الطعم واكل ما فيه طيب داخل
فى عبارة المنهاج لانه يطيب للبدن من داخل **قول التنبيه** وشم الرياحين كالورد والياسمين
والنرجس والزعفران يخالف ما دل عليه كلامه فى الايمان ان الورد والياسمين ليسا من الرياحين
ولعلهما منه لغة تامل فعرفا ثم ان محل تحريم شمها ان يكون بيده او بما هو ملصق بيده فلو شمها من بعد
كان الفاكهة والبستان لم يحنث فان وضعها بين يديه على هيئة معتادة وشمها فاطلاق
التنبيه وغيره يقتضى المنع لكن قال شيخنا ابن النقيب الذى يظهر عدم التحريم وقد يقال
ان عبارة المنهاج لا تتناول الرياحين من وجهين احدهما انها مشمومة لا طيب والثانى كقوله فى
بدنه او ثوبه فانها انما حرم فيها الشم كما فى التنبيه ويقوى الايراد على المنهاج اذا اخذنا باطلاق
التنبيه انه يحرم شمها عند وضعها بين يديه فانه فى هذه الصورة ليس مستعملا لها فى بدن ولا ثوب
وايضا فلو الصقها ببدنه لم يحرم مع استعمالها فى البدن **قول التنبيه** ويجوز له شم التفاح وورد البنفسج
وجهان المقصود منهما التداوى ولا تخدم من يسهما طيب لكن المذهب فى اصل الروضة التحريم كقضية
المشموم **قوله** وفى الزجاج الفارسى قولان اظهرهما التحريم وعليه مشى الحاوى **قول الحاوى** والنوم
فى فراش مطيب محله ما اذا افضى ببدنه او ملبوسه اليه فان فرش فوقه ثوبا ونام عليه فلا فدية لانه

قوله قلع القرد المغطى وفي الصورة كلها لا فدية وقد استثنى الحاوي التاسعة فقال لا من داخل الجفن وذكرها التنبيه بعد ذلك ولا فدية ايضا فيما لو قطع اصبعه وعليها شعر او ظفرا وكسر عظما وراسه وعليها الشعر للتبعية وقد ذكرها الحاوي وقال وقطع ما عليه الشعر ولا فدية ايضا فيما لو حلق المغمى عليه راسه او المجنون او الصبي الذي لا يميز على الاصح في شرح المهذب ولا يفهم من تعبيرهم بالشعر تحريم ازالة الشعرة الواحدة مع انه حرام لكن يفهم من ذكرهم ما يجب في حلق شعرة واحدة قوله التاسعة وان حلق راسه مكرها او نائما وجبت الفدية على الحالق في احد القولين وعلى المحلوق في الثاني ويرجع بها على الحالق الاظهر الاول وعليه مشى الحاوي واطلق التنبيه على الثاني انه يرجع بها على الحالق وفصل الرافعي والنووي فقالا ان فدى بالهدي او الاطعام رجع عليه ولن باقل الامرين منهما لانه متطوع بالزيادة وان فدى بالصوم فلا رجوع في الاصح وفي شرح المهذب عن الاصحاب ان محل جواز فدائه بالصوم اذا عاد الحالق او اعسر وينبغي ان يكون محل القولين ما اذا لم يدخل وقت الحلق فان دخل وقته فقال المحب الطبري الظاهر انه لا فدية قطعا ولا يبعد تاثيمه لاقتياته وان حلقه وهو ساكت قادر على الدفع فكالامر وقيل على القولين في النائم ومن هنا يعلم ان ما تقدم في الحلق من نفسه كما تقدم في الدهن وهو واضح قوله وبعبارة للمنهاج وتكمل الفدية في ثلاث شعرات محله ما اذا اتلفها متوالية في مكان واحد فان تعدد الزمان او المكان فطريقان اصحهما في كل شعرة ما فيها لو انفردت وهو مد في الاظهر والطريقة الثانية قولان كمن كرر اللبس قوله التاسعة فان حلق شعرة او قلم ظفرا ففيه ثلاثة اقوال احدها يجب ثلث دم والثاني درهم والثالث مد الاظهر الثالث وقد ذكر المنهاج فقال والاظهران في الشعرة مد طعام وفي الشعرتين مدين ومشى عليه الحاوي ومحل الاقوال اذا اختار الدم في الشعرات الثلاث فان اختار الصوم فيها صام يوما او الاصح اخرج صاعا قاله العمراني في مشكل المهذب وبه يندفع الاشكال المشهور انه اذا حلق الثلاث خير بين دم وثلاث اصع وصيام ثلاثة ايام فينبغي اذا حلق شعرة خير بين ما يخصها من الخصال فكيف يأتي الخلاف وتبع العمراني على ذلك ابن ابي الصيف في نكت التنبيه والمحب الطبري وقال انه مما لا يمكن دفعه وقال في المهمات انه متعين لا محيد عنه وقال ابن الرفعة ما قاله العمراني انما يظهر على قولنا الواجب ثلث دم او درهم لم يظهر على قولنا مدا ذ يرجع حاصله الى انه مخير بين المد والصاع والشخص لا مخير بين الشيء وبعضه قال وجوابه المنع فان المسافر مخير بين القصر والاتمام وبين الظهر والجمعة وانتهى فلو قصر الشعرة فهو كحلقها وقيل يوزع الفدية عليها وصححه الماوردي وقال شيخنا الامام البلقيني انه القياس ويقاس به الظفر قوله التاسعة وان لبس ثم لبس او تطيب ثم تطيب في مجالس قبل ان يكفر عن الاول كفاه عنها كفارة واحدة في احد القولين ويلزمه لكل واحد كفارة في الثاني الاظهر الثاني وعليه مشى الحاوي وعبارته وتداخل الجزاء اذا اتحد النوع والزمان

في الاستماع

على كل واحد منهما بدنه ام يجب على الزوج فقط بدنه عن نفسه ام عليه بدنه عنه وعنها فيه ثلاثة اقوال كالصوم وقطع قاطعون بالزامها البدنه انتهى قلت ارجحها اولا بطريقة الخلاف يدل على ترجيحها وعليه مشى الحاوى فقال وان فسد للزوجه ايضا واقتصر المنهاج على وجوب بدنه ومراده الترتيب على ما ذكره التنبيه والحاوى وهو انه ان لم يجد فبقرة فان لم يجد فسبع من الغنم فان لم يجد فوقوم البدنه دراهم والدراهم طعاما وتصدق به فان لم يجد صام عن كل مد يوما وقد نبهت من التقييد بالامداد انه لو انكسر بعض الامداد طرح وليس كذلك بل يكمل المنكسر **قوله لنسكه** وان تكرر منه الجماع ولم يكفر عن الاول كفاه عنهما كفارة واحدة في احد الاقوال ويلزمه بدنه في الثاني وشاة في الثالث الاظهر الثالث وعليه مشى الحاوى واراد لنسكه بالتكرر مرتين بدليل قوله عنهما فلو تكرر اكثر من ذلك عرف حكمه مما تقدم **قوله** وان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد حجه وعليه بدنه في احد القولين وشاة في الاخر الاظهر الثاني وعليه مشى الحاوى **قول المنهاج والحاوى** ويجب القضا بتناول الغرض والتطوع ومحله ما اذا كان الذي افسده غير قضا اما اذا افسد القضا بالجماع فانه لا يقضي هذا القضا وانما يقضي الذي افسده اولا لان المقضي واحد وقد صرح به التنبيه فقال وان افسد القضا لزمه البدنه دون القضا ومراده دون قضا القضا اما قضا الاصل فلا بد منه **قولها** والاصح انه على الفور والحاوى مضيقا احسن من قول غيرهم من قابل فان هذا يسمل العمرة فانها ممكنة على الفور ويشمل الحج ايضا اذا امكن في سنة الافساد بان حصر عن اتمام الفاسد سوا جامع ثم احصر او احصر ثم جامع قبل التحلل فيتحلل ثم يزول الحصر والوقت باق فيلزمه القضا في سنته واستشكل تسميته قضا لوقوعه في وقته فهو ممن افسد الصلاة ثم اعادها في الوقت فالاصح انها اداء واجاب السبكي بامرين احدهما انه اطلق القضا على معناه اللغوي ثانيهما انه يضيق وقته بالاحرام وان لم يضيق الصلاة لان اخر وقت الصلاة لم يتعين وقته بالشروع فلم يكن بفعلها بعد الافساد موقعا لها في غير وقتها والحج بالشروع تضيق وقته ابدا واستمرارا فانه ينتهي بوقت العوات ففعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضا انتهى اما من فاته الحج فحكى في شرح المهذب عن ابن المرزبان انه لو حكم من تحلل التحلل الاول فان وطئ لم يفسد احرامه وان تطيب اولبس لم تلزمه فديه لانه لما فاته الوقوف سقط عنه الرمي فصار بلا رمي ثم حكى النووي عن القاضي ابي الطيب والروياني والدارمي ان هذا على قولنا الحلق ليس بنسك فانه قلنا انه نسك احتاج اليه او الى الطواف حتى تحصل التحلل الاول وقد رشحنا الامام البلقيني على ابن المرزبان بنص الشافعي في الام على ان من فاته الحج قبل الاحلال كامل الاحرام تجب عليه الفديه فيما فيه الفديه والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لان الاحرام قائم عليه **قوله لنسكه** ويجب عليه القضا من حيث احرم **فيه امور احدها** انه ليس مني منه ما لو كان في الاداء جاوز الميقات منشئا لانه مريد للنسك فلا خلاف انه لا شي باسا بل يحرم من الميقات **ثانيها** وكذا لو جاوزه غير مريد للنسك ثم بدا له

ملخص مسائل الاحصار

يقتضيه فانه الاخذ بحيلة وذلك انما يكون في الوحشي وعن التنبيه بان الانسي لا يسمى صيدا **رابعها** محل التحريم ان يكون ذلك عمدا وقد ذكر الحاوي ولا بد من العلم بالتحريم للخارج الحاصل به ولم يذكره المنهاج ايضا ذلك **قول التنبيه** وما تولد من ماكول وغير ماكول يحرم عنه المتولد من ماكولين احدهما وحشي كالمتولد بين الظبا والشياه ولا نزاع في تحريم صيده ويدخل فيه المتولد بين وحشي غير ماكول كالدب وانسي ماكول كالشاة ولا نزاع في جواز صيده وكذلك المتولد بين اهليين احدهما غير ماكول كالبغل ولا نزاع في انه لا يحرم التعرض له فتعيين معترض طردا وعكسا الا ان يقال في الصورة الثالثة هذا ليس صيدا وعبارة الحاوي لعرض بري متوحش ماكول او في اصله احدهما اي في اصل البري احدهما اما متوحش واما ماكول وعبارة اصل الروضة مثلها حيث قال او في اصله ماكول ليس ماء بيا وحشيا كان او في اصله وحشي ويدخل في هذه العبارة ثلاثة انواع لا نزاع في انه لا يحرم التعرض لها احدها المتولد بين وحشي غير ماكول كالدب وانسي ماكول كالشاة الثاني المتولدين حيوانين اهليين لا يوكلان احدهما وحشي كالمتولدين بين الحمار والزرافة الثالث المتولدين اهليين احدهما لا يوكل كالبغل فان الاول في اصله وحشي وماكول والثاني في اصله وحشي والثالث في اصله ماكول وقد يقال لا ترد الاولى لانه اعتبر وجود احدهما وقد وجد فيها كلاهما فكان صواب العبارة او في احد اصليه هو اي متوحش ماكول وقد عبر به هو في اللباب واعتذر لبعضهم عنه بان مراده او في اصله احدهما مع الوصف الاخر وهو عجيب لان موضوع احدهما لاحد الشيئين فكيف يجعلها لهما معا وعبارة المنهاج بعد قوله اصطيادا كل ماكول بري وكذا المتولد منه ومن غيره قال في الدقايق يدخل في قوله منه ومن غيره ستة ان احدها المتولد من ماكول وغير ماكول والثاني المتولد من شاة وضبع او ظبي فانه متولد من صيد وغيره وهو حرام بلا خلاف وقل من نبه عليه قال شيخنا ابن النقيب وضابطه ان ما حرم التعرض لاحد اصليه حرم لبين ذيب وضبع وبين ظبي وشاة وبين حمار وحشي وحمار انسي وما جاز التعرض لكل منهما جاز كبين حمار وزرافة وبين حمار وفرس وبين ذيب وشاة وبسط ذلك في المهمات وذكر ان المتولد من البري ستة اقسام فالثلاثة الاولى حرام لان كلا منها في اصله الماكول والموحش في ذات واحدة والثلاثة الاخيرة لا تحرم لان كلا منها لا يحرم التعرض لكل واحد من اصليه لكن اقتضى كلام شيخنا المذكور ان انه لا يرد على الرافعي والنووي من هذه الصور الا المتولد بين ذيب وشاة وليس كذلك فالاخريان يردان عليهما وعلى الحاوي كما قدمته **قول المنهاج** وحرم ذلك في الحرم على الحلال والمحرم اما ان نوحد من طريق الاولى واما من عموم ما سبق وافصح به التنبيه فقال وصيد الحرم حرام على الحلال والمحرم ولا فرق بين ان يكون في الحرم الصايد والصيد فلو وقف في الحل ورمى صيدا في الحرم او عكسه حرم بل لو رمى من الحل الى صيد في الحل فاعترض السهم في الحرم حرم في الاصح بخلاف ارسال الكلب اذا ارسله من الحل الى صيد في الحل فاعترض في الحرم وقد ذكر الحاوي **قول المنهاج** فان اتلف صيدا ضمنه **فيه** امور **احدها** انه قد يخرج ما اذا لم يتلفه بل ازمنه وازال امتناعه والاصح انه يضمن كمال الجزاء

لم يجز قطعا **قول النسمه** فان قدى الذكر بالانثى فهو افضل على المنصوص الاصح ان فدا الذكر بالذكر افضل
ذكره فى زيادة الروضة وغيرها **قوله** وان اتلف طبيا ماخضا ضمنه بقيمه شاة ماخض الظبى خاص
بالذكر كما تقدم فلا يمكن ان يكون ماخضا اى حاملا وصوابه ظبيه ثم ان الشاة تنطلق على الضان والمعز
وعلى الذكر والانثى فالصواب عنزا ولا يجوز ذبحها وتفرقه لحمها كما افهمه كلامه لان لحم غير الحامل اطيب
ولا يخرج تلك القيمه بل يعرف ما يحصل بها من الطعام فيتصدق به كذا فى اصل الروضة وكلا يتعين
ذلك بل له ان يصوم عن كل مد يوما قاله فى شرح المهذب **قوله** وان جرح صيدا له مثل فنقص عشر قيمته
لزمه عشر قيمة المثل وقيل عشر المثل الا ان لا يجاوز الاصح الثانى قاله جمهور الاصحاب قالوا واذا ذكر
الشافعى القيمه لانه قد لا يجد شريكا فى ذبح شاة **قوله** واذا امسكه محرم فقتله محرم اخر وجب الجزاء
بينهما لضعفين الاصح وجوب الجزاء على القاتل وحده صححه الرافعى والنووى وفى وجه ثالث يطالب كل
منهما به والقرار على القاتل لتطريره من الغصب ورجحاه ايضا فى موضع اخر **قول الحاوى** مثله
من النعم حكم عدلين محله فيما لا نقل فيه اما ما فيه نقل عن الشارع او عن صحابيين او عن عدلين
من التابعين فمن بعدهم فانه يتبع ما حكموا به بل لو حكم به صحابى وسكت الباقون اتبع كما قاله
فى الكفاية وهذا قال المنهاج وما لا نقل فيه حكم عدلان قال الرافعى وليكونا فقيهين
لتيسير والمراد بالكيس الفطن ولا شك فى وجوبه واما الفقه ففى شرح المهذب عن الشافعى
والاصحاب انه مستحب ونقل الماوردى عن الشافعى وجوبه وصوبه فى المهمات وقال قياسه
انه لا يكتفى بالمراة والعبد وقد ذكر النسمه الرجوع الى عدلين فى المثل وفى القيمة ايضا فقال ورجع
فى معرفة المثل والقيمه الى عدلين ولم يتعرض لذلك الرافعى والنووى فى القيمه **قول المنهاج** وفى
لا مثل له القيمة يستثنى منه الحمام ففيه شاة وان كان لا مثل له من النعم وقد استثناه التنبيه
لكنه عبر بقوله الا الحمام وكل ما عب وهدر وكان ينبغى ان يقول وهو كل ما عب وهدر كما فى المهذب لان
هذا هو الحمام على المشهور فعطفه عليه يقتضى انه غير مثلى لعدم الطير ملازم للعب فلا حاجة لاعتباره
واطلق الحاوى وجوب قيمة غير المثلى وعد الحمام فى امثاله ما له مثل وهو الشاة ولعله ميل الى احد
الوجهين ان سبب وجوبها فيهما شبههما بها فى ان كلا منهما يالف البيوت ويانس بالناس لكن
الاصح ان سببه اتباع الاثار عن السلف لتوقيف بعضهم فيه ونص عليه الشافعى **قول التنبيه** فان
ذبح الصيد حرم عليه اكله وهل يحرم على غيره فيه قولان اظهرهما نعم وهو الجديد وعليه مشى الحاوى
فقال وهو بوجه ميتة وحكم البيض اذا اشتمل والجراد اذا قتله حكم الصيد اذا ذبحه كما فى زوائد
الروضة عن الرويانى عن الاصحاب واختار الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب حل البيض لغير قطعا
لانه لا يتوقف على فعله وصححه الرويانى ايضا **قول النسمه** ولا يملك الصيد بالبيع والهبة اعم
منه قول الحاوى ولا يصح تملكه اختيارا فيشمل قبول الوصية والجعل والرجوع بالافلاس وان
كان اطلاقهم فى المفلس يقتضى خلافه **قول النسمه** وهل يملك بالارث فقد قيل يملك والاصح

والشارح الحاوى الهذب
السلم لو اتلف الحامل لما وهو
اختصار مجحف ؟ ؟

وعليه مشى الحاوى
فعال وجوده تحرزه
؟

على التنبيه والمنهاج ان التحريم فى الشجر انما هو فى الرطب اما اليابس فلا شئ فى قطعه كما لو قتل صيدا ميتا نصفين هذه عبارة اصل الروضة وقد توهم تحريم القلع كما فى الحشيش واليبس كذلك فقد صرح النووى فى نكت التنبيه بانه لا شئ فى قلعه ايضا والفرق بينهما ان الحشيش اليابس يستخلف بخلاف الشجر اليابس ولهذا عبر الحاوى بقوله وتحرم قطع نبات رطب حرمى وقلعه ورد عليه مع ذلك بثلاثة احدها انه يتناول المستنبت من غير الشجر مع انه لا حرم فيه كما تقدم ثانيها انه ليس فى مفهومه قلع اليابس غير المستنبت من غير الشجر فانه حرام ايضا كما تقدم قول المنهاج والاظهر تعلق الضمان به ويقطع استجماره الضمير فى قوله به يعود للنبات وهو شامل للشجر فلا حاجة لقوله تبعا للمحرر ويقطع استجماره فهو وان كان من ذكر الخاص بعد العام فيه ايهام وعبارته تقتضى انه لا يتوقف وجوب البقرة والشاة على القلع بل يحصل بمجرد القطع وكذا عبارة الحاوى فانه بعد تحريم القطع والقلع قال ويجب فى الشجرة الكبيرة بقرة وكذا عبر التنبيه فى التحريم والضمان بالقطع الا ان ابن الرفعة حكى عنه التعبير بالقلع قال فى المهمات وتعبير الرافعى بالتأمة مشعر به الا ان يقال ان التامة للاحتراز عن الغصن قلت هو كذلك بلا شك قال الرافعى وسواء نقل من الحرم الى الحل او الى الحرم ينظر ان يبست لزمه الجزاء وان نبتت فى الموضع المنقول اليه فلا جزاء فلو قلعها قالع لزمه الجزاء ابقاء لحرمة الحرم قال السبكى وهذا اذا كان الموضع المنقول اليه من الحرم اما اذا كان من الحل فقد صرح جماعة بلزوم الجزاء وان نبتت ما لم يعدها الى مكانها وفى المهمات ان الضمير فى قوله لزمه الجزاء يعود للاول كما قال الجرجانى والخوارزمى والبغوى كما قال سليم والبغوى وقال البندنيجى عطا لبنها كالمغصوب اذا تلف واقتصر فى الكفاية عليه وفى المهمات انه واضح متعين قولهم فى الشجرة الكبيرة بقرة قال الامام والبدنة فى معناها بلا شك قال السبكى وفيه نظر قولهم والصغيرة شاة ضبط الامام الصغيرة بعود رسغ الكبيرة فان صغرت جدا ففيها القيمة وجزم به فى اصل الروضة وفى الاستقصا فى شرح المهذب انه لا يشترط فى البقرة اجزاؤها فى الاضحية بل يكفى فيها مسنة وهو ابن سنة بخلاف الشاة لا بد ان تكون فى سن الاضحية ووجهه فى المهمات بان الشاة لم يوجبها الشرع الا فى هذا السن بخلاف البقرة بدليل التبيع فى الثلاثين منها قال وهو يوجد من كلام الرافعى فى موضع اخر واطلاقه فى الارش يقتضى خلافه قول المنهاج وان قطع غصنا منها ضمن ما نقص يستثنى منه الغصن الصغير فلا يضمن وما لو انتشرت الاغصان ومنعت الناس من الطريق او اد تهم فانه يجوز قطع المؤذى منها قوله فان عاد الغصن سقط عنه الضمان فى احد القولين ولا يسقط فى الاخر الاظهر انه لا يسقط وهو كالخلاف فى عود سن المغصوب وفى التعبير بالعود نظر لان العائد مثله لا هو ومحل القولين اذا عاد فى سنة اخرى فان عاد فى تلك السنة لكون الغصن لطيفا كالسواك فلا ضمان

والنبات وحرم المدينه ووج الطايف لحقه فى الحرمة فقط وزاد عليها وج الطايف وهو بفتح
الواو وتشديد الجيم وادى بصحرا الطايف واحترز بقوله فقط عن الضمان وهو الجديد كما قال
المنهاج قال فى البسيط وفيه قول اخر انه يسلب القاتل وهذا القول اختاره النووى من جهة
الدليل فى تصحيح التنبيه وشرح المهذب والاكثرون على انه لا يسلب قتل الكفار وقيل ثيابه
فقط وقيل انه يترك له سائر العورة وصوبه فى زيادة الروضة وصححه فى شرح المهذب
وقال الشيخ ابو حامد يعطاه الى ان يقدر على سائر عورته فان قدر استعيد منه وظاهر
اطلاق الاية ان السلب لا يتوقف على اتلاف بل مجرد الاصطياد ولو توقف الامام فيما اذا
ارسله ثم هو للسالب وقيل لفقراء المدينه لجزاء الصيد وقيل لبيت المال وقال شيخنا الامام
البلقينى الذى يقتضيه النظر انه لا يسلب تبايه اذا كان عبدا فانه لا ملك له ولذلك
لو كان عليه ثوب مستاجرا او مستعارا فانه لا يسلب قال ولم ار من تعرض لذلك وقال
فى التوشيح يستثنى من ليس عليه السلب مغصوب فلا يسلبه بلا خلاف **قول المنهاج**
ويخير فى الصيد المثلى بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين الحرم وفيه تنبيه على الفقرا
من طريق الاولى **وقوله** وبين ان يقوم المثل دراهم يشترى بها طعاما ويتصدق به على نزاع الحافظ وتقدم
بدراهم وذكر الدراهم تمثيل فلا يختص التقويم بها بل يكون بالنقد الغالب منها ومن الذهب
وقوله ويشترى بها طعاما وكذا اعبر التنبيه وهو مثال فلا يخفى ان الشراء غير متعين
فلو اخرج مما هو عنده ذلك القدر جاز ولذلك لم يذكر الحاوى الشراء والمراد الطعام الجزى
فى الوطء كما صرح به الامام وعدل المنهاج عن قوله وبين ان يصوم الى قوله او يصوم للتنبيه
على انه مخير بين شيئين اولا الذبح والتقويم ثم اذا قوم خير بين شراء الطعام للصدقة
وبين ان يصوم يوما لكل مد وجعله التنبيه والحاوى مخيرا بين ثلاثة اشيا والمعنى لا
يختلف وقد يفهم من التنبيه والمنهاج انه لو بقى من الطعام اقل من مد لم يصم عنه شيا
لان الصوم لا يتبعض وليس كذلك بل يكمل المنكسر ويصوم عنه يوما وقد صرح به الحاوى
نعم اذا دخل الصوم فى التخيير محله فى المسلم اما الكافر لو دخل الحرم وقتل فيه صيدا فلا مدخل
للصوم فيه ويخير بين سبعين فقط وقد يفهم من التنبيه والمنهاج استوا التقويم فى المثلى
وغيره وليس كذلك فالاصح فى المثلى اعتبار قيمته بمكة يوم الاخراج وفى غيره اعتبار قيمته
موضع الاتلاف وزمانه وقد صرح به الحاوى فقال فى المثلى لقيمة المقوم بمكة وقال فى غيره حيث
اتلف **قول المنهاج** ويخير فى فدية الحلق بين ذبح شاة والتصدق بثلاثة اصع لستة
مساكين وصوم ثلاثة ايام **فيه امور احدها** لا يختص ذلك بالحلق فالتطيب واللبس
والمباشرة فيما دون الفرج والادهان والقلم كذلك وقد صرح بها كلها التنبيه وكذلك شاة الجماع
الثانى والجماع بين التحللين فى الاصح وقد يفهما ولذلك كله قول الحاوى وفى الحرام سوى المفسد

فى الرونق بثلاثة امثال فصاعدا واقتصر عليه شيخنا فى التقريب لكنه فى المهمات قال ان المعتمد ماضبطه به الشيخ ابو حامد وهو مسافة القصر تقريبا وقال شيخنا ابن النقيب لو ضبط بمنازل ثلاثة ايام وليالیهن لم يبعد قال وهل المراد المشى فيه بمداس ام لا لم ار من ذكره انتهى **قول المنهاج والحاوى** ظاهره ان ليس بنجس العين كالمتخذ من جلد كلب او ميتة قبل الدباغ ولا متنجس جميعه كما فى شرح المهذب والذخاير فلو تنجس بعضه صح المسح عليه واستفاد به مسح المصحف وحمله صرح به الشيخ ابو محمد فى التبصرة وهو مقتضى كلام الرافعى حيث قال لو كان اسفل الخف متنجسا لا يمسحه يعنى الاسفل لان المسح يزيد النجاسة مفهومه انه يمسح غير الاسفل وفى شرح المهذب بل يقتصر على مسح اعلاه وعقبه وما لا نجاسة عليه **قول المنهاج والحاوى** يمنع نفوذ الماء الى من غير موضع الحرز فلا يضر نفوذه منها كما فى شرح المهذب عن القاضى حسين وغيره **تنبيه** اعتبروا فيما يمسح عليه ستر محل الفرض وامكان متابعة المشى عليه وزاد النسه والحاوى لونه حفا وزاد النسه لونه صحيحا وزاد المنهاج والحاوى لونه طاهرا ليمنع نفوذ الماء **قول النسه** وفى المسح على الجرموقين قولان اظهرهما كما فى المنهاج انه لا يجوز وصورة المسئلة انه يكون كلا منهما صالحا للمسح عليه فان لم يصلح واحد منهما للمسح عليه لم يصح قطعا وان صلح الاعلى دون الاسفل صح المسح عليه والاسفل كالفاقه وان صلح الاسفل دون الاعلى فان لم يصل البلل للاسفل لم يصح وان وصل اليه صح ان قصدهما بالمسح او لم يقصد واحدا منهما او قصد الاسفل فقط فان قصد الاعلى فقط لم يصح والى هذا التفصيل اشار الحاوى بقوله عطفا على المنفى وجرموقا فوق قوى لان يصل البلل اليه لا بقصد الجرموق فقط فقوله فوق قوى يشمل كون الاعلى قويا ولونه ضعيفا وقوله لان يصل البلل اليه اى الى الاسفل فيصح وقوله لا بقصد الجرموق فقط فلا يصح فعلم صحته فى ثلاث صور وخرج بقوله فوق قوى ان يكونا ضعيفين وان يكون الاسفل ضعيفا والاعلى قويا ولا تخفى البطلان فى الاولى والصحة فى الثانية ومقتضى عبارة الحاوى فيما اذا كانا صالحين ومسح الاعلى فوصل البلل للاسفل عدم التفصيل المتقدم وقال شيخنا ابن النقيب الذى يظهر منعه لان الفرض انهما صالحان وشرط الصالح منع النفوذ الا اذا صورنا منع النفوذ بالمسح فيتصور بالمنصب **قول المنهاج** وخرق مسقوق قدم سد فى الاصح وفى الروضة فى الصحيح **قول النسه** والسنة ان يمسح اعلى الخف واسفله فيضع يده اليمنى على موضع الاصابع واليسرى تحت عقبه ثم يمر اليمنى الى ساقه واليسرى الى موضع الاصابع **فيه** امور **احدها** ظاهره استيعابه بالمسح وهو الذى اطلقه الجمهور كما فى شرح المهذب والاصح لا كما صرح به

ولا شك انه كذلك وامادم الاحصار فسيأتي **قول المنهاج** ويجب صرف لحمه الى مساكين الحرم لاختصاص ذلك باللحم فيجب صرف الجلد ايضا البيهقي فلو قال يجب صرفه لكان احصر واعم وكذا قد يرد على قول التنبيه وما وجب على المحرم من طعام وجب تفرقته على مساكين الحرم فقد يخرج الجلد بلفظ الطعام وقد لا يخرج وعرف الصرف الى الفقراء من طريق الاولى ويكفي دفعه الى ثلاثة وفيه احتمال لابن الرفعة في وجوب استيعابهم اذا انحصروا كالزكاة بجامع منع النقل قال السبكي وقد يفرق بان المقصود هنا حرمة البلد وهناك سد الخلة **ويجب التنبيه** عند التفرقة قاله الروياني وغيره **قول المنهاج والحاوي** والافضل بقعة لذبح المعتمر المروة محله في غير التمتع فالافضل ان يذبح دم تمتعه يوم النحر بمنى **قول المنهاج** وذا حكم ما ساقا من هدى مكانا ووقته وقت الاضحية على الصحيح اي ساقاه تقربا لا لسبب محظور في الاحرام اما الدماء الواجبة لسبب محظور فان الاحرام فلا يختص بزمان كما تقدم بيانه وشمل قوله ووقته وقت الاضحية ما ساقه المعتمر وفي المهمات انه لا يحتص ويدل له قولهم ان الافضل للمعتمر الذبح بالمروة **قول التنبيه** وما وجب من هدى وجب ذبحه في الحرم كذا هدى التطوع وكلامه على الغالب

باب الاحصار والفوات

قول المنهاج من احصر حل فيه **امور** **احدها** ان مراده ما اذا احصره عدو كما صرح به التنبيه فاما حصر المرض فسيذكره بعده وقد اعترض من عليه بان الاحصار لا يشهر في اللغة كما قال النووي انه يقال احصره المرض احصارا فهو محصور وحصره العدو حصرا فهو محصور فكان يتعين ان يقول من حصر ولا يرد على تعبير الحاوي بالحصر واجيب عنه بان المفهوم من كلام اهل اللغة كما ذكره السبكي ان الاحصار المنع من المقصود سواء منع منه مرض او عدو او حبس والحصر التضييق وبهذا ان الاية نزلت في منع العدو ومطلقا فمن الحديبية وقد عبر فيها بالاحصار **ثانيها** ان المراد التحلل جوازا او الاولى للمعتمر الصبر وكذا الحاج اذا اتسع الوقت وان ضاق فالاولى التعجيل واستثنى منه الماوردي ما اذا تيقن احصاره العدو لعلمه بانهم لا يمكنهم الاقامة فان كان في الحج وعلم انه يمكنه بعد احصارهم ادراكه اوكان في العمرة وتيقن احصارهم الى ثلاثة ايام لم يجز التحلل ويسن منه ايضا ما اذا احاط العدو بهم من جميع الجوانب وهم فرقة واحدة فلا يجوز التحلل كما استنبطه في المهمات من تعليل الرافعي ما صححه من جواز التحلل ولو احاط بهم العدو من جميع الجوانب فانهم يستفيدون به الامن من العدو الذي بين ايديهم **ثالثها** انه يتناول ما احصر عن الوقوف دون البيت وعكسه كما صرح به الحاوي لانه لا يتحلل في الحال في الاولى بل يدخل مكة ويتحلل بعمل عمرة كما في اصل الروضة في اخر الباب وفي الثانية لعله لم يتحلل كما في شرح المهذب عن الماوردي واقره وفي الصورتين لا قضاء واستشكل شيخنا الامام البلقيني رحمه الله من الاحصار عن الطواف اذ الحايض اذا لم تطف للافاضة ولم يمكنها الاقامة حتى تطهر وجاز بلدها وهي محرمة وعدمت النفقة

لكن رجح شيخنا الامام البلقيني مقابله وقال ان الماوردي قال انه المذهب وحكاه عن النصريين وان الشيخ ابا حامد حكاه عن نص الشافعي ثم حكى شيخنا النص وعبارته فان قدر على ان يكون الذبح بمكة لم يجز الا بها وان لم يقدر ذبح حيث يقدر انتهى وليس في هذا النص مطلق الحرم وانما فيه موضع مخصوص منه وهو مكة ومتى قدر على مكة لزمه الرجوع اليها والتحلل بعمل عمرة كما تقدم فليس في هذا النص ما ينافي المصحح في الروضة والله اعلم **قوله المسبه** وان لم يكن معه هدى ففيه قولان احدهما لا بدل للهدى والثاني له بدل الاظهر الثاني لكن قال المسبه وهو الصوم وهو قول مرجوح والاظهر ان بدله طعام بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل مد يوما وعليه مشى المنهاج والحاوي **قول المتنه** تعزيعا على ما جزم به من ان بدله الصوم وفيه بدلان اقوال احدها صوم المتمتع والثاني صوم الحالق والثالث صوم التعديل عن كل مد يوما صحح الفارقي الثالث ولم يصحح الرافعي ولا النووي واحدا منها **قوله** وفي حلله قبل ان يصوم في احد القولين وقبل ان يهدي في القول الاخر قولان الاظهر الجواز وقال النووي في شرح المهذب حكى الاكثرون الخلاف وجهين قال المشاي ولا حرج فيه لان الخلاف فيه مرتب على القولين في الذبح واولى بالتحلل **قول المنهاج** وله التحلل والخلاف الاظهر غير الخلاف الذي في التنبيه لان ذاك مفروع على ضعيفين اما على ان الهدى لا بدل له واما على ان بدله الصوم والذي في المنهاج تفريع على الاظهر ان بدله الطعام فان عجز فصوم التعديل فله التحلل قبل فراغه من الصوم على الاظهر لتضرره بطوله وكذا صحح في شرح المهذب ولم يصحح في الروضة لتصحيح وانما قال وان قلنا له بدل فان كان يطمعه توقف التحلل عليه كالذبح وان كان يصوم فكذلك مع ترتيب الخلاف ومنع التوقف هنا اولى للمشقة بطول مدة الصوم قال السبكي ووقع في كلام الرافعي والروضة خلل فانهما حكيا القول بالتحلل قبل الذبح للفقير وحكيا الترتيب المذكور فكان الرافعي اشتغل اولا عن حكاية القول بشرح المسئلة وتقسيمها ثم ذكر الترتيب في اخرها لما في ذهنه من الوجيز فصار ترتيبا على غير مذكور في كلامه وان كان مذكورا في الجملة وحققه في الروضة من غير تامل انتهى وعبر المنهاج عن عدم الهدى معه بقوله فان فقد الدم والمراد الفقد الحسي او الشرعي لاحتياجه الى ثمنه او وجوده غاليا **قولها** واذا احرم العبد بغير اذن مولاه جاز له ان يحلله **فيه** امور **احدها** ان الامة كذلك وقد ذكر ابن حزم ان لفظ العبد يتناولها **ثانيها** لا يختص ذلك بالقن فالمبعض والمكاتب كذلك **ثالثها** معنى تحليل السيد له ان يامره به فيتحلل بالنية والحلق وليس معناه ان السيد يتعاطى الاسباب فان امتنع كان للسيد ان يعامله معاملة الحلال فيطأ الامة ويستعمله في ذبح الصيد ونحوه ولا يرد شيء من ذلك على قول الحاوي وللسيد منع المحرم لغير اذنه ويحلله سوى مينه وبين المحصر في التحلل بالنية والحلق والذبح وليس كذلك فالاصح القطع بانه لا يتوقف تحلله على الذبح بل يكفي في تحلله النية والحلق ان جعلناه نسكا **رابعها** اورد عليهم ان مفهوم كلامهم انه اذا احرم بلا اذن لا يحلله فان اريد مطلق الاحرام تناول ما لو احرم قبل الوقت المأذون فيه باذا اذن له

في

الا ان يكون ملكت قبل التزويج فتعصى اذا مات وفى كلام القاضى ابى الطيب الاتفاق على وجوب
الحج عليها وانما الخلاف فى انه هل للزوج منعها ام لا **قول الحاوى** وللولد من التطوع ليشمل الام
ايضا والظاهر ان الاحداد عند عدمهما اهما ويراعى الاقرب اليه فالاقرب **قول المتن** ومن تحلل
بالاحصار لم يلزمه القضاء وكذا اطلق الحاوى انه لا يقضى وفى المنهاج ولا قضاء على المحصر المتطوع
فان كان فرضا مستقرا بقى فى ذمته او غير مستقر اعتبرت الاستطاعة بعد وقال السبكى
كذا اطلقوه وينبغى ان يكون مرادهم فى الحصر العام اما الخاص فقد قدمنا فى اول الحج وهنا عند
الكلام فى تحليل الزوجة ما يقتضى انه لا منع الا مستقرا وانتهى قال فى الخادم يستثنى ما لو افسد
النسك ثم احصر وهذا غير محتاج اليه لان القضاء فى هذه الصورة للافساد لا للاحصار
قول الحاوى والتحلل بالاحصار اى يوجب الانقلاب الى الاجير مخالف لتصحيح الرافعى
والنووى انه يقع عن المستاجر كما لو مات اذ لا تقصير **قول الحاوى** ومن فاته اى الوقوف
كما صرح به المنهاج ونواه بان يطلع الفجر يوم النحر كما صرح به التنبيه ولا فرق بين ان يكون
لعذر او غيره **قولهم** والعباب **للمنهاج** تحلل بطواف وسعى وحلق **فيه** امور **احدها**
ان المراد التحلل الثانى واما الاول ففى شرح المهذب انه يحصل بواحد من الحلق او الطواف
مع السعى على ما فيه من الخلاف لانه لما فاته الوقوف سقط عنه حكم الرمى وصار كمن رمى **ثانيها**
هذا التحلل واجب بخلاف ما تقدم فى الاحصار وقد توهم عبارتهم التسوية بينهما وعبارة ابن الرفعة
دالة على وجوبه كما قدمته وحكاه عن الماوردى وعلله بان الاستدامة كالابتداء وفى شرح
المهذب قال الشيخ ابو حامد والدارمى والماوردى وغيرهم ليس لصاحب الفوات ان يصبر على احرامه
الى السنة القابلة لان استدامة الاحرام كابتدائه وابتداؤه لا يصح وتبعه ابو حامد على النص
واجماع الصحابة وحكاه فى المهمات عن صاحب التقريب ايضا وانه نقله عن النص وكذا قال شيخنا الامام
البلقينى لو اراد البقاء على احرامه لم يكن له ذلك ويأثم به نص عليه فى الام فلو ارتكبه وبقى محرما
الى قابل فهل يخرج بذلك الاحرام لم اجزه كما حكاه ابن المنذر فى الاشراف عن الشافعى **ثالثها** ان محله
ما اذا لم يكن سعى مع طواف الفرض فان سعى مع طواف الفرض لم يحتج الى اعادته كما حكاه فى شرح
المهذب عن الاصحاب لكن جزم فى الكفاية باعادته **رابعها** لا يسعى ان يفهم ان هذا الماتى به من
طواف وسعى وحلق عمرة ولهذا قال التنبيه والحاوى بافعال العمرة ولم يقولا بالعمرة ويترتب على
هذا انه لا يجزيه عن عمرة الاسلام وكذا فى اصل الروضة وان المكى لو احرم بالحج من مكة ثم فاته لم يجب عليه
الخروج لانى الحل وقد نص على ذلك الشافعى كما حكاه شيخنا البلقينى وعلله الشافعى بانه لم يكن معتمرا انما
تخرج باقل ما يخرج به من عمل الحج وصرح به ايضا البغوى فى التهذيب **قولهم** وعليه القضاء **فيه** امور
احدها قيد فى الروضة واصلها وجوب القضاء بالتطوع فان كان فرضا فهو باق فى ذمته كما كان
وكذا عبارة المحرر وحينئذ فاطلاق القضاء مدخول لانه مو قول لما ذكروه فى الافساد ان الماتى به قضاء

فان قلت

ذلك لعمر في جواب بعت ثم ذكر لفظ الهبة وذكر شيخنا جمال الدين في شرحه الفاظا نقل بعضها
واستنبط بعضها كقوله وليتك واسترضك وصالحتك بشرطه وعوضتك وهذا لك وعقدت
معك والتعريض والترك بعد الفساخ العقد وكذا لفظ السلم في الاصح قلت الاصح البطلان
في لفظ السلم وقد ذكر الحاوي واقتصر التنبيه والمنهاج على بعت وملكت ولم يحصر الايجاب
فيهما قوله الحاوي في عدد صيغ الايجاب استرت وفي صيغ القبول يعني فيه نظر فان الاول ليس
ايجابا وانما يقوم مقامه والثاني ليس قبولا وانما يقوم مقامه قوله في القبول ولعمر جواب
بعت واشتريت انما تكون لعمر قبولا في جواب اشتريت واما في جواب بعت فهي ايجاب فكان ينبغي
ذكرها مع الايجاب وجوابه ان لفظ لعمر يقوم مقام الايجاب من وجه ومقام القبول اخرى فاخرها
عما تمثلتها جميعا ويرد على حصر الفاظ القبول فيما ذكره قبول المشتري رضيت فانه يكفي كما
ذكره القاضي ابو الطيب والروياني قوله وان باع مال الطفل من نفسه وعكسه اي يجب القبول
كذا صححه في شرح المهذب وهو خلاف اطلاق التنبيه والمنهاج واطلق في الروضة وجهين قال
الامام وموضعهما في القبول ما اذا اتى بلفظ مستقبل كقوله اشتريت لطفلي او التمست له اما اذا
قال قبلت البيع والهبة فلا يمكن الاقتصار عليه بحال حكاه عنه الرافعي في الهبة واقره وحكى
الماوردي بالتا انه لا حاجة للفظ بل ينعقد بالرضى قال في المهمات وهو قوي قول المنهاج
ويجوز تقدم لفظ المشتري اي في غير لفظ قبلت فانه لا يجوز تقديمه كما صرح به الامام لكن
في الشرح والروضة في التوكيل في النكاح صحة العقد به مع تقدم هذا اللفظ ويستثنى ايضا لفظ
لعمر اذا قيل بها وهو مفهوم من قول الحاوي ولعمر لجواب بعت واشتريت فانه يفهم عدم الانعقاد
اذا لم يتقدمه احد اللفظين قول المنهاج ولو قال بعتك بعشرة فقال اشتريت بها او بعتك
بها فقال اشتريت بعشرة انعقد في الاظهر كذا نقلها في الوسيط منصوصين وصوبه في المهمات لكن صحح في الروضة وشرح المهذب تبعا للشرح الصغير
انهما وجهان وقد تفهم من عبارته وعبارة التنبيه البطلان في قول البايع اشتريت مني والاصح فيه
الصحة كما ذكره في الحاوي وقد تقدم قول المنهاج والحاوي وينعقد بالكناية اي مع النية
ويستثنى بيع الوكيل الذي عليه فيه الاشهاد فانه لا ينعقد بالكناية جزما لكن في الوسيط الظاهر شرط ج
في هذه الصورة الصحة عند لو قرائن واقره الرافعي والنووي لكن ذكره في المطلب فقال انه مخالف
لكلام الائمة وقول المنهاج لعلته لكن بكذا في الاصح يتعلق بقوله وينعقد بالكناية لا بالمثال الذي
ذكره فلو قدمه كما في المحرر لكان احسن ثم محل الوجهين كما قال الامام واقره الرافعي والنووي ما
اذا عدمت القرائن فان وجدت وافادت التفاهم وجب القطع بالصحة ولم يذكر التنبيه انعقاد
البيع بالكناية فيرد عليه ويرد على حصر الحاوي الكناية في الالفاظ التي ذكرها قوله سلطتك
عليه كما صححه النووي وقوله باعك الله كما في زيادة الروضة عن فتاوى الغزالي والكناية فيصح
بها البيع اذا كتب الى غايب فاذا كتب لحاضر فوجهان قال السبكي ينبغي ان يكون اصحهما الصحة

قول المنهاج

قالوا انه غير مكلف فلا اثر لنصرفاته عندهم لا النافعة ولا المضرة فخالف النووي طريقة الفقها
بطريقة الاصوليين **ثانيها** ان الشافعي رضي الله عنه نص على انه مكلف فقال وهذا اي السكران آثم
مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم انتهى وهو خلاف ما قاله النووي من انه غير مكلف **ثالثها**
ان السفيه والمكره لا يردان على عبارة المحجور ايضا لان معنى قوله واعتبر في المتابعين التكليف انه لا بد في
كل من يبيع منه وهذا صحيح ولا يلزم عكسه وهو اعتبار بيع كل مكلف لكن التعرض لها احسن لكن
لا يردان على المحجور واعترض على تعبير المنهاج بالرشد بامور **احدها** انه خرج السكران ايضا
كما اخرجه قيد التكليف عند الاصوليين الا ان يعترض في سكره لا خرجه عن الرشد لجهل او
اكراه وهو نادر **ثانيها** انه يرد عليه الفاسق فان بيعه صحيح وليس برشيد اذ الرشد صلاح
الدين والمال **بالمرة** اورد عليه ايضا من طواسفهه لعدفك الحجر عنه فانه لا بد من اعادة الحجر عليه
على الصحيح فاذا باع قبل اعادة الحجر صح مع انه ليس برشيد **رابعها** ان عبارته تتناول الصبي
فانه وصفه بالرشد في قوله في الصيام او صبيان رشدا مع انه لا يصح بيعه اورده الشيخ فخر الدين
المصري وقال ولو قال شرطه ان يكون مختارا غير محجور عليه لم يرد شيء واعترض على هذه
العبارة بان السكران يصح بيعه ولا يحقق انه مختار والمكره حتى يصح بيعه وليس بمختار
فالاحسن ان يقال غير مكره بباطل ولا محجور وعبر النسه لقوله لا يصح البيع الا من مطلق
التصرف غير محجور عليه ويرد عليه عدم الاكراه لغير حق وذكر في الكفاية ان مقتضى كلامه
تحقق الرشد حتى لو جهل رشد لا يصح قال ولم اره لاحد قلت في امضاء عبارته لذلك نظر
ولتعبير المنهاج بالرشد اقرب الى اقتضاء ذلك من تعبير التنبيه بعدم الحجر ولم يذكر الحاوي شيا
من هذه الشروط للعاقد واجيب عنه بانه اهمل التكليف لذكره له في الحجر والاختيار للتعرض له في
الطلاق **قول المنهاج** وعدم الاكراه لغير حق **فيه** امران **احدهما** يسعني منه مالو اكره المالك رجلا
على بيع مال نفسه فباع فانه يصح كما قاله القاضي حسين في كتاب الطلاق وهو الاصح في نظيره من الطلاق
ولو ازم اجنبي الوكيل على بيع ما وكل فيه فاصح احتمالي ابي العباس الروياني عند البطلان والثاني
الصحة **ثانيهما** صور في الروضة الاكراه بحق بان توجه عليه بيع ماله لوفاء دين عليه او شراء مال سلم
اليه فيه فاكرهه الحاكم عليه فانه يصح بيعه وشراؤه وقال السبكي كان بعض شيوخنا يصوره
بمن امر عبده بالبيع فامتنع فاكرهه فانه يصح لانه من الاستخدام الواجب رده شيخنا جمال الدين
رحمه الله بالزام الابطال فيما اذا قال بع عبدك والا قتلتك اذ لا استخدام له عليه مع انه يصح كما تقدم
لكونه ابلغ في الاذن فكانه ليس اكراها بل هو اذن موكد قال شيخنا الامام شهاب الدين بن النقيب وفي الرد
نظر فان قوله بع عبدي والا قتلتك اكراه لغير حق لا طريق الى تصحيح البيع فيه لكونه اذنا
موكدا واما هنا فانه اكراه لحق وعلة حقيقة الاستخدام فالمعلل هنا كونه لحق وصحة البيع
مرتبة عليه والمعلل هناك صحة البيع لكونه ماذونا فيه فافترقا انتهى وصوره بعضهم بما اذا

وجوب ج

اسلم

ان تبايع كافرا ان كافرا بشرط الخيار للبايع فيسلم العبد فانه يدخل في ملك الكافر بانفسخا
جبارا البايع السادسة ان يرده عليه لا بالعيب بل لفوات شرط كالكتابه والخياطه ونحوها
ولو قيل بانه يمنع على المشتري رده بالعيب اذا وقع الاسلام في يده لكان متجها لما حدث عنده
من السبب المقتضي لرفع يده وبد امتناله من الكفار عنه السابعة اذا اشترى ثمار العبد كافر فاسلم
ثم اختلطت الثمار وضح العقد كما هو مقرر في بابه الثامنة اذا كان للكافر عبد مسلم مغصوب
فباعه ممن يقدر على انتزاعه فجر قبل قبضه فان للمشتري ان يفسخ ومثله ما اذا باعه وهو
عبد مغصوب فغصب قبل قبضه التاسعة اذا باعه من مسلم راه قبل العقد ثم وجده المسلم متغيرا
عما كان فله الفسخ العاشرة ان متعه لمسلم وماله غايب في مسافة القصر فللكافر الفسخ لتضرره
بالصبر الى احضار الثمن الحادية عشرة ان متعه بصبي من طعام تخريطهر ان حنتها دكة
او غيرها فله الفسخ لانه كالتلف الثانية عشرة ان مبيع العبد المسلم لمسلم لم يتقايلا فلا
يجوز ان جعلنا الاقاله بيعا وان جعلناها فسخا وهو الصحيح فعلى الوجهين في الرد بالعيب كما
قاله الرافعي الثالثة عشرة ان يجعل الكافر عبده المسلم راس مال سلم او يجعل عبد الكافر
كذلك ثم يسلم العبد وينقطع المسلم فيه فان الفسخ جايز وحينيذ فيعود المسلم الى ملك الكافر
على قياس ما سبق من المسايل الرابعة عشرة ان يقترض عبده الكافر فيسلم العبد في يد
المقترض فيجوز للمقترض الكافر ان يرجع فيه كما جوزنا له الرجوع في الهبة على ما سبق بل اولى
لان القرض وضع للرجوع في شئ اما العين المقترضة او مثلها بخلاف الهبة فانها لم توضع
لذلك بل للثواب على الواهبين وان كانوا اصولا لعدم الرجوع وهذه المسله انما استثنى
اذا فرعنا على ان لا مثل له يرد مثله صورة وعلى ان المقترض يجوز له ان يرجع في عين ما اعطاه
وهو الصحيح فيهما ولو اسلم في ملك الكافر فاقترضه لمسلم او وهبه لولد المسلم فمقتضى اطلاقهم
الامر بازالة الملك انه يكفي ذلك وحينيذ فلا يختص جواز الرجوع بالمثال المتقدم نعم في الاكتفا
بهما نظر ظاهر وتحتمل الاكتفا ويمنع الرجوع الخامسة عشرة ذكرها الرافعي في الرهن اذا
ورث الكافر عبدا مسلما او كافرا فاسلم في يده ثم باعه ثم ظهر دين على التركة او حدث برد بمبيع بعيب
ونحوه فلم يقض الوارث الدين فان الاصح فسخ البيع فيه ويعود الى ملك الوارث متعلقا به الدين
السادسة عشرة ان يتوكل في شرا كافر معين او غير معين فاشتراه ثم اسلم فظهر انه معيب واختار
الوكيل الرد فلم يرد الملك ايضا فانه يقع عن الوكيل كما اوضحته في باب الوكالة وحينيذ فقياس
ما سبق من الصور عوده الى الكافر السابعة عشرة ان يشتري العامل الكافر عبد القراض ثم
يقسمان بعد اسلامهم فان قياس المذهب صحته وحينيذ فيدخل المسلم في ملكه لان العامل لا يملك
حصته الا بالقسمه الثامنة عشرة ان يجعله اجرة او جعلا ثم تنفسخ الحال فسخ ذلك بسبب
من الاسباب التاسعة عشرة اذا التقط ملتقط شخصا محكوما بكفره بشرطه المعروف وهو اما

والنووى ذكرها هنا واستثنى فى الحاوى من هذه المسايل الارث والاسترداد بعيب او اقاله **قول التنبيه** ويصح فى الاخر ويومر بازالة الملك عنه يرد عليه الكتابه فانها تبقى على الاصح او الاظهر وليس فيها ازاله ملك وقد ذكرها الحاوى **قول الحاوى** والمودع اى لا لشرط اسلامه فيجوز ايداع العبد المسلم عند الكافر قال السبكى وفيه اشكال من جهة وضع يد عليه لا سيما اذا كان صغيرا قال والذى لا اشك فيه انه لا يجوز ايداع المصحف عند المهن والاعاده كالايداع **قوله** والمستاجر اى لا لشرط اسلامه ثم قال ويومر الكافر بازاله ملكه عنه كتابته قد تفهم انه لا يومر بان يزيل ملكه عن المنافع بان يوجره مسلما والاصح فى شرح المهذب خلافه **فرع** امة كافره حملت من كافر فاسلم فالحمل مسلم فيحتمل ان يومر مالك الامة الكافره بازاله ملكه عن الام ان قلنا الحمل يعطى حكم المعلوم قاله فى البحر **قوله** وتفريق المستولدة والمدبر محاله فى المدبر اذا دبره قبل اسلامه فانه لا يباع بل يحال بينهما فلو دبره بعد اسلامه لم يلف ويباع وقد اوضح المنهاج الصورتين فى التدبير **قول الحاوى** وان امتنع اى الكافر من ازاله ملكه او الكتابه حيث امرنا ببيع اى بثمن المثل فان لم يجد مشتريا به صبر وحيل بينهما وليستكسب له ويوخذ نفقته منه **قول المنهاج** ولا يصح شرا الكافر المصحف والمسلم فى الاظهر معنى ان يتعلق قوله فى الاظهر بالاخيرة فقط فان الاصح القطع بانه لا يصح شراوه المصحف وفرق الرافعى بان العبد يمكنه الاستغاثه ودفع الذل عن نفسه وفرق الماوردى بان المصحف اكثر حرمه بدليل حرمه مسه على المحدث وفرق فى الامر جاعتق العبد وبنى على هذه الفروق بيع العبد الصغير وبيع غير المصحف مما معناه والله اعلم والعبرة بمن يشترى له لا بمن يباشر الشرا كما تقدم فى شرا المسلم وبذلك عبر الحاوى وفى معنى المصحف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكره الحاوى خلافا للماوردى فانه لم يلحقه بالمصحف كذا ذكره هنا واقتصر الرافعى والنووى على حكايته عنه لكنه فصل فى عقد الذمة فقال ان كان المذكور فى كتب الحديث صفته وسيرته فيجوز قطعا وان كان فيها كلامه من امره ونهيه واحكامه ففى المنع وجهان قال العراقيون وكتب الفقه التى فيها اثار السلف لها حكم المصحف فى هذا قال السبكى الاحسن اطلاق المنع من بيع كتب العلم للكافر وان خلت عن الاثار تعظيما للعلم الشرعى قال ولهذا شحنا القاضى تاج الدين وقوله تعظيما للعلم الشرعى يفيد جواز لبيعهم كتب علوم غير شرعيه وسبق المنع من بيع ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو واللغة وامثالها انتهى وقال النووى الخلاف فى بيع العبد والمصحف والحديث والفقه انما هو فى صحة العقد مع انه حرام بلا خلاف واعترضه فى المهمات فى نفى الخلاف بالنسبة الى كتب الفقه بان فى الايضاح للصيمرى فاما اذا اشترى كتب الفقه والطب والنحو فلا حرج عليهم وزعم بعض اصحابنا ان النصرانى اذا ابتاع كتاب المزنى كان ممن ابتاع مصحفا والصحيح خلافه انتهى **قول المنهاج** ولا الحربى سلاحا وفى وجه يصح مع التحريم قال فى الوسيط انه منقاس قال الروياني

ان امتناع بيعه متفرع على اشتراط طهارة العين وليس كذلك فانه طاهر العين ومع ذلك
لا يصح بيعه ولذلك قال الحاوى طاهر او يطهر بالغسل فلم يعتبر طهارة عينه وانما اعتبر انه لا
يكون نجسا نجاسة لا تطهر بالغسل **قول المنهاج** ولدا الدهن فى الاصح اى لا يمكن تطهيره
مقابله انه يمكن تطهيره بان يوضع على قلتين او يصب عليه ما يغمره ثم يحرك حتى يصل الى
جميعه وظاهر كلامه صحة البيع اذا قلنا به والاصح لغو ليعا عليه ايضا المتن ويستثنى الفرق
بينه وبين الثوب المتنجس حيث صح بيعه قطعا والاصح ان الماء المتنجس لا يصح بيعه
والمسئلة مكررة فى المنهاج فانها مذكورة فى النجاسات وكلامه يقتضى ان غير الدهن من المائعات
لا يمكن تطهيره قطعا وهو المعروف لكن فى الشرح الصغير انه لا يبعد طرد الخلاف فى سائر المائعات
لان ايصال الماء الى اجزائها بالصب والتحريك ممكن والغسالة طاهرة على الاصح فلا يضر
بقاؤها انتهى قال فى المهمات وهو ضعيف لانه ان كان الماء قليلا فلا يرد على جميع اجزائه
الا وهو متغير لاختلاطه به بخلاف الدهن وان كان كثيرا لم يزل اسم المائع
خرج عن المقصود فان الغرض ان يطهره وسعيه على حاله انتهى وقول المنهاج الدهن اعم من
قول التنبيه الزيت النجس **قول التنبيه** ويجوز بيع الثوب النجس اى اذا لم يستتر بالنجاسة
فان استتر بها حرج على بيع الغائب **قول الاصل** ولا يصح الا فيما فيه منفعة مثل قول المنهاج
الثانى النفع والمراد منفعة مباحة سرعا ولذلك قال الحاوى فى منتفع به شرعا **قولها**
لا يصح بيع الحشرات ليستثنى منه العلق فيصح بيعه على الاصح لمنفعة امتصاص الدم **قول**
المنهاج وكل سبع لا ينفع اعم من قول الحاوى لا يصيد ومن قول التنبيه لا يصلح للاصطياد
لان المنفعة قد تكون لغير الصيد كالقتال على الفيل وحراسة الدور فيصح بيعها لذلك
قول المنهاج والة اللهو اى المحرم وسيأتى فى الشهادات **قوله** وقيل يصح فى الاصلة ان عد
رضاضها ما لا يقصد انه اذا لم يعد مالا لم يجز ما لا صغير من قضب كمشط حرما وهو المعروف وفيه
وجه شاذ فى شرح المهذب **قول الحاوى** فى المنتفع به والبناء على السقف ولهدمه يغرم
للفرقة محله اذا كان الهدم قبل البناء فان كان بعده فالمذهب انه لا يلزم اعادته فلا قيمة للفرقة
الا بالهدم قبل البناء واذا طلقها الحاوى **قول المنهاج** امكان تسليمه فيه امران **احدهما** كان
ينبغى التعبير بالقدرة بدل الامكان كما فى التنبيه والحاوى وسائر كتب الرافعى والنووى فانه لا
يلزم من ثبوت امكانه القدرة عليه فان الشئ قد لا يكون مستحيلا ومع ذلك فلا يتمكن الشخص منه
ثانيهما وكان ينبغى ايضا التعبير بالتسلم بضم اللام لا بالتسليم ليشمل مسئلة بيع المغصوب ممن
يعتقد على انتزاعه وتسلمه والتسليم فعل البائع ذكره فى الطلب وهذا وارد على التنبيه والحاوى ايضا
قولها انه لا يصح بيع العبد الابق فيه امران **احدهما** ان ظاهر كلامها منع بيعه مطلقا وهو المشهور
وفى وجه انه ان عرف موضعه وعلم انه يصل اليه اذا اراد صح واستحسنه الرافعى وفى الروضة واصلها لو باع

او فيه قصاص وعفى على مال فهو كما لو كانت خطأ وقد تنا ول هذه الصورة قول المنهاج وله الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر وقول الحاوي وجاز تعلق الارش برقبته هم في كلامهم امور احدها ان محل المنع اذا بيع بغير حق الجناية ثانيها ان محله ايضا اذا استغرق المال قيمته او زاد فان نقص فوفى المطلب يشبه ان يخرج على الخلاف في ان الدين اذا تعلق بالتركة وقلنا هو كتعلق ارش الجناية هل يمنع التصرف في الكل او في قدره فقط ثالثها ان محل الخلاف ان منعه وهو موسر فان باعه معسرا بطل جزما وقيل بالقولين رابعها محل الخلاف ايضا ان منعه قبل اختيار الفداء فلو باعه بعد الفداء صح قطعا او قبله ولكن بعد اختياره فقال البغوي يصح ايضا حكاه عنه الرافعي والنووي واقراه لكن مقتضى اطلاق الماوردي انه على الخلاف قال السبكي وهو الحق لان اختيار الفداء قبل الفداء يصح الرجوع عنه والبغوي ممن يوافق على ذلك انتهى وقد حكى الامام الاتفاق على ان له الرجوع عنه قول المنهاج وكذا تعلق القصاص اي برقبته فان تعلق القصاص صح بيعه قطعا كما سيأتي في باب الخيار في قوله كقطعه بجناية سابقه وقوله في الاظهر الاصح القطع به فكان معنى التعبير بالمذهب قول التنبيه ولا يجوز بيع ما يبطل به حق آدمي كالوقف وام الولد لجواز القصاص بيع ام الولد من نفسها فقال انه الظاهر حكاه عنه الرافعي في باب الردة وفي كتاب الحضانة لابي بكر الحفاف انه لا يجوز بيع ام الولد الا عند اربع خصال المرهونة اي اذا كان معسرا وان يكون الوطي في غير ملكه وتلده في ملكه وان يكون وطئه بعد ان حجر عليه فيها وان تحمل منه وهو مكاتب فيجوز له بيعها بعد عتقه انتهى قول المنهاج الرابع الملك لمن له العقد هذا الضابط ذكره في الوجيز فتبعه الرافعي والنووي ويدخل فيه المالك والوكيل والولي والقاضي في الممتنع وملتقط الحيوان ونحوه والظاهر لغير جنس حقه وقصدوا اخراج بيع الفضولي وليس خارجا بل داخل فان العقد يقع للمالك موقوفا على اجازته عند من يقول به ذكر هذا الايراد في المطلب عن بعضهم وهو ظاهر وقد سلم من هذا الايراد الحاوي بقوله يليه العاقد فخرج الفضولي العاقد اذ ليس له عليه ولاية والتنبيه بقوله ولا يجوز بيع ما لا يملكه الا بولاية او نيابة وليس الفضولي ولي المالك ولا نائبه فتعبيرهما احسن من تعبير المنهاج قول المنهاج فبيع الفضولي باطل لذلك شراؤه وقد صرح به في الحاوي وقوله لعين مال عينه كذا اذا اشتراه بثمن في ذمته عينه بان قال اشتريت لفلان بالف في ذمته وهو مفهوم من طريق الاولى اذ لا سبيل له على ذمته كما قاله وكذا لو اقتصر على قوله اشتريت لفلان بالف ولم يضف الثمن الى ذمته كما رجحه في الوسيط لكن في الروضة واصلها وجهان بلا ترجيح هذا والوقوع عن المباشر وكذا التنبيه لم يذكر سوى البيع ولو عبر بالعقد ليشمل البيع والشراء قول المنهاج وفي القديم موقوف اذا اجاز مالكه نفذ والا فلا فيه امور احدها انه نص عليه في الجديد ايضا ذكره الجويني في السلسلة في القضاء وسلم في المجرد والروياني كلاهما في القراض ونص عليه في الام في الغصب كما حكاه في المطلب ونص في البويطي

ولو باع بنقد كالوباع بعرض وغلب فى البلد نوع منه فالاصح تنزيله عليه مثل ان يبيعه ثوبا
بصاع حنطة والمعروف فى البلد نوع منها فلو عبر بالثمن بدل النقد لكان اشمل **قوله** وفى البلد
نقد غالب ينزل فيه مالو كان فى البلد دراهم عددية ناقصة الوزن كالسعودية مكة او
زايد والاصح تنزيل العقد عليها ولو غلب الفلوس حمل العقد عليها ايضا وفى فتاوى البغوى انه لو باع
بدون عشرة دراهم فضة ولم تسم بين مضروبه هى امتنع بطلان العقد لتردده بينهما ولا
يحمل على النقد الغالب ولعل تخيير المنهاج بالنقد دون الدراهم والدنانير لهذا وقوله او نقدان
لم يغلب احدهما استوفى المعينين كذا اطلقه الرافعى والنووى وصوره فى السلم اذا اختلفت
قيمتهما والاقرب صح الوجهين انه لا يجب التعيين وجزم به الرافعى فى بطيء من الصحاح
والمكسر وقوله اشترط التعيين اى باللفظ فلو عينا بالنية لم يكف ويكفى ذلك فى بطيء
من الخلع فى الاصح وايضا فالاصح انه اذا قال من له بناءة روجتك بنتى ونويا واحد الصحة
فيحتاج الى الفرق **قوله** ولو باع بما يعد دراهم كل صاع بدرهم صح ان خرجنا به والا
فلا على الصحيح يقتضى ضعف الخلاف وانه وجهان وعبر فى الروضة بالاظهر فهو مخالفه
من وجهين **قول المنهاج** وفى بيع الاعيان التى لم يرها المشترى قولان يقتضى القطع
بالبطلان فى التى لم يرها البائع وهى طريقة والاصح طرد القولين فيها ايضا وهى مقتضى
قول المنهاج والاظهر انه لا يصح بيع الغايب لان اطلاقه تبنا وال الغايب عن البايع وعن
المشترى لكن مقتضاه القطع بانه لا يصح بيع الحاضر اذا لم يرو هى طريقة والاصح طرد
القولين فى الحاضر ايضا وهو المجزوم به فى الشرح والروضة وهو مقتضى عبارة التنبيه
قول المنهاج والثانى يصح اى اذا وصفها كما صرح به المتن والمراد بالوصف ذكر الجنس
والنوع فقط كالفرس العربى والعبد الحبشى فلو كان له من نوع اثنان لعين الوصف بما يميز
وقيل يشترط مع الجنس والنوع وصفها كالدعوى وقيل كالسلم وقيل يكفى ذكر الجنس وقيل لا
يشترط شئ فيصح بصنك ما فى نحى **قوله** على هذا القول انه يثبت الخيار عند الرويه قد
يقتضى انه لا يثبت قبلها لا الفسخ ولا الاجازة والاصح لغو الاول دون الثانى وقد يفهم
من قول المتن اذا راها وقول المنهاج عند الرويه ان الخيار يتقيد بحالة الرويه على الفور
والاصح انه يمتد ما دام فى المجلس **قول المتن** ويثبت للمشترى الخيار اذا راها فلو خرج البايع
فيقتضى انه لا يثبت له الخيار عند الرويه اذا لم يكن راها وقد صححه فى اصل الروضة موهما انه
عن الرافعى وليس كذلك فقد اطلق الرافعى هنا وجهين من غير ترجيح لكنه صحح فى الكلام على شرط الاعمى
ثبوت الخيار له وهو مقتضى اطلاق المنهاج فى قوله ويثبت الخيار عند الرويه ويستثنى من اشتراطهم
الرويه مسئلتان احداهما بيع القفاع فى قوة صحيح على الاصح لمشقة رويته فانه على الاعمى
يصح ان يشترى لنفسه من سيده لانه لا يجهل لنفسه بل البصير لا يرى وجه نفسه **قول المنهاج**

الذى يجب فيه النية فان كان المراد به من غسل بدنه خرج المنى وان كان المراد به مطلقا فالاصح ان به الغاسل
لا يجب **قوله السابع** وقيل يجب عليها ايضا من خروج الولد وقيل لا يجب **فيه** امران **احدهما** كلامه
يقتضى ان الخلاف وجهان ويوافق تصحيح المنهاج بالاصح لكن قال ابن يونس فى التنبيه الذى ذكره
جمهور النقلة حكاية الخلاف قولين **ثانيهما** الاصح وجوبه كما صرح به فى المنهاج والحاوى
قوله السابع ومنى ايلاج لحشفة فى فرج وكذا قدرها من مقطوعها كما صرح به المنهاج والحاوى
قال فى الكفاية وقضية التنبيه خلافه ونسب للنص قال فى الروضة وجرى عليه كثيرون من العراقيين
انتهى ويستثنى من هذا الموجب الحنثى فلا غسل بايلاج حشفته ولا بايلاج فى قبله
لا على الموجح ولا على الموجح فيه فيهما **قولها** والعبارة **للمنهاج** وخروج منى اعم منه
قول الحاوى واصله اى اصل الولد لشموله العلقة والمضغة لكنهما قد يدخلان فى مسمى
الولد وفى كلامهم جميعا **به** امور **احدها** ان المراد منى الشخص نفسه فلو استدخل منى غيره
فى ذكره او استدخلت منى غيرها فى فرجها وخرج لم يجب بخلاف البول فانه يوجب الوضوء
لعموم نواقضه وبعد هذا التقييد اورد بعضهم ما اذا جومعت فى قبلها فاغتسلت
ثم خرج منها المنى فانه يجب اعادة الغسل على المذهب قال وليس الخارج منيها وما
يقال انما وجب به ذا الغالب اختلاط المنيين فلذلك انما يجب بشرط ان يكون قضت شهوتها
لا حاصل له لان قضاء شهوتها لا يستدعى خروج شئ من جهتها وان تحقق لها منى
فهو واجب خرج لها منى ام لم يخرج انتهى وقد صرح بهذه المسئلة فى الحاوى وهو مشكل
لان يقين الطهارة لا يرفع بظن الحدث كما تقدم **ثانيها** اطلاق التنبيه والحاوى يقتضى
انه لا فرق بين ان يخرج من طريقه المعتاد وغيره وصرح به المنهاج وكذا فى المحرر والشرح
الصغير والروضة وقال المتولى فى الخارج من غير المعتاد كثفنه فى الصلب او الخصيه
فيه التفصيل والخلاف فى النقض بخارج من منفتح وجزم به فى التحقيق وصوبه فى شرح
المهذب والصلب هنا كالمعدة هناك قاله فى اصل الروضة جزما وذكر الرافعى بحثا
ثالثها ظاهر كلامهم ان المعتبر فى المرأة الخروج الحلى كالرجل وهذا فى البكر اما الثيب فيلتقى
خروجه الى باطن فرجها لانه فى الغسل كالظاهر ذكره فى التحقيق تبعا للماوردى **ثالثها**
ظاهر كلامهم يقتضى ان الموجب للغسل هذه الاسباب وهو وجه وقيل القيام للصلاة
وقيل هذه الاسباب عند القيام للصلاة وهو الاصح وادعى بعضهم ان عدول صاحب التنبيه
عن قوله يجب لستين وباربعة اشياء الى قوله من ستين ومن اربعة اشياء يدل عليه قول
الحاوى ان خواص المنى ثلاثة ظاهره الطرد فى حق المرأة ايضا وصرح به فى المنهاج بقوله
بعد ذلك والمرأة كرجل وهو الذى ذكره الاكثرون ونص عليه البحر ايضا وانكر ابن الصلاح
الدقيق فى منيها وتبعه النووى فى شرح مسلم فاقتصر فيها على الاولى والاجود قال شيخنا

فيه امور احدها قوله قصد للطعوى للادميين لا الجن والبهائم ثامنها لو حذف قوله للطعم لجاز عبارة الروضة ما يعد للطعم غالبا قوتا او قوتا ادما او تفكها او غيرها فاسقط المنهاج التقييد بالعلبة والتادم وسيأتي في الايمان اذ الطعام يشمل القوت والفاكهة والادم والحلوى ولم يذكروا التداوي لان العرف لم يقتضيه فاخذ البابين مختلف والعبرة اورد على الضابط الآتي فاحفظه ربوي في الاصح وقد يرجع دخوله في قوله قوتا وفيه نظر قول المتنبه وكل شيئين جمعهما اسم خاص كالتمر المعقلي والبرني فهما جنس واحد ليس منه ذكر البطيخ الاصفر مع الاحمر وهو الهندي فهما جنسان في الاصح وقد ذكر في التصحيح وزيت الزيتون مع زيت الجلجلان والتمر المعروف مع التمر الهندي اجناس على المذهب وقد ذكر الحاوي الاول بقوله والزيت والبطيخ يخالف زيت الجلجلان والهندي قول المنهاج والعبارة له والحاوي وما جهل يرمى فيه عادة بلد البيع ثم حكى المنهاج بقية الاوجه ومحلها اذا لم يكن اجر خاص التمر فان كان اجرا فالاعتبار فيه بالوزن لا بعادة بلد البيع ولا بغيرها حكاه في الروضة واصلها عن المتولي وجزم به في الشرح الصغير وذكر في الكبير في احر الباب فقال ثم المعيار في الجواز الوزن لانه اضبط جزما من التمر ونقل السبكي ضبط محل الوفاق بما زاد على اجر التمر عن الثقال والقاضي حسين ايضا قال وقال الجوري محل الخلاف فيما كاله فوزنه قوم ووزنه قوم اما ما العقود فيه على شيء فهو اصله كالسكر لم يكن بالمدينة والتقى الناس على وزنه واعرب ابن ابي الدم فحكى وجهين في اشتراط السكر مكيلا انتهى قول التنبيه فاما الذهب والفضة فانه يجوز فيهما الربا بالعلة واحالة وهي التي قطع بها الاسنوي قال في شرح المهذب الحرم القاضي ابو الطيب وغيره على من قاله من اصحابنا الا ان الاواني والتبر والحلي يجري فيه الربا وليس مما يقوم بها قال والصائغ الصحيحة عند الاصحاب وهو الذي نقله الماوردي وغيره عن النص وفيها جنس الا ثمان غالبا انتهى ويرد ذلك على قول المنهاج والنقد بالنقد قطعا بطعام لا ان النقد خاص بالمضروب فتخرج عنه الاواني والتبر والحلي والسبائك وقد سلم من ذلك الحاوي بقوله وجوهري التنبيه قول المنهاج فلو باع جزافا تخمينا لم يصح وقول الحاوي فيبطل بيع صبرة بصبرة جزافا اي مع اتحاد الجنس فان بيع صبرة حنطة بصبرة شعير جزافا صحيح وقول المنهاج تخمينا يحترز ان يدل على الطلان في الجزاف بلا تخمين من طريق الاولى ويحتمل انه احترز به عما اذا علما او اعلى تماثل الصبرتين ثم تبايعا جزافا فانه يصح كما حكى عن القاضي الحسين ولا يحتاج في بيعه الى كيل وعلى هذا الاحتمال التي ترد هذه الصورة على عبارة الحاوي قول المنهاج وقد يعتبر الكمال او لا عد من مشكلاته لعسر ادعاء المراد به والظاهر انه اراد به ادخال عصير الرطب والعنب فانه يباع بعضه ببعض مما تلا وهو يتوقف الحال على الكمال لا خبره وهو صيرورته تمرا وزبيبا ذكره السبكي وقال فكانه قال يعتبر الكمال ولو اولا انتهى ويدخل في ذلك اللبن ايضا فانه كامل في اول احواله وهو الحليب وروح سخنا

لابد من تقييد الربوي من الجانبين بكونه جنسا واحدا فيكون الجنس ربويا والا ورد عليه بيع ذهب وفضة مختلطة فقط او استعير فقط او بهما وما اشبه ذلك فانه يجوز مع دخوله فيما ضبطه به المنع ولذلك عبر المحرر بقوله واذا استملت الصفقة على جنس واحد من اموال الربا من الجانبين والمسلم بقوله لابياع الجنس الواحد بعضه ببعض والحاوي بقوله وان جمع عقد جنسا ربويا وطرحه **ثالثها** واختلف الجنس ليس المراد الجنس الربوي المعتبر وجوده من الجانبين فان ذلك مخدوش كما تقدم وانما المراد اختلاف جنس المبيع بان يكون مع الربوي جنس اخر حكما يظهر ذلك من مثاله ولو عبر بقوله واختلاف المسمى جنسا لاستقام واوضح من ذلك قول التنبيه ومع احد العوضين جنس اخر وقول الحاوي واختلاف الجنس لكن يفسد التنبيه الجنس الاخر بقوله خالفة في القيمة لجهلهما انه لو باع مدعجوة ودرهما بمدي عجوة ودرهم مع قلة الدرهم مع قلة في الكفاية واعترض على ما يوافقه والمنقول في الرافعي وغيره المنع فان التفاوت بحسبين والجهل بالمماثلة لحقيقة المفاضلة بعد ان علم اتحاد القيمة بان كان المدان من محله والدرهمان من ضرب واحد وفيه وجه مشهور وفي جمل كلام الشيخ عليه لعلا انتهى وقال ابن الصلاح في فتاويه هو وصف لازم لاختلاف الجنس لان اختلاف الجنس مظنه اختلاف القيمة فمتى وجد اختلاف الجنس منعنا وان فرض المقومون باتفاق القيمة لان التقويم امر مظنون **رابعها** قوله منهما وكذا من احدهما وعليه يدل على مثاله بمدي درهم بمدين او درهمين **خامسها** لافرق في الجنس الاخر بين ان يكون ربويا ام لا وهو مقتضى اطلاق التنبيه والمنهاج لكن لو مثل بمدي درهم وثوب بمدي درهم وثوبين او درهمين لكان اولى لان مثاله قد يوهم انه يعتبر في الجنس الاخر كونه ربويا **سادسها** لشترط كون الجنس الاخر مقصودا فان الاصح الصحة فيما اذا باع دارا دراهم بمثلها وبمعاذب بمثلها وقلنا ان الماء ربوي لانه تابع ولذلك لو باع دارا بذهب فظهر فيها معدن ذهب بخلاف بيع دار موتهت بذهب ثم بها محصل منه شئ يذهب فانه لا يصح وقد صرح بذلك الحاوي وهذا وارد على التنبيه ايضا فانه لم يذكره ويحتمل انه احترز عنه بقوله مخالفة في القيمة فانه ان كان تابعا لغيره وهو غير منقوم ولا مقصود اليه وما ذكرناه في بيع دار بذهب فظهر فيها معدن ذهب هو الذي صححه الرافعي والنووي هنا لكنهما قالا في بيع دخلت لفظ الدار من الالفاظ المطلقة لا يجوز من جهة الرباقال البارزي ويمكن ان يقال الاول اذا لم يعلم ان فيها معدنا والثاني اذا علم قال في المهمات ليس بين الصورتين فرق الا ان الاول وان حفظ عند عدم العلم ولا يرتفع الجهل بالمفسد ربا بالربا مطلقا **سابعها** قوله او النوع فصحاح ومكسر لو مثل بالمعدلي والبرني لكان احسن فان الصحة والتكسير اختلاف صفة لا اختلاف نوع وان كانا اختلاف الصفة مضر فيحمل النوع في عبارته على ما ليس بجنس ليشمل اختلاف الصفة فيصح التمثيل ولذلك مثل التنبيه للنوع بمثالين الغاساني والسابوري والصحيح والغراضة **ثامنها** لشترط كون قيمة المكسر اقل من الصحيح والاولى عكسه وهذا يرد على التنبيه ايضا **تاسعها** لشترط عجز احد النوعين عن الاخر فلو باع صاعا من

كلامه ان له خيار الفسخ وبه صرح القاضي ابو الطيب لكن ينبغي اذا جوزنا اخذ البدل خلافه لبقاء المبيع في الذمة كما لو سلم فيه وبه صرح المتولي وابن الصباغ في سرحه **باب** **البيوع المنهي عنها الباطلة قول المنهاج** في بيع الحصاة في الاصح لينقضي ان الخلاف في الاجارة وجهان وصرح بذلك التنبيه في باب الاجارة وكذا هو في الروضة والشرحين وحكاها في المحرر قولين والاول هو المعتمد **قول المنهاج** في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز وبيع حبل الحبلة في قول الشافعي وهو ان يبيع بثمن الى ان تحبل هذه الناقة وتلد وتحبل ولدها اعترض عليه بان المعروف عن الشافعي وبايعه ولدها وكلاهما باطل للجهالة وما ذكره الشيخ هو في الصحيحين عن ابن عمر **قوله** ولا يجوز تعليق البيع على شرط استثنى منه ما اذا قال ان كان ملكي فقد بعتكه فانه يصح كما في زوائد العمراني في الوكالة **قول المنهاج** واللامسة بان يلمس ثوبا مطويا ثم ليشتريه على ان لا خيار له اذا راه اويقول اذا مسسته فقد بعتكه فسرها الشافعي وتبعه الرافعي في كتبه والنووي في الروضة بان للمس ثوبا مطويا فيقول صاحبه بعتكه بشرط ان لا خيار لك اذا مسسته فتركه وفيه مخالفة للمنهاج وجزم المنبه بالتفسير الثاني فقال وهو ان يقول اذا مسسته فقد وجب البيع ومعناه العقد ولا يصح ان يكون المراد لزوم لكونه ذكر مثالا للتعليق البيع على شرط **قول المنهاج** وبيع الحصاة بان يقول بعتك من هذه الاثواب ما يقع هذه الحصاة عليه اجعلا لرمي الحصا او بعتكه ولك الخيار الى رميها فيه امران **احدهما** ان قوله ثانيا بعتك معطوف على قوله اولا بعتك وفصل بينهما بقوله جعلا فاو قدمه عليه كان اولى واذا تعين عنه فكان ينبغي ان يزيد فيه لفظه ثم يقول البيع عطفه على جعلا ويلتظم المعنى **ثانيهما** قوله ولك الخيار مثال فقوله ولي الخيار كذلك وكذا لو قال لزيد الخيار ربها يظهر **قوله** ولو اشترى زرعا بشرط ان يحصده البايع او ثوبا ليخيطه فالاصح بطلانه **فيه امران** **احدهما** انه يلتبس على اصطلاح المهذب فان المرجح في الروضة القطع بالبطلان وقيل قولان فاقتضر المنهاج على طريقه الخلاف وهو ضعيف وحكاها وجهين وهي قولان **ثانيهما** عبر في المحرر بقوله لشرط ان يحيطه كما في الزرع وعبر المنهاج في كل منهما بعبارات تقبلها على جواز كل منهما قال في شرح المهذب معبرا قال على ان يحصل امر ويحصده وقال او بحامد كما يصح الاول قطعا وفي الثاني الخلاف **قول التنبيه** في المقبوض من مبيع اقترن بشرط فاسد وان هلك عنده بغير تعديه اكثر ما كانت من حين القبض الى حين التلف يقتضي وجوب القيمة وان كان المبيع مثليا وكذا اطلقه الرافعي وصرح به الماوردي والذي حكاه غيرهم انه هذا في المتقوم واما المثلي فعليه المثل وبوافقه قول الحاوي وحيث فسد لو قبض المشتري ثمنه كما لو قبض المشتري ثمنه كما لو قبض المشتري ثمنه **قول التنبيه** وان كانت جارية فوطيها لزمه المهر وارش البكارة ان كانت بكرا المهر اللازم فيها اذا كانت بكرا مهر بكر كما ذكره الرافعي والنووي هنا وقالا في الجنايات مهر ثيب فالاولى الغصب وهو ما رجحه ومحاه في الرد بالعيب وجوب مهر بكر فقط وانه راجع الارش فيه **قوله** فان اولدها

عليه ايضا **ثالثها** وشاول كلامه ايضا ما اذا شرط اعتاقه بعد شهر مثلا والاصح فيه البطلان وقد ذكرها المنهاج والحاوي **رابعها** يستفاد من كلام الثلاثة ما اذا شرط اعتاقه عن البايع فالعقد باطل كما صرح به في شرح المهذب والمطلب وما اذا اشترى اباه بشرط اعتاقه فانه يبطل قطعا لتعذر الوفاء به فانه لعتق قبل اعتاقه قاله القاضي حسين والنووي فيه احتمال **خامسها** قدمنا ولو عبارة ضمن البايع عبد بشرط ان يبيعه بشرط الاعتاق والشرط ان لعتق عتقه بصفته والاصح في الصورتين البطلان **سادسها** ظاهر كلام التنبيه والمنهاج انه لابد من شرط عتق جميع العبد فلو باع لبعض عبد بشرط اعتاقه لم يصح وحكي ذلك عن صاحب التقريب اليمني لان مقتضى قول الحاوي وعتق المبيع لمقتضى الصحة في هذه الصورة **فائدة** قال شيخنا الامام البلقيني في حواشيه بيع الوفي بشرط العتق انما استفيد من حديث بريرة وقد كانت مكاتبة فعلى هذا يجوز بيع المكاتب بشرط العتق رضي بالبيع ام لم يرض اما اذا رضي فقد نص عليه الشافعي في اختلاف الحديث وعزه واما اذا لم يرض فلانه عليه الصلاة والسلام اجاز لعائشة شراء بريرة ولم يعتبر رضاها ولم يجئ في الحديث بيع عبنا المكاتب بشرط العتق ومحل الحديث لا يخرج وهو قريب من العموم الوارد على سبب فان السبب لا يخرج كما في الوالد للفراش فان السبب كان امة انتهى **سابعها** قوله فان امتنع من العتق اجبر عليه ظاهره انه لا يكفي ان امتنع وهو احتمال للامام وله احتمال احرى انه كالمولى يعتقه القاضي في قوله كما مطلقا وهو المعهود كوني لعليق القاضي الحسين والله **قول المنهاج** ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بالعيب صح اي العقد ولذلك اقتصر التنبيه على قوله لم يفسد العقد وهو معهود قول الحاوي عطفا على البطلان او يشرط فيه غرض لا يوجبه واما الشرط في كلام ابي الطيب والمحاملي ما لمقتضى صحته ايضا ويكون موكد المقتضى العقد وقد يعهد ذلك من تعبير المنهاج وقال الرافعي وغيره انه لا يضر ولا ينفع وقال الامام الشرط هو ما اقتضى زيادة على مقتضى العقد قال السبكي وهو حسن المقتضى **قول التنبيه** وان شرط ما سوى ذلك مما بنا في موجب العقد وليس فيه مصلحة للمعاقدين يصح العقد وورد عليه ما اذا شرط ما لا غرض فيه كشرط ان لا يأكل الا الهريسة او لا يلبس الا الحرير فانه يلغوا ولا يفسد العقد به وقد ذكره المنهاج والحاوي وحكاه الرافعي عن الامام والغزالي ثم قال لكن في التتمة انه لو شرط ما يقتضي التزام ما ليس بلازم كما لو باع بشرط ان يصلي النوافل فانه يفسد العقد لانه اوجب ما ليس بواجب قال الرافعي وقضية هذا فساد العقد في مسئلة الهريسة والحرير انتهى ونضر في الامر على البطلان فقال فاذا باع الرجل العبد على انه يبعه من فلان او على ان يبعه من فلان او على ان لا يستخدمه او على ان يتفق عليه كذا وكذا او على ان يخارجه فالبيع كله فيه فاسد حكاه في المهمات وغيرها واختار ابن الصلاح وابن الرفعة في قوله لا فاكل ان يقرا الى قوله الحرير الخطابي

التحريم وجهان اوفقهما للحديث التحريم وعبارة الحاوي تتناول ترصد البادي لنفسه فانه لم يقيد الترصد بكونه في الحاضر ولا شك في جواز الاول بل لو قصد البادي الترصد به فسأله الحاضر لم يقصده اليه جاز على احتمال لابن خيران ولو ابتداء البدوي بذلك فلا تحريم ولو استرشد فهل يرشد الى الادخار فيه خلاف **قوله المسعر** وحرم تلقي الركبان وهو ان يتلقى القافلة ويخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم **فيه امور احدها** مقتضى كلامه وكلام المنهاج انه لو حرج لشغل احرز من اصطياد وغيره فاشترى منهم لم يحرم والاصح خلافه **ثانيها** تعبيره بالقافلة والعير المنهاج بطائفة مثال الواحد كذلك ولهذا عبر الحاوي بقوله وشرى متاع غريب فلم يعتبر التلقي ولا الجمع **ثالثها** اخبارهم بكساد ما معهم ليس شرطا وذلك لم يذكره المنهاج والحاوي **رابعها** ظاهر تعبيره بالتلقي انه لابد من الخروج عن البلد وعليه يدل قول المنهاج قبل قليل ومهما وكذا قال الاصحاب انما ثبت الخيار اذا كان التلقي خارج البلد فلو تلقاهم في البلد قبل دخولهم السوق فلا خيار قالا لاسكن لم يغروا الملتقي بالتحريم ولا لعدمه لكن جماعة من اهل الفقه والحديث منهم ابن المنذر قالوا لا يجوز التلقي خارج السوق ولا بأس به في اوائل السوق انتهى واقتصر الحاوي على قوله وشرى متاع غريب لم يجز في السعر ومقتضاه ثبوت التحريم والخيار ولو كان لبعد دخول السوق ميتا كاد صاحب المتاع عزيزا لم يعرفوا السعر قال السكري فان كان ظاهر مرادا فيحتاج الى سلف له فيه **خامسها** لم يصرح النبيه بالمقصود وهو التسامع بذلك لهم من السباق والمراد ليغبنهم فيها اشتراه منهم **قوله** فان قدموا وبان لهم الغبن كان لهم الخيار مقتضاه انه لا يثبت الخيار اذا تبين لهم الغبن من غير قدوم وهو الظاهر خلافه ولذلك اقتصر المنهاج والحاوي على معرفة الغبن وعبارة بعضهم شاملة لما اذا لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وصار كما اخبر به وفيه وجهان حكاهما الماوردي منشأهما اعتبار الابتداء او الانتهاء **قوله** وان لم يغبنهم فقد قيل يثبت لهم الخيار وقيل لا يثبت الثاني هو الاصح وهو مقتضى كلام المنهاج والحاوي **قول المسعر** وحرم ان يدخل على سوم اخيه وحرم ان يبيع على بيع اخيه متن كل ملتقط الحديث في المغبون بالاصح لكن المشهور ان الذمي كالمسلم في السوم وفي معناه البيع والشراء ولذلك عبر المنهاج بقوله غيره وليوافقه قوله النبيه في تعسير البيع وهو ان يقول للمشتري في تعسير السوم وهو ان يجلي رجل الغير لغير في سلعة جمع بين المتروك بلفظ الخبر والنبيه على ان حكم غير المسلم كحكمه وقد ذلك من محاسنه **قوله** وهو ان يجلي الرجل الغير لغيره في سلعة بثمن فيزيد في السعر منه وفي معناه ان يقول للمستام اشعك مثله بأقل او لاجود منه بمثل الثمن ولا يخفى ان ذكر الرجل مثال **قوله** في تعسير البيع على البيع وهو ان يقول لمن اشترى شيئا بشرط الخيار افسخ البيع وانا ابيعك مثله بأقل من هذا الثمن **فيه امور احدها** لو قال في الخيار لكان احسن ليتناول خيار المجلس ولذلك عبر المنهاج بقوله قبل لزومه لكن لو اطلع بعد اللزوم على عيب ولم يكن الناخير مضرا بان كان في ليل فقال

في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث وجه الاحتجاج ان العاصر كالبايع في ان كلا منهما معين على معصية مطلوبة قلت وورد في حديث ضعيف رواه ابن حبان في الضعفا عن ابن عمر مرفوعا من حبس العنب ايام القطاف حتى يبيعه ممن يعلم انه يتخذه خمرا فقد اقتحم على النار على بصيرة قال الذهبي انه موضوع **ثانيها** لو نوى منها عنبا محتمل للتخمير والكراهة لصدقه حمل منها على الاول ظاهر التخمير ولا سيما وقد عطفه على امور كلها محرمة وافتضر التسبيح على الكراهة فقال وان باع العصير ممن يتخذ الخمر كره ويمكن حمل كلام التنبيه على ما اذا توهر ذلك وكلام المنهاج على ما اذا تحققه وقد صرح في الروضة في صورة التحقق بالتحريم لكن في الشمة والبحر حكاية الكراهة عن الاكثرين وحكى عن النص قال في المطلب والمراد بالتحقق هنا غلبة الظن **ثالثها** جزم الاصحاب بصحة البيع ولو قلنا بالتحريم قال السبكي والماخذ ان نهي تنزيه لتسليمه البيهو حرام وذلك لا يقتضي فساد البيع **رابعها** الرطب والعنب منا لان بيع الحنطة والشعير لمن يتخذهما خمرا او الحنيز وخو مثل ذلك **خامسها** السلاح لعدو عصير او سيف واراد الولي بيعه وهنا كان اسان لدل احدهما الخمر من صاحبه لكن يقصد جعله خمرا والله للقتل المحرم فهل يمنع منه او من باذل الاقل فيه احتمالان للروياني **قول التنبيه** او السلاح ممن يعصي الله به اي كفر قد يخالفه قول المنهاج ولا يصح شرا الحربي سلاحا لكن يصير الصور بين عمور وخصوص من وجه فان العاصي به قد يكون حربيا وقد يكون غيره والحربي قد يعصي به وقد لا وفي اصل الروضة وبيع السلاح للبغاة وقطاع الطريق مكروه ولكنه يصح وفي شرح المهذب ان تحقق فعل الحرام فوجهان اصحهما التحريم وهو موافق لما تقدم في بيع العنب للعاصر **قول التنبيه** او باع ما الغالب اكثر ماله حرام كره اي اذا لم يتحقق ان الكل حرام والكراهة ثابتة ولو كان الاقل الحرام وعبارة اصل الروضة وتكره معاملة من اشتمل ماله على حلال وحرام سواء كان الحلال اكثر او بالعكس فلو باعه صح انتهى ولعله انما قيد بكون الحرام اكثر ليصرح بخلاف شيخه ابي حامد فانه ذهب في هذه الصورة الى التحريم وكرا قاله الغزالي في الاحكام كما حكاه في شرح المهذب وضعفه وقال هذا شاذ مردود وليس من مذهبنا وانما حكاه اصحابنا عن الابهري المالكي انتهى **فرعه** وان فرق بين الجارية وولدها قبل سبع سنين بطل البيع انما ذكر السبع لانها مظنة التمييز والضابط التمييز ولذلك عبر به المنهاج والحاوي وعبر عنه شيخ الاسنوي في تصحيحه بالصواب فاعترض مقابله حطا للتعبير عبارة الرافعي والنووي في شرح المهذب الى سن التمييز وهو سبع او ثمان لقربها ومقتضاه الضبط بالسن كما في التنبيه قال الشاشي والعبارتان اعني السن والتمييز معتادتان لخلية تلازمهما انتهى قلت اما التمييز فلا بد من اعتباره ولو تاخر عن السبع او الثمان والكلام انما هو في الاكتفاء به كما تقدم على السبع وحاصل ذلك ان من عبر بالتمييز اعتبره خاصة ومن عبر بالسبع اعتبر الامرين معا واعلم ان ما في المنهاج المصحح بتحريم التفريق فقال ويحرم التفريق بين الام والولد حتى يميز وفي قول حتى يبلغ واذا فرق بينهم

البالسير وينبغي لو مات الابوان بباع الابن للضرورة **قول التنبيه** وان جمع في البيع بين حر وعبد او بين عبده وعبد غيره وقال المنهاج باع حلالا وحراما وعبده وحرا او وعبد غيره او مشتركا بغير اذن الاحرا مثله فالضابط لها قول الحاوي ولو جمع عقدا حلالا وحراما نصوص العبد والحر او الحلال والحرام كما نقله عن الشيخ ابي حامد ان يقول بعتك هذين العبدين او الحلين فلو قال رددت هذا العبد والحرا وهذا الحمر والخل فيبطل حراما واختار السبكي انه لا فرق قال ولا شك ان هذين العبدين في معنى عبد غيره مكاتبه او مستولدته او وقف وطرد المنهاج العقلين في المشترك اختيار منه للعلة المصححة في البطلان وهي الجمع بين الحلال والحرام اما اذا علنا بحاله الثمن فيصح هنا حراما **قوله السبعه** ففيه قولان احدهما يبطل العقد فيهما والثاني يصح في الذي يملك الثاني هو الاظهر وعليه مشى المنهاج والحاوي الكبير ذكر الربيع في الام وقال كما في اللفظ الصغير ان البطلان هو احد قولي الشافعي وقال في موضع احر ان الشافعي رجع عن القول بالصفقه وقال ان البطلان كلها وهذا قال ابن المنذر في الاشراف انه مذهب الشافعي وصحح الشيخ ابو محمد في السلسله وقد تقرر انه اذا كان للمجتهد في المسئله قولان وعلم المتاخر منهما كان الاول مرجوعا عنه والثاني هو مذهبه والسبكي في المهمات من تصحيح المحرر في المملوك مسايل الاولى اذا اجر الراهن العين المرهونه مدة تزيد على محل الدين فصحح الرافعي في الرهن بطلان الكل وحرجه الماوردي والمتولي على تفريق الصفقه ومسئ ان يخرج مثل ذلك فيما اذا وكل في اجاره داره مدة فزاد الوكيل عليها في عقد واحد او شرط الواقف ان لا يرجع الوقف اكثر من سنه مثلا فاجر الناظر اكثر من تلك المدة المشروطه الثانيه اذا استعار دينا ليرهنه بدين فزاد عليه بطل في الكل كما صححه الرافعي وقد يحرجه على هذا الخلاف الثالثه اذا فاضل في الربويات حيث منعناه كما صاع بصاعين بطل في الجميع قال في المهمات والقياس تخريجه على هذه القاعده اذا قلنا يخير كل المتن حتى يبطل العقد في صاع وفي الباقي قولان الرابعه اذا زاد في العرايا على القدر الجايز وهو خمسه اوسق او دونها بطل في الكل وقد يخرج على هذه القاعده وسبق من اخر الخلاف ما اذا اوصى من لا وارث له باكثر من الثلث فانه يصح في الثلث قطعا **قول التنبيه والحاوي** والمشتري الخيار اي ان جهل كما صرح به المنهاج ولا خيار له مع العلم الحال وهذا الخيار على القول الاظهر انه خيار نقص قاله في المطلب **قول التنبيه** وان شاء امضاه فيما يصح بقسطه من الثمن في احد القولين وجميع الثمن في القول الاخر الاول هو الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوي وتغيير قوله وان باع وربويا بجنسه فخرج بعضا حدهما مستحقا وصححنا العقد في الباقي فما جاز للمشتري فالواجب حصته بلا خلاف لان الفضل سلم احرا مذكرا في الروضة تبعا لاصله لكن في الكافي والجواهر في تخريجه على الخلاف وهو غريب عجيب **قول المنهاج** فبحصته من المسمى باعتبار قيمتها ظاهرا في انا لغير قيمت الخمر والخنزير عند من يرى لها قيمه وهو احتمال للامام صححه الغزالي وقال السبكي انه الصحيح والصواب صحح النووي تقدير

يومين فان ذلك كله عقد واحد مع ذلك فيه العقدان لاختلاف الحكم لكن يرد عليه بيع ثوب وشقص من دار فانه يصح جزما مع اختلاف الحكم ولا يرد ذلك على التنبيه والحاوي وغيرهما لانه تحاط العقد لكن يرد عليهما جريان (سنبيان احدهما) ان شرط القولين ان لا يكون احد العقدين لازما والاخر جائزا كالبيع وخياله فقد كان كذلك ولم يصح جزما ذكره الرافعي في المساقاة ثانيهما ان لا يخلط الثمن بمال لغير وقال ستار كذلك على احدهما وقارضك على الاخرى فقبل صح ولا يخرج على القولين كما ذكره الرافعي في القراض عن المتولي وعلله بانهما راجعان الى الاذن في التصرف وذلك شائع هذا ما ذكره السبكي انه ليس المراد اختلاف مطلق الاحكام بل الاحكام التي هي اسباب الفسخ والانفساخ وليس ذلك موجودا في الشركة والقراض **قول المتن** كالبيع والاجارة والبيع والنكاح والبيع والكتابة والبيع والصرف وفيه قولان احدهما يبطل العقود فيهما والثاني يصح ويقسط الثمن عليهما على قدر قيمتهما **فيه** امران **احدهما** ان مقتضى كلامه جريان الخلاف في صحة النكاح والذي في كلام الرافعي والنووي الجزم بصحة النكاح وورد الخلاف الا الصداق وعلى ذلك مشى المصنف فقال الصحيح النكاح وفي البيع والصداق قولان انتهى وهو بنا على المشهور ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق اما اذا قرعنا على مقابلة الضعيف جرى الخلاف في النكاح ايضا **ثانيهما** قال في المصحح الاصح الصحة الا في البيع المضموم الى الكتابة وعبارة الروضة البيع باطل وفي الكتابة قولان وهو لغير مراده القولان في الجمع بين مختلفي الحكم لكن في الرافعي في باب الكتابة فيه طريقان احدهما قولا مختلفي الحكم واظهرهما بطلان البيع وفي الكتابة قولان لانه جمع بين ما يجوز وما لا يجوز انتهى وهو صريح في ان مراده قولا الجمع بين حلال وحرام لا قولا مختلفي الحكم وعبارة الحاوي ولو جمع عقد تحدد بين مختلفي او حلال وحرام كالكتابة وبيع فيحتمل ان يكون مثالا للاول فيوافق الطريقة الاولى ان جوز مثالا للثاني فيوافق الطريقة الثانية ويتعذر بيان ان يكون مثالا للاول لمقتضاه الصحة فيهما وهو خلاف المنقول في البيع كما تقدم وهنا **ثلاثة** **احدها** صورة الجمع بين بيع ونكاح ان يعد المستحق بان يقول زوجتك بنتي وبعتك عبدها بكذا اذا كانت محجورته او وكلته في البيع او زوجتك امتي وبعتك عبدي بكذا اذا كان ممن يحل له الامة فلو قال زوجتك بنتي وبعتك عبدي فهو كما لو باع عبدين احدهما له والاخر هو وكيله فيه فالاصح عند النووي البطلان فيهما لاحسن التصوير به الا على القول الضعيف **ثانيها** قال صاحب المعين محل الخلاف في البيع والاجارة اذا كانا في عينين لعوضين واحد فان كانا في عين واحدة بطلا قطعا وان كانا في عينين لعوضين صح قطعا وان كان القبول لاحد النكاحين وهو واضح **قول المنهاج** وتنعقد الصفقة بتعدد البائع وكذا بتعدد المشتري في الاظهر هذا في غير الشفعة والعرايا فيهما تتعدد بتعدد المشتري قطعا وكذا بتعدد البائع في الاظهر على ما قدرهنا فاذا اشتريا شقصين من واحد وللشفيع اخذ احدهما ولو اشترى واحد شقصين من اثنين فكذا في الاصح **قوله** ولو وكلاه او وكلهما فالاصح اعتبار الوكيل **فيه** امران **احدهما** كذا حكاه الرافعي عن الاكثرين لكنه صحح في المحرران الاعتبار بالموكل لان

اذا كانت مقدرة بمدة وذكر التنبيه المسئلة في الاجارة فقال وما عقد على مدة لا يجوز فيه شرط الخيار وفي خيار المجلس وجهان وما عقد على عمل معين ثبت فيه الخياران وقيل لا يثبتان وقيل يثبت فيه خيار المجلس دون الشرط وقد عرفت اذا لاصح عدم ثبوته مطلقا **قوله** في الخيار فسخ المنهاج بان مختار له لروحه وهو معنى قول النسمة وهو ان يقول لا اختار امضاء البيع وقد يخرج بها قوله اختار ابطال الخيار او افساده لكن الاصح في شرح المهذب انه كاختيار امضاء البيع وقد يفهم عبارة التنبيه انه لو الزم احدهما العقد لا يلزم الاخر والاصح انه يسقط حقه خلافا لمن قال يبقى خيار الاخر وقد ذكره المنهاج ووقع في اكثر نسخ النسمة بعد قوله امضاء البيع وفيه وليست صحيحة فان فسخ احدهما كاف بلا خلاف فلا يحتاج لاجتماعهما عليه **قول التنبيه** ما لم يتفرقا اي بدنهما كما صرح به المنهاج طوعا كما صرح به الحاوي فلو حمل احدهما مكرها لم يبطل خياره في الاصح والاصح بطلان خياره ان لم يمنع من الخروج وان اكرها حتى تفرقا بابدانهما فعلى الاصح بطلان خيارهما ولو هرب احدهما ولم يتبعه الاخر مع التمكن بطل خياره والا فخياره الهارب فقط قاله البغوي واقتضى الرافعي حكاية عنه واطلق جماعة بطلان خيارهما بلا تفصيل وصححه النووي والاصح لزوم العقد في متولي الطرفين وهو الاب والجد مع طفله لمجرد مفارقته مجلس العقد وقد يخرج هذه الصورة بقول التنبيه متفرقا ويقول المنهاج بابدانهما وقد لا يخرج باقتضاء الحاوي على التفرق الحقيقي والحق ان هذا اللفظ خرج مخرج الغالب فان العقد انما يقع بين اثنين فلا مفهوم له وانما فهذه صورة فاقده فلا شرط **قوله** ولو مات في المجلس او جن فالاصح انتقاله الى الوارث والولي على انتقاله الى الولي ضعيف جدا كما اشار اليه في شرح المهذب وهو مخرج فيه التعبير عن مقابله بالاصح فيه نظر

فصل قول المنهاج لهما او لاحدهما شرط الخيار وهو هو جواز العقد اذا حدها بالشرط وليس كذلك بل لا بد من اجتماعهما عليه ولهذا يرد المنهاج بيانا للشارط وانما اراد بيان المشروط له لكن عبارته لا تؤدي المقصود فلو قال يجوز شرطها الخيار لهما او لاحدهما لافاد مقصوده ويكرر عبارته الى الصواب فان لا يجعل قوله لهما او لاحدهما احترازا عن قوله شرط الخيار وانما هو متعلق بالخيار والحق قوله في انواع البيع اي شرط الخيار الكائن لهما او لاحدهما ثابت في انواع البيع ومع ذلك يرد عليه امور **احدها** انه ليس فيه بيان الشارط **ثانيها** انه يوهم انه لا يجوز شرطه لاجنبي وليس كذلك فيجوز في الاظهر قال والد الروياني الا ان يكون كافرا والمبيع عبد مسلم او محرما والمبيع صيد وحالفه والد **ثالثها** انه قد يوهم جواز اشتراط وكيل البائع الخيار للمشتري وجوازا شتراط وكيل المشتري الخيار البائع وليس كذلك ولا يجوز للوكيل شرطه لاجنبي في الاصح الا باذن موكله ويجوز ان يشرطه لموكله على الاصح في اصل الروضة هنا ولنفسه على الاصح في الروضة من ذوابده في بابه وقد ذكر الحاوي وعبارة النسمة وان بتا بيعا بشرط الخيار فلم يسن الشارط ولا المشروط له وقد يقال لا يحتاج الى ذكر الشارط للافقر من انه لا بد من اجتماعهما على الشرط ولا يكفي انفراد احدهما

البائع في فرح الحنتي فلا حكم له في الفسخ والاجازة حكاه في باب الاحداث من شرح المهذب عن البغوي

قول المنهاج والاصح ان هذه التصرفات من المشتري اجازة اي الوطء والاعتاق والبيع والاجارة والتزويج ومحل الوجهين في الوطء والاعتاق اذا لم يأذن فيهما البائع فان اذن كان اجازة منهما جزما ومحلهما في العتق ايضا اذا قلنا لعدم نفوذه منه فان قلنا ينفذ فهو اجازة قطعا واما البيع والاجارة والتزويج فان لم يأذن فيه البائع لم ينفذ لكنه اجازة من المشتري في الاصح وان اذن فيه فالاصح صحته وهو اجازة قطعا عند ابن الصباغ قال الرافعي وقياس ما سبق انا اذا لم نعد ها ان يجيء الوجهان ومنع صحتها الامام سراجا لكن رجح هو نفسه هذا القياس قال الاذرعي هنا من الجانبين حاصل فديم العقد قطعا وما سبق في تصرف واحد واسقاط حياله انتهى ولم يصرح المنهاج بحل الوطء للمشتري حيث كان الخيار له وحده وذكره الحاوي في قوله وحل الوطء لمن خير ولذا في الروضة واصلها واستشكل لان حل الوطء يتوقف على حصول الاستبراء والاصح في باب الاستبراء انه لا يعتد به في زمن الخيار لضعف الملك وصحح الامام والغزالي الاكتفاء به وذكر في الوجيز الحل هنا على قاعدته المخالفة للمرجح هناك فتبعه الرافعي على ذلك من غير بحث عنه واجاب عنه في المطلب بانه زال التحريم المستند لعدم الملك وبقي التحريم المستند لعدم الاستبراء

فصل قول المنهاج للمشتري الخيار ظهور عيب قديم اراد بقوله قديم انه كان موجودا عند العقد وحدث بعد القبض كما عبر به في التنبيه وقد ذكره للمنهاج بعد ذلك في قوله سواء قارن العقد او حدث قبل القبض او الاقتصار على ما قبل القبض كما فعل الحاوي معز عن ذكر وجوده عند العقد وليستثنى من اطلاقه فيما اذا حدث العيب قبل القبض ما اذا كان بقيته بفعل المشتري وقد صرح به الحاوي وبرد عليهم جميعا المفلس اذا كانت الغرطة في الامساك وكذا الولي وكذا في القراض اذا تنازع المالك والعامل وصورة الوكيل اذا رضيه الموكل فليس للوكيل الرد وقد بينتها اول التنبيه واذا علم بالمبيع عيبا كان موجودا عند العقد وحدث بعد القبض ما اذا علم به الا بعد رده والاصح سقوط الرد في هذه الصورة وقد ترد ذلك على قول المنهاج فظهور عيب قديم وقد ذكره الحاوي بقوله ولا ان زال قبل فسخه **قول المنهاج** لخصما دقيق بيع فيما المحرر والشرح وهو انهما ليس عيبا في ايهام وصرح الجرجاني بانه عيب فيها ولذلك لم يعتد في الروضة بالرقيق بل الطلقة وهو ظاهر قول الحاوي او حصيما اي المبيع وانما كان شراحه حملوه على كون العدد حصيصا فليس في عبارته ما يدل على هذا القيد **قوله** او الزنا والسرقة قد يوهمان المراد فيما مر هذا الوصف حتى لا يصران عليه وليس كذلك بل هو عيب ولو تاب وحسن حاله كما حكاه الرافعي عن الروياني عن اصحاب لكن في الاشراف للهروي لو وجدت هذه الاشياء في يد البائع وارتفع عند مدبر بحيث يغلب على الظن زوالها ثم وجدت في يد المشتري فالاتفق وابو علي الطبري لجواز الرد لاحتمال ان تلك المعاني ارتفعت ثم حدثت

فصار ما لم يصل الحاوي في يد المشتري كما تقدم وقد يوهمان المراد اعيابه لذلك وهو قول الغزالي وغيره والمشهور الاكتفاء عن يد المشتري ٢٩٩

كذلك فانها ليست اذكارا وهو مقتضى ما فى كتاب الاذكار للنووى وسوى فى شرح المهذب
بين النوعين ويستثنى من كلامهم فاقد الطهورين فانه يقرأ الفاتحة فى صلاة وجوبا كما صححه
النووى وصحح الرافعى المنع وسبقه للذكر والتحق بفاقد الطهورين المسجور فى الحضر
كما فى المهمات عن تعليق القاضى حسين والكافى للخوارزمى قول الحاوى ويزيد الحيض والنفاس
القراءة بقصدها ومكث المسجد لحسابه المسلم فيهما وان حنابه الكافر لاحرم شيأ من ذلك
وهو كذلك فى مكث المسجد اما مس المصحف فممنوع منه كما فى نواقض الوضوء من شرح المهذب
وقياسه عدم تمكينه من قراءته حسابا اذا قرأ بنفسه او قراءة غيره حيث جاز تعليمه بأن رجى
اسلامه قول التنبيه نوى الغسل من الجنابة او الحيض ومثله قول الحاوى فيه رفع الجنابة
او الحيض اى نوى الغسل من الجنابة ان كان جنبا او الحيض ان كانت حايضا وليس للمتحير
فلو نوى احدهما غير ما عليه صح مع الغلط دون العمل قاله النووى فى شرح المهذب فى اخر
نية الوضوء وكذا قول المنهاج نيته رفع الجنابة محمول على الجنب ومقتضى كلام الكفاية
انه لا يرتفع النفاس بنية الحيض وعكسه مع النفر ومقتضى تعليلهم ايجاب الغسل
فى النفاس بكونه دم حيض مجتمع الصحة كما بحثه شيخنا فى المهمات قال شيخنا ابن النقيب
ومن به سلس المنى ينبغى ان لا تكفيه نية الرفع على الصحيح بل ينوى الاستباحة كما فى
الوضوء ومقتضى عبارة التنبيه والمنهاج انه لا يكفى نية رفع الحدث لكونها قيدا
نية الرفع بالجنابة لكن الاصح انه يكفى وذكره الحاوى قول المنهاج او ادا فرض الغسل
وكذا نيته فرض الغسل كما فى الرافعى والروضة وكذا نيته اداء الغسل كما فى الحاوى ولم يصرح به
الرافعى هنا لكن حكم الغسل حكم الوضوء فى هذا وقد صرح به فى الوضوء فظهر ان الاقتصار
على احد اللفظين كاف قول المنهاج مقرونة اوله فرض اى اول ما يغسله من راسه
او بدنه وقد قال فى الوضوء وقيل يكفى قرنها بسنة قبله ويجرى مثله هنا اذا فى الروضة وفيه
به نظر وينبغى الجزم بالاكتفاء لان السنن التى قبله محل للغسل الواجب فاذا نوى عندها رفع
الجنابة وقع فرضا بخلاف سنن الوضوء التى قبله من غسل كف ومضمضة لانه ليس محلا للفرض
الان فلم يكف لعدم الوقوع عنه وهذا لو اتحد الغسل مع المضمضة التى قارنتها النية سنى من حرمة
المسفه كفى على الاصح وكذلك عبر الحاوى بقوله مقرونا باوله ولم يقيده بالفرض لانه لا قائل
له كما تقرر قولهم والعبارة للمنهاج ولتعم شعر وبشرة فيه امور احدها يستثنى
من الشعر ما نبت فى العين والانف وكذا باطن عقد وقيل يجب قطعه ثانيها المراد بالبشرة
ما شمل الاظفار بخلاف نقض الوضوء ثالثها قال فى الكفاية انهم انه لا يجب ايصال الماء الى
باطن الفرج وهو ما ذكره الامام ومن تبعه والاصح وجوبه فيما يبدو باحالة قضاء الحاجة من اليت
ونحوه اما ظهر لحذع الانف وتنف شعرات لم يغسلها صرح فى التحقيق بتصحيحه فيه وقد يقال

ماظهر

من الطلق **قوله** والعبارة **للتنبيه** ولو باع وشرط البراة من العيوب اى كلها اما لو عين شيأ منها وشرط البراة منه فان كان مما لا يتبادر كالاباق والسرقة برئ منه وان كان مما يتبادر كالبرص فان اراه اياه برئ منه والا فنيه الخلاف فى الاطلاق لا خلاف العرض بقدره ووضعه **قوله البسه** ففيه ثلاثة اقوال احدها يبرا والثانى لا يبرا وعلى هذا يبطل البيع وقيل لا يبطل الاصح تقريرها على عدم البراة عدم البطلان وعبارة التنبيه تقتضى ترجيح البطلان وكذا تقتضيه عبارة الحاوى حيث قال فى الشروط التى لا تبطل العقد وبراءة عيب لا يعلم البايع فى الحيوان فانها تقتضى البطلان حيث قدر شرط صحة الشرط **قوله البسه** والحالة انه يسوأ من كل عيب باطن فى الحيوان لم يعلم به البايع ولا يبرا مما سواه هو الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوى لكنهما لم يشترطا كونه باطنا وعبارة المنهاج فلا اظهر انه يبرا عن عيب بالحيوان لم يعلم دون غيره وفى بعض النسخ عن عيب باطن بالحيوان فلا يراد عليه اذا وقف الشيخ ابن القيم قد رايت لفظه باطن مخرجه على حاشية اصل المصنف لكن لا ادرى هل هو بخطه اه وليست فى المحرر **قوله المنهاج** ولو هلك المبيع اعم من قول التنبيه مات وقوله واعتقه فى معناه الوقف وقد ذكره التنبيه والاستيلاد كلها اتلاف حكمى والضابط اليأس من الرد كما ذكره الحاوى وليس منه الرجوع بالارش فيما اذا اعتقه مسايل **احداها** لو كان العتق مشروطا فى بيع فاعتقه ثم وجد به عيبا فلا ارش له كما قال ابن القطان وخالفه ابن يونس فقال عندى له الارش وصححه السبكى **ثانيها** لو اشترى من اعتق عليه ثم وجد به عيبا حكى فيه ابن القطان وجهين وقال ابن يونس له الارش وصححه السبكى وقد يقال لا نرد هذين على عبارتهم وان لم نجعل له الارش لان الموجود فيها العتق لا الاعتاق قال فى المهمات وهذا الكلام مقتضاه حصول العتق جزما وان التردد فى وجوب الارش وبخالفه ما ذكره الرافعى فى الوكالة فيما اذا اشترى الوكيل من يعتق على موكله وكان يعيبا ان للوكيل رده لانه لا يعتق على الموكل قبل الرضى بالعيب ذكره فى التهذيب قال فى المهمات وليس ببعيد ان يقال هنا وفى الوكالة فرق لان ما اشتراه الوكيل لا يرجع بالارش لانه لم يباشر من الرد فانه قد يلحق بدار الحرب فيسترق فيعود الى ملكه قلت وفيه نظر فانا ننظر الى ما يقع غالبا وهذا امر نادر ونفرض مثله فى الوقف بان لستبدل به عند من يراه فيصير ملكا له ولا نظر الى مثل ذلك والله اعلم وليس منه الرجوع بالارش فى جميع الصور مما اذا كان العيب الذى علم به الحصا فلا ارش اذ لا نقص به القيمة بل يزيد وقد يقال لا حاجة لاستثنائها بما لان الرجوع بالارش لستدرع نقصا وهو مفقود هنا ومنع شيخنا الامام البلقينى قولهم انه لا ارش فى هذه الصورة وقال الذى اعتقده احد امرين اما ان الحصى ليس بعيب كما افتى به القاضى الحسين فى مسالة الحمار والفرس كما ان الناس لا يعدونه عيبا وهو الذى اعتمده صاحب التنبيه وغيره قال وبتقدير انه عيب فالتحقيق لزوم الارش

تقطع تصرفات الناس في حوائجهم غالبا والله اعلم **قوله** وان كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه او وكيله او على وكيله **فيه** امور **احدها** اعترض عليه بان فيه نقضا عاما في المحرر فان لمعطم رد بنفسه او وكيله عليه او على وكيله اى لكل منهما الرد على كل منهما فقوله في المنهاج لمعظم عليه فعاته النص على التخيير عند الرد على الوكيل **ثانيها** محل الرد لو كيله اذا لم يحصل التوكل تاجيل **ثالثها** بقي عليه ان له الرد على وارث البائع ايضا بعد موته وعلى الوكيل ان قلنا بطلانه بالعجز كما هو المذهب والرد على البائع فيما اذا كان وكيلا حتى على ما بينه بالعجز كما نبه عليه السبكي وهو واضح **قوله** ولو تركه ورفع الامر الى الحاكم هو اذا تصرف الحاوي على التخيير بين الرد على المالك والرفع الى الحاكم ولم يذكر انه لو رفع الامر الى العدول الى الحاكم مع حضور الخصم لعصيه وقال الغزالي بعد البائع فان عجز استشهد فان عجز فالحاكم وقال ابن الرفعة اذا علم حضور احدهم فالاخير لعذر لتقصيره ولم يذكر التنبيه الرفع الى الحاكم واقتضى كلامه تعين الرد على المالك واعلم انه ليس المراد بالرفع الى الحاكم الدعوى لان غريمه غايب عن المجلس وهو في البلد وانما يفسخ بحضرته ثم يستحلفه على غريمه فاذا قلنا ان القاضي لا يقضي بعلمه فاي فائدة لفسخه بحضرته مع غيبة غريمه فلعل ما ذكروه مفرع على القضاء بالعلم قاله السبكي رحمه الله **قول المنهاج** وان كان غايبا رفع الى الحاكم اى ليعرفه ذلك والمراد غيبته وعيبه وكيله وطريقه في الرفع ان يدعي الشراء وسلامة العيب وطلبت ذلك بينه ويفسخ به وحلف لانه قضاء على غايب واخذ القاضي المبيع منه ويضعه تحت يد عدل ويعطيه الثمن من مال الغايب فان لم يجد سوى المبيع باعه فيه كذا في الروضة واصلها عن القاضي حسين قال في المهمات وهو يوهم او يقتضي ان المشتري اذا فسخ بالعيب ليس له حبس المبيع لاسترداد الثمن وليس كذلك له حبسه الى قبضه كما نقله الرافعي في حكم المبيع قبل القبض عن البينة وافقه ونبه عليه استماع نصر في البايع فيه واعلم ان اطلاقهم الصبر هنا والمسافة الآتية وذكرهم التحليف يقتضي ان المراد المسافة التي تحكم فيها على الغايب ومال ابن الرفعة الى الاول **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوي** والاصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ ان امكنه حتى يذهب الى البايع او الحاكم **فيه** امور **احدها** المراد اشهاد اثنين كما ذكره الغزالي قال ابن الرفعة وهو احتياط لان الواحد مع اليمين كاف ومال في نظيره من الشفعة الى عدم الاكتفاء به وحكاه عن البحر ثم قال ولا يبعد الاكتفاء به على راي **ثانيها** ما صرح به في المنهاج من ان الاشهاد على الفسخ لم يتعرض له الحاوي وهو مقتض كلام الغزالي الذي يقتضيه كلام الرافعي في الشفعة انه ليس شرطا على طلب الفسخ **ثالثها** ينبغي اذا اشتهد على الفسخ ان يكتفي بذلك ولا يحتاج الى اثباته حاكم وكاتب لكن قوله حتى يذهب الى البايع او الحاكم يبافيه كذا حكاه شيخنا ابن النقيب وجوابه ان الاكتفاء بالاشهاد انما هو عند تعذر البايع والحاكم ولا يعد رهنا فلا كلفة في العدول الى البلد مع القدرة على الاصل **رابعها** ذكر الرافعي والنووي

معيبا بدون الارش اما لو طلب البائع رده مع اخذ ارش الحادث وطلب المشترى الامساك مع اخذ ارش القديم او بالعكس فالاصح اجابة من طلب الامساك مع اخذ ارش القديم بالعكس وان اشتريا وقد ذكره المنهاج وليس من مزلات ما لو كان ربويا بيع بجنسه كالحلى بم اطلع على عيب قديم وقد تجدد احرا فالاصح انه ليعين الفسخ مع اعطاء المشترى للبائع ارش العيب الحادث وقد ذكره الحاوى بقوله والرد دارش الحادث في ربوى بيع بجنسه **قول المنهاج** وجب ان يعلم المشترى البائع على الفور بالحادث ليسقط منه ما اذا كان الحادث قريب الزوال كالرمد والحمى فوق عادة الفور في الاعلام قوله ان لا تصحيح فيها في كلام الرافعي والنووى ولم يتعرض في التنبيه للمبادرة بالاعلام ولا بد من التنبيه عليها في قوله وله ان يطالب بالارش **قول المنهاج** ولو حدث عيب لا يعرف القديم الا به كالكسر بيض وداخ ونقوير بطيخ مدد دد ولا ارش عليه في الاظهر فيه امور احدها المراد ببيض الطعام فانه سوى له لجد كسر قيمة بخلاف بيض الدجاج ونحوه فانه لا قيمة لمجرد الكسر فلا يتأتى فيه الارش وهذا وارد على قول الحاوى ايضا وان تعرض لما توقف عليه الوقوف ان على العيب فانه بنا ول بعضه الدجاجة المدره ولا رد في هذه الصورة بل يتبين بطلان البيع على الصحيح لوروده على غير مقوم وقد ذكر ذلك التنبيه بقوله وان لم يكن لما بقى قيمة رجع بالثمن كله **ثانيها** المراد البطيخ المدود بعضه اما المدود جميعه فهو كبيضه الدجاجة المدره فيرجع بجميع الثمن لفساد البيع واطلق التنبيه ذكر البطيخ والمراد المدود اما الحامض فالغرر فيه كاف بحصول المعرفة بذلك **ثالثها** قوله في الاظهر تكمل عوده الى الارش فقط مع القطع بالرد وهو ظاهر عبارة المحرر قال السبكى ولذا طريقة لم اعلم من قال بها والذى خرجت من الاقوال الثلاثة انتهى وكيف يتكمل عوده اليها اى رد على الاظهر ولا ارش اذا رد على الاظهر فان فيه اقوالا حكاها في التنبيه من غير ترجيح المرجح والرد مع الارش وعدم الرد قال في التصحيح والاصح ان لم يرده فلا ارش عليه **قول المنهاج** وان اشترى عبدين فوجد باحدهما عيبا رده وامسك الاخر في احد القولين الاصح حلاه ما اما ان يمسكهما او يردهما وقد ذكر المنهاج لقوله رد هما لا المعيب وحده في الاظهر ومحل المنع اذا لم يتراضيا عليه فيجوز حينئذ في الاصح وقد ذكره الحاوى بقوله فيرد حصته عقد وبالرضى بعضا واعلم ان الرافعي والنووى حكيا وجهين في رد بعض المبيع فهما اذا لم ينقص بالتبعيض كالحبوب ولم يرجحا منهما شيئا وقال شيخنا الامام البلقيني الاصح الجواز ونص عليه الشافعي في البويطي قال شيخنا وعلى هذا يرد على الحاوى اطلاق وبالرضى بعضا اى على مفهومه فقياد ويرد البعض بدون الرضى فيما اذا لم ينقص بالتبعيض كالحبوب ونحوها ومحل الخلاف المتقدم فيما لا ينفصل منفعة احدهما بالاخر أما لو جرى في بعض مصراعى باب فلا يجوز الافراد قطعا وشد بعضهم فحكى القولين فلو باع المبيع للبائع ثم اطلع على عيب فهل له رد ما بقى على ملكه حكى فيه البغوى في فتاويه قبل سجود السهو وجهين احدهما لا يجوز لتفريق الملك في المعنى والثانى يجوز اذ لا تفريق في الصورة وجعل ذلك نظير من صلى قاعدا العذر فلما شفى استتمها

بعضهم

واحسن منه جواب اخر سيأتي ذكره فان قلت لم لا استغنى في التنبيه بالمسئلة قبلها وهي الاختلاف
في قدر عيب عن هذه المسئلة كما فعل المنهاج والحاوي قلت الاختلاف هناك فيما يقتضي الرد
مع صحة العقد والاختلاف هنا في مبطل فان الحمل لا يصح ببرعه فان قلت فهذا هو الخلاف في دعوى
احد المتبايعين بعيب صحة العقد والاخر فساده قلت الظاهر انه عيب وان الكلام هناك في مقارنة
المفسد للعقد وهنا في مقارنته للقبض وبهذا يظهر انه لا يجوز في قوله وان باعه عصيرا
فالمبيع عصير بلا شك والنزاع في انه صار خمرا قبل القبض او بعده **قوله هو** والعباب **للمنهاج**
والزيادة المتصلة كالولد لا تمنع الرد للمستثنى منه ولد الامة فالاصح منع التفريق بينهما في
الصغر وبالرد بالعيب كما ذكره الرافعي والنووي في التفليس وصحح ابن الرفعه جوازه **قول المنهاج**
ولو باعها حاملا فان انفصل رده معها في الاظهر وهو معلوم من تمثيل الحاوي للزيادة المتصلة
بالحمل عند العقد وقد يفهم ذلك من قول التنبيه وان لم يعلم بالعيب حتى حدث له منها فوائد
في ملكه فمسكها ورد الاصل لان الحمل الموجود عند العقد لم يحدث في ملكه ومحل ذلك اذا لم ينقص
قيمة الام بالولادة فان نقصت امتنع الرد ذكره الرافعي والنووي وقال ابن الرفعه اذا قلنا العيب
الذي يقدم بسببه من ضمان البائع كما هو الاصح فسيأتي ان رد وحكما محتمة ابن الرفعه اذا كان
جاهلا بحملها كما نبه عليه السبكي **قول المنهاج** ولا يمنع الرد وطء الثيب اذا كان من المشتري
اما وطء غيره اذا كانت زانيه به فهو عيب حادث يمنع الرد ولا يرد ذلك على قول الحاوي
ووطئ الثيب لونه انى به فعلا فاسد الوطئ للمشتري وكذا لا يرد على معهود قول التنبيه باب
كانت جاريه بكرا فوطئها فاذا كرناه **قول المنهاج** واقتضاض البكر بعد القبض لفقد حدث
فيه امران **احدهما** ان زوال البكارة باي طريق كان ولو بوثبه كذلك **الثاني** ان المفهوم من
كونه نقصا حدث منع الرد ويستثنى منه ما اذا كان ذلك برواج سابق ويرد الاول على التنبيه بل الايراد
عليه ابلغ لقوله بانكانت جارية بكرا فوطئها فلم يذكر الا وطئة هو خاصة فخرج به وطء غيره لها
ويختص بايراد اخر وهو انه قد يطأ ولا يزول البكارة لكونها غورا والمراد في سقوط الرد على زوال البكارة
كما تقدم ولا يرد عليه الثاني لكونه انما تكلم على وطء هو ولا يمكن ان يكون ذلك برواج سابق وصرح
الحاوي بالمسئلة بقوله واصراع بنكاح **قول المنهاج** ومن علم بالسلعة عيبا لم يجز ان يبيعها حتى يبين
عيبها فان كتم عيب البائع اذا علم بالعيب وجب عليه بيانه **قوله** واذ تراضيا على احد الامرين فهو قبل لكون
وقيل لا يجوز الثاني هو الاصح وعليه مشى الحاوي وقد يفهمه عبارة المنهاج بقيل الخيار تقريبا عليه وهو
كذلك ان جهل فساد المصالحة في الاصح والا فلا وقد ذكره الحاوي بقوله وبطل به الرد ان علم فساده
فصل قول المنهاج التصريه حرام ظاهرها انه لا فرق بين ان يريد البيع ام لا وبه صرح
المتولي لما فيه من ايذاء الحيوان وتعليل الرافعي بالتدليس يقتضي اختصاصه بما اذا اراد البيع **قوله** بلبث
الحيا ربعضي بنبه اذا ترك حلبها ناسيا او تخلف بنفسها وكذا تقتضيه عبارة التنبيه وصرح به الحاوي

في الحاويه والايمان وانه لايرد معها شيا قال وفي الجاديه وجه اي انه يرد معها صاع تمر وهو يفهم انه لايجزي في الايمان وطرده الاصطخري فيها لانه عنده ظاهر مسترب وفي التنبيه فيها بالاصح نظر فقد عبر في الروضة على الخلاف في الايمان بالصحيح مع تعبيره في الحاويه بالاصح وجزم التنبيه برد الايمان وحكى الخلاف في رد الجارية ولو عكس لكان اولى لان الرائح نجاسة لبن الايمان وظهاره لبنها وقد تفهم من عبارتنا انا اذا قلنا لا يرد الجارية لا عذر والاصح تقريبا عليه وجوب الارش حكاه الرافعي عن البغوي وصححه في الكفاية **قول المنهاج** وحبس ما القناه اوالوحي يرسل عند البيع لم يذكر الحاوي الرحي ولعله لدخوله في القناه ولا خوله يرسل عند البيع وهو اشمل لدخول ارساله عند الاجارة في ذلك قال السبكي ومحل ذلك اذا دلس البايع او من واطاه والا فعلى الخلاف فيما لو حفلت الشاه بنفسها **قلت** وذلك مفهوم من التعبير بالحبس **قول المنهاج** وتحميده زيادة على المحرر قاله شيخنا ابن النقيب وقد رايتها في نسخه هنه والمراد بالتحميد هنا ما فيه التوا "فتقبض فانه يدل على قوة البدن لا مفلفل السودان **قول الحاوي** في امثله فقد وقت معقود مشروط وجهود الجارية او تنصوها فبانت مجوسيه ذكر المجوسيه مثال فسابر الجوارى المنع وطهرن في معناها ويرد عليه ايضا انه يقتضي ان المنجس ليس عيبا يرد به مطلقا وليس كذلك كما تقدم **قوله** اوثيبا بنتها اى فبانت بكرا فله الخيار هذا وجه والاصح عند الرافعي والنووي انه لا خيار له لانها افضل وعليه مشى التنبيه فقال لم يرد وقيل يرد **قوله** والاقاله فيه لا تحدد الشفعه سايرا حكام البيع كالشفعه فهي مثال

باب

قول المنهاج المبيع قبل قبضه من ضمان البايع اى وان عرضه على المشترى فامتنع من قبوله قال الرافعي في اوايل الصداق لكن لو وضعه بين يديه عند امتناعه من قبوله برئ في الاصح وقوله قبل قبضه يفهم انه بعد ليس من ضمانه وصرح به التنبيه بقوله ولا يدخل المبيع في ضمان المشترى الا بالقبض ولا يستثنى من ذلك ما اذا تلف بعد القبض في زمن الخيار وقلنا الملك للبايع فانه ينفسخ لانه لا يلزم من انفساخه ان يكون من ضمان البايع بل هو من ضمان المشترى ولذلك يغرم للبايع قيمته وليس دمنه الثمن فقول شيخنا ابن النقيب تلفه بعد القبض بنهاى في ضمانه تفصيل مردود فلا تفصيل في ضمانه انما التفصيل في انفساخ العقد بذلك واعلم وقد يقال انما ضمنه المشترى ضمان يد واما ضمان العقد فعلى البايع وليستثنى من قولنا ان المبيع قبل قبضه من ضمان البايع ثلاث مسايل احداها اذا استاجر امة فوطيها ابو المشترى قبل القبض واحبلها ثم ماتت قال السبكي في تعليق له كما حكاه ولده في التوشيح فعلى الفقه انها تتلف من غير المشترى لانها بالعلوق قد انتقلت الى ملك الاب ومن ضروره ذلك تقدير القبض وانا لم تحصل صورته وقد سالني عن هذه المسالة الوجيزي فظهر لي فيها ذلك

فقال

النووى فى العضب قبل الكلام على نقل التراب فيما اذا قتل العبد المغصوب بسيد وهو فى يد الغاصب
ان لورثة السيد قتله واخذ قيمته من الغاصب فلذلك تكرر هنا ولم يظهر لى بينهما فرق انتهى
قول التنبيه فان للغبن البائع فسخ البيع وقيل يملكه الاجنبى ترجح طريقة القطع والصحيح
الطريقة الثانية واصح القولين الانفساخ لكن صحح الرافعى فى الشرح الصغير فى اوائل الصداق
مقابله وتبعه المنهاج بقوله والمذهب ان اتلاف البائع لسلعته لا يفهم منه ترجيح طريقة
القطع وقد اخلاف لان اصطلاحه فى ذلك الدلالة على ان فى المسئلة طريقين او طرقا وكلا يفهم
منه ترجيح طريقة بعينها لكن يكون الرجح ما ذكره فى الجملة **قول المتن** وان اتلفه اجنبى
فهو قولان احدهما ينفسخ البيع والثانى لا ينفسخ بل يثبت للمشترى الخيار بين الفسخ والامضاء
والرجوع على الاجنبى بالقيمة الثانى هو الاصح وصححه المنهاج فقال انه الاظهر واعتمد عليه بانه
كان الاحسن حذف الاظهر وعطفه على المذهب فى مسئلة اتلاف البائع فان فيه طريقة قاطعة بانه
فسخ فيكون ذا خصوص وقد رشحنا الامام البلقينى فى حواشيه ويستثنى من اتلاف الاجنبى المقتضى
للاذن ما اذا كان حربيا او قتله بحق من قصاص وغيره وحينئذ ينفسخ البيع فى ذلك ويستثنى
ذلك فى الصرف ايضا وما اذا استولد الاجنبى جارية اشتراها ابنه قبل القبض لكن يكون فى هذه الاخيرة
يكون قبضا انتهى وهذا الخيار مقتضى كلام القفال انه على التراخى فى الروضة واصلها عنه انه لو
اتلف الاجنبى المبيع قبل القبض وطاب المشترى لمبيع الاجنبى ثم اراد الفسخ فله ذلك لان القاضى
حسين فيه نظر وسيمر ان لا يتمكن من الرجوع لانه رضى ما فى ذمة الاجنبى فاشبه الحواله
قول المنهاج ولو عيبه الاجنبى فالخيار فان اجاز عوض الاجنبى الارش انما يغرمه الارش
بعد قبض المبيع لجواز تلفه فى يد البائع فينفسخ حكاه الرافعى عن الماوردى واقره والمراد الارش
الاتى فى الجنايات فى يد العبد نصف القيمة وفى يديه كمال القيمة **قوله** ولو عيبه البائع فالاصح
ثبوت الخيار لان التعزير الحاق الما هو فى التعزير واما الخيار فلا خلاف فيه فان الحقناه بالاجنبى
فله ان يجيز ويغرمه اوبالاتلاف وهو المذهب فلا تعزير فكان ينبغى ان يقول ثبت الخيار وكذا تعزير
على المذهب **قول المتن** ولا يملك المشترى التصرف فى المبيع حتى ينقطع خيار البائع
وقبض المبيع يستثنى منه الاعتاق والاستيلاد والتزويج فيصح من المشترى قبل القبض
وقد ذكرها فى الحاوى واقتصر المنهاج على الاعتاق وليس بى ايضا العتمة فيصح وقبل القبض
وان قلنا انها بيع كما فى الروضة واصلها فى اواخر هذا الباب عن التتمة من غير مخالفة والوقف كما صححه
فى شرح المهذب وفى الروضة عن التتمة من غير مخالفة انه ينبغى على القول وقد علم ان الجهة العامة
لا يشترط فيها القبول وكذا المعين كما اختاره فى الروضة وكتاب السرقة والصدقة كما ذكره فى الكتابة
لكن الذى فى الدارمى انها كالهبة فتمتنع قبل القبض ولم يذكر فى المنهاج فى ذلك قاعدة بل منع البيع والاجارة
والرهن والهبة وجوز الاعتاق وكذا الحاوى الا انه زاد على الاربعة المذكورة الكتابة وضم الى الاعتاق

والرافعي وسبقه ان لا يشترط الا القبض من احدى الجانبين بل يكفي التعيين انتهى وقال ابن الرفعة في الطلب مقتضى كلام الاكثرين كما نقلتها انتهى ولا يجوز رهن الثمن ولا هبته لان الدين لا يرهن ولا يوهب كما هو الصحيح في موضعه **قول المنهاج** ولو استبدل عن القرض وقيمة المتلف جاز اعتراضا عليه بانه يتعين الاتلاف اذا اوجب المثل في المثلي وما ليس قيمة المتلف ولا مثل له كما لو تقدم الحلي ولا يصح الاستبدال عنه وليس كذلك ولا يرد ذلك على المحرر لتعبيره بدين القرض والاتلاف وكذا لا يرد على تغيير الحاوي بقوله وغير المعاوضة كما لو قرض دراهم نسا لخلل في تخصيص المنهاج دين المتلف بالقيمة **قول الحاوي** وبقبض العقار بالتخلية **فيه** امران **احدهما** انه يشترط مع ذلك فراغه من متعة البايع وقد ذكر المنهاج **ثانيهما** العقار كما قال الجوهري الهدم والتحار والضياع اي الابنية وفي الروضة واصلها واو في معنى الارض كالشجر الثابت والثمرة المبيعة على الشجر قبل اوان الجداد انتهى فليست الثمرة المبيعة على الشجر قبل اوان الجداد من العقار وان كان لها حكمه فلم يذكرها الحاوي وفي المنهاج ولا يرد ذلك على النسه لقوله وغيرها اي المنقول والمتناول باليد التخليه فدخلت فيه هذه الثمرة فانها لا تنقل ولا تناول باليد في العادة الغالبة قبل اوان الجداد وفيه نظر ويرد عليه الاوراق الاوراق فانها لم تذكر في المنهاج مع انها كالثمرة المبيعة على الشجر وتغير المحرر بالمتعة البايع خرج ما عداه كالمتعة المستاجر والغاصب والمستعير قال شيخنا الاسنوي وفي هذا التغيير نظر **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوي** وقبض المنقول تحويله **فيه** امران **احدهما** ليس بشيء من المنقول الشيء الخفيف الذي يتناول باليد في العادة فقبضه بالتناول كالثوب ونحوه وقد ذكره بقوله وغيرها يتناول باليد التناول وحكاه في الروضة عن رواية عن جماعة وقال في شرح المهذب انه لا خلاف فيه **ثانيهما** خرج بذلك استخدام العبد وركوب الدابة والجلوس على الفراش ولا يكون قبضا وقد ذكره في الروضة من رواياته فقال فلا يكفي استعماله وركوبها بلا انتقال وكذا وطء الجاريه على الصحيح ذكره في البيان لكن في الرافعي في اوايل الغصب لو ركب المشتري الدابة او جلس على الفراش حصل القبض ثم ان كان ذلك باذن البايع جاز له التصرف ايضا وان لم يكن باذنه لم يجز له التصرف وانتقض وبه يسقط النووي من الروضه وهو وارد على النسه ايضا ان صح ما ذكره الرافعي في ذلك وتختص النسه بايراد وهو انها اطلق النقل ولم يبين المحل المنقول اليه وصححه المنهاج لقوله فان جرى البيع بموضع لا يختص بالبايع في نقله الى حيز وان جرى في دار البايع لم يلزمه ذلك الا باذن البايع فلكون معتبرا للبقعه **وفيه** امور **احدها** انه تبع المحرر في التعبير بقوله فان جرى البيع وليس بمستقيم فان جريان البيع لا مدخل له فيما نحن فيه بل العبره بوجوب المبيع ولهذا عبر الرافعي بقوله واذا كان المبيع بالمسلم وكذا في الروضة ذكره سبحانه الا فينبغي ان يقول فان جرى البيع والمبيع بموضع لا يختص بالبايع ويقدر بعد قوله الى حيز اي منه فان المتعين ان يكون المكان المنقول اليه لا يختص بالبايع ولا نظر الى المكان المنقول منه **ثانيها** اعترض عليه بان قوله

قبل التسليم انا الصواب جواز الحبس كما رجحه في الصداق فقد نص عليه الشافعي في مسئلة البيع كما نقله القاضي ابو الطيب في كتاب الصداق عن حكاية المزني في المنثور ونسب خلافه الى الخطا انتهى والمراد بتسليم الثمن تسليم جميعه كما هو ظاهر العبارة فاما اذا اسلم بعضه فلا اثر له في الاصح **قول المنهاج** ولو كان له طعام مقدر على زيد ولعمرو عليه مثله فليوكل نفسه ثم يكيل لعمرو الاصح ان استدامته في المكيال كالتجديد وقد ذكره الحاوي وذكر الطعام مثال فغيره من المقدرات مثله وهذا ذكره الحاوي بعد ذكر مطلق المقدرات **قول المنهاج** ولو قال القبض من زيد ما لي عليه لنفسك فعجل فالقبض فاسد اي القبض الثاني وهو تقدير اسقاله من يده الى نفسه لانحلال القابض والمقبض اما قبضه الاول من زيد لبكر فصحيح في الاصح قال الرافعي وهما مبنيان على القولين فيما اذا باع بجوم الكتابة وقبضها المشتري هل تعتق المكاتب انتهى والاصح هناك انه لا يعتق تفريعا على المذهب انه لا يصح بيعها ومقتضاه انه لا يصح القبض هنا وقد ذهب الى ذلك شيخنا الامام البلقيني وقال اما صحة هنا فممنوع لتضمنها هناك عدم العتق ولا فرق بين ان يأذن السيد للمكاتب بالقباض او للمشتري بالقبض او لقبض على مجرد البيع قال شيخنا وايضا فالاذن في الفاسد لا اثر له كما لا اثر له في اللفظ عن ضمان الغصب قال وقد صرح الرافعي والنووي في الحوالة فيما اذا باع عبدا واحال بثمنه البائع على رجل ثم رده بعيب انا اذا ابطلنا الحوالة ليس للبائع ان يقبض المشتري لعدم الحوالة والوكالة لو كالة انما يقبض لنفسه ولم يثبت له حق فاذا مجرد الاذن غير معتبر في براءة ذمة المحال عليه فلذلك هنا انتهى **قول المتن** وهو في باب اختلفا في المتبايعين واذا اختلفا في التسليم فقال البائع لا اسلم المبيع حتى اقبض الثمن وقال المشتري لا اسلم الثمن اجبر البائع على ظاهر المذهب مثل قول الحاوي بدأ البائع ومحله اذا كان الثمن في الذمة فاذا كان معينا فالاظهر اجبارهما وقد ذكره المنهاج فقال سقط الفوريان اي يجبر اجبار البائع واجبار المشتري واجبرا في الاظهر وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الثمن نقدا او عرضا وصرح به الرافعي في الشرح الصغير لكنه صور في الكبير محل سقوطهما بما اذا باع عرضا بعرض والا فلا يسقط الا اجبار المشتري وضعفه في الكفاية لان الثمن كما يكون نقدا يكون عرضا بادخال الباء فلذلك استدرك في الروضة وقال الذي قطع به الجمهور وهو المذهب سقوط اجبار البائع ايضا كما لو باع عرضا بعرض كذا في تصحيح المصنف من الروضة والمبرع اكثرها ومحل كلامهما ايضا اذا لم يكن المبيع عن الغير فان باع مال غيره بوكالة او ولاية لم يلزم بائعا اجبار البائع ولا عدم اجبارهما والمذهب انه لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن كما ذكره في باب التفليس والوكالة وافتى شيخنا الامام البلقيني بحضوري بان لا مين الحكم بتسليم المبيع قبل قبض الثمن **قول المتن** وفي قول المشتري محله اذا كان الثمن حالا في العقد كما عرف مما مر **قول المتن** فان كان الثمن حاضرا اجبر المشتري على تسليمه قال في الكفاية المراد حضور نوعه لانه مقدم على اجبار البائع ومحله اذا

كان

بسبق التسليم حتى حل الاجل كما تقدم وقد سلم الحاوى مزدك كله لقوله ولكل حبس عوضه اذ خاف الفوت كالمبيع اذا حل اجل الثمن **رابعها** قال القفال فى فتاويه لو استبدل عن الثمن ثوبا فليس له الحبس لانه ابطل حقه من الحبس بمقابلة العين اذ حق الحبس لا يستبقيها عن الثمن وهذا بدل انتهى وهو نظير ما مر مخالف لقول الروضة واصلها ولو صالح من الثمن على مال فله ان امسك حبسه ما يستحق العوض انتهى ولعل الاول محمول على ما اذا استبدل عينا والثانى على ما اذا استبدل دينا ٥

باب التولية والاشراك والمرابحة

اهمل المنهاج من الترجمة المحاطة مع ذكره حكمها فى الباب **قوله** اشترى شيئا ثم قال لغيره بالثمن ولبيتك هذا العقد فقبل لزمه مثل الثمن **فيه** امور **احدها** انه اعتبر فى المولى بفتح اللام ان يكون عالما بالثمن ولم يعتبر ذلك فى المولى بكسرها ولا بد من اعتباره فيها ايضا فان قلت لا حاجة الى ذكر ذلك فيه لانه اشتراه فهو عالم به قلت قد يشتريه له وكيله وقد يشتريه بنفسه ثم ينسى ثمنه فلا يكون عالما به وقد قال المنهاج بعد ذلك فى المرابحة وليعلما ثمنه وهو مثله **ثانيها** انه لم يحك فى ذلك خلافا مع قوله فى نظيره من المرابحة فلو جهله احدهما **بطل** على الصحيح وذلك الخلاف جار هنا وعبر فى الروضة بالاصح وبينهما فى اصطلاحه تنافى **ثالثها** قد يلزم نفس الثمن فيما اذا كان عوضا واسقط ذلك العوض بعينه الى المولى فيبقى فى ذمته فان لم ينتقل اليه لم تصح التولية ذكره فى التتمة وعبر الحاوى عن ذلك بقوله وليبتاع العقد بيعا جديدا بالثمن الاول فعلم من كونه بيعا جديدا انه لا بد من علم المتبايعين بالثمن واما قوله بالثمن فمعناه بمثل الثمن ان كان مثليا وبقيمته ان كان عرضا واستقل اليه كما تقدم فان قلت قد قال المنهاج بعد ذلك وهو بيع فهو مثل الحاوى فى ذلك فلا ايراد عليه قلت الايراد على ايهام المنهاج اعتبار ذلك فى احدهما دون الاخر لذكره فيه خاصة **قول المنهاج** ولو حط عن المولى بعض الثمن الحط عن المولى احترز بالبعض عن حط الكل وفيه تفصيل ان كان بعد التولية الحط عن المولى ايضا وان كان قبلها تصح التولية لقوله بعتك بلا ثمن وقد ذكر ذلك الحاوى بقوله وحط الكل قبلها يبطلها **قول المنهاج** والاشراك فى بعضه كالتولية فى كله ان بين البعض المعتاض عليه فى ادخاله الالف واللام على بعض وحكى منعه عن الجمهور **قوله** ويصح بيع المرابحة بان اشتريته بما سمه ثم يقول بعتك بما اشتريت وربح درهم لكل عشرة ولو عبر بقوله كان لكان اولى لانه قد يوهم من قوله بان حصرها فيما ذكره وهذا مثال من الامثلة **قول التنبيه** ويجوز ان يبيعه مرابحة اذا بين راس المال ومقدار الربح كذا الايدان يبين ايضا انه اشتراه من ابنه الصغير وعبده المأذون ومن شريكه فى طعام اشتراه منه بدينه وقد ذكر الحاوى ذلك وذكر المنهاج من ذلك الاجل خاصة **قول المنهاج** ولو قال بما قام على ذخل مع ثمنه اجرة الكيال والدلال استشكل لضوريه فانهما على البائع فضوربن الرفعه اجرة الكيال مما اذا كان الثمن مكيلا فاجرة كيله على المشترى قال شيخنا الاسنوى وصورة اخرى وهى ان يزيد فى صحة ما اكاله البائع فيستاجر من كاله

بل فيهما ما هو خلافه انتهى وقال القاضي حسين يخير بلفظ قام على خاصته **قوله** وان قال اشتريت بمائة ثم قال اشتريته بتسعين فيه قولان **احدهما** يحط الزيادة ويرجع وباخذ الباقي **وفيم** اقوال **احدها** الاصح الاول وعليه مشى المنهاج والحاوي **ثانيها** قوله ثم قال اشتريته بتسعين مثال فلو بين ذلك بالبينة كان كذلك وهو داخل في قول المنهاج فيمان بتسعين وفي قول الحاوي والا اي وان لم يصدق في الاخبار **ثالثها** انه ذكر لغو يرجع على بخيره انها ذا اجاز اخذ بالباقي وظاهر التفويض في الروضة واصلها وغيرهما انه ياخذ بجميع الثمن لانه فرع ثبوت الخيار وعلى عدم سقوط الزيادة الاتي وجه ضعيف وهو واضح التوجيه فلا معنى لثبوت الخيار مع حط الزيادة اذ لا ضرر عليه حينيذ وعلى ذلك حمل قول المنهاج وانه لا خيار للمشتري اي لتفويضا على الاظهر وهو حط الزيادة وفي الروضة واصلها لو قال البائع لا افسخ فاني احط عنك الزيادة فلي سقوط خياره وجهان ازيلا ترجيح **رابعها** كلامه لقضى جريان القولين في حالتي بقاء المبيع وتلفه وكذا اقتضيه كلام المنهاج وهو الظاهر كما قال الرافعي وقال الماوردي ان تلف حط قطعا قال النووي وتقله صاحب المهذب والشاشي عن اصحابنا مطلقا قال في المهمات وكلام الرافعي لمقتضى ان ماذكر من اطلاق القولين لم ياخذه من تصريح بل من تعميم وهذا لمنقول ندفع ما قاله **خامسها** قال السبكي صورة محل القولين ما اذا قال بعتك براس مالي وهو مائة ورمح لذا اما لو قال اشتريته بمائة وعشرة فلا حط ولا خيار لتقصير المشتري بتقديره قاله القاضي حسين وقال سبحانه الامام البلقيني **يعد** نقله هذا عن القاضي وغيره لكن ذكر النووي تبعا للرافعي في فصل كريهة البخش انه لو قال البائع اعطيت بهذه السلعة كذا فصدقه فاشتراه فبان خلافه عن ابن الصباغ ان في ثبوت الخيار وجهين يعني في مسئلة البخس انتهى وما ذكره القاضي في ذلك وارد على المنهاج لتعبيره بقوله فلو قال بمائة فبان بتسعين ولا يرد ذلك على الحاوي لان عبارته والاحط التفاوت اي وان لم يخبر في المراجحة صادقا حط التفاوت وهذه الصورة ليست من المراجحة وان كان السبكي والمنهاج انما ذكرا هذه الصورة في مسائل المراجحة لكن الايراد على اللفظ فليس فيه تصريح في تصويرها بالمراجحة **سادسها** يستثنى من ثبوت الخيار للمشتري ما اذا كان عالما كذب البائع في اخباره الاولى فهو كمن اشترى معيبا وهو يعلمه **قول الحاوي** والاحط التفاوت اي وان لم يصدق في الاخبار حط التفاوت بين ما ذكره وما هو ثابت في نفس الامر وهذا انما هو فيما اذا اخبر بالثمن ابتداء اما اذا ما عاله كالغبن ونحوه اذا لم يخبره فلا حط لكن يثبت للمشتري الخيار فذا هو المعروف في المذهب كما قال في الروضة وحكى فيه الغزالي التقويض في الكذب قال الرافعي ولم ار لغيره تقويضا لذلك فان ثبت الخلاف فالطريق على قول الحط النظر الى القيمة وتقسيط الثمن عليها قال في المهمات وما قاله الغزالي جزم به الامام في النهاية قلت فالحاوي تابع للامام والغزالي **قوله** وفوات النقصان

من قوله ان التطيب مستحب قول المنهاج ولا يسن تجديد اى الغسل وكذا التيمم وفيها وجه
قوله بخلاف الوضوء اى فيسن تجديد لكن بشرط ان يصلى بالوضوء الاول صلاة كما صرحا
اونفلا على الاصح فالمراد بمخالفة الوضوء الغسل فى استحباب تجديد فى الجملة لانه يستحب
تجديد مطلقا قوله فيهما والعبارة للمنهاج وليس ان لا ينقص ما الوضوء عن مد والغسل
عن صاع وفى الحاوى وليس بمد وبصاع فيه امور احدها ان هذا التقدير يقرب ما ذكره
حمله الشيخ عز الدين فى القواعد على من هو معتدل الخلقة كما كان النبى عليه السلام فلو
كان ضئيلا او متفاحش الطول والعرض فليستحب له ان يستعمل فى الوضوء ما يكون
نسبته الى جسده كنسبة المد الى جسد النبى صلى الله عليه وسلم وكذا قياس الغسل وذكر فى
الاقليد نحوه وقال فلو قال بتطهير غير مسرف ولا مقتر كان اضبط ما ذكره
مقتضى كلامهما انه لا يسن ترك الزيادة على المد والصاع وهو خلاف مقتضى عبارة الحاوى
فانه ذكر من سنن الوضوء ان يكون بمد ومن سنن الغسل ان يكون بصاع فاقتضى ترك
النقص والزيادة وهو الذى قال فى الكفاية ان كلام الاصحاب يدل عليه لكن نازعه شيخنا
الاسنوى فى الهداية قول الحاوى لشرط رفع الحدث فيه امران احدهما تبع فى ذلك الرافعى
وصحح النووى انه لا يشترط فيكفى للحدث والخبث غسله واحدة ونبه عليه فى المنهاج لكن
جزم فى شرح مسلم بانه لا يكفى وافتى فى الجنابة من الروضة والمنهاج الرافعى على قوله ان اقل الغسل
استيعاب بدنه بالماء بعد ازالة ما عليه من النجاسة وصححه السبكى وكلام التنبيه
يوافق ما صححه فى المنهاج هنا لانه لم يعد تقديم غسل النجاسة فى واجبات الغسل وقد
اجاب عن ذلك بان تقديم غسلها شرط لا ركن كما صرح به الرافعى ويوافقه تعبير الحاوى
بالاشتراط ثانيهما لم يقيد الحاوى والمنهاج تبعا للرافعى والروضة النجاسة وقيدها فى
شرح المهذب فى باب نية الوضوء بالنجاسة الحكمية وصور المسبكى المسئلة بما اذا لم تحل
النجاسة بين الماء والعضو وكان الماء كثيرا او قليلا ولانه يزيلها مجرد الملاقاة فان انتفى
شرط منهما لم يكف قطعا قولهما والعبارة للتنبيه والواجب من ذلك النية وايصال
الماء الى اصول الشعر والبشرة بشرط فيه ايضا الاسلام على المشهور قال فى الكفاية ان ذكر
النية يقتضى اشتراطه وهو ممنوع وهذا قال الرافعى لعل التعليل بالعبادة اولى من التعليل
بانه لا يصح منه النية لان نيته رفع الحدث مفقودة من الكافر ويسمى غسل الذمية من
الحيض للمسلم فانه يصح والاصح لشرط فيه اباحة الاستمتاع وقال الناشرى القاهر لكون
المنكوحة مجنونة او ممتنعة واذا اسلمت تعيد فى الاصح ويشترط ايضا رفع الحدث قبله كما صححه
الرافعى وقد تقدم وقد يقال لا يرد الاسلام ورفع الحدث عليهما لانهما شرطان وانما تكلما على الاركان
وقد ذكرهما الحاوى قول التنبيه وسننه الوضوء والدلك والتكرار بقى عليه التحليل والتثليث

والتطيب

مقتضى قول التنبيه وان كان تجزم به بعد اخرى وقول الحاوى واصل البقل فانهما لم يقيدا ذلك ببقاء سنتين **قول المنهاج** وصح بيع الارض المزروعة على المذهب قيد السبكى محل الخلاف بما اذا كان الزرع لوجود فهو واحدة اما لو كان لحصد من بعد اخرى فيصح قطعا وحكاه عن المتولى

قوله والمشترى الخيار ان جهله صورته ان يكون زالها بلا زرع ثم اشترى بعد ان زرعت ولم يرها عند العقد وبسببى من ثبوت الخيار ما لو ترك البائع الزرع المشترى وما قالوا فيه ان الارض وامكن فى مدى يسير ووزد كرها الحاوى يجوز له ان ترد له او قالا فيه ان الارض وقصر زمانه ولعبارة فى السرع ان لا يضر قلع الزرع بالارض فان ضر فمتى الخيار وذكر وارد على الحاوى **قول المنهاج** ولا يمنع الزرع دخول الارض فى بيع المشترى وصانه كذا فى الروضة واصلها ولا حاجة لقوله وصانه ولهذا لم يذكره المحرر وكذا الحاوى اقتضر على قوله وصح قبضه **قول المنهاج** والاصح انه لا اجرة للمشترى مدة بقاء الزرع ذكرى فى الروضة انه قطع به الجمهور وهو مخالف لمسبه هنا على طريقة الوجهين ثم محل الخلاف اذا جهل المشترى وجود الزرع واجاز فان كان عالما فلا اجرة كما اقتضاه كلام الرافعى وصرح به الامام ذكره فى المهمات **قوله** ولو باع ارضا مع بذر او زرع لا يفرد بالبيع بطل فى الجميع احسن من قول المحرر اذا باع الارض مع الزرع الذى لا يفرد بالبيع او مع البذر لانه لما احترز عن البذر تعلق قوله الذى لا يفرد بالبيع منه هو ما لم يره او لم يعد بعد رويته ويمتنع عليه اخذه كما هو الغالب والذى يفرد بالبيع منه هو ما راه قبل يذره ولم يمض عليه زمن يتغير فيه ويمكن اخذ من الارض كما صوبه السبكى وقال يسعنى ان نصحح وكلامهم فى المنع محمول على عين البذر وبهذه الصورة **قوله** ويدخل فى بيع الارض المجارة المخلوقة فيها دون المدفون اى من غير اثبات اما المثبتة فيدخل على المذهب كالبناء وهذا وارد على قول الحاوى ايضا وعلى البائع نقل الحجر المدفون ويقرب منه ان لفظ الدفن يعطى ايضا الاثبات لمن يسوق لفظ المنهاج ساكتا عنها لانها لم تدخل فى الحلوقة فيها **قول المنهاج** ولا خيار للمشترى ان علم وكذا ان جهل ولم يضر قلعها وان ضر فله الخيار **وفيه** امران **احدهما** ان الضرر يقلعها هو ان ينقص الارض عما يحتاج النقل لمثلها اجرة فتناولت عبارته الامرين فهو احسن من قول المحرر ولا يضر قلعها بالارض فانه لا يتناول الا ان **ثانيهما** ليس من ثبوت الخيار ما لو ترك البائع له حتى لا يكون فى بقائه ضرر وقد ذكر ذلك الحاوى بقوله وخير ان تضرر به ولم يترك البائع بلا ضرر لانه احد شرطا ثالثا وهو جهل المشترى بوجود تلك الاحجار فيها ولعله سكت عنه لوضوحه فلثبوت الخيار ثلاثة شروط اهمل كلا من المنهاج والحاوى شرطا منها غير الاخر **قول المنهاج والحاوى** فيما اذا ترك البائع الحجارة ليسوية الارض فسرابن الرفعة التسوية باعادة التراب المزال للقلع من فوق الحجارة اى وان لم يستو وبعد ان يقال يجب ان لسويها بتراب اخر من خارج وما قبله لان فى الاول اجلب عين لم يدخل فى البيع

بالذرع خاصة
ان التفصيل الذى ايضا الذى الاصل والاصل

لجامع بان تعبير الروضة واصلها بالفرض معترض فانه التوت الاحمر كما في الصحاح ويشهد له
قول الشاعر قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد ه وعبارة التنبيه وان
كان ثمره ورقا كالتوت فهو قبل انه ان لم يتفتح فهو للمستري وان تفتح فهو للبايع وقيل هو للمشترك
بكل حال وقد عرفت ان الاصح الثاني وان شرط جريان الاول كونه في الربيع وابيض وانني وهذه
الشروط معهود مع قوله وان كان ثمره ورقا فانه لا يعد ثمرة الا باجتماعها لاجل دود القز وظاهر
كلام التنبيه طرد ذلك في ورق السرو وهي طريقة والاصح القطع بانه للمشتري وعليه تدل عبارة المنهاج
قال في البيان وشجر الحنا ونحوه يجوز ان يكون فيه خلاف كالتوت ويجوز ان يقطع بانه اذا ظهر ورقه
كان للبايع لانها لا تثمر طاسوى الورق بخلاف الفرصاد فان له ثمرة ما كولة قوله المنهاج والعبادي
والحاوي واعضادها الا الياس فيه امران احدهما انه ليشمل اعضان الخلاف وبه صرح الامام هنا
لكنه صرح في باب الوقف بعدم دخولها وحكى في بلد الرهن خلافا ما سهما استثنيا الياس انما هو
في بيع الشجر المطبه ويدخل الياس في بيع الياسة وهذا واضح قوله المنهاج في الشجر انه يصح بيعها
لشرط الابقاء محلا اذا كانت رطبه اما الياسه فلو شرط ابقاءها لم يصح البيع لبيع ثمر موجود اي بدا
صلاحها بشرط عدم القطع اوان الجداد كما مالو فرق عن الثمرة وافرق قوله والاطلاق يقتضي الابقاء
اي ولو غلطت عما كانت عليه وقت البيع فلو ثمرت عندها شجرة اخرى وهل يستحق ابقاءها كما لو جدد
من عروق الاصل وغلطها ام لا لحدوثها لم يفرقوا بين ما يجري العادة باستتباعه وعلم تجربه قال
بعضهم فيه احتمالات والاول اظهر كذا في المطلب وفي احتمال رابع وهو ابقاءها مدة الاصل
فاذا زالت ازيلت ثم قال في المطلب ما يعلم استتباعه فهو كالموجود فلا شك في وجوب بقايه قوله والاصح
لا يدخل الغرس لكن يستحق منفعته ما بقيت الشجرة قال في المهمات فاقول ان يقول هل محل الخلاف فيما
اذا سامت الشجرة من الارض دون ما تمدد اليه اعضانها ام الخلاف في الجميع فان كان الثاني فيلزم ان
يحدد للمشتري في كل وقت ملكا لم يكن انتهى وقال في المطلب وهي تعبيه البلوي ولم ار من تعرض لان
سمع ذلك والارض في اجارته ولم ينقض المدة وعلم المشتري بذلك فهل يقول يستحق الابقاء تبعا للمدة
بالاحرى وهو الاشبه وعليه العمل وجانا للمولكه قال فلو كانت الارض موصى بمنفعتها فيشبه انها
كالمملوكة لان المنفعه ملكه دايما نورث عنه انتهى قوله ولو كانت ياسة لزم المشتري القلع
احسن من تعبير المحرر بالقطع وهذا مفيد لقوله والاطلاق يقتضي الابقاء قد يحمل ذلك على الشجرة
الرطبه اما الياسة فيلزم قلعها ويمكن ان يكون مفيدا في الصور كلها الى حد شرط الابقاء ومبنيا
ان ذلك كله في الرطبة دون الياسه فيوافق ما قدم عن البته انه لو شرط الابقاء في الياسه بطل البيع
ويستثنى عن الاراد عليه هناك ولعل هذا ارجح واعلم قوله وثمر النخل المبيع ان شرط للبايع
او للمشتري عمل به والا فان لم يبد ثمرها شيء فللبايع والا فللمشتري تعبير التنبيه والحاوي
بالظهور اولى منه لانها قد لا تؤبر بل تشقق وتظهر ثمرتها بنفسها فحكمها حكم الموبر لكن المنهاج

منعه من سقيه لم يسقط من ذلك ما دام الضرر حاصلا بالسقي فيصح العقد ان لم يتراضيا على شئ وقد ذكره الحاوي لقوله وان ضر وتشاحا فسخ العقد وكذا في المنهاج وزاد الا ان يسامح المضرور فاستدركه ذلك على الحاوي وعذري انه زيادة تأكيد له يحتاج لذكره لانه يتسامح المضرور لا مسامحه والتصوير انهما تشاحا **فصل قول التنبيه** والعبارة له والحاوي ولا يجوز بيع الثمار حتى يبدو صلاحها الا بشرط القطع **فيه امور احدها** شرطه ان يكون المقطوع منتفعا به لحصرمه لا كحشرى وقد ذكره المنهاج وقد تقدم الاحاطة لذكره فان كل مبيع شرطه ذلك نذكر المنهاج له لسان صورة المسئلة لا لاشتراط كفى هذا الباب **ثانيها** محل ذلك ما اذا باعها منفردة فان باعها مع الاصل لم يحتج لذلك وقد ذكره المنهاج والحاوي **ثالثها** صورة المسئلة ان بيع الثمرة على شجرة نابتة **فلو قطع** شجرة عليها ثمرة ثم باع الثمرة وهي عليها جاز من غير شرط القطع لان الثمرة لا بقاء عليها فينزل ذلك منزله الشرط ذكره في الروضة من زوائده وهو وارد على المنهاج ايضا **قول المتن** فان باع الثمر قبل بدو الصلاح من صاحب الاصل او الزرع الاخضر من صاحب الارض جاز من غير شرط القطع لذا صححه في اصل الروضة في باب المساقاة عند الكلام في هرب العامل ولم يصحح الرافعي هناك شيئا ونقلا في هذا الباب عن الجمهور تصحيح البطلان ايضا وعليه مشى المنهاج وهو مقتضى اطلاق الحاوي لكن اذا شرط القطع في هذه الصورة لا يجب الوفاء به وقد نبه عليه في المنهاج وصورته ان بيع الشجرة لشخص وشئ الثمر لم يسلمه الثمر او لشخص لا لسان بثمر فيبيعها صاحب الشجرة او بيع الثمر لشخص لشترها قبله **قولهم والعلة المتن** ولا يجوز بيع الزرع الاخضر الا بشرط القطع **فيه** امور **احدها** انه سمي ان يقال الا بشرط القطع والقلع وكذا في المحرر **ثانيها** عبارة المحرر الزرع الاخضر والمنقول وكذا في الحاوي واراد التنبيه والمنهاج بالزرع ما ليس بشجر فيدخل فيه البقول **ثالثها** محل ذلك اذا باعه منفردا فان كان مع الارض فلا يشترط القطع وقد صرح به المنهاج والحاوي **قول المنهاج** ومثاله كالمان كالجوز واللوز والباقلاء يباع في قشره الاسفل ولا يصح في الاعلا **فيه** امران **احدهما** ان تعبيره بقوله كالمان غير مستقيم لانه جمع والمفرد كامة وغلمة بالكسر فالصواب ان يقول كامتان او كامتان لان مراده فرد من افراد الاكمة كما ذكره في المهمات **ثانيها** ليس بين ذلك فضب السكر فيحون لبعده وهو مستور بقشره كما في المطلب عن الحاوي وفي شرح المذهب للمسمى بالاستقصا ولعل ذلك لان قشره الاسفل يجري مجرى باطنه لانه قد يمضغ معه وصار كالمان في قشر واحد كالرمان ومنع في التنبيه بيع الباقلا والجوز واللوز في قشريه ولم يصرح بطرد ذلك في الكمامتان **قول الحاوي** والبطيخ والثمار قبل الصلاح دون الاصل اي فانه لا يصح بيعها قبل بدو الصلاح الا بشرط القطع الا ان يبيعها مع اصولها وما ذكره في البطيخ موافق لبحث الرافعي ومخالف لمنقوله فانه حكى عن الامام والغزالي

كلمة

انه

شيخنا ابن النقيب وهو واضح من حيث الفقه لكن كلام الشرح والروضة صريح في تفريعه على الجديد او على كل قول لكن كلاما من الروضة هو عليه لانه انما هو في التعجيز بترك السقي لا في التعجيز بالجائحة فراجعه بتأمل

قوله ولو بيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك فاولى بكونه من ضمان المشتري كذا في المحرر والشرح وصورها في الروضة كما اذا أبيعت بعد الصلاح وحكمها عند شرط القطع واحد فالصواب حذف التقييد بما قبل الصلاح وما بعده **قول المتن** واذا اشترى ثمرة فلم يأخذها حتى حدثت ثمرة اخرى او جزء من الرطبة فلم يأخذها حتى طالت او طعاما فلم يأخذ حتى اختلط به غيره فيه فولدان احدهما يفسخ البيع والثاني لا يفسخ بل يقال للبائع ان تركت حقك اقالة العقد وان لم تترك فسخ البيع فيه امور **احدها** كحمل الموجود في ثمرة بيدو تلاحقها فلم يقطع حتى اختلط او يغلب تلاحقها وشرط القطع عند خوف الاختلاط فلم يقطع حتى اختلطت فاولى بالتلاحق ولم يشترط القطع بطل البيع من اصله وقد ذكر المنهاج والحاوي **ثانيها** الاصح الثاني وهو عدم الانفساخ بل حيث الخيار وقد ذكر المنهاج ذلك وفصل الحاوي فقال ان الخيار فيها لبائع تلاحقه وبالا انفسخ فيما يغلب تلاحقه وشرط قطعه فلم يقطع حتى اختلط وعبارته وما غلب اختلاطه بشرط القطع فان وقع بطلا وفيما بيد والخيار وتبع الغزالي فانه صححه في وجيز لكن الذي في الروضة واصلها التسوية بين الحالتين وصحح الانفساخ مطلقا المزوي في شرح الوسيط والسبكي وتبعه في المهمات عن الاكثرين **ثالثها** ما ذكره تفريعا على التخيير من البراءة بالقول للبائع حكاه في المطلب عن بعض الشافعية والاصحاب وصححه السبكي وعكس المنهاج تبعا لاصله فقال يتخير المشتري فان سمح له البائع بما احدث سقط خياره وكذا في الحاوي فيما بيد ان اختلاطه فقال وفيما بيد والخيار ان لم يهب البائع ما احدث ومقتضاه جواز مبادرة المشتري للفسخ الان بياد البائع فيسامح فيسقط خياره **رابعها** محل ما ذكرنا في التخيير اذا وقع الاختلاط قبل التخلية اما اذا وقع بعدها فان انفعا على شيء فذاك والا فالحادث للصدر وله البقية في قدر حقه الاخر وهل البدو الثمن للبائع او للمشتري اوله الرجوع من غير ترجيح في الروضة وعبارة الرافعي تقتضي ترجيح الاول فانه بنى الخلاف على ان الجوائح من ضمان البائع او المشتري **خامسها** قد يعهم من كونه للمشتري لغا طلبه الفسخ بنفسه وليس كذلك بل معناه رفع الامر الى الحاكم ويكون الحاكم هو الذي يفسخ حكاه في الكفاية عن الطيب والماوردي من غير مخالفة قال في المهمات وهو متجه فان هذا الفسخ ليس للتعجيز بل لقطع المنازعة قال واستفدنا من كونه لقطع المنازعة انه لا يكون على الفور كالفسخ بعد التخالف **سادسها** محل الخلاف في الطعام اذا لم يعلم قدر احدهما والا فلا انفساخ قطعا الا في خيار المشتري **قول التنبيه** وان كانت الثمرة لجمل حلبن فلم يأخذ البائع ثمرة حتى حدثت ثمرة المشتري واختلطت ولم تتميز فيه قولان احدهما ان البيع ينفسخ والثاني لا ينفسخ بل يقال للبائع ان سلمت الجميع اجر المشتري على ما قوله وان امتنعت قيل للمشتري ان سلمت الجميع اجر البائع على ما قوله واذا تساقطا فسخ العقد فيه امران **احدهما** كحمل القولين فيما اذا كانت الثمرة بيد تلاحقها فلم يقطعها البائع حتى اختلطت او يغلب تلاحقها وشرط القطع عند خوف الاختلاط فلم يقطع حتى اختلطت فلو غلب تلاحق ولم يشترط القطع بطل البيع كما في المسئلة قبلها كذا في الروضة واصلها وقال

المشتري ج

وان اختلف المتعاقدان او الوارث في صفة عقد معاوضة اتفقا على صحته ولا بينة او اقاما بينة فسلم من جميع ما نبهنا عليه وسلم المنهاج من الخلل والخامس بقوله اذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في كيفيته الى آخر كلامه **قوله** ويبدأ بالبايع اي ندبا كما صرح به الحاوي ثم قال الامام هذا اذا كان الثمن في الذمة اما اذا كان عرضا بعرض فلا يتجه الا التسوية قال الرافعي وينبغي تخريجه على ان الثمن هل يأخذ ما في المطلب لان ماخذ البداءة فوق جانب على جانب كما ذكروه في تعليل الاقوال وذلك مفقود ههنا **وقول المنهاج** والصحيح انه يكفي كل واحد يمين يجمع نفيا واثباتا بوهم انه لو اتى بيمينين جاز وقال السبكي لو اراده نفسه بكفاية واحدة وعبارة الماوردي تشعر بالمنع وقد يقال اذا دعى صحتها الحاكم عليه لم يمتنع انتهى وعبارة التنبيه والحاوي يقتضي الاقتصار على يمين واحدة ايضا وانما الاربع على ما يفهمه لفظه يكفي من جواز يمينين وانه اكمل **وقول المنهاج** ويقدم النفي وكذا صوب التنبيه وهو في الحاوي بقوله على النفي ثم الاثبات وقد تفهم من عبارتهما الوجوب وليس كذلك وانما هو على الاستحباب وكذلك عبارة المحرر وقوله ينبغي ان يقدم النفي **قولها** ولقد يعب كذا بخالف لتعبير المحرر والشرح والروضة بقوله وانما يأتي بكذا والاولى الاحسن لان الذي يراد من الحصر النفي فقد استفيد من قوله اولا ما يعبت بكذا **اول التنبيه** وان تراضيا باحد النقدين اقر العقد والا لم يرتفع فيتخير المغبون بين الفسخ والامضاء على سبيل البدل حتى لو فسخ احدهما انفسخ ولا يحتاج لاجتماعهما عليه للاوفي وجه حكاه في الكفاية وقد صرح به المنهاج بقوله والا فيفسخ انه احدهما او الحاكم والحاوي بقوله ثم يفسخ الحاكم او من اراد منهما وفي بعض نسخ التنبيه فسخ العقد على البناء للمفعول وهو احسن **قوله السبه** وانما اختلفا في عين المبيع فقال البايع لعبتك هذه الجارية وقال المشتري بل يعتق هذا العبد لم يتحالفا لقابل يحلف البايع انه ما باع العبد ولحلف المشتري انه ما ابتاع الجارية بهذه المسئلة حالتان احداهما ان يكون الثمن معينا فيتحالفان كما لو اختلفا في جنس الثمن وقد عبر عنه شيخنا الاسنوي في تصحيحه بالصواب وهو يقتضي عدم الخلاف فيه والثانية ان يكون في الذمة وهي صورة التنبيه والاصح فيها ايضا التحالف فان في الذمة في الصداق في باب الاختلاف في الزوج اذا قال اصدقتك اباك فقالت بل امك فالاصح التحالف والدليل فيما ذكرها قال ان هذا هو الخلاف فيما اذا اختلفا في عين المبيع والمذهب في الشرح الصغير في هذا الباب التحالف وعلى ذلك مشى شيخنا الاسنوي في تصحيحه لكنه قال في المهمات الاصح عدم التحالف فقد نص عليه في البويطي في السلم انتهى وتابع في الكفاية الرافعي في قوله ان الخلاف في مسئلة اصدقتك اباك فقالت بل امك هو الخلاف فيما اذا اختلفا في عين المبيع وقال ليست نظيرها لان كلا من العوضين هناك غير معين اما المبيع فلم يتفقا عليه واما الثمن فانه في الذمة لا يتعين الا بالقبض وانما نظيرها لو كانا معينين وكما لو عرك هذا العبد بهذا الالف فقال بل بقتضيه مع هذا الاخر ما لا يخفى كما صرح به الجاملي والماوردي وابن الصباغ والمتولي وغيرهم قال النووي في نكته وصورة المسئلة ان تختلفا في الثمن ايضا وظاهر ايراد ابن الرفعة يقتضي ان ذلك ليس بشرط **قوله المنهاج** فان كان

من قول الجرجاني **خامسها** قال السبكي لا اختلاف في الصحة والفساد بمراتب الاولى ان يجري في صفة
المعقود عليه مثل ان يقول الذي وقع عليه العقد حر الاصل او امه ولد او ملك غير البائع فالذي جزم به
القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهما من العراقيين ان القول قول البائع وجعلوه اصلا قاسوا
عليه احد الوجهين لان قوله مدعي الفساد لم يعتضد باصل فاعتضد بدعوى مدعي الصحة
بالظاهر سالم لمن يعارض للجرجاني قال فاقلناه عنه وجعله الرافعي على الخلاف واظن ذلك
تفقها منه لا نقلا ولا يظهر فرق بين ذلك والاختلاف في ملك المبيع الان الموجود في يد البائع
حر ودعوى لانه كان عند العقد عبد صغير اعلى خلاف الظاهر بخلاف الحرية وعدم ملك
المبيع ليس معتادا فليحل عليه وملاحظة هذا يقتضي الجزم بقبول دعوى الفساد او ترجيحه
وهو خلاف مقتضى ترجيح الرافعي الثاني ان خلافا في صحة العقد والمفسد نادر بحيث
لو لم يوجد لصح العقد كالاختلاف في شرط اجل مجهول واجنبار مجهول او زايد على الثلاث
وكل شرط يقتضي اضمامه للعقد فساد العقد فهذا محل الخلاف والاصح قبول قول
مدعي الصحة **الثالث** ان محلها في شيء يكون وجوده شرطا لصحة العقد كالروية فذكر
مسئلة الروية

باب العبد المأذون

لذا ترجم في التنبيه **وفيه** امور **احدها** انه حذف الجار والمجرور للعلم به والتقدير المأذون له
ثانيها ان الترجمة بذلك اعم من ترجمة الشافعي له ببداية العبد لان الباب ليس مقصورا على المذاهب
فقط كما نبه عليه الرافعي ولهذا ترجم في الروضة بحال ملاك العبد **ثالثها** تبع المرجاح الشافعي رضي الله عنه
في وضعه هذا الباب هنا وقدمه الحاوي على اختلافا في المتبايعين كما في الروضة واصلها واحر التنبيه
الى بعد الغراض لمشاركته في تحصيل النوع بالايدي في المقصود بها واحد **رابعها** لو عبر بالاذن
لكان اولى لسلامته من الاعتراض الآتي **قوله المنهاج** والعبارة له والحاوي العبد ان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه بغير اذن سيده في الاصح حكى الماوردي وابو الطيب
مقابله وهو الصحة عن الجمهور قال السبكي وفي النفس منه شيء اي من تصحيح الفساد معنى ومن يلتزم
تصحيح ما عليه الاكثرين ان يصحح الصحة هنا ولا يسلم سهمض دليل قوي على فساده **قوله المنهاج**
وليس رده البائع سواء كان في يد العبد او سيده كان معنى ان يقول سواء كان في يد العبد او سيده
لحذف الجار والمجرور وهو ظاهر **قوله المنهاج** اذا كان العبد بالغا رشيدا جاز للمولى ان يأذن له في التجارة
قال الاسنوي في كتبه لم ار التصريح باعتبار رشده الا في التنبيه ولا يقال هو مفهوم من علة صحة
العبارة فان كلام مكلف صحيح العبارة لا سيما ممن لم يحجر عليه بعد رشده انتهى وحكى عن الماوردي انه صرح
باعتبار رشده ايضا واعترض على التنبيه بانه يشمل من بلغ رشيدا او طرا عليه السفه في المال ولا بد
من استثنائه من الاصح في الحجر والظاهر ان العبد مثله فاذا اذن له سيده قبل استحجر صح تصرفه
مع انه غير رشيد قلت لا يحتاج لاستثناء لان الحجر على العبد لم يكن بالحجر العام المستمر واسم العام فان

وان استرق من يعتق على مولاه لغير اداء لم يصح الشراء في اصح القولين قال ستثنا الاحام البلقيني هذا المسالة صحيح مخالف لما صححه الشافعي فانه ذكر في الام في باب دعوى الولد في ذلك قولين ثانيهما انه يعتق عليه وقال وهذا اصح القولين وبه اجاب النهى ومحلهما اذا اذن له في شراء العبد فان لم يأذن له في ذلك لم يصح قطعا قاله صاحب المعين وفيه نظر **قوله** واذا استرق اباه اي الاب السيد فان قيل صح الشراء وعتق عليه ان لم يكن عليه اي على العبد دين وان كان عليه دين فعلى القول بان اصحهما في تصحيح التنبيه انه لا يعتق وليس في الروضة واصلها تصحيح وفي المطلب في باب العزاء من عن الاصحاب ان فيه الخلاف في عتق الراهن واشار اليه الرافعي ايضا بتشبيهه بالرهون قال في المهمات فيكون الصحيح التفصيل بين الموسر وغير الموسر ولا يتجه غير ما قاله وان اشتراه لحاله احسن ليعود الضمير على المذكور اولا وهو من يعتق على مولاه فيكون اعم وابعد من الابهام على ان قوله اياه ليس في نسخ المصنف كما قيل **قوله الحاوي** وانما قيد الوديعة اي كما يؤدي بذلك الوديعة عذرا لانه اياها من كسبه ومال التجارة اعذر من عليه بانه ان كان الاسترداع بأذن السيد وهو الذي يتجه به كلامه فالمنقول انها وديعة عند السيد فالضمان عليه لانه باذنها فتسلط على الاتلاف وان كان لغير اذنه تعلق الضمان برقبته على الاصح وبذمته على وجه ولا تعلق له بالكسب فهي اي صورة تعلق الضمان بالكسب ومال التجارة واجب عنه بان فياس تخليفه بالذمة عند عدم الاذن تعلقه بالكسب عند وجوده لان الاحام وغيره اطلقوا ان ما وجب برضى صاحب الحق واذن السيد يتعلق بالكسب لان العدول الى الرقبة عند عدمه لغرض لا يتعلق به غيرها وقد وجد ها هنا الكسب وليس من شرط التعلق به اذن السيد في الاتلاف الا ترى ان الذي اشتراه العبد فاسدا او صحيحا يتعلق بالكسب ولم يأذن السيد في اتلافه ويحتمل ان يقال يتعلق بالرقبة ذكره السبكي وقال فقد ظهر كلام الحاوي محمل على حال وقد استشكل على جماعة انتهى **قوله** ويسري اي اذا وهب للاذون جزء لبعض السيد كابيه وابنه فعتق فانه يسري كذا ذكره الرافعي في اثنا العتق واستشكله النووي وقال سبق المنع لدخوله في ملكه فهلا كالارث وكذا صحح عدم السراية في الروضة واصلها في الكتابة وحكيا السراية وجها في الوسيط قال في المهمات والصواب السراية لان قبول العبد كقبول سنوعا وهذا صححوا ان السيد يحلف على البت حيث حلف على نفي فعل عبده على علمه بان فعله كفعله **قوله** والسراية **قوله** وان ملكه السيد بالارث يملكه في اصح القولين احترز بتملكك السيد عما لو ملكه اجنبي فانه لا يملكه بلا خلاف كما ذكره الرافعي لكن صرح باجراء القولين في تملك الاجنبي ايضا الماوردي والقاضي الحسين **قوله** وله بيع بثمنه محله اذا دفع السيد اليه مالا فان قال اتجر بجاهك فله البيع

ثم بين

ما الذي هو الذي سبب عن عدم الاذن بتحمل الى مولاه هنا يتعلق

والشرا

ان الشافعي في الام في باب الاجال في الصرف على ان اصح القولين فيه الاشتراط حكاه شيخنا
الامام البلقيني في حواشيه **قلت بل** محل القولين اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة فلو علما
ثم تفرقا صح بلا خلاف واستشكل بان ما وقع مجهولا لا ينقلب معلوما بالمعرفة في المجلس كما
لو قال لعبدك هذا باع به فلان نفسه فانه لا يصح على الاصح وان حصل العلم قبل التفرق قال
شيخنا الامام البلقيني ولعل الفرق ان المعرفة هناك لدفع الضرر في العقد وههنا لاجل
معرفة ما يرد عند الفسخ فكانت اخف انتهى وهو فرق واضح **قوله المنهاج** الثاني كون المسلم
فيه دينا اعترض عليه بان تسميته شرطا مع احد في حقيقة السلم لا معنى له وان كان لا
بد من ذكره ليترتب عليه الاحكام المختصة به واجيب عنه بان الفقهاء يسمون ما لا
بد منه قبل وجود الشيء **قوله المتن** وان اسلم موجلا في موضع يصلح للتسليم فقد
قبل 2 قيل لا يجب بيانه ويجب التسليم في موضع العقد وفيه مؤنة لان احدهما يجب بيانه والثاني لا
يجب الاصح وجوبه ان كان لنقله مؤنة والا فلا وعلى ذلك مشى المنهاج والحاوي لكن لم
ينبه في المنهاج على ان محل ذلك في السلم الموجل اما الحال فلا يجب فيه بيان موضع التسليم
قال المتولي والمراد بموضع العقد حيث لا ذكر ذلك الموضع لعينه ولو عين موضعا وجب
التسليم 1 وخرج عن صلاحيته قالا لو قيل في الرومة انه يتعين اقرب موضع صالح ورجح شيخنا الامام
البلقيني انه لا يتعين موضع للمسلم اليه وعبارته انه اذا سلم فسخ العقد واحذر راس ماله
وان شاء صبر الى ان يصلح الموضع المعين للتسليم قال شيخنا فلو قال المسلم اليه انا افسخ السلم
فالراجح لا تؤدي اليه راس ماله وتبرا ذمتي من الدين الذي على انتهى وهو واضح ولا سيما ان كان هناك ضرر
يريد ذكرا وضامن يريد خلاصه ولم يرض صاحبه قال وقد وقعت مسئلة في مكان الارتفاع
في الحارة الموضع بينهم واقيمت فيها بان للناس قديمان تراضيا بمكان اخر لسهولة العقود والا
فسخ وهو مستمد من موت الوضيع انتهى **قوله المنهاج** والحاوي فان انكسر سهم حسب
الباقي بالاجل الاول ثلاثين يقتضي انه لو اجل بثلاثة اشهر والعقد في اخر يوم من شهر
كصفر مثلا فمضى الربيعان وجمادى نا قصا فانه لا يحل الا بمضي جزء من جمادى الاخرة قدر
الباقي من صفر وبه قال الامام وقال المتولي وغيره يحل بمضي الثلاث قال وعليه العمل وهو
الصواب عند الرافعي والنووي وابداه الامام احتمالا فانوا وانا باع في الشهر الاول العود اذا
عود في غير اليوم الاخير واعترض في المهمات على هذا الحصر بانه لو وقع العقد في الليلة الاخيرة
كان كاليوم فانه لا يباع فيه العود ايضا للمعنى الذي ذكره **فصل قوله المنهاج** والعبان
له **والحاوي** اشترط كون المسلم فيه مقدورا على تسليمه عند وجوب التسليم كذا في المحرر تبعا للغزالي
وقال الرافعي هذا الشرط لا يختص بالسلم بل يعم كل بيع انتهى واجيب بان المصرح به للفروع المرتبة عليه
وقد يجاب بان المعقود عليه اذا وضع للغرارة وهي حالة وجوب التسليم وتان لم تقترن بالعقد لكن السلم حالا

فصح فيه كيلا فلا يحتاج الى بيانه ثانيهما ما ذكر من السلم فيما يعد بالعد وذكره في المنهاج ايضا ولم يذكر الحاوي العدد الا مع النوذق في اللبن ومع الدرع في الثوب وقال ابن يونس المنقول في مشاهير الكتب ان العدد في العدد ولا يكفي وحده وقال ابن عجيل اليمني لعل مراد التنبيه اذا اسلم في دراهم او دنانير وكان وزنها معروفا بالاستقراء فانه عند العقود يكتفى بذكر العدد وعند الاستيفاء لا بد من الوزن ليتحقق الاداء **قوله المنهاج** ولو اسلم في مايع صاع حنطة على اواق وزنها كذا لم يصح في وجه لتفاوت الثياب بخلاف الحنطة لان زاده يتبعه **قوله التنبيه** وقيل يجوز في الثوب واللوز كيلا هو الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوي لانهما قد يجوز السلم فيهما وفي نحوهما يعتبر عبر عنه المنهاج بقوله في نوع يقبل اختلافه والحاوي بقوله ان استوت قشوره واعلم ان الرافعي اطلق جواز السلم في ذلك وزنا ثم قال واستدركه الامام فقال فشوره هما مختلفة فتختلف غلاظا ورقاقا والغرض يختلف باختلافها فلم يصح السلم فيهما بالوزن انتهى وهو يقتضي ذلك منع الخلاف لكونهما مظنة الاختلاف ومقتضى المنهاج والحاوي الجواز ان لم يختلف وقال النووي في شرح الوسيط بعد حكايته لقول الامام المشهور في المذهب هو الذي طالعة الاصحاب ونص عليه الشافعي وقال في النهاية الصواب الامسك بما في شرح الوسيط لانه مسموع لا مختصره **قوله المنهاج** والعباءة له **والحاوي** وتجمع في اللبن بين العدد والوزن قال في الروضة كذا قاله اصحابنا الخراسانيون ولم يصر العراقيون او معظمهم الوزن ونص الشافعي في اختلاف السلم على الاوقية الوزن فيه مستحب لو تركه فلا باس لكن لو شرط ان يزن طوله وعرضه وثخانته وانه من طين معروف انتهى **قوله التنبيه** فيما اذا اسلم على مكاييل بعينه لم يصح محله اذا لم يكن معتادا فان اعتيد الكيل به صح على الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوي لكن قد يفهم عبارة المنهاج صحة السلم فيما اذا اعتيد الكيل به وليس كذلك بل السلم صحيح والشرط لاغ كما يأتي في شرط لا غرض فيها وقد ذكره الحاوي بقوله وفسد بعين المكيال لا العقد ان اعتيد فلو شرط ان لا يبيعه لم يبطل كما دل عليه كلام الرافعي في المسابقة **قوله التنبيه** او اسلم فيما لا يوجد منه انقطاعه لم يصح محله اذا لم يكن معتادا فان اعتيد الكيل به صح على الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوي لكن قد يفهم عبارة المنهاج صحة السلم فيما اذا اعتيد الكيل به وليس كذلك بل السلم صحيح والشرط لاغ كما يأتي في شرط لا غرض فيها وقد ذكره الحاوي بقوله وفسد بعين المكيال لا العقد ان اعتيد فلو شرط ان لا يبيعه لم يبطل كما دل عليه كلام الرافعي في المسابقة **قوله التنبيه** او اسلم فيما لا يوجد منه انقطاعه لم يصح محله اذا كانت قرية بعينها لم تصح محله اذا كانت قرية صغيرة فان كانت كبيرة صح في الاصح وقد ذكره المنهاج والحاوي وفهم من عبارة المنهاج ان الصورة ان يسلم في جميع ثمرتها وليس مرادا فان هذا باطل وانما المجوز ان يسلم في قدر معين منها **قوله التنبيه** ولا بد وان يضبط بالصفات التي تختلف بها الاغراض عند اهل الخبرة مثل قوله المنهاج ومعرفة الاوصاف التي تختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا وقول الحاوي وصفات فيها غرض ظاهر وعبر بعضهم بما يختلف به

السن والقدر وكلامه على التقريب مخالف لعبارة المحرر فانه قال بعد ذكر السن والامر فيه على التقريب حتى قال والقد طولا وقصرا انتهى يتعين ان التقريب يتعلق بالسن خاصة دون القد وكذا في الروضة قال حتى لو شرط بن سبع سوا بطل البيع وقدم المنهاج ذكر القد وقاد التقريب اليه ايضا قال شيخنا ابن الفقيه وهو حسن ان ساعد عليه نقل **قول الحاوى** مع الصغر والكبر حكيه في الطير واللون والذكورة والانوثة والسن في الحيوان المقصود انه لا يشترط ذكر اللون في الطير واهمال الرافعي والنووي ذكره في كتبهما ولا بد من اشتراطه فيه لاختلاف الغرض به **قول المنهاج** وفي اللحم لحم بقر لا بد ان يبين ايضا انه من جاموس او عراب ولم يتعرض لذلك الحاوى وصريحا وكانه اكتفى بذكر الجنس والنوع في الحيوان **قول المنهاج** والكبار حصى معلوف محله في الحيوان غير الصيد **قولها** ويقبل عظمه على العادة محله ما اذا لم يشترط نزعه فان شرط لم يجب بقوله **قول المنهاج** وفي الثياب الجنس لا بد من ذكر النوع ايضا وقد ذكره الحاوى فاعتبر ذكر الجنس والنوع في كل مسلم فيه وكذا

المنهاج

بد ايضا من ذكر بلد النسج ان اختلف به الغرض **قول الحاوى** والخط والدقة هو بالدال

العبارة في الاصلين وهما جوهان الى قوله النسج فالصفاقة انضمام بعض الخيوط الى بعض والدقة بعدها واقتصر في الروضة واصلها على الغلظ وضده وهو غير معين عن الصفاقة وضدها لما عرفته **قول التنبيه والمنهاج** في الصوع بعد النسج انه لا يصح السلم فيه مخالف لقول الرافعي ان القياس صحته واقتصر المحرر على ذكره لكنه في الشرح جعل المعروف في كتب الاصحاب انه لا يجوز فلو لك استدرك في المنهاج فقال الاصح منعه وجزم بالقطع الجمهور انتهى ونص عليه في مختصر البويطي **قول المنهاج** وفي الحمل ونحوه الى آخره اهمل شرطا اخر وهو كون جفانه على الخل او بعد الجفاف ولا بد منه كما قال الماوردي فان الاول والثاني اصبي ذكره في المهمات **قوله** وفي الفصل جمل الاخره قال الماوردي ولا بد ان يبين ايضا مرعاه ونتوته اورعيه ذكره في المهمات ايضا **قول المنهاج** ولا يصح في مطبوخ ومشوي وما اثرت فيه النار مثل قول التنبيه وما دخله النار لان فيه زيادة لتصير دخول النار الى طبخ وشي ومجرد تاثير لا ينتهي الى طبخ وشي ومجرد تاثير لا ينتهي الى طبخ وشي قال في التصحيح الاصح جوازه فيما

والدبس والسكر والفانيذ واللباء والاصح فيه البطلان

دخلته نار لطبخه كالسكر والفانيذ والدبس واللباء في الحيز والاجزاء وفي معناها العسل والسمن لان نارها للطبخ ايضا ومقتضى كلام الرافعي ترجيح البطلان في السمن فانه جعل فيها الوجهين في السلم في الخبز وجزم في الروضة هنا بالتشبيه واطلق ذكر وجهين ثم قال ومن اختار الصحة في هذه الاشياء الغزالي وصاحب التتمة واعترضه في المهمات بان المتولي انما اختار الجواز في اللباء قبل ان يخلط باللبن ويطبخ اما بعد طبخه فلا يلتحق بها اما الورد فقال الرويا في الاصح عندي وعند عامة الاصحاب جواز السلم فيه واقتصر في الروضة واصلها على نقل تردد في ذلك لصاحب التقريب **قول التنبيه** وان اسلم في الرؤس فيه فوجهان الاصح صحته وقد ذكره المنهاج والحاوى وشرطه مقابلهما ان تكون نتيجة موزونة منقاة من الشعر فان اختل شرط منها لم يصح قطعا واشتراط كونها منه مفهوم من بطلان

غلطا انه نقض عن اعضاء الوضوء سوى الراس فلا يرتفع الحدث عنه ولو غسله لانه انما
نوى المسح لكونه فرضه والغسل بدل عنه ولا يجزى المسح عن الغسل واستثنى الشيخ ابو على السنجى
فى شرح الفروع المحيط الكتبى فقال لا ينبغى ارتفاع الحدث عن باطنها ولو اوصل الماء اليه لان
ايصاله غير واجب فى الوضوء فلم تتضمنه نيته الا ان يخرج على الوجهين فيما اذا نوى الوضوء
بنيه التجديد لان ايصال الماء اليه فى الوضوء مستحب نقله فى المهمات وقال انه استدراك
صحيح **قوله** ويندب للجنب غسل الفرج الى اخره الحايض اذا انقطع دمها كالجنب كما
حكاه فى الروضه عن الاصحاب **قول التنبيه** ان الاغسال المسنونه اثنا عشر غسلا
اهمل اغسالا اخر الغسل للاذان ولدخول المسجد ذكرهما الرافعى والحصور كل مجمع
من مجامع الخير نقله فى شرح المهذب عن نص الشافعى واتفاق الاصحاب وللاعتكاف
نقله ابن حزان الصغير فى اللطيف عن نص الشافعى وقد يقال هو مندرج فى دخول
المسجد ولدخول الكعبة كما نقله الامام عن ابن القاص والقفال وتبعه فى الكفاية
والذى فى تلخيص ابن القاص ان الشافعى فى القديم استحبه لطواف الزياره وعبر عنه
القفال شارحه بالغسل لزياره البيت وهو استعمال صحيح فتوهم الامام منه ما ذكره
والله اعلم ولكل ليلة من رمضان قاله الحليمى وللاستحداد وبلوغ الصبى ودخول
الحمام قالها الشيخ ابو حامد العراقى فى الرونق **باب النجاسه** كذا فى المنهاج
وفى التنبيه ازالة النجاسة والباب مشتمل على ذكر النجاسة وازالتها فكان الاولى ذكرهما فى
الترجمة وان كان لابد من الاقتصار على احدهما فما فعله فى التنبيه احسن لانه الذى يترجم به كتاب
الطهاره وازالة النجاسة متوقفه على معرفة النجاسة فتذكر تبعا وظاهر كلام الثلاثه انحصار
النجاسه فيما ذكروه وليس كذلك فكان ينبغى ان يذكر لها ضابطا اجمالى وهو كما قال المتولى كل
عين حرم تناولها على الاطلاق مع امكان التناول لا لحرمتها اراد النووى واستقذارها
وضررها فى بدن او عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قليله دون كثيره لبعض النبات الذى
هو سم وبامكان التحريم نحو ما من الاشياء القليله قال السبكى ولا يحتاج اليه لان ما لا يمكن
تناوله لا يوصف بتحريم ولا تحليل ولعدم الحرمة الادمى وبالاستقذار المخاط والمنى
ونحوهما وبضرر البدن والعقل السم الطاهر الذى يضر قليله ويثيره والتراب والحشيش
المسكر وزاد السبكى بعد الاطلاق فى حال الاختيار ليدخل الميته فانها لا تحرم فى المخمصه مع
نجاستها قال شيخنا ابن النقيب وفى هذا الضابط نظر فان النجاسة حكم شرعى فكيف تفسر
بالاعيان بل ما ذكر جعله للنجس وقال صاحب الاقليد وسموها حكمها الذى لا يعرف الا بعد
معرفتها بكل عين حرمت لا لمضرتها ولا لتعلق حق الغير بها او كل ما يبطل ملابسته
الصلاة **قول الحاوى** المسكر مثل الخمر والنبيذ المتخذ من التمر والزبيب ونحوهما ولهذا الى

عبر

ثالثها قوله او دلت غاره تقديره او الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على جبر كان والغارة اخذ قليله والاصح إغارة من اغار واطلاقه يقتضي انه لا فرق بين ان يعتد في وقت الغارة اولا وبه صرح في الابانة وحكى معه وجها فارقا قوله البسه وان انكر المسلم اليه وقال الذي اسلمت اليك غيره فالقول قول المسلم اليه مع يمينه الاصح ان القول قول المسلم وقد ذكره المنهاج والحاوي في احد اختلافين المتابعين قول التنبيه وان قبض ذلك ثم ادعى انه غلط عليه بالوزن او الكيل لم يقبل في اصح القولين محلهما اختلافي هوف هما وقع مثله بين الكيلين اما اذا ادعى قدرا قل قطعا قوله وكان دفع جزافا فادعى انه انقص من حقه فالقول قوله صورته ان اختلفا بعد تلف المعتوض قال البندنيجي للحامل والعقول قولا لقابض في قدر نقصانه قليلا كان النقص او كثيرا لانه لم يعترف بشيء والاصل عدم قبض الزايد اما اذا كان باقيا فيعتبر قدره ويعمل بمقتضاه باب القرض قول المنهاج الاقراض مندوب ينبغي ان يقول كما في التنبيه اليه وكذا في الحكم وعين لكن المعروف جره باللام ليقول بدينه لكذا فاندرب له ذكره الجوهري اما المندوب فهو المستحق بنفسه وقول التنبيه القرض كان ينبغي ان يقول بدله الاقراض كما في المنهاج فانه فعل المقرض اما القرض فهو القطع وسيعيد ايضا اسم الشيء المقرض ومنه فيما قيل قوله تعالى قرضا حسنا فنصبه مفعولا فان مصدره الاقراض كما ذكرته وذكر بعضهم انه مصدر بحذف الزوايد فهو كقوله تعالى انبتكم من الارض نباتا فكل من عبارتي النسبه والمنهاج احسن من الاخرى من وجه قول المنهاج وصيغته اقرضتك او اسلفتك او خذه بمثله او املكه على ان ترد بدله لعصي حصر صيغته في هذه الالفاظ الاربعة وقد عبر الحاوي بقوله كاقرضتك لمدل على انها امثله ومع ذلك فزاد فيها خذه واصرفه في حوايجك وردبدله وهنا امور احدها ان ظاهر كلامهما وكلام غيرهما الحصر ان قوله خذ بمثله صريح لكنه كنايه في البيع قلت في المهمات فينبغي هنا كذلك وسبقه اليه السبكي ثانيها انما يظهر قوله بمثله في قرض المثلي فاما المتقوم اذا قلنا يضمن بالمثل صون كما هو المرجح فان قلنا يضمن بالقيمة فينبغي ان يقول لقيمته ليطابق الواقع قاله شيخنا الاسنوي ايضا فكان الذكر هنا مفروض على الاصح او جعلنا القيمة مثلا بناء وقال السبكي يحتمل ان الصحيح كما اذا شرط في الجزء المثل على وجه ويحتمل ان يقال انه شرط بناء في مقتضاه فيبطل او يجعل بيعا بالرط وقد يقال في الصيغه التي زادها الحاوي لا حاجة لقوله واصرفه في حوايجك فيكفي الاقتصار على قوله خذ ورد بدله كما في قوله خذه بمثله رابعها او اقتصر على قوله خذه واصرفه في حوايجك فقط اقرضتك في كونه قرضا وجهان في المطلب وكلام الحاوي يقتضي انه لا يكون قرضا وهو واضح لاحتمال له الهبه قول المنهاج وفي المقترض اهليه المتبرع ليستثني منه القاصر فانه ليس اهلا للتبرع في مال المحجور عليه وله اقراضه بلا ضرر وره قوله البسه ويجوز قرض ما يثبت في الذمة بعقد السلم ليستثني منه الجارية التي حل للمقترض فانها تثبت في الذمة بعقد السلم ولا يجوز

مفهوم من تمثيله وهو واضح فان فسخ القرض على جر المنفعة الى المستقرض فكيف يفسد القرض باشتراطه ولفظ الزيادة في المنهاج محمي له على زيادة القدر كما صرح به الحاوي واستحسن السبكي حمله عليه قال امام زيادة الصفة فاشار الى رد الصحاح عن المحرر **قوله السبكي والحاوي** فان بداء المستقرض بذلك من غير شرط جاز وقال في المنهاج كمحسن وفي الروضة عن المحاملي وغيره التصريح بالاستحباب **قوله السبكي** ولا يجوز شرط الاجل ليفهم منه انعقاد القرض لو شرط وهو كذلك ان كان للمقرض فيه غرض بان كان وقت لقب والا فلا وليلغوا الشرط لكن يندب الوفاء به وقد ذكر ذلك الحاوي بقوله او لجد شهر وله فيه غرض بان كان زمن رخص وفيه في الروضة واصلها بعيد اخذ وهو ان يكون المستقرض طلبا **قوله** وبملك القرض بالقبض يستثنى ما حكاه في الروضة من زيادته عن المهذب وهو ما لو قال افرضنك الف وقبل ونقد فاتم دفع اليه الف واطال الفصل فلا يجوز لتعذر البناء فانه لم يطل جاز وقال السبكي لم يرد ذلك الا لصاحب المهذب واتباعه وهو يقتضي انه لا يجب ابراء معين وقال ابن ابي عصرون انه اذا فعل مثل ذلك في الهبة جاز بعين مع طول الفصل قال السبكي وهذا اغرب **قوله المنهاج** وله الرجوع في عينه ما دام باقيا بحاله في الاصح **فيه** امور **احدها** انه يفهم انه لو زال التغير عاد لم رجع فيه وقياس نظائره الجواز واطلق الماوردي وجهين **ثانيها** لفظة بحاله ذكرها الرافعي واسقطها في الروضة واحترز بها عما رهنه وكاتبته وجنايته فلا رجوع لكن قد تزيد الاجارة والتدبير وتعليق العتق بصفة فانها لا تمنع الرجوع اما لو وجد زايدا زيادة منفصلة رجع فيها دونها او ناقصا رجع مع الارش **ثالثها** محل الوجهين ما اذا قلنا يملك بالقبض والا رجع وقطع او اقتصر الحاوي على قوله وجاز الرجوع فيه **قوله السبكي** وان اخذ عن القرض عوضا جاز قال في الكفاية في لفظ الاخذ اعتبار القبض في العين والاصح خلافه وعليه مشى المنهاج في قوله فيما تقدم ولو استبدل عن القرض وقيمة المتلف جاز وفي اشتراط قبضه في المجلس ما سبق اي والاصح عدم اشتراطه **هنا الرهن قوله** لا يصح الا بايجاب وقبول يرد على الحصر الاستيجاب مع الايجاب وقد ذكره الحاوي وذكر الرافعي والنووي انه يأتي هنا الخلاف في المعاطاة ايضا ومنع ذلك شيخنا الامام البلقيني وقال لا يأتي خلاف المعاطاة هنا لانها انما جرت في البيع لعموم الحاجة ولعسر تبعض الفعل فيكتفى به اما في المحقرات واما في دون نصاب السرقة واما في غير ذلك عند من اطلق وكل ذلك لعزة بينه المحاوضة والتقابل من الجانبين وليس كذلك في الرهن انتهى **قوله السبكي** وان شرط الرهن في البيع واشتمل من الاقباض او قبضه ووجد به معيبا ثبت له الخيار في فسخ البيع ليسترجع منه ما اذا لم يطلع على العيب الا بعد هلاك الرهن فلا خيار في الاصح وقد يجاب عنه بان ذلك غير وجداني وانما هو اطلاع على امر كان فلا يقال اجاز الا لمطلع حالة الوجود **قوله** وان شرط في البيع رهنا فاسد ابطل البيع في احد القولين هو الاصح وهو داخل في قوله في باب ما يجوز

حتى يخرج هذا التفريع بالذكر وهذا وارد على الحاوى ايضا لقوله وان رهن واحد وزرع بقيمتهما
وقيمتها اى الارض قال وقيمتها اى المرهون لا يستقام ووقع ذلك فى الروضة واصلها كذلك
بهذا الخلل وصوابه ما ذكرته **قوله المنهاج** ورهن جان ومن له بيعها يقتضى ان فى الجانى الطرق
المتقدمة فى البيع عائيها من الترجيح والذى فى شرحى الرافعى والروضة ان بطل البيع فالرهن اولى
والا فقولان والفرق ان الجناية العارضة تقدم على حق المرتهن قاولى ان تمنعه فى الابتداء
فان صح فلا يكون سوء ملزما للمنع عند الجمهور بخلاف بيعه وليس فى هذا الكلام ما يؤخذ منه
تصحيح صحة رهن الجانى عمدا وانما ذلك فى المحرر وحكاه السبكى عن النص واستشكله وقال لولا
المضرة لجزمت ببطلان رهن الجانى مطلقا **قوله الثانيه** وقيل ان المدبر لا يجوز رهنه وقيل يجوز وقيل
على قولين **فيه** امران **احدهما** ان الاصح الاول وعليه مشى المنهاج والحاوى وقوى النووى فى
الروضة الثانى فى الدليل فلذلك قال استحسنا الاسنوى فى تصحيحه انه المختار **ثانيهما** قال النووى
فى التحرير قوله وقيل يجوز تكرار لان قوله وكل عين جاز بيعها جاز رهنها مغن عنه واجاب عنه
فى الكفاية بانه ذكره ليقام عليه دليل خاص واجيب عنه ايضا بانه ذكره ليبين انه طريقة وذلك
لا يوهم مزيد حوله فيما ذكرناه لا **قوله الخامسه** والعتق يصفه يمنع مقدم على حلول الحق
لا يجوز رهنه **فيه** امران **احدهما** ان الاصح بطلان الرهن ايضا فيما اذا احتمل تقدمها على حلول
الحق وتاخرها عنه كما اذا علق بقدوم زيد ولذلك عبر المنهاج بقوله يمكن سبقها حلول
الدين والحاوى بقوله قد تقدم ومع ذلك فيرد عليهما ما اذا علم مقارنة الصفة حلول
الدين او امكن المقارنة والتاخر فان مقتضى عبارتهما فى هاتين الصورتين الصحة لكون الصفة
فيهما لا يمكن سبقها حلول الدين مع ان الذى يظهر فيهما البطلان كما قاله شيخنا ابن النقيب قال
فكان ينبغى ان يقول يمكن مقارنتها لبيطل عند العلم بها او بالسبق او بامكانه من باب اولى **ثانيهما**
يستثنى من البطلان ما اذا شرط بيعه قبل وجود الصفة فانه يصح كما قاله ابن ابى عصرون
فى المرشد وهو وارد على المنهاج والحاوى فانهما لم يذكراه وليس فى كلام الرافعى والنووى وهو
واضح **قوله الثانيه** وما يسرع اليه الفساد لا يجوز رهنه بدين موجل فى اصح القولين
فيه امور **احدها** ان محله فيما لا يمكن تجفيفه فان امكن كالرطب صح الرهن وحذف **ثانيها**
يستثنى منه ايضا ما اذا شرط بيعه عند الاشراف على الفساد وجعل ثمنه رهنا مكانه فيصح
ايضا **ثالثها** يستثنى منه ايضا ما اذا علم حلول الاجل قبل فساده فيصح ايضا وكذا اذا لم يعلم على الاصح
قبل الاجل فانه يصح ايضا فى الاظهر وقد ذكر المنهاج والحاوى جميع ذلك **رابعها** ما صححه من البطلان
مع هذه الشروط هو الصحيح فى المحرر والمنهاج والمذكور فى الحاوى وحكاه الرافعى عن تصحيح العراقيين
وحكى فى الشرح الصغير عن الاكثرين انه يصح ويجبر على بيعه عند خوف الفساد ويكون ثمنه رهنا اذ
هو المتعارف فنزل الاطلاق عليه وذكر ان الكبير ان ميل عن العراقيين اليه وهو الموافق لنقصة المختصر

لا يسمى دينا قلت لا يلزم من التسمية الوجود ولو لزم ذلك لم يصح المعدوم ومعدوما واساعا ويقيد احدها انه يشترط كونه معلوما لهما اى لهما ان قدر الدين وصفته كالضمان جزم به فى الكفالة حاكيا له عن الاستقصا قال سخنا ابن الفقيه ولم يشهد له وحكاه فى المهمات عن شرائط الاحكام لابن عبدان والمعين على مقتضى الزبد لا يخالف الطبرى احد اصحاب القفال ثانيها ولا تشترط ايضا ان يكون استيفاؤه من عين الرهن كما يخرج العمل فى الاجارة اذا شرط ان يعمل بنفسه فلا يجوز الرهن عليه اما على العمل الذى فى الذمة فيجوز على المذهب لذا اورده بعضهم ولا يحتاج البه لخروجه بالشرط الاول وهو كونه دينا وقد ذكر ذلك الرافعى والنووى ثالثها قال النشائى فى تحفته يلبغى اعتبار كونه معينا حتى لا يصح باحد الدينين ولم ار من ذكره قال فى التوشيح وجوابه ان ذلك مستفاد من كونه معلوما ولا علم مع الابهام قال وقد يحدث هذا الجواب قول العراقيين رأى توبين تدرس قراحدهما فاشترى الباقى وهو لا يعلم ايهما المدروس انه يصح اذا تساويا مقدارا وقيمة معللا بانه اشترى معينا موسوما معلوما فدل على ان الابهام لا ينافى العلم عند العراقى ولكنا نمنع للخراقى كونه معلوما انتهى قوله ثالثها ولا يصح على دين لم يجب ولم يوجد سبب وجوبه الا صح بطلانه ولو وجد سبب وجوبه وذلك كنفقة العبد للزوجة وقال فى الكفاية احترز به عما لو مزج الرهن بالمبيع او القرض بان قال اعتقت هذا بالف وارتهنت به هذا او اقرضتك هذا وارتهنت به هذا فقال استدبت واقرضت ورهنت والاصح الصحة لكن لا تستقل النفقة وغيرها ولا يصح الرهن بها قوله المنهاج فلا يصح بالعبد المغصوب والمستعار فى الاصح فيه امور احدها انه لو عبر كما فى المحرر بالعين المضمونة لشمل والمستام والماخوذ بيع فاسد والمسوم والصداق قبل القبض فهو احصر واشمل ثانيها لو عبر بالصحيح لوافق قول الروضة ان مقابله وجه ضعيف قوله ثالثها عبارته تقتضى تخصيص الخلاف بالمضمونة دون الامانة التى لا يجب ردها كالمودع فان وجب كالامانة الشرعية والمستاجر بعد المدة على راى قال السبكى وشمل ان يجرى فى غيرها خلاف ولم ار هو ذكره قوله فاسد ليفهم من اشتراط كون المرهون به دينا بطلان ما يفعله بعض الناس من كونه يقرضه كتابا ولم يشترط ان لا يعار الا برهن او لا يخرج من مكان يحبسه الا برهن لكن فى فتاوى القفال ان الشرط صحيح ولا يعار الا برهن وذكر السبكى فى شرح المهذب بحثا انه ان عنى الرهن الشرعى فلا يصح الرهن او اللغوى واراد ان يقول الرهون يذكره فيصح وان لم يعلم مراده فيحتمل بطلان الشرط حملا على الشرعى ثم لا يجوز اخراجه بالرهن لتعذره ولا لعين اما لانه خلاف شرط الواقف واما لعدم الاستثناء كانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه عرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها ويحتمل صحة الشرط حملا على المعنى اللغوى قال وهذا هو الاقرب لتصحيح الكلام ما امكن انتهى قوله والعارية للمنهاج ولا يجوز ان يرهنه المرهون عنده بدين اخر فى الجديد ليستثنى منه ما لو حل الاجل والمرهون فى يد المرتهن بالدين الراهن ليكون مرهونا بالدينين والعراقيون صح الطريقين عند الرافعى والنووى القطع

وتوجد دين فى الاطلاق

ابتوصوا بها ؟

بالجواز

وقال قلبه خرجا من جهة ان حق الغرماء قد تعلق بجميع التركة بالموت وليس للوارث التخصيص وفي اقباضه تخصيص **قوله البيعه** واذا اعتقه فيه ملأته اقوال احدها نعم والثاني لا لتعلق والثالث ان كان معسرا لم يعتق وان كان موسرا عتق واحدث مكانه القيمة وجعلت رهنا مكانه **فيه** امور **احدها** الاصح القول الثالث وعليه مشى المنهاج والحاوي **ثانيها** ان محل الاقوال اذا لم يعفه عن كفن عبده فان اعتقه عنها لم يصح لانه بيع مكاتبه في الروضة من زوائده عن القاضي حسين وافقه قال في المهمات وبرد عليه ما اذا مات الراهن فانتقلت العين الى وارثه فاعتقها عن موروثه وكذا اذا لم يرهنه ولكن مات وعليه دين فانه ينتقل الى الوارث مرهونا ومع ذلك يجوز اعتاقه عن مورثه كما هو حاصل كلام الرافعي في باب الوصية وعلله باعتاقه كاعتاقه **ثالثها** قوله وجعلت رهنا بهو هو لو عبر بانه لابد من انشاء رهن وليس كذلك بل يصير بنفس اعتاقها رهنا لقيامها مقام الرهن لذلك عبر المنهاج بقوله ولعزم قيمته رهنا وهل يوصف بالرهن قبل العزم وهي في ذمة المعتق نظر كما قال شيخنا ابن الفيف ان كون كالارش في ذمة الجاني والاوجه فيه كما قال النووي انه مرهون **رابعها** لو رهن نصف عبده ثم اعتق باقيه سرى في الاصح وان لم يسر اعتاق الراهن فهذه قد ترد على عبارة هذه الكتب الثلاثة ويجاب عنها بانها خرجت بتعبيرهم بالاعتاق لان هذا حاصل من الشرع بعتقه لا اعتاق **خامسها** قال شيخنا الامام البلقيني لو كان الدين حالا وهو اقل من القيمة فقد حكيت ان يكتفي حسبانه بالدين لانه حق المرتهن صبغي ان يوخذ ونوقي حالا قال وعلى هذا فالمعتبر عندك في هذا المنصور ان يكون الراهن موسرا بما قل الامرين من قيمة المرهون ومن الدين **سادسها** تكلموا على اليسار بكل التمر والاعسار كله فلو ايسر ببعضه فقال شيخنا الامام البلقيني لو كان الدين حالا وهو اقل من القيمة الذي يجري على القواعد فيما اذا يعتق ذلك القدر الذي هو موسر بقيمته ونوخذ منه القيمة ونجعل رهنا مكانه قال وقد ذكر النووي في الطلاق هذا الصورة نقال من زيادته يتصور فيما اذا اعتق عبده المرهون وهو موسر لقيمه بعضه وقلنا بالاظهر انه ينفذ اعتاقه الموسر وحي منه في اعتاق العبد الجاني الذي تعلق الجناية برقبته ولو قال فيهما اعتقت نصفك وهو موسر ما يجب في النصف من القيمة فانه يصح عتقه في ذلك النصف فقط انتهى **قوله الحاوي** ليعتقه يوما اي يفيد كل من الاعتاق والابلاد يقيمه يوما اي يوم الاعتاق ويوم الابلاد وقد اعتمد منه البارزي في اعتبار قيمة يوم الابلاد وقال انه وجه والاصح اعتبار القيمة يوم الاحبال ولم يتعرض الرافعي لذلك في الابلاد وانما قال لزمه القيمة وقال صاحب المطلب اعتبار القيمة وقت العلوق لا حاجة فيه المذهب وفسر صاحب المعتبة يوم الابلاد بيوم الاحبال **قوله المنهاج** وان لم يسعده فالاصح المراد الا نعتاك باداء او ابل كما صرح به في المحرر اما لو سع في الدين ثم ملكه فالاصح القطع لعدم العود **قوله** ولو علقه بصفة فوجدت

من غير استرداد لم يسترد المراد الانتفاع الذى اراده المستعير منه بان كان يخيط واراد المستعير منه الخياطة فلا يسترده اما اذا اراد منه الجزمة فله استرداده لها وذلك وارد على ظاهر عبارة المنهاج وسلم منه الحاوى لقوله وترع لانتفاع لا يحاكمها وفيه **قول المنهاج** والا فلمسترد شرطه فى الحال وجوز بعضهم عتقها بها المؤنة محرما اوتفه وله اهل وذلك وارد على عبارة الحاوى ايضا **قول المنهاج** وليشهد انه ليستثنى منه ما اذا كان موتوقا به عند الناس مشهور العدالة فانه لا يكلف الاشهاد فى كل احد على الاصح والذى قال الحاوى وليشهد لظاهر العدالة وقد يقال متى كان بهذه الصفة فهو غير مشهر فلا يرد ذلك على المنهاج وجوابه ان المرتهن قد يتهمه وان كان عدلا **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوى** وله باذن المرتهن ما سمعناه ظاهره جواز الرهن بالاذن ولم يكن فسخا للرهن المتقدم كالبيع بالاذن قال شيخنا ابن الفقيه فان كان كذلك اشكل ما سبق من منع رهنه عند المرتهن بدين اخر فانه ليتضمن الرضى بسقوط البيع ويكون فسخا للاول كما يصح بيعه منه ويكون فسخا للرهن المتقدم ثم ان المنهاج اطلق ذلك واستثنى منه الحاوى مسئلتين ذكرهما بقوله دون شرط رهن الثمن او تعجيل الحق وقد ذكرهما المنهاج بعد ذلك وكان ينبغى استثناؤهما هنا **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوى** وله الرجوع قبل تصرف الراهن فلا له الرجوع بعد تصرفه فيما اذا وهب وسلم بقبض او وطى وله تعجيل **قول المنهاج** وللواذن فى بيعه ليعجل الموجل من ثمنه لم يصح البيع لو عبر بقوله بشرط ان يعجل كما فى المحرر والحاوى لكان احسن فانه لا يلزم من بطلان العبارة الاشتراط وقد قال السبكى فى هذه الصورة الذى يظهر انه ليس شرطا ولا يلتفت اليه ويصح الاذن والبيع قال فالوجه حمله على انه صرح بالشرط كما صوره الاصحاب قال ولا شك انه لو قال اذنت لك فى بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالتصريح به وانما النظر اذا اطلق هل يقوى ظاهر الشرط او لا والاقرب المنع انتهى **قول المنهاج** وكذا لو شرط رهن الثمن فى الاظهر ذكر السبكى ان محل القولين اذا كان الدين موجلا سواء شرط كون الثمن رهنا او جعله رهنا او كان حالا وشرط جعل الثمن رهنا اما لو كان الدين حالا واراد توثيقه مرهونا صح قطعا لانه تصريح بمقتضى الاطلاق فان الاذن فى الحال محمول على الوفاء فلا تسلط للراهن على الثمن قال وحكاية الخلاف فى الحال اذا شرط جعل الثمن رهنا لم يقض من له غير القاضى حسبر والبغوى والرافعى وفيه نظر **فصل قول المنهاج** والعبارة له **والحاوى** اذا لزم الرهن فالمرهون للمرتهن يستثنى منه ما لو رهن عبدا مسلما ومصحفا من كافر او سلاحا من حربى فانه يومنع عند عدل ولو رهن جارية فان كانت محرما للمرتهن او طفلا وكان المرتهن امراة او اجنبيا ثقة وعدلا رجوحه او امه او لسوء ثقات وضعت عند ذى الرحم المحرم لها وامه ثقة او عدل بالصفة المذكورة والخنثى كالجارية المراهق توضع عند امراة وقول البسنه فان العقار على ان تكون فى يد المرتهن جار لمقتضى انه انما يكون البدل بانتفاعها وقد ادعى ان مقتضاه انهما لو اتفقا على ان يكون فى يد الراهن لم يجز وبه صرح ابن يونس وشرح التنبيه وعلله

وقد ذكره الحاوى وسلمه ؟ صح

فى التنويه

وعن الامام القطع لعدمه وذكر السبكي ان الامام فرض محل الوجهين في مراجعة الراهن فيما اذا كانا قد اذن له وفرضه العراقيون فيما اذا شرط في الرهن ان العدل يبيع او وكله الراهن فقط والجاري ان المرتهن فعلى فرضهم لا بد من اذنه او رضاه قبل ذلك وعلى فرض الامام لا يحتاج لتقدم اذنه ولم ينبطبق العراقيون والامام على مسئلة واحدة والرافعي قال بعد نقل الطريقين فتأمل في بعد احدى الطريقين عن الاخرى قال السبكي والظاهر الحمل له على ذلك انه راى كلام العراقيين مصورا في الاشتراط والشرط انما يكون منهما وهو متضمن للاذن والجواب ان اذن المرتهن في البيع انما يصح بعد القبض والراهن يصح اذنه قبله **قول المنهاج** ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم استحق المرهون فان شاء المشتري رجع على العدل وان شاء رجع على الراهن والقرار عليه **فيه امور احدها** ان مقتضى اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون التلف بتفريط من العدل او بغير تفريط منه وصورته الامام بما اذا كان بغير تفريط ومقتضاه انه اذا تلف بتفريط اختصاص الضمان بالعدل قال السبكي وهو الاقرب **ثانيها** هذا هو المجزوم به في المحرر والروضة واصلها هنا وحكى في الوكالة اوجها قبل القرار على العدل وقبل لا يرجع من غرم وقيل يطالب الراهن فقط ولا رجوع له وقيل يطالب العدل فقط وله الرجوع وقيل لا رجوع له قال السبكي وهو القياس لان الموكل الذي هو الراهن لم يضع يده على الثمن والعقد فاسد فلا تتعلق به عهدة وحينئذ فالقول بتضمينه مشكل جدا وازاله الجمهور **ثالثها** محل الرجوع على العدل اذا لم يكن ماذونا من جهة الحاكم فان كان كأمين الحاكم او عينته فالاصح انه لا يرجع على الراهن فقط ان كان حيا والا ففي تركته ولا كرار العدل طريقان في الضمان **قوله** ولا يتبع العدل الا بتعذر مثله حالا من نقد البلد وهو اذا لم يجد الراهن والمرتهن ليسا كالعدل والمتجه الحاقهما به فلو عبر بقوله ولا يباع لكان اعم قاله شيخنا الا سنوي قال شيخنا ابن النقيب فقد يقال انها اذا اتفقا على بيعه شيء لا اعتراض عليهما لان الحق لا يعدوهما والله اعلم **قوله** فان زاد راغب قبل انقضاء الخيار فليفسخ وليبعه **فيه امور احدها** انه يشمل خيار الشرط فهو احسن من قول المحرر والشرح قبل التفرق فان حكم الخيار فيه سواء كما في زيادة الروضة عن الشامل وغيره وهو واضح **ثانيها** انه لا يتعين الفسخ فلو باع من الراغب بالزيادة من غير فسخ صح على الاصح فلو قال المحرر بل الفسخ والبيع بلا فسخ لكان اولى بل قد يقال البيع له بدون فسخ لحرمانه قد يفسخ ويرجع الراغب لكن الفسخ مجزوم به والبيع قبل الفسخ مختلف فيه **ثالثها** لو لم يعلم العدل بالزيادة حتى انقضى الخيار والزيادة مستمرة فقال السبكي الاقرب عندي تعين الفسخ لكني لم ار من صرح به انتهى فان صح ما ذكره في هذه الصورة ينفسخ من غير فسخ **قوله** ومؤنة المرهون على الراهن اورد عليه انه ليس من ذلك المؤن المتعلقة بالمكان كالقصد والحظيرة وبوديع الدابة وهو بمنزلة الفصد من الادميين والمعالجة بالادوية فلا يجب عليه وجوابه ان هذه لا تسمى مؤنة فلم يتناولها كلامهم وقد

فى هذه المدة فى استحقاقه اجرة المثل الوجهان فى اشتراط الثمر كلها للمالك كما قاله الرافعى قال وهكذا اذا ساقاه على ودى معروس وقد مدة لا يثمر فيها فى العادة **السادسه** اذا قال الامام لمسلم ادللنى على القلعه الفلانيه فدلك منها جاريه ولم تعين الجاريه فالصحيح الصحة كما لو جرى مع كافر فان قلنا لا يصح هذا الجعالة لم تستحق اجرة **السابعه** المسابقه اذا كانت صحيحه بكون العمل فيها مضمونا واذا كانت فاسده لا تضمن فى وجه ويستثنى من الثانى مسائل الاولى السرقه لا يضمن كل منهما عمل صاحبه فى ماله مع صحتها وبضمنه مع فسادها **الثانيه** اذا صدر الرهن او الاجاره ثمرا لغاصب فتلفت العين فى يد المرتهن او المستاجر فلا لك تضمينه على الصحيح وان كان القرار على الغاصب مع انه لا ضمان فى صحيح الرهن والاجاره **الثالثه** الهبه اذا صحت لا تكون العين فيها مضمونه واذا فسدت ضمنت على وجه ولم يسمين ابن الرجل فى الاشباه والنظائر غير هذين الصورين وفى على وجه مرجوح **الامر الثانى** ان محل هذا اذا صدر العقد من رشيد فلو صدر من صبى او سفيه ما لا يقتضى صحيحه الضمان كان مضمونا اليضا مع فساده **الامر الثالث** اذا المراد المشروعيه فى اصل الضمان فقد لا يستويان فى الضامن كما لو استاجر الولى للصبى على عمل اجارة فاسده ففعله الاجير للصبى فلا اجرة على الولى دون مال الصبى كما صرح به البغوى فى فتاويه بخلاف الصحيحه ولا فى المقدار فان صحيح البيع مضمون بالثمن وفاسده بالقيمه او المثل على ما تقدم وصحيح القرض مضمون بالمثل مطلقا وفاسده بالمثل او القيمه وصحيح القراض والمساقاه والاجاره والمسابقه ونحوها مضمون بالمسمى وفاسدها باجرة المثل **قول المنهاج** ولو شرطا كون المرهون مبيعا له عند الحلول فسد العقد فى الاصح ولم اذا علق ذلك على عدم القضاء فقال رهنتك واذا لم افكك عند الحلول فهو مبيع منك ولا شك فى فساد البيع فى هذه الصوره ايضا واما الرهن فقال السبكى يظهر صحته وكلام الروياني يقتضيه وكذا اذا باعه بلا شرط على سبيل الشرط بل رهنه رهنا صحيحا وافتضه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا وقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله **قوله** وهو قبل الحلول امانه اى فى هذه الصوره لانه رهن فاسد ومعنى هذا انه بعد الحلول مضمون وهو كذلك لانه بيع فاسد **قوله** ويصدق المرتهن فى دعوى التلف بيمينه اى اذا لم يذكر سبب التلف او ذكر سببا خفيا فاذا ذكر ظاهرا ففيه التفصيل المذكور فى الوديعه والمراد بتصديقه فى التلف انه لا يضمن والا فالغاصب ونحوه مصدق فيه ايضا لكنه ضامن **قوله** ولو وطى المرتهن المرهونه بلا شبهه فزنا قال السبكى هو مستقد فى اللفظ لان لو لا تجاب بالفاء ويقع هذا فى كلام الفقهاء كثيرا نهم اجروها مجرى اذا ويقدر للجواب محذوف اقدرته من حر فهو زان وهذا لجمله تعليل للجواب وحذف المبتدا منها ولو قار كان زانيا خلص عن الاجراء انتهى **قوله** وان وطى باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم فى الاصح ولا حد

يقتضي ان مقابله ان الولد يكون مرهونا وليس كذلك لانه مفرع على ان الحمل لا يعلم فكيف يرهن وانما اراد انه يباع معها تبعا كالسمن وعلى الاظهر لا تباع حتى تضع لانا استثنينا الحمل ممتنع وبيعها حاملا يقتضي التوزيع والحمل لا يعرف قيمته فكان ينبغي ان يقول فلا تباع حتى تضع في الاظهر واعترضه في المهمات بان المديون اذا امتنع من الوفاء من جهة اخرى اجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غيرها او بيع ما شاء من امواله اما هي وغيرها ان كان له ذلك لان الحاكم يجبر عليه عند عدم الرهن فمع وجوده اولى كم ان لشاوي الثمن والدين فله كلام وان فضل من الثمن شئ اخذه المالك وان نقص طولب بالباقي فكيف يحل اطلاق التعذر قال وهو نقض في الام على ان الراهن لو سأل بيعها وتسليم الثمن كله للمرتهن كان له ذلك قال فصورة المسئلة اذا تعلق بالحمل حق ثالث كمفلس او موصى او تعلق الدين برقبة الام دون دمة ما لكها كالجانية والمعارة للرهن ونحوه **فصل**

قوله والبناء للمنهاج حتى الرهون قدم الجاني عليه ليستثنى منه ما اذا كان السيد هو الذي امر بالجناية وكان لا يمين او اعجبي العتق وجوب طاعته فالجاني هو السيد حتى تجب عليه القصاص مع العمد والدية مع الخطأ ولا تتعلق الضمان برقبة العبد على الاصح كذا في الروضة واصلها وقال شيخنا الامام السلمي الذي في الام يخالف ما صححه وانه يباع في الجناية ويجلف السيد اني في مثل قيمته عندنا ويكون رهنا مكانه **قول المنهاج** فان اقتضى بطل الرهن اي في النفس اما لو اقتضى في الطرف فان الرهن باق بحاله وظاهر عبارة الحاوي فيما يفك به الرهن بقوله والعقل **للجناية قول المنهاج** وان جنى على سيده فاقتضى بطل هو صحح البلقيني ان المستحق ليس السيد والوارث والسلطان فيبع لوارثه فان الجناية اعم من ان تكون على النفس او العضو وسمي الثاني لزوم تعزيته بمن وجنيد فهو معتمد بما سبق من حمل البطلان على الاقتضاء في النفس **قول التنبيه** وان جنى خطأ بيع في الجناية يستثنى منه ما اذا جنى على الراهن او على عبد الذي ليس مرهونا فلا يباع في الجناية وعبارة المنهاج في جنايته على السيد وان عفى على مال لم يثبت على الصحيح واورد عليه ان المحرر ذكر هذا الحكم في عفو السيد وعفو الوارث والحق وفي عفو السيد وجهان وثبوت المال فيه ضعيف والخلاف في وارثه قولان والثبوت فيه قوي فان اراد المنهاج المسئلتين فالخلاف في عفو الوارث قولان ومقابل المرجح قوي والتعبير بالصحيح بناء فيهما وان اراد عفو السيد فقط فقد اسقط من المحرر مسلم فلو عبر بالاظهر لانطبق على عفو الوارث واخذ منه عفو السيد بطريق الاولى وايضا فلو جنى على السيد خطأ كان كالعفو فلو قال وان وجب سبب المال لتناوله **قوله** فيبقى رهنا اي لاجل ما لا يباع في الجناية وعلى مقابله هو رهن ايضا لكن يباع وفيها **قوله** فيما اذا قتل مرهونا لسيده عند اجنبي وان وجب مال يتعلق به حق مرتهن القتيل فيباع وثمنه رهن وقيل يصير رهنا قال في الروضة واصلها انما يجيء الوجهان اذا طلب الراهن المثل ومرتهن القتيل البيع فايهما يجاب فيه الوجهان [illegible]

القتيل اما

البلقيني محل ذلك ما اذا لم يصرح المدعى بظلمها بالانكار بلا تاويل فان صرح بذلك لم تقبل شهادتهما له لانه ظهر منه ما يقتضي تفسيقها **قوله المنهاج والحاوي** فيما لو اختلفا في قبض الصداق الراهن لمسمى منه ما اذا كان في يد المرتهن و وافقه الراهن على اذنه له في قبضه وللزوجة قال لك لم تقبضه فالمصدق المرتهن بالاتفاق الاصحاب **قوله لحاوي** ولو اقر اه اي ولو مع اقرار الراهن باقباضه ثم قال لم يكن اقراري عن حقيقة بل استهدت على رسم العدالة فيصدق الراهن ايضا وكذا صحمه في التعليقة لكن الذي في الروضة واصلها تصديق المرتهن بيمينه وعليه مشى المنهاج في قوله فله تحليفه وعليه مشى الحاوي في القضا لكن محل التحليف اذا لم يكن اقراره بمجلس القضا فان كان بمجلس القضا بعد دعوى فقال الغزالي لا يحلفه وقال غيره لا فرق وهو ظاهر اطلاق المنهاج **قوله المتن** واذا قبض عليه السيد بجناية الخطا قبل في احد القولين دون الاخر الاصح عدم القبول وهو الذي ذكره المنهاج بقوله فالاظهر تصديق المرتهن بيمينه في انكاره وقيد محل القولين بان ليس بحاجة الى ما قبل القبض وهو اولى من تقييد النووي في التصحيح ذلك بما قبل الرهن فانه لو كان بعد الرهن وقبل لزومه بالقبض كان كما قبل الرهن اما اذا اقر بعد ورهنا بعد القبض فليس محل القولين والصحيح تصديق المرتهن ايضا وبه جزم وحمه ومحل الخلاف ايضا اذا عين الراهن الجاني عليه وصدقه والا فالرهن باطل جزما **قوله المنهاج** والاصح انه اذا حلف غرم الراهن للمجني عليه كان سعى التعبير بالاظهر كما في الروضة فان الخلاف قولان وهما القولان المشهوران في الغرم للمجني له **قوله** وانه يغرم الاقل من قيمة العبد وارش الجناية لعتقي ان الخلاف وجهان وهو طريقة ان اصحهما القطع بذلك والثاني فيه قولان تابعهما الارشي لما لجاما بلغ وكان سعى التعبير بالذهب **قوله** وانه لو نكل المرتهن ردت اليمين على المجني عليه قضية ايضا انها وجهان والاصح ان الخلاف قولان **قوله** فاذا حلف بيع في الجناية اي ان استغرق الجناية قيمته والا بيع منه بقدرها ثم الاصح ان باقيه لا يكون رهنا لان اليمين المردودة كالبينة او لا قراره بانه كان جانيا في الابتدا فلا يصح رهن سبق منه **قوله** ومن عليه القاتل باحدهما رهن فادى الغارم لا يسقط عن الفك الرهن صدق ولذا لو تلف عنده الدفع في الحدود عنه فلا لاختياره الى الدافع الا في مسئلة واحدة وهي المكاتب فالاختيار للسيد لا له كما ذكره الرافعي في الكتابة فلو لم يعين فالوجه ثم قال المكاتب قصدت النجوم واكسر السداد قال صدقت ولم تقصد انا الدين قال الاصح من زيادة الروضة تصديق المكاتب قال في المهمات وهو مشكل لانه قد جزم بان الاختيار هنا الى السيد **فصل قوله المنهاج** من مات وعليه دين تعلق بتركته تعلقه بالرهون وفي قوله كتعلق الارش بالجاني فيه امور **احدها** انه يتناول ما لو كان

و إن حكى الرافعي والنووي عن الجمهور خلافه ثانيهما الدم الباقي على اللحم وعظامه
نقله في شرح المهذب عن ابي اسحق الثعلبي المفسر من اصحابنا وقال قل من تعرض
له وهو مهم لمشقة الاحتراز منه ولان الله تعالى لم ينه عن كل دم وانما نهى عن
المسفوح خاصة وهو السايل انتهى وقد يقال هو معفو عنه لا طاهر ويسمى
ايضا ما لو اكلت بهيمة حبا ثم القته صحيحا وصلابته باقيه بحيث لو زرع نبت فان
عينه طاهرة لكنه متنجس الظاهر فقط وهو من جملة الروث قول الحاوي
وما الغرقح والنفاطات اى وان لم تغير رائحته كذا صححه الرافعي وصحح النووي
الطهارة عند عدم التغير وادعى بعضهم انه مفهوم من افتقار التنبيه على القبح قول
الحاوي لا البلغم وهو النازل من الدماغ والنخامة وهي من الصدر واما الخارج
من المعدة فنجس وقال بعضهم هو رطوبة وليس ببلغم ولا نخامة قوله وبيضه
اى لبيض الماكول اما بيض غير فقيه الوجهان في منبه صحح الرافعي النجاسة
وهو مفهوم الحاوي وصحح النووي الطهارة قول السيد قيل ومني غير الادمي
وقيل ومني ما لا يؤكل لحمه غير الادمي فضعف كلا من الوجهين ومقتضاه
تصحيح طهارة المني مطلقا وكذا صححه النووي لكن يستثنى منه مني الكلب والخنزير وفرع
احدهما وصحح الرافعي نجاسة مني غير الادمي مطلقا وعليه مشى الحاوي قولها ولبن ما لا
يؤكل غير الادمي وقول الحاوي ولبعض البشر يشمل الذكر والانثى صغيرة كانت او كبيرة
وهو موافق لتعبير بن سراقة بلبن بني ادم وفي شرح الكفاية للصيمري البان الادميين
والادميات لم يختلف المذهب في طهارتها وجواز بيعها وقال ابن يونس وصاحب البيان
في الرضاع لبن التي لم تستكمل تسع سنين نجس وقال ابن الصباغ لبن الرجل نجس قال
شيخنا الامام البلقيني والاصح طهارته ونجاسة لبن المؤد وليتصور ذلك بان يكون خنثى
او خلوا له اخلافا والفرق بينهما زيادة الذكورة في لبن المؤ لعدم الاخلاف
وقال صاحب الاستقصا في البيع لا يجوز بيع لبن الرجل وان قلنا بطهارته لامتناع شربه
وقال ابن الصباغ وغيره ان لبن المسخة نجس وقال الروياني هو طاهر يجوز شربه وبيعه
نقل عنه في البيع من شرح المهذب واقره قول الحاوي والمنهاج والعبارة له والجزء
المنفصل من الحي كميتته الا شعر الماكول فطاهر فيه امران احدهما يستثنى من ذلك ما لو قطع
عضو وجناح من ماكول فان شعره وريشه نجس تبعا للعضو وهي وارده ايضا على مفهوم
قول التنبيه وشعر ما لا يؤكل لحمه اذا انفصل في حياته وعليه ايراد اخرين وهو انه يقتضي نجاسة
شعر الادمي ولو قلنا بطهارته وصححه الماوردي وابن الرفعة لكن الاصح خلافه ولعل التنبيه
اكتفى بتصحيح طهارة ميتته عن اعادته في اجزايه وعنه جواب اخر وهو ان قوله بعد

هذا

لان الخلاف قولان فوجه حكى الرافعي في زكاة الفطر الاول عن النص وحكى الامام في الشفعة الثاني عن المذهب **ثالثها** صحح الرافعي والنووي في النكاح في الكلام على جبا والعبد تعلق الدين برقبته على خلاف المرجح هنا **رابعها** ظاهر انه لا فرق بين ان يكون الدين للوارث ام لا جنبي وقال السبكي ظن جماعة ممن فقهنا زمانا انه اذا كان الدين على الميت للوارث يسقط منه بقدر ارثه حتى اذا كان حاير السقط الجميع قال والصواب ان يقال يسقط من دين الوارث ما يلزمه اداؤه من ذلك الدين لو كان لاجنبي وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساويا للتركة او اقل وما يلزم الوارث اداؤه ان كان اكثر وليستقرله نظير من الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهل اليسير سقوطه ويراه ذمة الميت منه ويرجع على بقيه الورثة ببقيه ما يجب اداؤه على قدر حصصهم وقد يفضي الامر الى التقاص اذا كان الدين لوارث اخر انتهى **خامسها** في الروضة واصلها في اواخر الكتابة عن القاضي ابي الطيب انه ان كان الدين مستغرقا فالمرهون كالكتابة يدفع الى الغريم انتهى وهذا قد يقتضي منع الارث فيما اذا كان الدين مستغرقا وقالوا قبل ذلك فان كان على الميت دين واوصى بوصايا فان كان الوارث وصيا في قضاء الديون وسفر الوصايا عتق بالدفع اليه والا فمجموع بين الوصي والورثة ويدفع اليهم فان لم يوص الى احد قام القاضي مقامه الوصي ولو دفع الى الغريم ليعتق وادفع الى الوارث فان قضى الدين والوصايا عتق والا وجب الضمان على المكاتب ولم يعتق قالا هكذا اذكره البغوي انتهى وقد يقتضي على حال الشافعي فقال وان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا بالخيار المكاتب بالدفع الى الورثة حتى يقضي الدين وان قضى الدين حتى يصل الى اهل الوصايا وصاياهم لان اهل الوصايا شركاء الثلث انتهى

كتاب التفليس

قول التنبيه فيها اذا حصلت على رجل ديون حاله وان كان له مال لا يفي بديونه فسأل الغرماء الحاكم الحجر عليه حجر عليه **فيه امور احدها** انه لا يكفي ان المعتبر بالرجل مثلا لا معهود له فالمراد كذلك ولذلك عبر المنهاج والحاوي بعبارة حسنا وهي **ثانيها** تعبيرهما والمنهاج بالديون مثلا ايضا جريا فيه على الغالب فالدين الواحد اذا زاد على المال كذلك ولذلك عبر الحاوي بالديون **ثالثها** تعبيرهم جميعا بالمال يقتضي عدم الحجر اذا لم يكن له مال وتوقف فيه الرافعي وقال فربما يجوز منعا له من التصرف فيما عساه حدث له باصطياد او انتهاب والظفر بركاز وغيرها **رابعها** تناولت اطلاقهم دين الادمي ودين الله تعالى كالزكاة ونحوها والمراد الاول فلا حجر بدين الله تعالى كما في الرافعي في الايمان بعد ذكر الاقوال في اجتماعهما حيث قال وله ان يحتج بهذه الاقوال في المحجور عليه بالفلس اذا اجتمع حقوق الله مع حق الآدمي وعليه يدل تعبيرهم بسؤال الغرماء وقول المنهاج والتنبيه بعد ذلك فسير الغرماء وقول المنهاج فاذا حجر تعلق الغرماء بماله **خامسها** نقل شيخنا الاسنوي في شرح المنهاج عن الرافعي لتصحيح الحجر بالتماس الغرماء ولو اراد ماله على الدين اذا امتنع من وفائه والوضع

المشركين ولا جاهد من عليه دين الا باذن غريمه ليشمل سفر الجهاد مع الاعسار والصحيح في اصل الروضة انه لا يمنع اذ لا مطالبة في الحال لكن في الكفاية قال الاصحاب كما قال الماوردي يمنع رجحا بيسار وهو ظاهر اطلاق الحاوي قوله لم يمنع السفر قول المنهاج واشهد على خجره اي سخيا بالكاف صرح به التنبيه قول التنبيه فاذا حجر عليه لم ينفذ تصرفه في الحال فيه امور احدها انه يتناول التصرف في الذمة ولا منع منه ولذا قال في الحاوي لا في الذمة وهو احسن من قول المنهاج فلو باع سلما او اشترى في الذمة فالصحيح صحته وثبت في ذمته لسنا وله البيع الوارد على الذمة وليس سلما والقرض واجارة الذمة بخلاف عبارة المنهاج والصناعة بالصحيح مردود لان الخلاف قولان فينبغي ان يعول المشهور ثانيها ان ظاهر قوله في المال ارادة المال الحاصل كما استشار اليه في الكفاية فيخرج ما حدث بعد الحجر باصطياد ووصية ونحوهما والاصح تعدي الحجر اليه وقد ذكره المنهاج لكن شرطه ان يكون مملكا عليه مستقلا ليخرج ما لو وهب له ابوه او ابنه او وصي له به فقبل للعبة وقبض او قبل الوصية وهو محجور عليه بالفلس فانه يتعلق بذمة المفلس وليس للغرماء تعلق به ونظر شافعي ليشهد له ولا يرد ذلك على قول الحاوي حجر من تصرف ماله بمعرفة لقصد التصرف المالي على التصرف في الحادث ولكن يرد عليه التدبير والوصية فانه لا حجر عليه فيهما كما جزم به الرافعي والنووي هنا وقالا في باب التدبير ان تدبيره كاعتاقه ومقتضى ذلك بطلانه فعلى الصحة ينبغي ان يريد الحاوي في حال الحياة ولم يذكر المنهاج لزلك ضابطا وانما قال ولو باع او وهب او اعتق فالاظهر بطلانه ثم قال ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه وافتضاضه واستلحاقه فيفهم من الامثلة منع التصرف المالي دون غيره فعبارة التنبيه والحاوي من جهة ذكر الضابط احسن لو لا ما ورد عليهما ومراد المنهاج خلع الزوج اما الزوجة او الاجنبي فلا يصح منهما واعلم ان ظاهر كلامهم تعدي الحجر الى الحادث ولو زاد ماله بالحادث على الدين وهو مشكل ويمكن حمله على ما اذا اتسع على القصر عينا دابا لا بدلا مالها او وصلي السنسه ايضا انه يتناول الاقرار بمال في الذمة اذا اسند لما قبل الحجر بمعاملة او اتلاف او لما بعد الحجر بالاتلاف والاصح القبول في حق الغرماء وقد ذكر المنهاج والحاوي لكن قوله عطفا على المحجور فيه واقراره بين معاملة لاحقة قد يخرج الاقرار بدين المعاملة مع الاطلاق اي لا سيما تقدمها على الحجر ولا تاخرها عنه والاقرار بدين مطلق اي لا سيما هو عن معاملة او اتلاف مع انها داخلان في الحجر ايضا فلا يقبل في حق الغرماء وقد ذكر التنبيه المنهاج بقوله وان اسند وجوبه الى ما بعد الحجر معاملة او مطلقا لم يقبل في حقهم وقال الرافعي في الاول قياس المذهب تنزيله على الاول وحمله كاسناده الى ما بعد الحجر قال في الروضة وهو ظاهر ان تعذرت المراجعة والا فينبغي ان يراجع انتهى وهذا البحث يجري في الصورة الاخرى فهما صورتان في الروضة واحدة وفي المنهاج اخرى قال السكري ولو قال المنهاج ان اطلق واسند وجوبه الى معاملة بعد الحجر كان احسن من العبارتين اي لسنا وله صورة في الاطلاق وقول المنهاج وجب قبل الحجر احسن من قول الروضة واصلها لزم

لسنا وله

صح **قوله** نفذ بناء على تقدم الحجر الى الحادث بعد بالشراء ان صحيحا ناه عطفا على الاصح وانه ليس بيانا بعد ان للفسخ والعتق بعين متاعه ان على الحال وان جهل فله ذلك وهو ما ان الجاهل يفسخ وقطعا والخلاف في العالم وليس لذلك بل الخلاف ثلاثة اوجه الفسخ وعدمه والتفصيل وهو الاصح **قوله** وانه اذا لم يمكن التعلق بها لابد احد العوضا بالثمن **فيه** امران **احدهما** قال السبكي عبارة المحرر وانه اذا لم يجز له فحذف المصنف له احتضارا والتنبيه على بعض النساخ فلعل اذا لم يمكن **ثانيهما** ان عبارته توهم الزامه على الوجيز المرجوح في جميع المال ولذا عصبته عبارة الرافعي تبعا للوسيط والوجيز لكن صرح في البسيط تبعا للامام بان المراد في البيع فقط وجعل ذلك السبكي خلافا محققا وفيه نظر لظاهر ان ذلك من خلل العبارة والصواب ما في البسيط واسا علم **فصل قول المنهاج** والعبارة له **والحاوي** ساد والقاضي بعد الحجر جميع ماله **فيه** امور **احدها** انه لا يفهم منه ان ذلك واجب او مستحب والذي في الروضة واصلها تبعا للبسيط انه مستحب لكن في الوسيط والوجيز وعلى القاضي وهو يفهم الوجوب واختار السبكي **ثانيها** لا بد من التسمية على انه لا يشترط في المبادرة حيث يقبل الثمن **ثالثها** لا بد في البيع من ثبوت دينه ملكه ذكره الماوردي وابن الرفعة وحكى السبكي في ذلك وجهين ورجح الاكتفاء بالبينة **رابعها** او ردان ظاهر جميع الجميع وانما يبيع بقدر الدين وفيه نظر لانه انما يحجر اذا كان الدين زائدا على المال الا ان يفرض ذلك فيما اذا كانت اموال وقت الحجر اقل من ديونه فتزداد اموالهم بارتفاع الاسعار قبل البيع **خامسها** لا يختص **هذا الحكم** بالمفلس بل كل مدين ممتنع جميع القاضي عليه وقد ذكره الحاوي معه فقال والمال المدين الممتنع وكذا ذكره التنبيه لكن غير المفلس لا يتعين فيه البيع بل القاضي يخير بينه وبين اكراهه على البيع كما في الروضة عن الاصحاب ولذلك اقتصر المنهاج على المفلس لتعين ذلك فيه قال السبكي والذي يظهر ان يخير انما هو عند طلب المدعي الحجر من غير تعيين طريق فان عينه تعين على القاضي وعزى ذلك للقفال الكبير وفيه نظر لحق المدعي في خلاص حقه لا في تعيين طريق بعينها فينبغي ان تكون الحيرة في ذلك للحاكم ولو عين المدعي طريقا كما هو مقتضى اطلاقهم **سادسها** اسبق العبادي مما يباع كتب العلم للعالم وفيه نظر **قول المنهاج** وقسمه بين الغرماء اي بنسبة ديونهم وقد ذكره التنبيه والحاوي لكن المكاتب اذا حجر عليه وعليه نجوم دارس جناية ودين معاملة فالاصح تقديم دين المعاملة ثم ارش الجناية ثم النجوم وقد تقدم انه لا يحجر بنجوم الحق به وهذا خلاف الدين اذا كان غير محجور عليه فيقسم كيف شاء هذا هو المنقول وقال السبكي وهو ظاهر بالنسبة الى صحة التصرف ولكن سعي اذا استووا وطالبوا وحصهم على الفور اذ يجب التسوية **قول المنهاج** ويقدم ما يخاف فساده احسن من قول التنبيه ما يسرع اليه الفساد فقد يسرع ما يبع الحيوان قبل فساد ما يتسارع فساده فيقدم **قولهم** ثم الحيوان محله اذا لم يكن في ماله ما تعلق الحق بعينه كرهون وجان ومال قراض فان قدم بعد بعد احسن فساده فان فضل منه شيء قسم او بقي للمرتهن

فان ؟

او للغارم

اه لو اتفق كعسر لما اتفق على الاقارب قال السبكي وهو عجيب لانهم ذكروا في اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غير المعتبر في نفقة القريب فلا يلزم من اتفاقا الاول اسقاط الثاني وبقي مما عليه حوشه امهات اولاده فلو لم يفصل الحاوي واقتصر على الاجمال لكان اولى لكونه فاته بعض المفصل كما علم قال الامام واذا لم يكن سوى المرهون لا ينفق عليه وعلى عياله منه قال ابن الرفعه وغير المرهون مما تعلق به حق كالمبيع الذي لم يقبض ثمنه والحاق في لم ار فيه نقلا والقياس انه كالمرهون **قول المنهاج** حتى يبيع ماله عبر الحاوي عنه بقوله الى النزاع من بيع ماله والتنبيه بقوله الى ان ينفك الحجر والامور الثلاثة مثلا ربعه فاذا فرغ من بيع ماله فسخ وفك حينئذ الحجر فالمراد بالعبارات المختلفة شيء واحد **قول المنهاج** الا ان يستغني كسب احسن من قول النسه والحاوي الا ان لم يكن له كسب فانه قد يقول له كسب ولا يستغني به لكونه لم يجد من يستعمله ولو وجد فلم يعمل لتقصيره اقتضى عبارة المنهاج الانفاق من ماله ايضا الصدق عدم الاستغناء بالكسب عند وجوب العمل واختاره شيخنا الاسنوي وهو مقتضى كلام ابن الرفعه في المطلب واطلاق المتن يقتضي انه لا ينفق من ماله واختار السبكي قال شيخنا ابن المقيب ولو فصل بين ان يتكرر ذلك منه ثلاث مرات فاكثر وبين ان يوجد منه مرة او مرتين لم يبعد انتهى ولا بد من تقييد الكسب بكونه لا يقاسه **قول المنهاج** وبباع مسكنه وخادمه مفهومه من اطلاق النسه والحاوي بيع ماله وقوله على الاصح ينبغي ان يعود على النفي فانه مفهوم ومقابله مخرج من الكفارة قال السبكي ان مقتضى حكم المسكن والخادم وقوع المفلس بهما في الاصح وفي الكفارة اذ كانا لا يقبل به لزمانة او منصب لقبا والا فلا في الاصح وبباع النفيسان ان لم يتوقع لقاط في القطة ونكاح الامة بقيمان في الاصح وزكاة المال لا بسلمان اسم الفقير في الحج بقيمان لزمانة او منصب وبدل النفيسان ونفقة القريب والزوجة وسراية العتق كالدين وفي العاقلة سقطان وفي سنن البيهقي سقطان وفاقا لابن الرفعة وخلافا لابن الرفعة **قول المنهاج** وتترك له اي لمن عليه نفقته من نفسه وعياله **قوله** دست ثوب لبيع به اي في حال افلاسه دون ليسرته قاله الامام ولو كان يلبس دون ما يليق بيوم ترده عليه والمراد انه ان كان ذلك في ماله والا استرى له وعبارة الحاوي وترك دست ثوب لائق وفصل ذلك المنهاج بقوله وهو قميص وسراويل وعمامه ومكعب ويزاد في الشتاء جبه **وفيه** امور **احدها** ان الرافعي ذكر بدل العمامه المنديل وهو اراده العمامه واهل بلدك البلاد ليسمون العمامه منديلا وغير عنه النووي بالعمامه المشهوره فيه **ثانيها** زاد في الروضه مع المكعب نعلا وليس ذلك في المحرر والشرح والظاهر انها شيء واحد **ثالثها** هي من المفصل لم يترك له دراعه فوق القميص وطيلسان وخف ان كان ذلك لا يقابه وللامام في الخف والطيلسان احتمال **رابعها** هذا في الرجل اما المفلسه او زوجة المفلس او قريبته فتترك وغيرها مما يليق بها **قول المنهاج** وللعيال وله **والحاوي** وتترك قوت يوم القسمة ويلته كما صرح به البغوي وحكاه عنه النووي وارتضاه زاد الحاوي سكنى يوم القسمة ايضا وقد ذكره الغزالي قال

لشترط شاهدان فلو قال شاهد يمينه كما في البسيط لكان احسن ثم انما تشترط الخبرة الباطنة
في الشاهد بالاعسار اما الشاهد بتلف المال فلا تشترط فيه الخبرة الباطنة وفي الكفاية توقف
في ذلك على ما حكاه الامام بين ان يكون البينة معدله او قال السبكي وهو غلط على الامام لو استطعت
لكتبته من الكفاية بل لابد من بينة عادله جزما ولم يذكر الامام غيره واذا كان محبوسا بدين
بشاهدين لم يعدلا على الاصح ملخصا يظهر القاضي الجرح والتعديل احتياطا للحق وان لم
يثبت فلا تن ليستلزم مع ثبوت الدين قبل ثبوت الاعسار اولى **قول السبه** فان قال حلفوني
انه لا مال له في الباطن حلف في احد القولين هو الاصح وعليه مشى الحاوي فقال وحلفه ان
طلب وتقدم عن الجرجاني انه انما يحلف من لم تعتد بينه على تلف ماله فان اقام عليه لم يحلف
بلا خلاف لان فيه تكذيب البينه **قول المنهاج** وليقل هو معسر ولا يخصص النفي لابداني يقول
مع ذلك لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه كما هو في الروضة واصلها وقال شيخنا الامام
البلقيني هذه الصفة ليست صحيحه لامور منها ان ملك قوت يومه قد يصير به موسرا اذا
كان مستغنيا عنه بالكسب اللائق بصوفه لجهات المروءة من نفقة نفسه وعبد فلا كفني ما لا يستغنا
مع الابهام ومنها ان ثياب بدنه قد تكون لا تليق به وقد تكون زايدة على ما يليق به واللائق
يترك لم انما هو الذي يليق به فاستفاد ذلك على طريق الابهام لا يلقى نفر اللبد والحصير
القليل الذي يترك ايضا وليس من ثياب البدن ومنها انه قد تكون ما لكا لغير ذلك وهو
معسر بان يكون له مال غايب مسافة القصر فما فوقها فيصدق عليه انه معسر بالدين
للروحه تفسخ ولعطل من الوقوف كما ذكر في سهم ابن السبيل ومع ذلك لا يصدق عليه انه لا يملك غير قوت
يومه وثياب بدنه اذ هو مالك لغيرها لكن لا على وجه يصير به موسرا في هذه الحالة ومنها لو
كان له دين موجل على محضر فهو مال بدليل انه يحنث على الاصح فيما اذا حلف لا مال له وله دين
موجل ومع ذلك فلا يصير به موسرا حتى لا يحجر عليه الحاج بسبب الدين الموجل وقت الحجر والقرق
ان يفسخ الا ان يكون الاجل قريبا وذكر النووي فيما لا صله في النفقات انه ينبغي ان يضبط
القرب بما دون احضار المال الغايب فيما دون مسافة القصر ومثل هذا قد يتخيل هنا وقد يفرق
ومثل الدين الموجل الدين على معسر او جاحد وكا قدرة له على اثباته فهو مال ولا يصير به موسرا
والمستولد له مال ولا تصير به موسرا فاذا كانت زمنه فلا منافع ولا يصير بها موسرا والعبد
الابق الذي لا يصل اليه ونحو ذلك كثير هذه الصفة صعبت واوقفت في تحديد فالذي يعتبر في
ذلك واسا علم ان يقول اشهد انه معسر عاجز الخ شرعي عن وفاء شئ من هذا الدين او اشهد انه
معسر لا مال له يجب وفاء شئ من هذا الدين منه فان لم يكن هناك دين بل المراد ثبوت الاعسار
من غير نظر الى خصوص دين فيقول اشهد انه معسر الاعسار الذي يحرم معه المطالبة بشئ من
الدين انتهى كلام شيخنا رحمه الله وقال في المهمات سبق ان يضيف الى هذا ما يصرفه لسكاني اليوم فانه

كان فيهم من له عين مال باعها منه فهو بالخيار بين ان يضرب مع الغرماء وبين ان يفسخ
البيع ويرجع فيها فانه وان لم يصرح بانه لم يقبض الثمن لكن ذكره البائع مع الغرماء يقتضي
انه لم يقبض شيئا وذلك صادق بجميع الثمن وبعضه الا ان قوله ويرجع فيها وقول المنهاج واسترداد
المبيع لعصفى انهم يقبض شيئا من الثمن وقد صرح الحاوي بمسئلة قبض البعض لقوله بحصة
غير معتوض **ثانيها** قوله حتى حجر لعصفى اختصاص ذلك بالمبيع قبل الحجر دون ما اشتراه
بعده لكن الاصح فيه جواز الفسخ ايضا مع الجهل بالحال وقد ذكر المنهاج قبل ذلك وصحح
به الحاوي هنا لقوله لا حال الحجر بالعلم وهذا وارد على ظاهر كلام الشيخين ايضا لان قوله
وان كان فيهم اي في الغرماء المتقدم ذكرهم وهم الذين حصل الحجر بسببهم فلا يدخل
في ذلك غريم حدث بعد الحجر **ثالثها** قد يقال لم لم يقتصر الشيخان والمنهاج على الفسخ واي
حاجة الى ذكر استرداد المبيع وجوابه ما ذكره السبكي ان الفسخ وارد على العقد وسببه الاسترداد
فلذلك رجع فيهما وفي الروضا بالعيب لعمدة المردود ويختص التنبيه باريادات احدها
ان للفسخ شروطا لم يتعرض فيها لسوى واحد منها وان الثمن حالا ومنها ان البيع باقيا
في ملك المشتري وقد ذكرهما المنهاج واقتصر الحاوي على الاول والجواب عن الثاني انه
مفهوم من اشتراط عدم تعلق حق لازم به لانه اذا امتنع الرجوع لتعلق حق مع لزومه في
ملكه فاولى اذا خرج عن ملكه ومنها ان يكون الراجع من اهل ملكها وسنتكلم عليه
رابعها انه حصر ذلك بالبيع مع ان له الرجوع في سائر المعاوضات وقد ذكر المنهاج كالحاوي
وسنتكلم عليه **خامسها** ظاهر كلامه ان هذا الخيار على التراخي والاصح انه على الفور وقد ذكر
المنهاج والحاوي **قول الحاوي** بفسخ البيع بفتحه ورفعه **فيه** امران **احدهما**
انه لو عبر بما في الروضة لكان اولى من الواو **ثانيها** انه لا يحتاج صيغة الفسخ فيما ذكر فلو
قال رددت الثمن او فسخت البيع فيه حصل الفسخ على الاصح فمسخت البيع فقط كاف قطعا وزيادته
في الثمن محتاج فيه **قول المنهاج** وله الرجوع في سائر المعاوضات كلا بد من تقييد المعاوضة
بكونها محضة كما في الحاوي فلا يدخل الزوج اذا خالع لاسترداد البضع ولا المصالح عن دم العمد استيفا
النفس واعلم ان من المعاوضة المحضة الاجارة وقال في المهمات الاجارات المعتادة الان وهي التي تستحق
فيها اجرة كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لان الفسخ من شرطه ان يكون العوض حالا او المعوض باقيا
قلت بل في الفسخ قبل الشهر لعدم المطالبة بالاجرة ولا بعده لان منفعته قد فاتت فهي كالمبيع تالف
وهكذا العمل في كل شهر وحينئذ فلا يتصور فيها الفسخ وانما يتصور اذا كانت الاجرة كلها حالة
نبه عليه مع وضوحه ابن الصلاح في فتاويه **قلت** لم يتصور مع كون الاجرة ليست كلها حالة بان يكون
مقسطا لكن لم يحل كل قسط في مقابلة جزء من المدة بل جعلت اجرة السنة مثلا على قسطين احدهما
لجزء مضى منه اشهر والاخر سائر السنة ولم يجعل القسط الاول في مقابلة الاشهر السنة الاولى وكذا الثاني

تلك العين ولم يخرج عن ملك المشتري بحال واعلم **قوله المنهاج** فلو فات او كاتب العبد فلا رجوع وكذا لو كاتب الامة او بعضها وكذا الاستيلاد كما في الروضة واصلها ووقع في فتاوى النووي انه يرجع وهو غلط من الناقل عنه فانه ذكر في تصحيحه انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاد **قوله والعباب له والحاوي** ولا يمنع التزويج قال شيخنا الاسنوي لا حاجة لهذه المسئلة لانه عيب في العبد والامة وهو مذكور بعد **تنبيه** بقي للرجوع شروط اهملها المنهاج **احدها** انه لا يتعلق به حق لازم لثالث كشفعة ورهن وجناية وقد ذكره التنبيه والحاوي ولكن لا بد من تقييد الرهن بكونه مقبوضا فله الرجوع قبل القبض كما صرح به الماوردي واذا زال التعلق جاز الرجوع **ثانيها** ان يكون الراجع من اهل تلك الدار فلو كان محرما والمبيع صيدا فالاصح المنع قال شيخنا الامام البلقيني فلو حل من احرامه ففيما سيأتي في العدة ان يرجع قلت لا شك فيه ما لم يسع لحق الغرماء وعبارة النووي في تصحيحه لم يرجع ما دام محرما وهي تقتضي ذلك وعلى ويشكل على هذا الفرع ان في الروضة عن المحاملي جواز رجوع الكافر فيما اذا كان المبيع عبدا مسلما لكن منع محلي الرجوع هنا كالمسئلة المتقدمة وهو الحق وراى ابن الرفعة حكمه على الرد بالعيب وهذا وارد ايضا على البسيط والحاوي **ثالثها** ان لا يضمن المشتري بالثمن ضامن فان ضمنه ضامن بإذنه فلا فسخ او بغير إذنه فوجهان وقد لا يرد هذا على المنهاج والحاوي لاعتبارهما تعذره بالافلاس وهذا لم يتعذر لحصوله من جهة الضامن وهو وارد على البسيط قطعا ولو مات المفلس وقال وارثه اودى من مالي فيه وجهان الذي في التتمة منهما منع الرجوع فان نزح ما في التتمة فهذا شرط لم يتعرضوا له وهو عدم اداء الوارث من ماله فيما اذا مات المشتري مفلسا **قوله المنهاج** وجناية المشتري كافة في الاصح كان ينبغي ان يقول على الاظهر او المذهب فان في الروضة طريقين اصحهما عند الامام انه كالاجنبي وقطع البغوي وغيره بانه كجناية البائع على المبيع قبل القبض فوقوله كالاجنبي على الاظهر كالافه قال النووي المذهب كالافه انتهى فان اقتصر على طريقة البغوي عبر بالاظهر او اراد حكاية الطريقين عبر بالمذهب **قوله والعباب له والحاوي** ولو تلف احد العبدين ثم افلس اخذ الباقي وضارب بحصة التالف يفهم انه ليس له الفسخ في البعض مع بقاء الجميع وليس كذلك بل له ذلك كرجوع الاب في البعض ولا يأتي تفريق الصفقة هنا لان مال المفلس لا يعني بل يباع كله **قوله المنهاج** في مثل الزيادة المتصلة التي يعود بها البائع كالسمن والصنعة كذا في الروضة واصلها هنا لكن في الروضة واصلها بعد ذلك في الكلام على الضرب الثاني في الصفة ان تعلم العبد القرآن او الحرفة قيل كالسمن والاصح انها من صور القولين يعني الآتيين في الطحن والقصارة وقال شيخنا في المهمات ان العهد عليه **قوله البسيط** وان زاد زيادة منفصلة كالولد والثمرة رجع فيها دون الزيادة قد يفهم جواز التفريق بين الجارية وولدها مع صغره بالرجوع بالمفلس وهو وجه حكاه جماعة ولم يستحضره الرافعي

فقال

المفلس لم يكن من ذلك والاصح في الروضة هنا من زيادته ان له ذلك وصححه الرافعي ايضا بعد ذلك فكان معنى ان يقول كما في المحرر اصح القولين ان المفلس شريك فيه فيباع وكذا في الحاوي فشريك بالزايد فحاصل ذلك ان محط الاظهر الشركة والبيع احد فرعيه قطعا والفرع الاخر امساك البايع له ودفع حصة الزيادة وبوافق ذلك ايضا قول القديم رجع في العين وكانت الزيادة للمشتري فهي دالة على الشركة كما تقدم والله اعلم **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوي** ولو صبغه بصبغه فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغ رجع والمفلس شريك بالصبغ **فيه** اسران **احدهما** ان المراد ما اذا كانت زيادة القيمة بسبب الصبغة وهو المتبادر الى الفهم من العبارة اما اذا زادت بارتفاع سوقهما او سوق احدهما فالزيادة لمزارع سعر سلعته **ثانيهما** في كيفية الشركة وجهان لانترجيح فيهما في الروضة واصلهما احدهما ان كلا من البايع والصبغ للمفلس كما لو غرس والثاني يشتركان فيهما كخلط الزيت قال شيخنا الامام البلقيني والوجهين التفاتان على قاعدة الحصر والاشاعة **قول المنهاج** واكثر الاصح ان الزيادة للمفلس لا يوقف منه مقابل الاصح وهو وجهان احدهما انها للبايع والثاني انها توزع عليهما **قوله** فيما اذا اشتراها من اثنين وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا كما اذا لم تبلغ الزيادة قدر قيمة الصبغ لكن النقص عليه **قوله** وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس شريك لهما بالزيادة قال شيخنا ان الحقيقي فيما اذا اشتراها من واحد او من اثنين وفيما قاله نظر فكيف يصح تحميل عبارته صورة ما اذا اشتراها من واحد مع قوله شريك لهما **قول المنهج** في الصورة الاولى وان نقصت فبينهما حسب النقصان من قيمة الصبغ ويرجع صاحب الثوب في ماله وصاحب الصبغ بالخيار ان شاء رجع فيه ناقصا وان شاء ضارب مع الغرماء ظاهره انه لا يضارب بباقي الثمن اذا رجع فيه ناقصا وصححه في الروضة وبحث فيه في الكفاية **قول الحاوي** وللفصال الحبس اي حبس ما استوجر على فضارته لقبض الاجرة لكن ليس له حبسه في يد بل عند عدل يضعه عليه الشافعي كما حكاه في الروضة من زيادته قال وليس مخالفا لما سبق فان محله عند العدل اجير وقال شيخنا الامام البلقيني الصواب يفصل بما اذا كان العمل قد زاد به القيمة فان لم يزد او نقصت فله حبس وبما يخالفه ما لك كما لو عمل المفلس وبضارب المستاجر باجرته في مال المفلس وسبقه الى ذلك البارزي في فتاويه الكبير **قول المنهج** وان كان للمفلس دين وله به شاهد ولم يحلف فحلف الغرماء فيه فولاء **فيه** امور **احدها** صورة المسالة ان يكون المفلس قد ادعى واقام الشاهد شاهدته بطلبه فلو لم يدع فليس للغرماء الدعوى والتحليف على الاصح **ثانيها** العين في ذلك كالدين **ثالثها** في محترز ما اذا كان له شاهد وما اذا رد اليمين عليه فكذا **رابعها** الاظهر عدم الحلف بل الاصح القطع به وان الخلاف في الوارث خاصة وقد سلم الحاوي من بعض الاجراءات بقوله وان نكل المفلس او وارثه عن اليمين المردودة او مع شاهد لم يكلف الغرماء كالاصح

باب الحجر **قول المنهاج** منه حجر

المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة والعبد لسيده والمرتد للمسلمين ليس في عبارته ما يدل على حصر

وعلى الوارث في العين الموصى بها قبل القبول وعلى السيد فيما بيد العبد المأذون اذا كسبه ديون بغير اذن الغرماء ولكن بغير اذن العبد في الاصح واذا اشترى شيئا شراء فاسدا واقبض الثمن فللبائع الحبس الى استرداد الثمن على قوله اوجه حكاه الرافعي في البيوع المنهي عنها عن الاصطخري واقتضى كلامه في موضعين من الضمان ترجيحه واختار السبكي فيما حكاه عنه ابتداء التفصيل بين ان يكون فاسدا لشرط فله الحبس او لكونه ملك الغير فلا حبس انتهى ويلزم من الحبس امتناع التصرف كما تقدم وحجر القاضي على من ادعى عليه بدين في جميع ماله اذا التمس خصمه وقد اقام المدعي شاهدين ولم يزكيا كما قاله القاضي الحسين والاصح خلافه والحجر على النائم قاله القاضي الحسين وعلى المشتري اذا خرس في مجلس البيع قال الحاكم ينصب عنه قيما قاله الرافعي وعلى الواقف في الوقوف وان قلنا انه ملكه فهل هو كما في صور واسراعهم قول السبكي لا يجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما قد يخرج به اسلام المميز وجوابه السلام على جمع هو فيهم واجنان وهو مشكل لسلبه الى الرجال والنساء اماءة كافرا ووقوع الطلاق المعلق بمشيئته بقوله شئت واخترت بمجاسة احد الابوين وشهادته بهلال رمضان وشوال الصبيان بان فلانا ومن فلانا هلال يكون لوثا وقوله المشاهد بجعل عين المشهود عليها هي هذه والاصح في الكل المنع والذي قاله في الحاوي المجنون محجور الى الافاقة والطفل الى البلوغ من الايمان وغيره لكن المستثنى من ذلك انه يصح من المميز احرامه وعماده وتعتبر قوله في اذن الدخول والبضاعة وله ازاله المنكر وثبات عليه كالبالغ كما في الروضة من زيادته في الغصب وفي المفتاح فيما لو جن لسلب الولاية واعتبار الاقوال وسلب عما يجري على الصبي فيه كانه للاكفاء بما ذكر في المجنون وهو كذلك الا ما ليس بين وانتضى كلامه اعتبار فعله وهو كذلك في الاتلاف ومنه احواله خلافا عين كالهدية والصدقة قول الحاوي والمميز لبعده عن اهلها اي استحبابا كما رجحه الرافعي في اللقيط وجوبا كما هو ظاهر كلامه في الحضانة قول التنبيه واذا بلغ الصبي وعقل المجنون واولى منهما الرشد انفك الحجر عنهما فيه امران احدهما انه لا يتوقف انفكاك الحجر عن المجنون على اياس الرشد بل ينفك عنه بمجرد الافاقة وذلك قال الحاوي الى الافاقة والدرياج ومر متع بالافاقة لكن لستثنى منه وصية الفقراء ونحوها فلا تعود الا بتولية جديد بل فعل المراد عود الاهلية وحجر ابن الرفعة كلام التنبيه على المجنون الذي جن في صباه او بعد بلوغه وقبل اياس الرشد وقرر قال بعد ذلك وابناس الرشد ان يبلغ مصلحا لدينه وماله ولم يذكر الافاقة ورد السبكي بانا لم نر من ذكره الا ويوافق فيما اذا لم يوافق منه الرشد حجر السفه لا حجر الجنون ثانيهما ان ما ذكره في الصبي موافق لقول المفتاح وحجر الصبي يرفع ببلوغه رشيدا الذي في الحاوي والطفل الى البلوغ ولم يذكر الرشد قال الرافعي وليس كذلك فحقق امرين الاول الاطلاق الثاني الخصوص بالصبي وهذا والذي يظهر ان كلا من الصبي والمبذر بسبب مستقل ينفي وعلى هذا فالرشد غير محتاج اليه في ارتفاع حجر الصبي فان حجر الصبي يرتفع بالبلوغ مطلقا وحالة حجر السفه ولها احكام تخصه فهذا يرفع بالرشد قال السبكي والبحث مجال في الحجر

الصبي السفيه

كحاله ليس بتبذير فيه امور احدها ان ذكر وجوه الخير بعد الصدقة من ذكر الطعام بعد الخاص فيه تكرير لا طيل بالمختصرات فكان سقوطه اولى كما قاله على الثاني كما قال في الحاوي لا في الخير ثانيها مقابل الاصح في مسئلة وجوب الخير قال الجويني وشرطه عنده ان يقارب البلوغ لان ظهر او عبارة المحتاج توهم عدمه ثالثها ظاهر اطلاقه انه لا فرق في بيع القليل والكثير وهو مقتضى المنقول وسكل يستثنيه من يصدق بفلس ونحوه رابعها مقابل الاصح في مسئلة المطاعم والملابس قاله الامام والغزالي والحاوي وفيه منع على القول بعدم التحجير كما هو ظاهر الروضة واصلها هنا لكن في الشرحين والروضة عند الكلام على الغارم من الزكاة الجزم بتحجيره فهو حينئذ تبذير قطعا وقد صحح السبكي انه تبذير قوله وكذا رشد الصبي قد يخرج المرأة ولذلك لم يقبل السنه بل قال ولا يسلم اليه المال حتى يختبر اي المحجور مطلقا وقد يقال لفظ الصبي متناول للانثى كما نقله ابن حزم الظاهري والاختبار كون في السر وفي الجهار فقول المحتاج بعده ويختلف بالمراد اي اختبارا لمال ودين قوله فحجر بر والتاجر بالبيع والشراء والمناكحة فيهما كذا في المحرر والروضة واصلها وهو يقتضي صحة البيع والشراء منه والاصح خلافه قوله وولد الزراع اعم من قوله المحرر المزارع فانه الذي يرفع ارضه الى من يزرعها والزراع يتناوله ويتناول من يزرع بنفسه قول التنبيه اما قبل البلوغ او بعده الاصح قبله وقد ذكره المحتاج فقال وقت قبل البلوغ وقيل بعده قال الرافعي في توجيهه لان تصرف الصبي باطل وهو بفهم ان محله في الاختبار بالتجارة وبه صرح في الاستقصاء وهو لا يقرب في الكفاية لكن الجمهور اطلقوه قال الجوجاني ان قلنا ان الاختبار قبله فالخطاب به كذلك وان قلنا بعده فوجهان احدهما كذلك والثاني الحاكم يقوط قوله فعلى الاول الاصح انه لا يبيع عقاره فيه امور احدها انه يفهم انه على الثاني كذلك وليس كذلك وانه يصح حوالته وتظهر بناؤه على صحة تصرفه بالاذن والولي بالصحة لعدم تحقق سفهه حسا ثانيها ظاهر كلامه ان مقابل الاصح صحة عقده مطلقا وكذا اطلقه في الروضة وقيده في الكفاية بالاذن قولهما والعبارة للتنبيه فان كان سفيها في دينه او ماله استديم الحجر عليه اي حتى الحر فان حجر الصبي ذاته بالبلوغ وظنه حجر السفه ولذلك قال الحاوي والطفل الى البلوغ من الانسان وغيرهم من يصرف مالي الى آخر كلامه قولهما والعبارة للتنبيه وان كان مصلحا في دينه وماله انفك الحجر عنه وقبل لا ينفك الا بالحاكم كحكمه الفك على الوجه الثاني بالحاكم بل ينفك ابتداء لا بد الحدود في الوصي والقيم وجهان كذا في الروضة واصلها وفي الحاوي والبحر في الوصية انه ان كان الولي ابا او جدا انفك بمضي البلوغ والرشد وان كان حاكما فلا بد من فكه هو للجرجاني كان وصيا فوجهان وقال الشيخ ابو حامد ان كان ابا او جدا انفك بالبلوغ رشيدا وان كان حاكما فوجهان قال المعتمد ولذلك قال الشبيه او لا واذا بلغ الصبي وعقل المحجور وانس منهما الرشد انفك الحجر عنهما قال بعد ذلك وان كان مصلحا لدينه وماله انفك الحجر عنه وقيل لا ينفك الا بالحاكم تحمل الاول على ما اذا كان وليهما ابا وجدا والثاني على ما اذا كان الحاكم وهو اولى

مزنول

الاخر الى اخره واهلا ثالثا وهو ما صار حيوانا بعد كونه جمادا انجسا كالمضغة المحكوم بنجاستها اذا صارت حيوانا وقد ذكره الحاوى واورده فى الكفاية مع دم الظبيه اذا استحال مسكا واجاب عنه بانه باطن لا حكم له وبحرش الحواب منع البيع والحمل فى الصلاة قال الاذرعى الجواب بان المراد بالاستحالة تغير صفة العين مع بقاء عينه محاله ولا فرق فى غير المذكورين وما عداهما تطهر من حال الى حال واجاب بعضهم عن اهمال الحاوى المسك بانه قد قرر طهارته اولا واجاب بعضهم عن العلقة والمضغة بان القول بنجاستهما ضعيف قوله الخمر يخرج العصير المتخذ من التمر والزبيب فانه لا يسمى خمرا كما تقدم وقد صرح القاضى ابو الطيب فى كتاب الرهن بانه لا تطهر بالتخلل واقره عليه فى المطلب لكن قال السبكى المختار خلافه قوله ان الخمر اذا انقلبت بنفسها خلا طهرت يستثنى منه ما اذا القاها حال الخمرية نجس مجاورا والفصل وهى خمر ثم صارت خلا بنفسها فانها لا تطهر كما ذكره النووى فى فتاويه قول المنهج وان خللت لم يطهر يستثنى ما اذا خللت بنقلها من شمس الى ظل او عكسه او فتح راسها للهوا فانه لا صح انها تطهر وقد ذكره المنهاج وهو مفهوم من قول الحاوى تخللت بلا عين قول المنهاج فان خللت بطرح شئ فلا يرد عليه ما لو وقع فيها شئ بغير طرح كما لو القا الريح وحرها فانه لا صح انها لا تطهر فلو قال بوقوع شئ لتناول هذه لان الطرح يستدعى فعلا قول التنبيه فى جلد الميته اذا دبغ فانه يطهر اى عينه وهو ثوب منجس ذكره المنهاج والحاوى قوله وتحل بيعه فى احد القولين هو الاصح قوله واذا ولغ الكلب لم تختص الحكم بالولوغ بل سائر اجزائه كذلك وقد قيل انها اولى بالحكم لان فمه اطيب ما فيه ولنا وجه انه تختص بالولوغ فيكفى فى غيره من كسائر النجاسات قال فى الروضة انه شاذ وفى شرح المهذب انه قوى دليلا لم قد بلغ ولا ستب هذا الحكم للكونه ولغ فى ما كثير ولم يصب شيا منه شيا من الاناء ولهذا عبر المنهاج بقوله ولما نجس بملاقاة شئ من كلب ليخرج عن هذه الصورة وعن الملاقاة مع الجفاف من الطرفين ومع ذلك فاورد على تعبيره بالملاقاة ما اذا وقع شئ من روثه او رمته فى ما كثير ولغيره فانه ينجس لا بالملاقاة بل بالتغير واجيب عنه بان الكلام فى الاناء وقد ينجس بملاقاة المتغير بدم الكلب ولا يرد شئ من ذلك على عبارة الحاوى لانه اطلق النجاسة بالكلب والخنزير ولم يقيدها بولوغ ولا ملاقاة والمراد فى كلامهم جنس الكلب فلو ولغ كلاب فالحكم كذلك فى الاصح قوله والخنزير زاد المنهاج فى الاظهر ورجح النووى من حيث الدليل الاكتفا فيه بمرة واحدة بل قال ابن الفعوى من جهة الدليل طهارته قول الحاوى وفرعه اى فرع احدهما واوضح منه قول التنبيه وما تولد منهما او من احدهما ولم يتعرض لذلك فى المنهاج اكتفا بما تقدم

محله اذا قبضه اياه البايع او المحرض الرشيد او غيرا لرشيد باذنه وليه والا فبضميمه واذنه
بطالبه البايع به فان طالبه فامتنع ضمن كما ذكره الرافعي في شرح المختصر حكاه في المهمات
قال وهو ظاهر ثم ان هذا في الظاهر وهل يمين فيما بينه وبين الله تعالى صحح الامام والغزالي المنع
ولا يخ ايضا وصحح الروياني انه ان جهل البايع الحجر والحق السفيه وجب والا فلا **قول المنهاج** ولا يصح
اقراره بدين قبل الحجر او بعده هما طردان لما اوجبه الدين اي سواء اسنده الى ما قبل الحجر او بعده
فلا يلزمه وان فك الحجر عنه وهو ظاهر اطلاق التنبيه والحاوي منع الاقرار بالمال وهذا
في الدنيا فاما بينه وبين الله تعالى فيلزمه بعد فك الحجر ان كان صادقا فيه **قول المنهاج** هما
وذلك بالتلاف المال في الاظهر كذا حكى الخلاف في المحرر والروضة واصلها هنا قولين وحكيا
في الغسالة وجهين وقالا لاسبيقا في الحجر وهذا لعمري ان المعتمد هو المذكور هنا **قوله** ويصح
عفيه النسب للعان لا حاجة لعقيد باللعان لان له نفيه من غير يمين بالحلف ولا لعان هناك **قوله**
وحكمه في العبادة كرشيد اي الواجبة اما المالية التي ليست واجبة كصدقة التطوع وغيرها
فليس هو فيها كالرشيد **قوله** واذا احرم بحج وضاع اعطى الولي كفايته لحجة يسوق عليه في طريقه
فيه امور احدها انه يوهم انه لا يعطى قبل الاحرام وليس كذلك بل اذا ساق للزاد واخر
الاحرام للميقات اعطى ايضا **ثانيها** تاولوا لحج الفرض بصحة الاسلام والقضاء والنذر قبل الحجر
وكذا النذر بعده ان جعلناه كواجب الشرع وفي القضاء الواجب في السفه وجهان **ثالثها** المعنى
حذف اللام مع توله لحجة لان اعطى يعدى لانسان بنفسه **قوله** وان احرم بتطوع وزاد
مونة سفره على نفقته المعهودة فللولي منعه **فيه امران احدها** ان صورة المسالة ان حرم به
حال الحجر فلو احرم به قبله ثم حجر فكالفرض **ثانيهما** ان التعبير بتعاد الرافعي هنا يقتضي منعه
من السفر وعبر في الحج بانه له كطلبه وعبر الامام والغزالي بمنعه من زائد المونة اي لنفس
المضي وحاله فيه في المطلب **قوله** ويتحلل بالصوم ان قلنا لدم الاحصار بدل اي
والاصح فان قلنا لا بدل له بل يبقى في ذمة المحصر فلم يتعرض الرافعي والنووي للتصريح بالمنع
عليه وقال في المطلب ظهر ان يبقى في ذمة السفيه ايضا **قوله** ولو كان له في طريقه كسب قدر
زيادة المونة لم يجز منعه كما لو لم يكن ولم تزد المونة على مونته في الحضر **فصل**
قول المنهاج ولي الصبي ابوه ثم جده ثم وصيهما ثم القاضي **فيه امور احدها** انه ذلك
لا يختص بالصبي فالمجنون كذلك وقد صرح به التنبيه والحاوي وكذا من بلغ سفيها كما دلت
عليه عبارتها ايضا وحكاه في الكفاية عن القاضي مجلي **ثانيها** المراد بالجد ابو الاب وهذا وارد على
اطلاق التنبيه والحاوي ايضا **ثالثها** المراد بوصيهما وصي من تاخر موته منهما فانه لا يتصور
اجتماع عهما واطلاق التنبيه والحاوي الوصي **رابعها** اقتصر المنهاج والحاوي على القاضي وفي
السنه الحاكم او امينه والمراد القاضي الذي في ولايته اليتيم وماله فلو كان اليتيم ببلد وماله في اخر

وهو ان يبيع باكثر من ثمن المثل ويأخذ عليه رهنا فيه امران **احدهما** اقتصر المنهاج في البيع بالنسيئة على كونه مصلحة قال وإذا باع نسيئة اشهد وارتهن به ولا يبعد ان يكون الرهن وافيا بالثمن واعلم ان الرافعي جزم في الاقراض بعدم وجوب الارتهان وانما ينفع ما يراه مصلحة وذكر ابن الرفعة ان البيع نسيئة كالاقراض فحصل من مجموع ذلك ان الارتهان في البيع نسيئة غير واجب ويستثنى من الاحتياج الى الرهن ما لو باع مال ولده من نفسه نسيئة وحل في الروضة في الرهن ان شرط البيع نسيئة لزم المشتري نقده موسرا ويكون الاجل قصيرا ثم قيل الاجل الذي لا يجوز الزيادة عليه سنة وقال الجمهور لا تتقدر بها بل يعتبر عرف الناس واما الاشهاد فلا مرجح في الوصيه انه لا يجب جزم النووي في الرهن بانه واجب وفي اشتراطه قولان وقد تكرر كلامه في الوصية على البيع حالا وهذا في البيع نسيئة وفي الرافعي في الوكالة في اثناء تعليل ان الوصي لا يبيع الا بثمن البلد حالا وهو محمول على المذكور هنا **فائدتان** الظاهر ان اخذ الرهن خاص بالصوره الثانيه اما الضروره فلا يشترط فيها الرهن لخطرها عن الضبط لكن حكى ابن الرفعه عن القاضي ابي الطيب والمتولي ان في الاحتياج الى الرهن في صورة الضرورة الخلاف فيما اذا اقرضه في مثل هذه الحالة وفي الروضه واصلها في الاطعمه انه يجوز للولي بيع مال المحجور نسيئة للمضطر وانها احدى الصور التي يجوز فيها بيع مال الصبي نسيئة وقد يدعى حجر هذا الضمون في عبارة النسيه وان الضرورة تتناول ضروره المحجور وضروره المضطر ولا يمكن ان يوفى هذا البيع على رهن اذا لم يكن مع المضطر ما يرهنه **قول المنهاج** وان وجب لهما سقيه وفي الاخذ بها عنطه لم يجز له تركها معهوفه تركها اذا لم يحسن اخذها عنطه وهذا صادق بما يكون العنطة في ترك الاخذ بها وباستوا الامرين فاما الاولى فقد ذكرها المنهاج بقوله وباخذه بالشفعه ويترك بحسب المصلحه والحاوي بقوله بعد ذكر التصرف بالعنطه وفي الشفعه وتركها واما التاسه فما اقتضاه كلامه فيها هو مقتضى كلام الرافعي في اخر الشفعه **قول المنهاج** ويعفى عليه بالمعروف ولذا علق قدره بمن يعد طلبه الا ان يكون العقار صغيرا او مجنونا **قول التنبيه** ولا اقترض من مالها شيئا الا ان يريد سفرا يخاف عليه فيكون اقراضه اولى من ايداعه **فيه امور احدها** انه لا يشترط جواز الاقتراض بالسفر فيجوز في الحضر ايضا اذا خيف عليه من نهب او حريق او نحوهما كما جزم به في الروضة واعتمده سبحنا لا سوى فيعبر عنه في تصحيحه بالصواب وليس كذلك فعنه وجه في الكفاية بالمنع في الحضر مطلقا **فائدتان** قد يستفهم من عبارته انه مخير بين الاقراض والايداع وليس كذلك بل لا يجوز الايداع مع القدرة على الاقراض **ثانيها** محل ذلك في غير القاضي اما القاضي فله اقراض مال المحجور مطلقا على الاصح وصحح السبكي المنع عند عدم الضرورة وقال انه الراجح لغير البغوي والرافعي **قوله** وان احتاج الوصي ان ياكل من مال الصبي شيئا اكله ورد البدل وقيل لا يرد **فيه امور احدها** ان ذلك لا يفيد بالوصي بل الاب والجد اولى بذلك وهما معهومان من طريق الاولى وذكر ابن الرفعه انه لا خلاف انهما عند الحاجه ياخذان

صلح الخطيطه وقد ذكر المنهاج والحاوى هذه الاقسام الاربعة وبقيت عليهما اقسام اخر
احدها ان يكون عاريه كما اذا صالحه عن الدار المدعاه على ان يسكنها سنه فهى الروضه واصلها انه
اعاره للدار يرجع فيها متى شاء وليس بمعاوضه لانه اذن الرقبه والمنافع ملكه **ثانيها** ان يكون صلحا كما
لو صالح من المسلم فيه على راس المال قبل القبض قاله ابن حرير الطبرى قال فى المهمات وهو صحيح ماش
على القواعد كما قال الاصحاب ان بيع المسلم فيه قبل القبض للبائع مسلم الثمن الاول قاله بلفظ البيع **ثالثها**
ان يكون سلما بان يجعل العين المدعاه راس مال سلم ذكره ابن حرير ايضا **رابعها** ان يكون جعاله
كقوله صالحتك من الدار على رد عبدى **خامسها** ان يكون خلعا كقوله صالحتك من الدار على ان
تطلقنى طلقه **سادسها** ان يكون معاوضه عن دم العمد كقوله صالحتك من كذا على ما استحقه
عليك من قصاص فى نفس او طرف **سابعها** ان يكون فداء كقوله صالحتك من كذا على ملك
هذا الاسير ذكر هذه الاربعه فى المهمات وقال اهملها الاصحاب وهى واردة عليهم حزما
قول المنهاج فان جرى على عين غير المدعاه فهو بيع هذا فى المحرر وهو مخرج لما اذا صالح من
عين على دين وادعاه الرافعى فى الشرح تبعا واهمل هذه الصوره حيث قال على غير العين المدعاه
واخرجها المحرر بقوله حيث قال هذا اذا صالح على عين اخرى واقتصر فى الروضه على العباره الاولى
فتبعناها وبوافقه قول الحاوى الصلح على غير المدعى مع اقرار المدعى عن ابن حرير الطبرى انه سماه
سلما ومقتضاه انه لا يجرى فيه احكام البيع من خيار الشرط ونحوه **قول المنهاج** يصح ممن
يصح منه البيع لعصمتى انه لا يعفى لسبق خصومه بين المتصالحين كالبيع وهو وجه والاصح
خلافه فلو قال من غير سبق خصومه صالحنى عن داره بكذا لم يصح وعليه مشى المنهاج والحاوى
قال الرافعى وكانه عند عدم البينه فان لو باع البيع كان كذلك بلا شك ففيه خلاف البيع
بالكتابه وخالفه صاحب المطلب واورد بعضهم على قول الحاوى ولغى دون سبق خصومه
صلح الاجنبى لنفسه مع اقرار المدعى عليه فانه يصح ولا يعتبر خصومه على المذهب لتنزيله على
دعوى وجواب وجواب ان كلامه فى الصلح الجارى بين المتداعيين لا بين المدعى والاجنبى كما
صرح به المنهاج **قول المنبيه** فان صالح من دين على عين او على دين لم يجز ان يفرقا من غير قبض
محله اذا العقا فى علة الربا فان لم يكونا ربويين او لم يتفقا فى علة الربا جاز التفرق من غير قبض وانما
يشترط تعيين الدين فى المجلس وعلى ذلك مشى المنهاج بقوله ولو صالح من دين على عين صح فان توافقا
فى علة الربا اشترط قبضها قبل التفرق فى المجلس وقوله على عين كذا فى نسخة المصنف تبعا للمحرر قال الشيخ عز الدين
ابن العز كاح فى حواشيه وكانه تصحيف وصوابه على غير لعين معجمة ثم ياء ثم راء اى على
غير ذلك الدين احترازا مما اذا صالح على بعضه كما سنذكره بعد واما لفظه عين فغلط لانه انما فى
تفصيله الاتى بقوله فاذا كان العوض عينا الى قوله او دينا وذلك لا يستقيم اذا عوضه اولا فى الصلح
على عين كذا ولفظه عين فانها تصدق على الدين والعين النقد وتصدق على المنفعه ايضا فيصح

اجنبي فان كان المدعى دينا جاز الصلح وان كان عينا لم يجز حتى يقول هو لك وقد وكلني في مصالحتك
فيه امور احدها انه لا فرق بين الدين والعين فاعتبر في العين ان يقول هو لك وقد وكلني
في مصالحتك ولم تعتبر ذلك في الدين والذي في الروضة واصلها التسوية بينهما في اشتراط قول
الاجنبي وكلني المدعى عليه في الصلح وهو مقتضى قوله ومعتمد المنهاج والحاوي وقال شيخنا الاسنوي
في تصحيحه الصواب بطلان صلح الاجنبي عن الابن ايضا اذا انكر المدعى عليه حتى يقول الاجنبي
المدعي حقك ثابت ثانيها مقتضى عبارتهم جميعا انه لا يكفي قوله وكلني في مصالحتك وهو
ماش على الاصح في ان قوله صالحني عما تدعيه لبس اقرارا فان قلنا انه اقرار فعبارته الاكتفاء بالوكالة
هنا وبوافقه تصحيح الماوردي الصحة فيما لو قال المنكر للاجنبي وكلتك في الصلح لقطع الخصومة
ثالثها انه اكتفى بقوله هو لك وكذا ذكره القاضي ابو الطيب وصححه الماوردي وسلك عليه النووي
في تصحيحه والذي في المنهاج والحاوي ان يقول هو مقتضى كلامهما وحمل ابن يونس كلام الدبيه عليه وفي
الروضة واصلها لو قال في العين هو منكر ولكنه مبطل فصالحني له على عبدي هذا سقط الخصوم
بينكما فوجهان قال الامام اصحهما لا يصح لانه صلح انكار فان كان دينا فالمذهب القطع بالصحة
والفرق انه لا يمكن تمليك الغير عين ماله بغير اذنه ويمكن قضاء دينه بغير اذنه رابعها
في الروضة من زوائده لو قال صالحني عن الالف الذي لك علي فلان على خمر ما يصح سواء كان زيادة
امر ولا ان قضاء دين عينه بغير اذنه جائز انتهى وهذا المقتضى انه لا بد من التوكيل في الصلحة
وهو ان صح وارد على المنهاج والحاوي ايضا واعلم ان عبارة المنهاج في هذه المسئلة
فان قال وكلني المدعى عليه في الصلح وهو معترف لك صح ثم قال ولو صالح لنفسه والحال هذه صح وعبارة
المحرر فان قال الاجنبي ان المدعى عليه وكلني في الصلح وهو معترف في الظاهر او غير معترف الا ان الاجنبي
قال انه اقر عندي ووكلني صح الصلح وان صالح لنفسه والمدعى عليه معترف صح قال السبكي والوالي
بالاختصار ان يقول فان قال وكلني المدعى عليه في الصلح وهو معترف او قال هو معترف لك صح ولو صالح
لنفسه في الحالة الاولى صح ولو اسقط قوله لك فقال وهو معترف صح لكن فيه اسقاط المسئلة
الثانية اعني قراره في الباطن والاتيان بالاولى وهو الاقرار ظاهرا ولو تيقنا ما في
المنهاج العكس الحال وسقط الشر النفسه من المسئلة الاولى وهو الاقرار ظاهرا وذكره في
الثانية وهو الاقرار باطنا وليس كذلك في المحرر ولا في الشرح والروضة انتهى وقال شيخنا الاسنوي
كلامه يقتضي انه لا فرق في الصحة بين ان يقر ظاهرا او باطنا وهو في الظاهر مسلم واما في الباطن
فلم يصرح الرافعي ولا المصنف بحكمه في شيء من كتبهما حتى في المحرر وصرح به الامام واقتضى كلامه
انحكم المغصوب وهو واضح انتهى لكن محل الصحة ما اذا كان المدعى عينا فان كان دينا فهو بيع الدين
لغير من هو عليه وقد تقدم في المنهاج ان الاظهر بطلانه وصحح في الروضة من زوائده صحته وقد
تقدم قول المنهاج في هذه الصورة وكانه استراه قال شيخنا ابن النقيب انه احسن من قوله في الروضة

على المنهاج والحاوى ايضا **رابعها** يستثنى من عبارتهم جميعا الذمى فيمتنع من اسراع الجناح الى شارع فاقد وان جاز له استطراقه لانه كما علا البناء ضمن فى الروضة وقال انه من المهمات المستفاده قلت وافتيت بمنعه من البرود بيته فى البحر على المسلمين قياسا على منع الاعلا والجناح ولو اراده مرتفق لا **قوله المنهاج** وحرم الصلع على اسراع الجناح وان بنى فى الطريق ذكره او بعرس تحجره لا تحيل فى قوله وان سبى انه معطوف على اشراع فانه لا يلزم منه تحريم اصل البنا والحكم بحرمته وهو معطوف على الصلع معمول ليحرم اى تحرم الصلع وبناؤكه واوضح من ذلك قول الحاوى ولا يتصرف فى الشارع بغرس وبناؤكه ويستدل على ذلك انه يجوز غرس الشجر فى المسجد مع الكراهة كما فى الروضة من زيادته فى اخر شروط الصلاة وقال السبكى ينبغى القول بجواز بنا الدكه عند فقد الضرر اذا كانت بفنا داره لانها فى حريم الملك ولان الناس ما زالوا يحدثون المساطب على دورهم من غير انكار قال ولم ار من صرح بالمسئله **قوله المنهاج** وغير النافذ يحرم الاشراع اليه لغير اهله ولم البعض اهله فى الاصح الا برضى الباقين **فيه امور احدها** لو قال الا برضى المستحقين او اهله لكان اولى ليعود المسئله الاولى ايضا وهى ما اذا كان المستحق من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقين **ثانيها** المراد برضاهم مجانا ولا يجوز باجرة وقد صرح به النبيه فى قوله فان صالحه ما للحكم على ذلك لعموم اجر وقد ذكره المنهاج فى الشارع وكان ذكره هنا اولى ليفهم ذلك من هذا بخلاف العكس وعكن ان يكون قول المنهاج وحرم الصلع على اشراع الجناح عاما فى الطريق النافذ وغير النافذ والارض المملوكة وان كان انما ذكر فى غير النافذ ومحل الطريق النافذ وعبارة النبيه ولا يجوز ان يشرع الى درب غير نافذ الا باذن اهل الدرب وقيل يجوز وهو سالم من هذين الاعتراضين لكن يرد عليه انه ليفهم جريان وجه الجواز فيما اذا لم يكن من اهله والعبرة لذلك بل هو خاص بما اذا كان من اهله كما ذكره المنهاج **ثالثها** يرد عليها ما فى الحاوى ما اذا كان فى غير النافذ مسجد فان الرافعى نقل عن ابن كج وافقه انه لا يجوز فى هذه الصورة لاهل الدرب سد بابه وفتحه الصحيح بل مهجور لان المسلمين كلهم يستحقون الاستطراق اليه ثم قال الرافعى وعلى قياسه لا يجوز الاشراع عند لاضرار دون رضى اهل السكه حتى يعابر المسلمين قال فى المطلب وهذا يفهم ان اهل السكه اذا رضوا حيث لا ضرر جاز الاشراع والذى يظهر ان يقال ان كان الرقاء حيث احيى احيى لبقعة المسجد مسجدا فالامر كما يفهمه كلامهم يمتنع جواز الاشراع حيث لا ضرر وان لم يأذن اهل السكه لانه يبطل له الشارع العام لان كان المسجد فى اسفله ثبت الحكم المذكور فى كله وان كان فى اوله او وسطه ثبت الحكم المذكور من اول المسجد الى الزقاق وان كانت بقعة المسجد احييت ملكا ثم وقفت مسجدا فلا يجوز الاشراع اليه لغير رضى مستحقى السكه وان لم يكن ضرر وعند اذ فهم على يجوز الا فيه نظر والاشبه المنع هذا كلام الرافعه ونازعنا فيه

اى فانه لا يحتاج الى اذن قال الرافعي موضع الوجهين ما اذا سد باب احداهما وفتح الباب لغرض الاستطراق اما اذا قصد اتساع ملكه وحكم فلا منع قطعا قال النووي هذا الذي ذكره فاسد فانه لا خصاص الخلاف بما اذا سد بابه احداهما وذلك حطابل الصواب جريان الوجهين اذا بقي البابان نافذين وكل ان صاحب مصرحون به قال اصحابنا ولو اراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة وترك بابيهما على حالهما جاز قطعا وممن نقل اتفاق الاصحاب على هذا القاضي ابو الطيب في تعليقه فالصواب ان يقال موضع الوجهين اذا لم يقصد اتساع ملكه قال وقوله الاصح الجواز مانع فيه صاحب التهذيب وخالفه اصحابنا العراقيون فقطعوا بالمنع الجمهور المنع بل نقل القاضي ابو الطيب اتفاق الاصحاب على المنع قال وعندي انه يجوز هذا كلامه الروضة واعترضه شيخنا الامام البلقيني فقال ليس ذلك خطأ فقد صرح به المتولي في التتمة وفي احياء الموات فقال ان اراد ان يرفع الحاجز بينهما ويجعلهما دارا واحدة ويترك البابين على حالهما وليس لاحد منهما ان يدير منها الى الدار فليس له حد منعه لانه متصرف في خالص ملكه وكذلك لو اراد ان يفتح بابا من احداهما الى الاخرى فالحكم كذلك فاما اذا اراد ان يرفع الحاجز بينهما او يفتح بابا من احداهما الى الاخرى ويسد احد البابين ويستطرق الى الدارين من الدار الدرب فهذا لاهل الدرب منعه اختلف اصحابنا فيه فحكى الوجهين وصحح انه ليس لاهل الدرب المنع انتهى قال شيخنا الامام البلقيني وعجب من النووي كيف خطأ الامام في شيء لم يتمام له حمله الاستدراك الا وهو يستند على نفسه حيث قال قال اصحابنا ولو اراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة وترك بابيهما على حالهما جاز قطعا فذلك عين ما قال الامام انتهى **قوله للنهاج** وحيث منع فتح الباب فضاحب الدرب ما صح قال ابن الرفعة هذا اذا لم يكن في مسجد فان كان فيه مسجد فان للمسلمين فيه حقا فلا يجوز المصالحة عليه اى على ما يعارض المسجد ويبقى النظر في انه هل يجوز من غير اذن قلت والظاهر الجواز من غير استيذان لحق المسجد لعدم اذن الشرع بالنسبة لبيوت الله بالنسبة الى المسجد كالشارع مطروق **قوله المنهاج** والعبارة له **والحاوي** ويجوز فتح الابواب قيد صاحب الشامل بما اذا كانت عالية لا يتطرق منها على ادراج **قوله البسيط** وان حصلت اغصان تخرج في هواء غيره فطولب بازالتها لزمه ذلك فان امتنع كان لصاحب الدار قطعها محله فيما اذا لم يمكن ايصالها لهوائها بالبسة فان كانت رطبة فلا يقطعها بل لهوائها **قوله** فان صالح عنه على عوض لم يجز محله فيما اذا صالح على الهواء واما اذا كان الاغصان مستندة لجداره وهي رطبة في الاصح فان كانت يابسة فيجوز الصلح **قوله المنهاج** في الجدار المختص ليس للاخر وضع الجذوع عليه في الجديد وله في القديم الملك **هذه امور احدها** قد فهم من الاغصان وغيرها التنبيه بالوضع اختصاص الخلاف بزلك وانه لا يجوز اذا كان الجذوع في الحائط قطعا وليس كذلك بل الخلاف جار فيه ايضا **تنبيه** عبارته تقتضي ان مقابله قديم محض وليس كذلك بل هو منصوص عليه في الجديد ايضا حكاه البويطي عن الشافعي وهو من رواه الجديد قال البيهقي في احياء الموات لم يجد في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعارض

بحمل الملك بتركها ولو اجبر في الزائدة على ذلك قطعا وقيرها ابن داود بما لم يستقر فان امكنت القسمة فلا اجبار قطعا **قوله والعمارة للمنهاج** فان اراد اعادة منهدم مالك لنفسه لم يمنع منه في المنقول على الاصح في التعليقة على الحاوي عما اذا اختص بالانتفاع وتبعه على ذلك الماوردي في المنقول خلافه وقول القاضي ابو الطيب وابن الصباغ اساس الجدار مشترك بينهما فكيف يجوز تحمله بناؤه بآلة نفسه واذ سقوط به بعيرا ذن شريكه فالجواب انه حقا في الحمل فجاز له اعادته لاجل ذلك **قول المنهاج** ولو قال الاخر لا سقفه واعمر لك حصتي ليلزمه اجابته هذا مفرع على الجديد فاما على القديم وهو لزوم العمارة فعليه اجابته **قول التنبيه** فان اراد احدهما ان يبني لم يمنع منه بيتا ولما اذا بناه بالة نفسه المشتركة فانه قال لعله وان بناه ما وقع من الالة فهو مشترك بينهما وكذا صرح به في المهذب قال في الكفاية وهو مقتضى كلام جمع من العراقيين والخراسانيين وقال في المطلب انه الاشبه وحكى الامام اتفاق الاصحاب عليه لكن جزم في الروضة والمحرر والمنهاج بالمنع من الاعادة بالمقض المشترك وهو مفهوم قول الحاوي ولا يرضا بآلته فانه يفهم انه لو لزم بترك العمارة بالمشترك قال الرافعي في الشرح وهو الظاهر من المنقول والموجه من جهة المعنى مع انه لعل المنع عن الامام والغزالي واسقط ذلك من الروضة وهو كما عنه لكونه مذكورا في الحاوي على الخاطر الوجيز ورجح السبكي انه ليس لصاحب السفل منع صاحب العلو والشريك في الجدار المشترك المنع وظاهر قول المتن وهو مشترك بينهما اي كما كان وصرح به المنهاج فيما اذا تعاونا على اعادته بنقضه ثم قال ولو انفرد احدهما وشرط له الاخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله في نصيب الاخر واعترض عليه بانه ان كان المقصود في الاعادة بالمقض المشترك فشرطه ان يجعل له الزيادة من المقض في الحال فان شرطه بعد البناء لم يصح لان الاعيان لا توجر قاله الامام وفيه بحث للرافعي وهو تخريجه على الخلاف فيما لو شرط للرضيع جزءا من الرقيق المرتضع في الحال وافتى ابن الرفعة اذا ورد لصيغة الاجارة دون ما اذا ورد بصيغة الجعالة لان الحدور في الاجارة اقل منه في الجعالة وورده السبكي بان الامام علل بان الاعيان لا توجل وهو كما ورد في الجعالة لزومه في الاجارة هذا كله ان صورت بالاعادة بالمشترك فان صورت بالاعادة بالة احدهما خرج على قولي الجمع بين بيع واجارة **قول الحاوي** واذا ادعى على الذي ملكا وصدقه واحد وصالح للمكذب الشفعة اعترض عليه بانه مخالف لما في الروضة واصلها في اخر الايدي في دار بين ثلاثة ادعى احدهما جميعها والاخر نصفها فصدقه الثالث ثم جاء ليسمه للمدعي ثم راجع مدعي الكل نصيبه من ذلك فاراد الاخر اخذه بالشفعة وانكر المشتري ملكه انه تحاج الى البينة وحينه في الخصومة مع الشريك افادت دفع ما يدعيه الشريك لاثبات الملك لها لانها هي على الاول فيستثنى منه ما اذا اعترض المكذب لكون الشريك الصدق ما الكا نصيبه في الحال فانه لا ياخذ بها فقد قال الرافعي في الشرح الصغير والمذيب اخذ العكس وقال في الكبير يسقي القطع به وقال المزوي انه الصواب وقطع به القاضي ابو الطيب في تعليقه **قول التنبيه** فان استهدم مقصده احدهما اجبر على اعادته

ما يصح استيفاؤه ثانيهما انه ليس من باب الحاء والالف مع ما قبلهما في الاول بل هو في الاصل والسطر والثاني بالعكس

قال الحوالة قول التنبيه الحوالة

بيع كذا صححه الرافعي والنووي وصحح السبكي انها استيفاء وفسر الرافعي والنووي الاستيفاء بان الحال كأنه استوفى ما على المحيل واوفاه المحال عليه ورد السبكي بتعذر الاقتراض وتردد في معنى استيفاء ما على المحيل بين احتمالين ارجحهما عند تعذر ما في ذمة المحيل مستقلا الى ذمة المحال عليه وبالعكس فيسقط وسمي ما للمحال في ذمة المحيل كأنه قبضه ثم اوفاه عن ذلك الحال قول المنهاج للعبارة لسبق الحاء ضمن المحيل والمحال والمحال قد يقال الحوالة تقتضي على اشتراط رضاهما ولم تعتبر الا جاب والقبول كما يراه العقود وجوابه ان المراد بالاقتضاء هنا الايجاب والقبول كما في الروضة واصلها فانها دليل الرضى وانما عبر هنا بالرضى مؤطئة للاجزء من انه لا يشترط رضى المحال عليه قال في الروضة واصلها ولو قال المحتال الحلتك فقال احلتك فعنه الخلاف السابق في مثله في البيع وقيل يتعقد هنا قطعا لان مبناها على الرفق والمسامحة انتهى وقال في التتمة لابد في العقد من لفظ الحوالة او لفظ يؤدي معناها بان يقول نقلت حقك الى فلان او جعلت ما استحقه على فلان لك او ملكك الدين الذي عليه حقك قال وهل يجوز نظم البيع بنبني على ان لفظ العقد اذا استعمل في غيره يراعى اللفظ او المعنى فان راعينا اللفظ لم ينعقد وان راعينا المعنى انعقد كالبيع بلفظ السلم انتهى وفي الكافي لو قال احلتك على فلان بكذا ولم يقل بالدين الذي لك على قبل هو صريح في الحوالة وقيل كناية فلا يكون حوالة الا بالنية قول المنهاج لا المحال عليه في الاصح لعصر ان الخلاف وجهان وعبارة المتن ولا تصح الى المحال عليه على المنصوص وحكى الرافعي عن الخاص ان مقابله منصوص فالخلاف حينئذ قولان لكن الاول السبكي ما في المتن من النسبة على الاداء نصه على انها بيع فيتفرع عليه عدم اشتراط رضاه لان عدم الاشتراط منصوص عليه وقال ايضا ان نقل ان القائل بمقابل المنصوص قائل بالخلاف حينئذ وجهان كما في المنهاج ومحلهما اذا احال على من له عليه دين فان احال على من لا دين له عليه ومحتاج فلا بد من رضاه كما ذكره بعد ذلك قول المنهاج والعبارة والحاوي وتقع بالدين اللازم

وعليه قال في الروضة اطلقه الرافعي تبعا للغزالي وليس كذلك فان دين السلم لازم ولا يصح به ولا عليه على الصحيح فينبغي ان يقول الدين المستقر ليخرج هذا التتمة وفكر في الرافعي ايضا انه لا يلزمني لصحة الحوالة لزوم الدين بل يكفي فيه من الاستقرار لان دين السلم لازم مع ان الاصح انه لا يصح الحوالة به ولا عليه انتهى ولقائل ان يقول لا نسلم ان دين السلم لازم مع الاصح انه لا يصح الحوالة به ولا عليه بل هو دين غير مستقر فالنسبة لا تقتضي صحة الحوالة به ولا عليه لان دين غير مستقر فاما ما ليس بمستقر كدين الكتابة ودين السلم فلا تصح الحوالة به ولا عليه لان الاصح صحة الحوالة بمال الكتابة لا عليه وقد ذكر في المنهاج والحاوي وقد يرجل في عبارتهما اذا كان المسلم عليه دين معامله فالحال عليه والاصح في هذه الصورة الصحة وكأنه نظر الى سقوطه بتعجيز وقد يقال الامر ذا ليست مال كتابة ولو قلنا لا يلزمه بها لم يرد هذه الصورة قطعا على ان تسمية الاعدام البليغي قد يرجح انه لا تصح الحوالة بمال الكتابة كما في النسمة مساواة لدين السلم في منع الاستبدال عنه وقد يتوقف عليه فانه لا يلزم ابدا ودين السلم لازم وقال الغزي بينهما صعب

قال

بل يستقل بجرد اعن الرهن والكفيل قال وقد قاله ابن الصباغ والمتولي والرافعي فيما اذا احال من له على اثنين الف وهما متفاوتان على ان باخذ المحتال من كل واحد خمس مايه اذ قالوا انه يبرأ كل منهما عما ضمن وقالها ايضا الرافعي في باب الضمان فيما اذا كانت الالف على احدهما والاخر ضامن فاحال على الاصيل فقط اذا قال يبرأ الضامن وصرح المتولي بالاستحقاق في الرهن ايضا **قول الحاوي** فان افلس او حجر لم يرجع **فيه** امور **احدها** انه لو شرط الرجوع عند ذلك فهل يصح الحوالة والشرط اطلق الحوالة فقط امر يحتمل وجهين رجح منها في الروضة واصلها فيرد ذلك على عبارته بمقدر وجهان الاولى وهذا يرد ايضا على التنبيه والمنهاج **ثانيها** انه لو عبر بالانكار لكان اعم فان الجحد لغة انكار مع العلم وقد عبر بالجحد ايضا المنهاج واقتضى التنبيه على تقدير الرجوع والمتن مثله **ثالثها** انه اقتضى على الافلاس والجحود زاد المنهاج نحوهما وليس ذلك في الروضة ولا في متن المحرر والرافعي واراد به امتناعه او موت البينة بعد موته موسرا او هو داخل في قوله النسيه وان تعذر من جهته لم يرجع وهل يدخل في ذلك الاقالة حتى لو عدد بين المحيل والمحتال يقايله في الحوالة لم يرجع على المحيل بسبب ذلك على صحة الاقالة في الحوالة وقد قال شيخنا الامام البلقيني انه يكشف عن ذلك مصنفات كثيرة فلم نجد المصرح بها وان الذي يظهر له الجواز لان الصحيح انها بيع وان الحوالة بمعنى صرح بالخلاف في ذلك والمصحح الجواز وقيد المسئلة بان يكون ذلك بدون اذن المحال عليه ومقتضاه انه ان كان باذنه صح وجها واحدا قلت وقد جزم الرافعي بانه لا تجوز الاقالة في الحوالة ذكر ذلك في اوايل المفلس في اثناء الكلام على موت المشتري مفلسا قبل قبض الثمن وقد ظهر بهذا انه لا يمكن مع تصحيح الاقالة عدم الرجوع على المحيل بل متى صحت رجع عليه واسترد علم **قول التنبيه** وان احال المشتري البايع بالثمن على رجل ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا فرده فان كان بعد قبض المحتال لم ينفسخ الحوالة بل يطالب المشتري البايع بالثمن وان كان قبل قبض المحتال فقد قيل ينفسخ وقيل لا ينفسخ **فيه** امران **احدها** ان الاصح انه لا فرق بين ان يكون ذلك بعد قبض المحتال او قبله والاصح في الصورتين الانفساخ وعلى ذلك مشى المنهاج والحاوي **ثانيها** ذكر الرد بالعيب مثال فلو رده بخيار او اقاله او حالف كان الحكم كذلك وقد ذكر الحاوي هذه الصورة كلها واقتصر المنهاج ايضا على الرد بالعيب واعلم ان البطلان مبني على ان الحوالة استيفاء ومقابلة مبني على انها بيع فالترجيح في الفرع يخالف الترجيح في الاصل ويحتاج الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا احالها فصدقها ثم فسخ النكاح واقتضى الحال الرجوع فان الاصح ان الحوالة لا تنفسخ وقد فرق ابان الصداق ثبت من غير وفيه نظر **قول الحاوي** وينفسخ بتلف جزء المبيع **فيه** امور **احدها** انه لم يفهم من تعبيره بالانفساخ انها صحت ثم انفسخت وليس كذلك فلم تتعقد هذه الحوالة من اصلها ولعبر التنبيه والمنهاج بالبطلان اراد به ذلك **ثانيها** انه لم يبين ما تثبت به حرية المبيع وفصل ذلك المنهاج بقوله ولو باع عبدا واحال ثم مع المشتري

فان ثبت فهو قول من لا محض تبرع بدليل النص على ان الضمان في مرض الموت ماخذ الديون
من راس المال واعترضه في الروضة بان قوله انه ليس بتبرع عاقل جدا فانه لو سلم انه كالقرض
كان القرض تبرعا وذكر في المهمات ان التبرع انما هو الاداء **ثالثها** ينبغي ان يقبل والاحتياط
ليخرج المكره فلا يصح ضمانه ولو كان المكره السيد لعبده وهو وارد على الحاوي ايضا **رابعها**
انه يصح الضمان من السكران المتعدي في الاصح وليس برشيد فان الظاهر انه رشيد اسقاطا
للعارض الزايل كما هو مقتضى كلامه في البيع لزم صحة ضمان غير المتعدي لسكره من باب اولى
وليس كذلك وجوابه ان المراد بالرشد جواز التصرف والمتعدي بسكره جاير التصرف بخلاف
المعذور **رابعها** ان من سفه لعبد الزمه ولم يحجر عليه يصح ضمانه وغيره من التصرفات
وليس برشيد وجواب ان المذكور ثم رشيد حكما فتاولته عبارته ولا يرد هذان الامران على
الحاوي لان المتعدي بسكره ومن طرأ له السفه قبل الحجر اهملا ان التبرع وعبارة المنهج صح
تصرفه في ماله بنفسه صح ضمانه فلا يرد عليه سوى الامر الاول وقد ذكر لبعد ذلك في
ضمانه باذن السيد قولين والاصح صحته وذكر في الكفاية انه احترز بقوله بنفسه عن السفيه
لانه يصح تصرفه في ماله باذن وليه في الاصح لذا قال وهو مخالف لما قدمه في الحجر **قول**
المنهاج وضمان محجور عليه بفلس لم يشارك اي يمتنع في الذمة فالاصح الصحيح وقد اضفح بذلك
التنبيه بقوله والمحجور عليه بالافلاس يصح ضمانه ومطالب به اذا انفك الحجر عنه **قولها**
انه لا يصح ضمان العبد بغير اذن سيده في الاصح يستثنى منه المبعض اذا كان بينهما مهايأة
وضمن في نوبته فانه يصح ضمانه **قولها** انه يصح ضمانه باذنه محله ما اذا لم يكن الدين للسيد
لان الكسب للمولى منه ملكا بخلاف ضمان ما على السيد فانه يصح **قول المنهاج** فان عين
للاداء كسبه او عين فضلى منه دخل في قوله غير مال التجارة الذي في يده ومحله ما اذا لم يكن على
المادون دين فان كان فالاصح عند النووي انه لا يبرد حكما لانه فضل وقيل يسارك وقيل يبطل
ومحل الاوجه اذا لم يحجر عليه بطلب الغرماء والا لم يرد مما سيأتي فظهرا والذي قاله السبكي وان قال
المادوني له اضمن في مال التجارة لزمه القضاء منه الا ان كون عليه دين لمن ظاهره ان لا
يقضى من مال التجارة اذا كان عليه دين مطلقا مع انه يودي ما فضل عن الدين كما تقدم ثم ان مال
التجارة لا يختص بالعين بل وغير الاداء كسبه وشيا من اموال السيد كان الحكم كذلك كما في المنهاج
قول التنبيه ويصح باذنه وسلم به اذا عتق وقيل يودي به من كسبه او من مال التجارة ان
كان مادونه وماله فيه الثاني هو الاصح وعليه مشى المنهاج بقوله والاداء اذن ولم يعين فالاصح انه
ان كان مادونه وماله في التجارة تعلق بما في يده وما يكسبه بعد الاذن والا فيما يكسبه وفي عبارة المنهاج شيآن
احدهما ان قوله بما في يده يتناول كسب يديه باحتطاب ونحوه لكن صرح في المطلب بعدم دخوله
ويوافقه ان الرافعي قيد ما في يده برأس المال والربح ولعبارة المنهاج مال التجارة وكسب يده ليس

مختصره حيث قال الذى لم يتقيد بالطعام واختارها السبكى ونقل الشيخ زين الدين البلقينى
عن شرح الوسيط لوالده ان الشافعى نص على الرضاع بعد الحولين منزله الطعام وغيره
والمنهاج بالمضحاى بالحا المهملة وقيل بالمعجمة ايضا وعبر الحاوى بالريق والمراد بهما
استيعاب المحل بالماء ويشترط المغالبة والكاثرة فى الاصح لاجريان الماء وتقاطره فانه
لا يشترط قطعا وهو الغسل كذا ذكر الرافعى والنووى ونقل ابن الصلاح عن الحويني
والقاضى حسين والبغوى ان النضح انما يفارق الغسل من جهة انه لا يشترط فيه
العصر قطعا وفى الغسل وجهان وكيف كان فلا يكفى الريق المبتلع الا ان شيخنا الامام
البلقينى اختار الاكتفاء به وقال ان كلام الشافعى يدل عليه قول المتن وبجرى فى
غسل سائر النجاسات اى باعيانها وعبارة الحاوى نحوها محل ما ذكراه اذا كان
المتنجس جامدا اما المائع فلا يكفى تطهيره الا الدهن على وجه ضعيف وهو مفهوم
من تفرقة الشيخة فى البيع بين الزيت النجس حيث عد مع الكلب وبين الثوب النجس
حيث جوز بيعه وصرح بالمسئلة فى المنهاج قول المنهاج ان لم يكن عين فى جرى الماء
اراد النجاسة الحكمية وهى ما يتيقن وجودها ولا يدرك لها طعم ولا لون ولا ريح
ولو قال ان لم تكن عينية لكان اقرب الى مراده فانه لا يلزم من نفى العين نفى
الاثر وهو معنى قول الحاوى كجامد نجس بالغسل اى طهره بالغسل ودل على
ارادته الحكمية قوله بعد ذلك مع زوال العينية وصفاتها ولم يتعرض للنجاسة
الحكمية فى التنبيه فمن ايراده عليه وقد يخرج بقوله الى ان يذهب اثره قال الحكمية
لا اثر لها وقول المنهاج جرى الماء احسن من قول المحرر اجرا الماء لان جريه بنفسه
بمطر او تسييل مطهر ويسمى من اعتبار الماء طهارة البدن اذا تحللت النجاسة فانه يطهر
للضرورة من غير غسل وقد ذكره الحاوى بقوله بالبدن وان علت قول المنهاج
وفى الريح قول يفهم الجزم بالطهارة فى اللون العسر وفيه وجه قال الرافعى انه القياس
وانما صححه الجزم وجعله فى الروضة شاذا وهو مستفاد من عبارة المحرر
حيث قال ولا باس ببقاء اللون او الرائحة اذا عسرت الازالة على الاصح بل جعل القاضى
حسين اللون اولى بجريان الخلاف فقال ان ضر الريح فاللون اولى والا احتمل فى اللون
وجهين لانه جزء لطيف من العين لا ينفك عنها والحمرة تذهب وتبقى زكرتها وظاهر
كلامهم ان اللون اولى بالعفو قابلهم ضبط الامام اللون المعفو عنه فقال ما دامت
الغسالة متغيرة فهو نجس فاذا صفت مع الاعتياد عفى عن الاثر الباقى ثم استشكله
بالصبغ النجس فان غسالته متغيرة ابدا قال فيظهر عندى اجتنابه وما ذكروه من العفو
اراه اذا لم يقدر له وزن ويعلم انه لون بلا عين انتهى قول الحاوى لا اللون العسر او الرائحة

لم يعين الضامن جهة بل اطلق ضمان الدرك طولب اذا بان الفساد لشرط او غيره او ورد بعيب
والاصح عند الرافعي في الشرح الصغير والنووي في الروضة خلافه **قوله المنهاج** لانها زاد الحاكم
او اصله الدرك وعبارة التنبيه او يؤول الى الدرك **قوله المنهاج** لانه كتجويز وكتابة قال شيخنا ابن
المقبب الا بيان بالكاف ليخرج نحو هذه الصورة ولعله لعدم لزوم ضمن المكاتب غير النجوم وحتى
صح او للسيد فان قلنا دينه لسرط التحرير وهو الاصح لم يصح والا فيصح فليحرر صورة تأتيه على وجه
انتهى وكذا عبارة التنبيه فاما ما ليس بلازم ولا يؤول الى اللزوم كمن المكاتب فلا يصح ضمانه **قوله**
المنهاج ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح وعبارة التنبيه او يؤول الى اللزوم كثمن المبيع في مدة
الخيار قال المتولي محل الخلاف اذا كان الخيار للمشتري اولهما اما اذا كان للبائع وحده فيصح قطعا لان
الدين لازم في حق من هو عليه واقره عليه الرافعي والنووي واستشكله في المهمات بانه اذا كان الخيار
للبائع فالملك في المبيع له بلا خلاف او على الصحيح فلا ثمن حينئذ على المشتري فضلا عن كونه لازما فكيف
يصح ضمانه بلا خلاف مع حكاية الخلاف في عكسه انتهى ويوافقه ما اشار اليه الامام ان تصحيح الضمان
مفرع على ان الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع والا فهو ضمان مالم يجب اذا كان الخيار للبائع
وحده فالاصح ان ملك المبيع لم يملك الثمن للمشتري **قوله التنبيه** وقال الجعالة اي قبل فراغ
العمل هو وجه الا صح خلافه ولا يصح ان يعهد مال الجعالة ما يؤول الى اللزوم فانه لا يؤول الى اللزوم
بنفسه ولذلك قال المنهاج وضمان الجعل كالرهن به اي فيصح بعد الفراغ خاصة **حسه** القصر
التنبيه والمنهاج والحاوي على ذكر ثلاثة شروط المضمون كونه ثابتا ولازما ومعلوما وكذا في الروضة
واصلها واهملوا شرطا رابعا نبه عليه الغزالي وهو كونه قابلا لان يتبرع الانسان به على غيره فيخرج
الغصاص وحد القذف وخرجها **قوله المنهاج** والابرا من المجهول باطل في الجديد وبما خذ عهدة
تملك او اسقاط فالجديد على الاول والقديم على الثاني ومقتضى السياق تصحيح انه تمليك ولكن
الصحيح انه لا يشترط علم المديون وبنى على انه اسقاط وجزم الرافعي في موضع الاسقاط وقال
النووي في باب الرجعة من زوائده المختار انه لا يطلق ترجيح واحد منهما بل يختلف بحسب المسائل
لظهور دليل احد الطرفين وقال السبكي الصحيح انه اسقاط ولكن اختلفوا هل هو محض اسقاط
كالاعتاق ام تمليك للمديون ما في ذمته فاذا ملكه سقط على طريقين في السنة سماهما الرافعي راسين
قال السبكي فهو اسقاط فيه شائبة التمليك ولهذا صح بلفظ التمليك وجاز بيع الدين ممن عليه
واسقال في الوارث ولكن شائبة الاسقاط اغلب ولا خلاف في ان المقصود به الاسقاط وان
هذا المقصود حاصل منه وانما الخلاف في حقيقته في ذاته ولا يترتب على تحقيق ذلك كبير فايده
وانما الفائدة في الفروع فمنها الابرا عن المجهول قال الرافعي ان قلنا اسقاط صح او تمليك فلا وهو
ظاهر المذهب قال السبكي يعني عدم صحة الابرا عن المجهول لان الابرا تمليك لان المشهور خلافه ثم
بسط ذلك **قوله التنبيه** وقيل يصح ضمان اجل الدية هو الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوي

لا يصح ايضا لانه التزام ما لا يلزم وادعاه لا لغير الحكم انتهى **قوله** وميت لحضر فيشهد على صورة
تنبيه امور **احدها** ان محل ذلك اذا لم يعرف بنسبه **ثانيها** ان محل ذلك قبل الدفن والا لم يصح الكفالة
وان لم يعتبر كما دل عليه كلامهم فيما اذا مات بعد الكفالة كما قاله سيخنا الا سنوي **ثالثها** قال في
المطالب اذا شرطنا اذن المكفول ببدنه فظهر اشتراط اذن الوارث قال في المهمات سكت عن
تعبيره اذنه والظاهر انه جميع الورثة **قول المنهاج والعادي له والحاوي** وبدل الكفيل
بتسليمه في مكان التسليم بلا حائل كتغلب لبعض عدم البراءة بتسليمه في غير مكان التسليم
وهو كذلك اذا كان للمكفول له غرض في الامتناع فان لم يكن له غرض قال الرافعي فالظاهر لزوم
قبوله فاذا رفعه الى الحاكم ليتسلمه عنه فان لم يكن حاكم اشهد شاهدين انه سلمه له ويطرد ذلك
قول التنبيه واذا حضر قبل المحل وليس عليه ضرر في قبوله وجب قبوله فلو قال ضمنت احضاره
كلما طلبه المكفول له فهذا قد يتبادر الى الفهم انه يتكرر ولا يخرج عن العهدة ما دام طلبه ثابتا على الكمال
ببدنه وقال سيخنا الامام البلقيني الذي لعه ضيه النظر السديد انه لا يلزم عدا المرة الواحدة وانه
يكون مقتضى التكرير تعليق الضمان على طالب المكفول له وتعليق الضمان باطل **قول التنبيه** وان
سلم المكفول به نفسه برئ الكفيل بشرطه ان يقول سلمت نفسي عن جهة الكفيل وكذا يكفي في مجرد
تسليمه نفسه صرح به المنهاج والحاوي وقد يفهم من عبارتهم ان الكفيل لا يبرأ بتسليم نفسي
المكفول وليس على اطلاقه بل يبرأ ايضا بتسليمه عن الكفيل باذنه وكذا بلا اذن ان قبل المكفول **قول**
التنبيه وان غاب لم يطالب حتى يمضي زمان يمكن المضي فيه اليه لا بد من اعتبار مدة الرجوع
ايضا وقد صرح به المنهاج والحاوي وشرط الرامه باحضاره امن الطريق وان لا يتوقع منعه
منه **قول المنهاج والعادي له والحاوي** فان مضت ولم يحضره حبس بشرط الحبس الا
لدين واذا ادى لم يحضر المكفول ببدنه فالمتجه كما قال سيخنا الا سنوي انه استرداده
قول التنبيه وان مات سقطت الكفالة **فيه** امران **احدهما** ان الاصح عند الرافعي والنووي انه اذا لم يكن
مشهور النسب واحتيج الى اقامة الشهادة على عينه انه يطالب باحضاره ما لم يدفن ولهذا قال المنهاج
والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال لكن لحق الغريم بالدفن اما لو احتاج اليه اذا كان الكلام
في سقوط الكفالة كما في التنبيه فاما اذا كان الكلام في عدم المطالبة بالمال كما في المنهاج فلا تحتاج اليه
بل يستوي في الوجهين قبل الدفن وبعده ولهذا لم يذكر الحاوي هذا القيد لما كان كلامه في لزوم
المال وقد ذكر شيخنا الا سنوي لكن في شرح البهجة ما يخالفه ويسهل الى تصويب المقيد
ثانيها في معنى موته في عدم المطالبة بالمال ظهوره ونواريه وقد ذكره الحاوي ولم يذكر
المنهاج وقد يقال انما لم يذكره التنبيه لانه قال يسقط الكفالة والكفالة لا تسقط بهذه
ونواريه وانما ساخر المطالبة لكنه يرد على المنهاج فانه قال لا يطالب بالمال وهذا السر بين
الصورتين كلها **قول التنبيه** وقيل يطالب الكفيل بما عليه من الحق **فيه** امران **احدهما** ظاهر

كلامه

لكان الكفيل لمن له ما اذا ترى الاصيل من غير ابراء بل باداء وحواله او اعتياض من قوله ولو مات احدهما حل عليه دون الاخر احسن من قول المحرر ولو حل على احدهما بموته لافادة العبارة الاولى الحلول بالموت مطلقا **قول المنهاج** والعبارة له **والحاوي** واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه باداء ان ضمن باذنه قد يفهم من مطالبته جواز حبسه والاوضح خلافه وعليه مشى الحاوي فقال ولا حبسه ان حبس وهو مستكل لانه اذا اسئ الحبس لاسئ المطالبة فالاولة فاسدة لاسيما وقد زاد ابن الرفعة في المطلب على ذلك انه لا يرتسم عليه النيابة وكذلك صحح السبكي جواز حبسه ولذا قال شيخنا في المهمات المتجه عند من اجاز له المطالبة بالحلول ان يجوز حبسه عند امتناعه من هذا الحق انتهى ولو ضمن باذن الولي في صوفة الصغير والمجنون طالب الولي فلو اتفق ذلك بعد رشدهما فالمتجه مطالبتهما واذن الولي في حالة الحجر يقوم مقام اذنهما ولعل هذا من غرض لذلك واسلم **قول المنهاج** وللضامن الرجوع ان وجد اذنه في الضمان والاداء الدين فيه تصريح بوجوب الاداء مع ان الرجوع متوقف عليه بلا شك ولهذا قال في المحرر اذا ضمن واداى باذنه وصدر التنبيه المسئلة بقوله وان قضى الكفيل الدين **قوله المنهاج** والعبارة له وان اذن في الضمان فقط رجع في الاصح صونة للعلة ان يمكن عن الاداء فلو نهاه عنه قال شيخنا الاسنوي ينبغي انه ان نهاه بعد الضمان لم يؤثر او قبله فان انفصل عن الاذن فهو رجوع او اتصل به اشهد انتهى وليس منه ما اذا كان الضمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر اذا ادعى على زيد وعلى غائب الفاوان كلا منهما ضمن ما على الاخر فانكر زيد فاقام المدعي بذلك بينة واخذ من زيد فالاصح ان زيدا لا يرجع على الغايب بالنصف اذا كان منكرا بالبينة لانه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير ظالمه **قوله** فيما اذا اذن في الاداء دون الضمان انه لا يرجع ليس منه ما اذا اذن في الاداء بشرط الرجوع فصحح المؤدي انه يرجع وهو احد احتمالي الامام وحكاه في الكفاية عن المارودي **قوله** والعبارة **للمنهاج** او صالح عن ما يبيع بثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا باغرم خرج به ما اذا باعه الثوب بما يبيعه ثم تقاصا فانه يرجع بالاقل قطعا ولو باعه الثوب بما ضمنه له عن فلان فالمختار في الروضة من وجهين انه يصح البيع ويرجع بما ضمنه لا بما يقابل وادعى في التوشيح ورود هذه الصورة على قول البيعة واندفع البحث للتعيين ثم رأيت دون تعبير المنهاج بالمصالحة وهو محتمل **قول المنهاج** ثم انما يرجع الضامن والمودى اذا اشهدا بالاداء لعذرين او رجلا واحمرا لتكفي كونها مستورين وقد ذكر ذلك الحاوي ولو بان فسقهما في الاصح قال السبكي وعندي انه لا يبان بعد لها اذا لم لا ذ لو كان يعلم عدالتهما وكانا من بزكيان عند الحاجة كفى ولا تكفي اشهاد من يعلم فسقه على الاقرب **قول المنهاج** ولا رجل لحلف معه في الاصح عملا بان عموم الشاهد او يعب او ترفع الواقعة الى حنفي لا يقضي بشاهد ويمين اما لو حضر وشهد وحلف

في الكفاية فيه الا كما تقولها اشترطا في هذا المال والاصح اعتبار الاذن في التصرف قولها ايضا وفيها اهلية التوكيل والتوكل اي اذا اذن كل منهما للاخر في التصرف كما قاله في المطلب فان كان المتصرف احدهما فقط اشترط فيه اهلية التوكل وفي الاذن اهلية الموكل حتى يصح ان يكون الباقي اعمى دون الاول قول التنبيه ولا نضع الا على الاعيان على ظاهر النص وهل يصح على كل ماله مثل وهو الاظهر وهذا رجحه المنهاج والبها شار الحاوي بقوله في مال مشترك الى التمييز لكن قول المنهاج وهل يختص بالنقد المضروب لعل صوابه انه وجه ورجح في الروضة ان الخلاف قولان وقوله المضروب قد يفهم ان غير المضروب ليس كذلك وليس كذلك وعبر بدع عن التبر والسبائك والحلي فانها ملحقة بالمسكوك فيها قال الرافعي ويجوز خرجه على انه مثلي او متقوم وصححه صرح به في التتمة وصحح النووي الصحة في الدراهم المغشوشة الراجحة ولا يرد ذلك عليها لانها من الاثمان ومن المثليات وفي الدعوى والبينات من الرافعي في الدعوى بالمغشوشة ما يقتضي خلافا في انها مثلية او متقومة وخرجه المتولي على التعامل بها وقال ابن الرفعة اذا كان المغشوشة لا تتضمن مثلها بل بقيمة الدراهم ذهبا والذهب دراهم بلا خلاف قال في التوشيح وهو غير بل الخلاف موجود في كلامهم لنصا وتلويحا وقضية قولها مثليته على الاصح ان كون الاصح منهما انها بالمثل وهو الوجه قولها ويشترط خلط المالين اي قبل العقد وذلك مفهوم من قول الحاوي في مال مشترك الى التمييز فانه يفهم ان اباءه التمييز متقدم على العقد قول المنهاج والحيلة في السرقة في العروض اي بانها فان المثليات عروض ان سمي كل واحد بعض عرضه ببعض عرض الاخر وهادن له في التصرف سمي ان يقول لم باذن لك في التصرف كما في التنبيه فانه يجب تاخيرا لاذن على البيع ويرد عليهما معا انه لا يحتاج الى قطعه كل قطباع احدهما بعض عرضه ببعض الاخر حصل العرض والعبيرها احسن من قول المحرر نصف بنصف فانه يجوز بيع احدهما ربع عرضه بثلاثة ارباع عرض الاخر فيصير مشتركا بينهما كذلك قول المنهاج وان اختلف القدر او جهل اقتضى الصحة مع الجهل بالقدر مطلقا وانما يضر الجهل به حال العقد مع امكان معرفته لبعد ولذلك قال المنهاج والاصح انه لا يشترط العلم بقدرها عند العقد اما اذا جهلا القدر وعلى النسبة بان وضع احدهما الدراهم في هذه الميزان والاخر مقابلها متصلا فيصح جزما قاله الماوردي وعبر قول المنهاج ويشترط كونها على التصرف بلا ضرر يقتضي جواز البيع بثمن المثل مع رغبة يتايا وذلك كعقير في حق الشريك وعبر في المحرر بالغبطة وهو شرا ما فيه ربح عاجل له بال في كليف الشريك مثل ذلك مشقة وعسر والاحسن التوسط بينهما واعتبار المصلحة فاصبح كثيرا ما يتوقع ربحه فلا تكفي لعدم الضرر ولا تكلفه الغبطة وفي الروضة واصلها ان تصرف الشريك كالوكيل وذلك يقتضي ما ذكرناه والله اعلم قوله فلا يسع نسمة ولا بغير نقد البلد ولا بغير

لخوف الفتنه وليس في منعه من العضا والتزويج اشاره فتنه وحكاه في التوشيح عن تصحيح
والده في النكاح للاصح في اصل الروضه انه يزوج بناته وبنات غيره واعلم ان المفهوم
من عبارتهم ان كل من صح ان يباشر التي بنفسه صح ان يوكل فيه ويستثنى من ذلك مسائل
ايضا منها غير المجبر اذا اذنت له في التزويج ونهته عن التوكيل ومنها الطارئ كحقه
لا يوكل في استيفاء القصاص واخذ حقه ومنها الوكيل ليس له ان يستقل بالتوكيل فيما يوكل فيه
على الاصح وفي معناه العبد المأذون وكذا الوصي فيما يتولاه ومثله كما ذكره في الروضة ومنها
السفيه المأذون له في النكاح ليس له التوكيل فيه كما حكاه الرافعي عن ابن كج فان حجر لم يرتفع
الا عن مباشرته قال في الكفايه والعبد كذلك ومنها من اسلم على اكثر من اربع لسن له ان يكاد
اربعا ولا يوكل في ذلك الا اذا عين للوكيل المختارات للنكاح فيجوز على الاصح قوله
والثاني المنهاج شرط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه استثنى البلاغة منه اعتمادا قول
الصبي في الاذن في دخول دار وابيضا هديه وقيده السبكي بالتمييز ولابد منه وعبر
عنه المنهاج بالصحيح ولذا في الروضة هنا قال فيه وجزم ان سبقا في البيع للذي
في البيع طريقان اصحهما القطع بالاعتماد والثاني فيه الوجهان في رواجعة ومحل الخلاف
ان يكون مأمونا والا فلا قطعا وان لا يخلف به قرائن لعبد العلم فان اختلف به
اعتمد قطعا وهذا في الهدية لا حل اباحة الطعام واما الملك فلا تحصل الا بالجاب
وقبول على الصحيح قاله ابن عجيل اليمني واستثنى المنهاج صورة قائمة وهي صحة
توكيل عبد في قبول النكاح وان لم يأذن سيده على الاصح مع كونه يمتنع قبوله لنفسه
بغير اذن سيده والسفيه كالعبد في ذلك وليس مع ذلك مسائل ايضا منها توكيل
المسلم كافرا في شراء مسلم فانه يصح مع امتناع شرائه لنفسه ومنها توكيل المرأة
في طلاق غيرها فانه يصح على الاصح وحكى السبكي فيه في الطلاق وجهين من غير ترجيح ومنها
توكيل المسلم كافرا في طلاق المسلمة ذكره الرافعي في الخلع وفيه وجه في الروضة ومنها
توكيل معسر موسرا في تزويج امة فيجوز كما ذكره البغوي في فتاويه ومنها توكيل المحصر
في قبول نكاح اخته وفي قبول نكاح اخت زوجته ونحوها ومن حجه اربع في قبول نكاح امرأة
واستثنى من علمه وهو ان من جاز تصرفه لنفسه جاز ان يتوكل فيه عن غيره منع توكيل الرسل
فاسقا في بيع مال الطفل واسراعلم قول التنبيه وان وكل عبد الغير في شراء نفسه له من
مولاه فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز الا على الاصح جوازه قال صاحب التقريب وجب التصريح بالوكالة والا
فهو صريح في العتق لا بتصرف بالنيابة وكلام الجرجاني يقتضي انه لا يجب والتصرف بالنيابة وتوكيله
في شراء شيء غير من مولاه توكيله في شراء نفسه وقوله من مولاه زيادة الايضاح وفرض في
الكفاية الخلاف فيما اذا اذن السيد له في الوكالة ثم قال البغوي لا حاجة للاذن قبل الشراء المتضمن

الماوردي وما ذكرناه في الطلاق مأتي مثله في العتاق ايضا وهل يحتاج الوكيل الى ان
ينوي عند الطلاق انه يطلقها لموكله فيه وجهان في الرافعي عن ستة من الروياني في اواخر
الكلام على الصريح والكناية **قوله** انه يصح التوكيل في العقود من حملتها الضمان والوصية
والحوالة وصيغة التوكيل فيها كما قاله في الطلب جعلت موكلي ضامنا لك كذا او موصيا
لك بكذا او احلتك بالك عليه من كذا ونظير مما له على فلان **قوله** والفسوخ اي التي
ليست على العقود والا فتوكيله التاجر بالتوكيل فيه لقصير اقاله الرافعي وتنكل الرافعي
عن المتولي جزما والمراد حيث لم يكن عادرا باشتغال كحمام او اكل ونحوهما ويستثنى
فسخ نكاح الرقيقة على ارجح اذا اسلم عليهن كما تقدم في محاذرة الوجه خلاف **قوله** المنهاج
انه يصح التوكيل في اقباض الديون وهو داخل في عموم عبارة المنهج والحاوي من
الديون الحربية فلو وكل الذمي في اداء ما سلما فقد خلاف ينبغي على ليفته الاخذ كذا
قيد في الروضة تبعا لاصله بالمسلم والخلاف باق في توكيل ذمي ايضا لان التوكيل فيما
وجب عليه من عقوبة باطل" وخرج بالديون الاعيان فانها ولان صح في قبضها
لا يصح في اقباضها اذ ليس له دفعها لغير مالكها قاله الشيخ عز الدين ابن عبد السلام
وفيه نظر **قوله** انه يصح التوكيل في استيفاء الحقوق يستثنى منه حق
القسم وقد صرح به مع ومنوحه في البحر وقبض عوض الصرف في غيبة الوكيل لان العقد
يفسد لغيبته قبل القبض وهذا قد يرد على قول الحاوي ايضا وقبض حق وعبر المنهاج
بقبض الديون **قوله** انسه وفي ملك المباحات كالصيد والحشيش والاقوال ان
فيه امورا **احدها** ما ذكرته من ان الخلاف قولان هو الذي في المنهاج ايضا وجعله الرافعي
في شرحيه وجهين واستدرك عليه في الروضة فقال قلت فيه لبعض الحذاق بين
وهما قولان مشهوران واعترضه شيخنا الاسنوي بان الخلاف مخرج كما صرح به
القاضيان ابو الطيب وحسين وغيرهما والمخرج لا يعبر عنه بالقول بل هو وجه اخرى
ثانيها انه لا يظهر للجواز وعليه مشى المنهاج والحاوي **ثالثها** قد دخل في عبارة الاحاطة
وهو الذي في الروضة واصلها في اواخر اللقطة انه على القولين في تلك المباحات وحكاه
في الروضة من زيادته هنا عن صاحب البيان بحثا وحكى عن ابن الصباغ انه لا يجوز التوكيل
فيه قطعا وقال النووي انه قوي وقد نقله شيخنا الامام البلقيني لعقوه بشبهه بالاعسام
من جهة استمرار الملك لصاحب المكان واستمرار المقر وان اذنه بالدخول يبيح فاحتيج
بالملك لخلاف الاحتطاب ونحوه **قوله** انسه وفي الاقرار وجهان الاصح المنع وعليه مشى
المنهاج والحاوي وصورته لفظه الموكل اقر عني لفلان بالف فلو لم يقل عني لم يصح وصورة
لفظ الوكيل اقررت عنه بكذا وصورته لبعضهم ان يقوله جعلته محقرا كذا واختار السبكي ان يقول

التمة فانه قال فى تصوير المسئلة لو وكله ليبيع فى القصاص فى حال غيبته رابعها يستثنى
مع ذلك ايضا توكيل المرتهن فى بيع الرهن فانه لا يصح البيع منه فى غيبة الموكل على الاصح قوله
البسيه فى التوكيل فى سراعبد وان ذكر نوعه ولم يقدر الثمن لم يصح وان ذكر النوع وقدر
الثمن ولم يصف العبد فالاستبسانه لا يصح وقيل يصح فيه امران احدهما قال النووى فى
التصحيح الاصح اذا وكله فى سراعبد وذكر نوعه لم يشترط ذكر الثمن ولا الوصف الفقى
ولذلك اوضر المنهاج على وجوب بيان نوعه لكن فى الروضه واصلها فان اختلف اصناف
نوع اختلافا فاحشا هوا قال الشيخ ابو محمد لابد من التعرض للصنف وافراده على ذلك وفى الحاوى
لسترى عبدا معينين النوع والصنف او الثمن انتفى تخيرين ذكر الصنف والثمن واكتفى باحدهما
مع النوع واعتبارا الصنف غير اعتبارا الوصف الذى فى البسيه الا ان اخر عبارة الرافعى التعبير
بالوصف وهو ايذكر المهذب اعتبار الوصف فلدلك ذكر بعضهم ان اعتباره احتمال للشيخ
ليس منقولا و لوافقه ان البندنيجى بنى الخلاف فى ذلك كما فى الكفاية ولذلك اعترض
بعضهم على التصحيح فى تعبيرهم من ذلك بالاصح لانه لبعضى وجود الخلاف وفيه قال النسائى
والعجب مما ذكره الشيخ حكايه الماوردى الخلاف فيما تم ذكر الثمن مقام الصفه انتهى
لكن ذكر بعضهم ان الجرجانى فى الشرح حكى الخلاف فى اشتراط الوصف ثالثها محل ذلك
فيما قصد به القنيه اما الذى للتجارة فلا يجب فيه ذكر نوع ولا عين بل يكفى قولها شترلى هذا ما شيت
من العروض او ما رايته مصلحه ذكره الماوردى والمتولى قوله البسيه ولم يضح الوكاله الا
بالايجاب والقبول اقتصر الحاوى على الايجاب لان القبول لا يتعين فيه القول فقد يكون بالفعل
والتصرف وقد قال البسيه عقب ذلك ويجوز القبول فيه بالقول والفعل وقال المنهاج ولا
يشترط القبول لفظا اى بل يكفى فعلا وان لم يعلم به فى الاصح فتصرفه قبل علمه كبيع مالا موته
بعد موته ظانا حياته ولا الرضى فلو اكرهه على التصرف صح فى الاصح لكن الرافعى صرح بانه لا
يدمن الرضى وربت عليه انه لو ورد بطلت والحق ان المعتبر عدم الرد لا الرضى والسماعى وعبر المنهاج
عن الايجاب بقوله ويشترط من الموكل لفظ يقتضى رضاه فوطلبك الاخر وهو احسن من قول
المحرر بان لفبول لانه نفهم الحصر فيما ذكره وليس منحصرا فيه قوله المنهاج فلو قال بع واعتق
حصل الاذن اشاره الى انه ليس ايجابا وانما هو قايم مقامه وقد صرح بذلك الرافعى قوله البسيه
ويجوز على الفور وعلى التراخى ليستمنى من التراخى الوعين زمان العمل الموكل فيه وحيث فوته وما
لو عزلها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده ذكره الماوردى والروياني وما اذا وكله فى ابراء نفسه
صرح به الروياني وحكى فى الكفايه الصورتين الاولى ليس وذكر المنهاج عدم اشتراط الفور فى الطلاق
فيما اذا قلنا ان التفويض اليها توكيل فقال لا يشترط الفور فى الاصح قوله المنهاج ولا يصح
تعليقها بشرط فى الاصح قد يفهم انه لو علقها بشرط ووجد فتصرف بعده لم يصح وليس كذلك بل يصح

على التعليق عرض الماتن وهو التصرف فكرر لاترتب عرضه في تعليق العزل وهو المنع الذي هو الاصل انتهى **قول الحاوي** واذا اراد العزل فيه امران **احدهما** ان الواقع في حص هذه الحاله بالتفريع على الوجه الضعيف وهو صحة الوكالة المعلقة والبيع بحيث فانها ولو فسدت تصرف بمطلق الاذن لم تقدم فتحتاج في منعه من التصرف لهذه الحيلة فهي جارية على الوجهين معا ولذلك ذكرها الحاوي مع انه لايفرع على ضعيف وقد ذلك القونوي والسبكي وشيخنا الا سنوي ثم قال السبكي لكنا نقول لعود التصرف في المعلقة لغير العزل قريب لانه لاضداد ما تضمنته الوكالة من الاذن والمعلقة بالعزل اذا وجد العزل ضاد الاذن فالتمسك بالصريح الموجود اولى من التمسك بالاذن المتضمن الماضي والله اعلم **ثانيها** قال السبكي وتبعه الكاوي اذا قلنا بصحة تعليق العزل على طلوع الشمس كيف لعده الى تعليقه على التوكيل وهو تعليق قبل الملك فانه لاملك العزل عن الوكالة التي لم تقدر بعده فهو كقوله ان ملكت فلانه او نكحتها فهو حرة او طلاق قال السبكي فهو اذن مبني على وجه ضعيف جدا وهو التعليق قبل الملك والله اعلم **فصل قول البسيط** ولا يجوز للوكيل ان يبيع بدون ثمن المثل ولا بثمن موجل ولا بغير نقد البلد الان ينص على ذلك كله **فيه** امور **احدها** قيد ابن يونس وغيره ثمن المثل بما لا يتغابن بمثله وبموافقة قول المتاجر وكلام فاحش وقول الحاوي بثمن المثل وما يسامح به وذكر بعضهم انه لا يحتاج لذلك لان القدر اليسير الذي يسامح به ولا يبغابن بمثله ثمن مثله وفيه نظر فان الاصح في بيوع المالي انه لو زاد على ثمن المثل ما يتسامح بمثله لم يجب فوق ما فيها وفسر المتاجر الغبن الفاحش بما لا يحتمل غالبا وقد مثل بعضهم ذلك بدرهم في عشرة بخلاف درهمين وقال الروياني ذلك يختلف بموضع العشرة حيث في النقد والطعام وتصرفه ليس لغير اولي الجوهر والرهن ونحوها **ثانيها** مقتضى قوله الا ان يفوض له على ذلك كله انه لا يجوز لواحد من هذه الثلاثة حتى ينص له على جميعها وليس كذلك وانما المراد ان كلا منها يجوز له فعله بالتصريح عليه والى ذلك اشار المتاجر بقوله للوكيل بالبيع مطلقا والحاوي بقوله ان اطلق للاحتراز عن حاله التصريح بخلاف ذلك **ثالثها** قد يفهم عبارته جواز البيع بثمن المثل مع وجود راغب بالزيادة عليه وليس كذلك بل يدع سلعة الزيادة بل يوباع ولو جد راغب في زمن الخيار لزمه الفسخ في الاصح فان لم يفعل انفسخ وهذا وارد على المتاجر ايضا وقد ذكره الحاوي بقوله وان زيد في المجلس انفسخ لكن لا منا ولم عبارته الزيادة في زمن خيار الشرط فلو قال فان زيد حال الحوار كان اعم **رابعها** قد يفهم عبارته انه اذا اذن له في البيع بموجل جاز وكان ذلك اليه حتما للوكيل وليس كذلك بل ان قدر الاجل اتبع فيه وبزيد عليه ولا ينقص ايضا ان نقص من الثمن شيئا او كان خوف او لخوف مونه والاجار في الاصح قال شيخنا ابن القبيب وظاهر ان محله اذا لم يعين المشتري فان عينه امتنع لزيادة الثمن وان اطلق حمل على المتعارف في مثله وقد ذكر المتاجر والحاوي فلو لم يكن عرف اجل بالغ نفع الموكل واشترط الاشهاد في الاصح

حامدها

وقبض المبيع بل هو اولى منه بذلك لاقتضاء العرف ذلك وقد تقدم بعد الرافعي في موضع وصحح النووي طريقة القطع به **قول المنهاج** فان خالف ضمن لم يسلم المعين وهو قضية المبيع يوم التسليم مثليا كان او متقوما فاذا قبض الثمن دفعه واسترد المدفوع **قول المتن** وان امره ان يشتري شيئا موصوفا لم يجز ان يشتري معيبا **فيه** امران **احدهما** اعتمد عليه بان الحكم لا يختص بالوكيل في شراء موصوف ولهذا قال المنهاج واذا وكله في شراء لا يشتري معيبا قلت انما احترز المتن بالموصوف عن التوكيل في شراء معين وقد تقدم بعد ذلك **ثانيهما** ليس كذلك بل له ان يشتري المعيب وقد قال بعده فان لم يعلم لم يعلم رده فثبوت الرد دليل على جواز البيع فيما اذا لم يعلم فيحمل كلامه على ما اذا علم ولدليل يرد هذا على المنهاج ايضا لانه قال لا يشتري معيبا ثم قال فان اشتراه في الذمة وهو يسار دى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل العيب وان علمه فلا في الاصح واذا لم يسار ه لم يقع عنه ان علمه وان جهله وقع في الاصح وهو صريح في صحة في بعض الصور فيحمل قوله لا يشتري على ان المعنى لا يسعى لموكله ذلك لانه باطل وتقييد المسئلة بما اذا اشتراه في الذمة قد يعضد انه لو اشتراه بعين مال الموكل يبطل مطلقا وليس كذلك وانما يبطل لعدم رجوعه على موكله انه في الذمة لا يقع للموكل فان وطنا نفع له فكذا هنا لكن ليس للوكيل رد في الاصح فخرج بالتقييد اولا بالذمة اخراج المذكور اخرا وهو رد الوكيل فلو قيد الاخير فقط فقال للموكل الرد ولذا الوكيل ان اشترى في الذمة لكان احسن وقول التنبيه فان لم يعلم لم يعلم رده اى الوكيل قد يعضدني انه ليس للموكل الرد وليس كذلك وبهذا قال المنهاج واذا وقع للموكل فللموكل والموكل الرد اى والصورة ان الوكيل اشتراه في الذمة فلو اشتراه بعين المال فليس برده لانه الموكل كما تقدم ولو رضي به الموكل لم يتمكن الوكيل من الرد ولو رضي به الوكيل لم يتمكن بعد ذلك من الرد لكن للموكل الرد ان فتشت الوكالة وصدق والبائع عليها وعلى ذلك يحمل قول الحاوي والموكل وان رضي الوكيل والا فالاصح في الروضة من زيادته انه يرده على الوكيل وقد اورد على الحاوي في قوله ورد اى الوكيل لان رضى الموكل ان مقتضاه ان الوكيل يرد ولو رضي هو به وليس كذلك تقدم واعلم ان في معنى ما اذا بين انه كان معيبا عند الشراء ما اذا طرا العيب قبل قبضه فلها الرد كما اقتضاه كلام الرافعي في الطيب **قول الحاوي** او عين المشترى بالعين اى ليس للوكيل الرد بالعيب ان عين له الموكل المشترى واشتراه بعين مال الوكل لدلالة لو لم تعين له الموكل المشترى بل اطلقه فاذا اشتراه بعين المال لا يرده فكان الصواب الاقتصار على الوصف الاخير ولهذا قيد المنهاج رد الوكيل بما اذا كان الشراء في الذمة كما تقدم ولم تعتبر مع ذلك وصفا اخر وفي التنبيه وان وكله في شراء شئ بعينه فاشتراه شخص بعينه فالمنصوص صحة بيعه فالمنصوص صحة بيعه قال في الكفاية والخلاف اذا لم تعين الثمن والا فلا رد قول واحتمل **قول المتن** وان وكله في حق لم يجز للوكيل ان يحمل ذلك الى غيره الا ان باذن له فيه

من غير كفو على الصحيح قال بل اولى لانه هناك يصح ولا خيار لها وهنا لو باع بدون ثمن المثل لم يصح ولو اشترى معيبا ثبت الخيار **قوله** ولو وكل امينا فسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح قال شيخنا الامام البلقيني في محل الوجهين نظر لعموم ايذانه كان في صورة الاطلاق فالوجهان في جواز عزله قبل الفسق ولعل فسقه قبل ما يحاوله عزل الاطلاق اما وكيل عن الموكل جزما فيما اذا قال وكلتك عني او عن الوكيل على المشهور فيما اذا قال عملك قال والجواب ان محلها على ما ظهر من كلام من ذكرها فيما اذا اذن له في التوكيل واطلق الاذن وقلنا انه كون وكيلا عن الاصل كما هو الاصح فانه اذا حدث فسقه بين الوكالة والفعل ملك المتوسط ان يعزله على وجه كان اصله ان ينزل بنفس الفسق تنزيلا للحادث منزلة المقارن لانه تعذر في الوكالة اذا الاصل ان يقيم في وكالته الفساق والاصل فكر من حيث انه حاجر من جهة نظر الناس في ملك عزله على وجه وكانه قال له لا تعمل من يفعل هذا الفعل الا انت او امين فاذا فسق الاخير كان مقتضى ذلك ان للمتوسط منعه من التصرف على وجه حسن وان كان مرجوحا التركلام شيخنا وقال السبكي الذي اقوله انا حيث جعلناه وكيل الوكيل فله عزله جكل حال وحيث جعلناه وكيل الموكل فالقول بان للوكيل عزله لا وجه له بل ينبغي ان يكون الوجهان في انعزاله بالفسق وعدم الانعزال كالماضي وعدل الرمحي وقال شيخنا ابن الفقيه يتعين ان يصور ذلك بما اذا قال وكل عني وبه صور في الوسيط وفي معناه الاطلاق وحينئذ تمنع العزل واضح لانه ليس وكيلا له واستشكل في الكفاية مقابله وعلله في المطلب بانه من توابع ما وكل فيه كما لو رد بالعيب وذكر شيخنا في المهمات نحو ذلك قال ولو قيل بانعزاله بلا عزل لكان اوجه كما قالوه في عدل الرهن **فصل قول المنهاج** قال بع لشخص معين لتعين اعتراض على عبارته بان قال كحكى بعا لفظ الغير فيكون قوله من تمام لفظ الموكل فلو لم يقع لمعين لا من معين او لمعين مبهم ولذا قوله بعده او في زمن او مكان معين وليس ذلك مرادا بل مراده انه عين له فقال بع من زيد وفي يوم الجمعة وفي سوق العطارين مثلا وقد سلم البدنه من ذلك بقوله وان وكله في البيع من زيد فباع من عمرو لم يجز والحاوي بقوله وان عين المشتري في قوله لعين وهذا شامل في العبارة والمعنى في ذلك مفهوم فلو باع لوكيل ذلك المعين فقال الروضة عن البيان انه لا يصح وهو في البيان في النكاح عن الطبري عن الاصحاب ولذا حكاه في الذخائر عن الاصحاب وفي المطلب ان قدم القبول وصرح بالسفارة صح بلا اشكال وان تاخر فلا وان صرح بالسفارة لفساد الايجاب لتملك الوكيل من قوله لنفسه وقد يشكل الامام البلقيني اذا قلنا على الاصح ان الملك يثبت ابتدا للموكل فيظهر صحة البيع من وكيل زيد ثم حكى عن ابن الصباغ والعمراني انه اذا وكل زيد شخصا في بيع عبده من عمرو ووكله عمرو لشراءه هل يجوز ان يتولى الطرفين على وجهين وقيل لا يصح قولا واحدا لتنافي الغرضين قال شيخنا وهذا الفصل اذ يجري الخلاف في مسلتنا المحرره عن تولي الطرفين بطريق الاولى قال شيخنا ولو انعكس التصوير بان قال بع من وكيل زيد فباع من زيد فلم ار من تعرض لها والذي يظهر

في جفنه لم يطهر الا بغسل جميعه دفعه واحده لان الرطوبه تنشر ثم قد يفهم من ذكر
الحاوي لهذه المسئله بين النجاسه المغلظه والمخففه اختصاصها بالنجاسة المغلظه
وليس كذلك فسائر النجاسات فيها سواء فلو ذكرها بعد اسيتفا اقسام النجاسة لكان احسن
قول المنهج وما غسل به النجاسة ولم يتغير فهو طاهر وقيل هو نجس وقيل ان انفصل
وقد طهر المحل فهو طاهر وان انفصل ولم يطهر المحل فهو نجس فيه امور احدها محل
الخلاف فيما بعد الانفصال فاما قبل الانفصال فهي طاهره قطعا كما قدمناه عن ابن
الصلاح وقد قيد بذلك المنهاج والمحرر وشرح المهذب ولم يذكره الحاوي تبعا للشرحين
ولا الروضه وقد يفهم من قول التنبيه وقيل ان انفصل الى اخره ثانيها المراد بغساله
النجاسة ما استعمل في واجب الازاله فالاصح طهوريه المستعمل في سنه وبها كالثلث
وهذا نبه عليه في عباره المنهاج والحاوي ايضا لانهما اطلقا غساله النجاسة امامما
غسل به نجاسة يندب غسلها ولا يجب كقليل الدم فقال شيخنا ابن النقيب يظهر انه كغساله
الواجب لانه ازال النجاسة بخلاف ما اجزء به وضوء فانه لم يرفع حدثا ثالثها اقتضر
التنبيه والمنهاج على شرط واحد لمحل الخلاف وهو عدم التغير وبقي عليهما شرطان اني
ذكرهما الحاوي وهو انه لا يزيد وزنه ولا بد من اعتبار ما تشربه الثوب من الماء نبه عليه
شيخنا في المهمات وهو واضح واشار ابن الرفعه في المطلب الى ترجيح طهاره الغساله
ولو زاد ونظر وجه السبكي وشرط ثالث لم يذكروه وهو ان لا تبلغ قلتين فان بلغهما
بلا تغير فطهور مطلقا رابعها قول التنبيه فهو طاهر يفهم انه ليس بطهور وليس
كذلك فهو طهور ايضا على هذا القول نعم اختار السبكي في الغساله انها طاهره ليست طهورا
وهو اختيار لنفسه ليس في القديم ولا في الجديد كما صرح هو به خامسها الاظهر
القول الثالث وهو التفصيل بين ان انفصل قبل طهاره المحل او بعده كما صرح به المنهاج
حيث قال والاظهر طهاره غسالته انفصل بلا تغير وقد طهر المحل واحسن منه قول
الحاوي وغساله كل امر ان لم تتغير ولم تزد وزنا فمضمونها انه يفهم منه مسئلة
وهي ما لو اصاب ثوبه من اولى غسلات الكلب نوبا فلا يغسل على القديم ويغسل سبعا على الاظهر
وسبعا على الاخر ولا يفهم ذلك من عباره المنهاج باب التيمم قول المنهاج
يتيمم محدث وجنب كذا حائض ونفساء وذات ولادة اذا الزمناها الغسل فذلك
عبر التنبيه والحاوي بالاحداث فتشمل الجميع فلو حذف المنهاج الجنب لشمل المحدث الجميع
وقد يقال ذكر الجنب بعد المحدث من عطف الاخص على الاعم ومع ذلك فيرد عليهم
التيمم عوضا عن الاغسال المسنونه فان لفظهم بالحدث تخرجه قول المنهاج
لاسباب لو قال لواحد من اسباب لكان احسن وكذا قول الحاوي لفقد ما تم قال ويرد

في تعيين العبد استند على تعيين مالكه وكذا في الجارية لابد من تعيين الزوجة بخلاف المشتري لا عرض في تعيينه الا التسمية منه بالثمن المعين هذا معنى كلامه وهو حسن والله اعلم **قوله لنسه** وان قال بع بالف وثوب فقد قيل يجوز وقيل لا يجوز الا مع الجواز ذكره في التصحيح جزما وفي الروضة حكاه فقال ينبغي ان يكون الامر على الصحة وهو داخل في قول المنهاج ولو ان يزيد وقول الحاوي وسدل الثوب بالصلح والصورة ايضا انه لم يعين من متاع منه وقد تقدم من الرافعي والنووي المسلم فيما اذا ساوى الثوب الالف فان لم يساوه فيظهر ان يرتب على ما اذا ساوت شاة دينارا واحرى بعضه والظاهر ان ذكر الثوب مثال فلو باع بالف ودينار جرى فيه الخلاف قال في الكفاية وقياس ما صرح به المولى وقطع ابن الصباغ بالصحة **قوله لنسه** واذ قال بع بالف موجل فباع بالف حال جاز الاان ينهاه او كان الثمن مما لسنضر بحفظه كذا لو عين المشتري فانه لا يجوز فيما ساكما قال ابن الرفعة قال وحكى الامام في الصحة وجهين وعلى هذا التفصيل يحمل قول الحاوي ويبدل الاجل بالصلح **قوله لنسه** وان قال اشتر بالف حال فاشتري بالف موجل جاز قال صاحب التتمة هذا اذا قلنا ان مستحق الدين الموجل اذا اخذ حقه يلزمه القبول فان قلنا لا يلزمه لم يصح الشراء لهذا للموكل كما حكاه عنه الرافعي واقره وقال النووي في الروضة قد علمه صاحب الشامل فقال هذا الخلاف حيث لا ضرر صاحب الدين على قبوله لتعجيله وحيث يضر يصح الشراء قطعا قال النووي وهذا اصح واقوى واقرب الى تعليل الاصحاب **قوله المنهاج** ولو قال اشتر بهذا الدينار شاه وصفها فاشترى بعشرين بالصفة فان لم تساو واحدة دينارا لم يصح الشراء للموكل وان ساوته كل واحدة فالاظهر الصحة وحصول الملك فيها للموكل **فيه** امور **احدها** قوله ووصفها هذا في الروضة واصلها وقال شيخنا الاسنوي هو احتراز مما اذا لم يصف فان التوكيل لا يصح قال والمعتبر في الوصف ما سبق في التوكيل لشراء عبد هذا ما اشعر به كلام الرافعي هناك وهو واضح قال شيخنا ابن النقيب تقدم انه لا يشترط الوصف على المذهب فكيف يبطل عند عدمه ذكره قال والجواب عن تصويره هنا بالمصل بالوصف اشتراط تحصيل شاه او الشاتين به امتثالا للشرط والا لم يصح الشراء للموكل في شيء منها فانا واذا لم نوجب الوصف نجب مراعاته اذا ذكر لان التوكيل يبطل عند عدم المغرض الوصف انتهى قلت ولهذا اوجز التنبيه والحاوي وصفها وكمثل ان المراد بالوصف ذكر النوع فهو معتبر كما تقدم **ثانيها** مقتضى عبارته وعبارة المنهاج والحاوي انه اذا ساوته واحدة فقط لم يقع للموكل لكن في الروضة من زوائده الاصح عند القاضي ابي الطيب والاصحاب الصحة فيها للموكل كما لو ساوته كل منها والثاني لا يصح له واحدة منها ولا يقال ان اقتضى مفهوم المنهاج احد هذين الوقوع في هذه الصورة للموكل فقد اقتضى مفهومه اولا الوقوع فتدافع مفهوماه فلا يراد عليه لانا نقول مع الايراد عليه لتقدم موضع الخلاف فمساواة كل واحدة مع انه لا تقييد بذلك واما الاول فهو في موضع

ضامنا للثمن فلو رد عليه بعيب عاد الضمان وقد ذكر ذلك الحاوي بقوله وضمن لا ثمنه ولا ان باع وسلم ويعود ان رد عليه بعيب **قوله لكنه** وانما لعدي الوكيل انفسخت الوكالة وقيل لا تنفسخ الثاني هو الاصح وعليه مشى المنهاج والحاوي ودخل في عبارته ما لو عزل بالقول فقط كما لو باع لعمر فاحش ولم يسلم والذي في الكفاية عن المحرر ان الاعزال لا ينعزل لانه لم يتعد فيما وكل عليه قال في الكفاية ويتجه ان يجيء فيه وجه اخر **قوله لكنه** وان وكله في بيع عبد وشراء لم يجز ان يعقد على نفسه ليستثني منه ما لو باع للمعسر فيقبل الوكيل فانه يصح قطعا استدركه في التصحيح لفظ الصواب ونقل في الكفاية الاتفاق عليه وليستثنى من الصحة ما اذا عين من يبيع منه **قوله** وان وكله في قبضه فخرج من عليه الحق فقد قيل يبقى وقيل لا يبقى هذا الثاني هو الاصح **فصل قولهم** والعبارة **للمنهاج** الوكالة جائزة من الجانبين محله اذا لم يذكر جعل معلوم فان ذكر وحدث شروط الاجارة فازعقد بلفظ الاجارة لزمت او الوكالة خرجه الرافعي بحثا على ان المعتبر صيغ العقود لا معانيها وجزم به الروياني في البحر فحكى وجهين في هذه الصورة هل هي جائزة او لازمة **قوله المنهاج** فاذا عزله الوكيل في حضوره او قال رفعت الوكالة او ابطلتها او اخرجتك منها انعزل **فيه** امران **احدهما** ان العزل معتبر لعمر عنه بالفاظ منها عزلتك ومنها رفعت الوكالة ولذلك لقبح الالفاظ ولهذا عبر في الروضة بقوله ان يعزله بقوله عزلتها او رفعت الوكالة الى اخره فهمل الالفاظ اللائقة الدائرة في المنهاج بعد ذكر العزل اما ان يكون من ذكر الخاص بعد العام واما ان يحمل العزل المذكور اولا على هذا اللفظ خاصة دون ما يورد بمعناه من الالفاظ **ثانيهما** كان ينبغي تاخير قوله في حضوره عن بقيه الالفاظ فان المراد بها ذلك بدليل ان منها اخرجتك منها والاخراج مقابلها قوله بعده فان عزله وهو غايب **قوله لكنه** فان عزله ولم يعلم الوكيل انعزل في احد القولين هو الاصح كما في المنهاج وغيره وهو مفهوم من ذكر الحاوي الانعزال بالعزل وعبر المنهاج عن مقابله بقوله وفي قول لا حتى يبلغه الخبر وقد يفهم منه الا كفاء معلق ببلوغ الخبر وليس كذلك بل المراد حصر من تقبل روايته ولا يرد ذلك على التنبيه لانه اعتبر فيه العدد واقتداء رجاة الحمل على الظن وانما تحصل الظن بخبر من تقبل روايته وفي الروضة واصلها ما يقتضي رجحانا على الاصح مبنى الوكيل ان يشهد على العزل لان قوله بعد تصرف الوكيل لست عزلته لا يقبل قال في المهمات وليس عزله اطلاقه بل صورته ما اذا نكر الوكيل العزل اما اذا وافقه والان قال كان بعد التصرف فانه يكون المدعي الزوج يقدم الرجعة على انقضاء العدة وفيه تفصيل معروف قاله الرافعي في اختلاف الوكيل والموكل **قوله المنهاج** ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة انعزل **فيه** امور **احدها** في معنى هذين اللفظين ما تقدم من الالفاظ في الموكل **ثانيها** قال شيخنا الاسنوي لقايل ان يقول كيف ينعزل بالرد مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة

عنه الخصومة الا ان يعزله نفسه فتسمع بينة الصورة ايضا ان لم يتدرج في الاحقاق الغرض

قول المنهاج وان وكل عبدا في شئ ثم اعتقه احتمل ان لا ينعزل واحتمل ان لا ينعزل الاحتمالان وجهان عن ابن سريج وصحح المزني في مختصره في عبده الاول وحكاه في الروضة عن الماوردي والجرجاني وادعى بعضهم انه داخل في قول المنهاج والحاوي وخروج محل التصرف عن ملك الموكل وفيه نظر فانه لم يخرج هنا عن ملك الموكل محل التصرف وانما خرج عنه الشخص المتصرف وقال الرافعي في الشرح الصغير الاقرب انه ان وكل بصيغة عقد بقي الاذن او امر فلا وفي الروضة واصلها في مدابنه العبد لصحيح ان العبد المأذون لا ينعزل بالبيع والعتق وفي بعض النسخ عبد فاخرج عبد غيره والمذهب في الروضة القطع بعدم وكالته وفي بعضها اعبدا كما حكيته وعلى ذلك مشى المزني في التصحيح فضل وقال عطفا على الاصح وانه اذا وكل عبدا في شئ ثم اعتقه انعزل ولو وكل عبدا لغيره فاعتق لا ينعزل قال والخلاف فيهما مشهور وجعله المصنف احتمالين انتهى ومحل الخلاف في عبد غير مأذون اما اذا امره السيد ليتوكل لغيره فاذا قال ان شئت فتوكل لفلان وان شئت فلا ثم اعتقه او باعه لم ينعزل قطعا حكاه في الروضة عن البيان واقره وحكاه في المهمات عن جماعة واستغرب اقتصاره على البيان قال ونقل الشيخ ابو حامد عن ابن سريج في عبد نفسه مثله ايضا

قول المنهاج ولو اشترى جاريته لعشرين وزعم ان الموكل امره فقال بل لعشرة اي اما اذا ذت في الشراء لعشرة وحلف فان اشترى لعين مال الموكل وسماه في العقد او قال بعين اشريته لفلان والمال له وصدقه البايع فالبيع باطل اقتصر في الروضة واصلها على ذكر اتفاقهما على ان الشراء لفلان ولم يذكرا اتفاقهما على ان المال له ولذا في الحاوي اقتصر على اعتراف البايع بالوكالة والمسئلة في بعض نسخ دون بعضها والصواب انه لابد من اعتبار ذلك ايضا فانه لو قال لغيره اشتر لي كذا بدراهمك فاشتراه له ولم يصرح باسم الموكل بل نواه وقع لنفسه كما في الروضة واصلها في الكلام على بيع الفضولي فلا يلزم من اتفاقهما على ان الشراء لغيره ان يبطل العقد بل لابد مع ذلك من الاتفاق على ان المال لغيره انتهى لغم قد يقال لو اتفقوا على ان المال للغير لم ذلك ولم يتفقا على ان الشراء له فالاقتصار على الثاني قد ينافي خلاف الاول واسأ اعلم

قول المنهاج في المسئلة ان لزيد حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل استشكاله في المهمات من وجهين **احدهما** انه كيف يستقيم الحالف على نفي العلم مع ان الحلف يكون على وفق الجواب وهو لا يجب نفي العلم بل اجاب بالبت **ثانيهما** انه كيف يصح الاقدام في التحليف على نفي العلم بالوكالة مع انه لو اقر الوكالة ولم اعترف بان المال لغيره كان كافيا في ابطال البيع فمتى ان حلف على نفي العلم بها جميعا كما يجب بها جميعا بل نفي التحليف على المال لما ذكرناه

الضمان كما صرح به التنبيه وهو مفهوم من ذكر الحاوي الضمان عند التعدي والا فالغاصب وكل من يده ضامنة يقبل قوله في التلف **ثانيها** محل القبول اذا اطلق التلف فان اسنده الى سبب فان كان خفيا كالسرقة فكذلك وان كان ظاهرا كالحريق فان عرف وقوعه وعموم صدق بلا يمين وان عرف وقوعه دون عموم صدق بيمينه وان جهل طولب بسببه فان حلف على التلف وقد ذكروا هذا التفصيل في الوديعة وهو جار هنا **والثالث** مقتضى كلامهم الجزم بقبول قول الوكيل في التلف وان كان يحتمل وكذا هو مقتضى كلام الروضة واصلها قال في المهمات وليس كذلك فقد حكى عن ابي علي الطبري انه فيه الخلاف في الرد وحكاه ايضا الماوردي في الاجارة للمرتع بنفس الموكل فيه كالعبد الذي يبعثها دون مقابله كالثمن انتهى **قول التنبيه** وان كان يحتمل فقد قيل القول قولاه في الرد وقيل القول قول الوكيل **فيه** امور **احدها** الاصح الاول كما في المنهاج وغيره ولعيد الوجه الثاني بالجعل لابد منه وان لم يذكره في المحرر فاستدراكه في المنهاج صواب **ثانيها** ظاهر اطلاقه واطلاق المنهاج والروضة واصلها انه لا فرق بين ان يكون ذلك قبل العزل او بعده وبه صرح في الكفاية وقال في الطلب الخلاف فيما قبل العزل اما بعده فلا يقبل قطعا **والثالث** ظاهر ويقيد بعده في الرد ولو كان ضمانه لان المال كما اذا ضمن لشخص مالا في ذمة آخر فان المضمون له وكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه وادعى رده على الضامن وله وقد سئل عن ذلك شيخنا الامام البلقيني واجاب فيه بذلك قال ولا يحتمل ان يحسم عن رقبته الدين بقوله **لاحد** امرين **احدهما** ان صورة المسئلة انه بين قبضه اما بالبينة واما بتصديق الوكيل **والثاني** ان الوكيل سلط على ذلك **قول المنهاج** ولو وكله بقضاء دين كذا في بعض نسخ المحرر وفي بعضها بقبض دين فقال قبضته وهو حريف كما قاله في الدقائق **قول التنبيه** وان وكله في قضاء دين فقضاه في غيبة الموكل ولم يشهد - اكد الغريم ضمن وقيل لا يضمن وليس بشيء استاذ ابن يونس النحوي حكاية هذا الوجه وان الخلاف فيما اذا اضاف بحضرة الوكيل وليس كذلك فقد حكاه البغوي وغيره **قوله** وان اشهد شاهدين ظاهرهما العدالة او شاهدا واحدا فقد قيل يضمن وقيل لا يضمن الثاني هو الاصح وحمل الخلاف في ظاهري العدالة اذا بانا فاسقين وفي الشاهد الواحد اذا مات والا فيحلف معه على الباقي صاحب المعين **قوله** وان قضاه بحضر الوكيل ولم يشهد فقد قيل يضمن وقيل لا يضمن الثاني هو الاصح وبوافق الاول قول الحاوي ومن الوكيل ستره ولم يفصل بين الغيبة والحضور وقد عرف ان الاصح التفصيل فالطلاقه معترض وهو معروف مما ذكره في الضمان وخرج بحضرة الوكيل ما لو ادى في غيبته وصدقه المستحق والاصح على ما في باب الضمان عدم الضمان **قول التنبيه** وان وكله في الايداع فاودعه ولم يشهد لم يضمن وقيل يضمن ظاهره ترجيح عدم الضمان وافق عليه في التصحيح ومشى عليه الحاوي وصححه الغزالي وصحح البغوي مقابله ومحل الخلاف كما قال القاضي ابو الطيب وابن الصباغ اذا اودع في غيبة الموكل اما مع حضوره فلا يضمن وقال الماوردي

الوكيل لم تسمع بينة التلف والرد قبل الحد هذا ما صححه الامام واقتصر عليه في الوجيز قال
الرافعي في شرحيه واولى الوجهين سماعها وبه جزم في التنبيه وجزم به الحاوي كلاهما في مسئلة
الوديعة في بابها وصورة المسئلة ان يكون صيغة جحوده انك ما وكلتني او ما دفعت الي شيئا
او ما قبضت اما اذا كانت صيغة جحوده ما لك عندي شئ او لا يلزمني تسليم شئ اليك فانه
يقبل قوله في الرد والتلف واذا قام بينة سمعت اذ لا تناقض بين كلاميه وقد ذكر التنبيه
في الوديعة والله اعلم بالصواب

تجز الجزء الاول من تحرير الفتاوي على التنبيه والمنهاج والحاوي ولله الحمد والمنة
على كل حال

يتلوه في الجزء الثاني ان شاء الله تعالى
كتاب الاقرار

ان ينادى فيهم فيطلب الماء من غير ان يخص كل واحد بالسؤال **قوله** ونظر حوالية ان كان بمستوى فان احتاج الى تردد تردد كانه اراد بحالة الاحتياج الى التردد ما اذا لم يستو مكانه فلو قال والا كان اخصر واحسن **قوله** قدر نظره وعبارة المحرر قدر ما كان ينظر اليه فيحتمل ان يريد بحسب ما كان ينظر اليه لو كان مستويا وعبارة السبكي المتقدمة تقتضي تعلق قوله قدر نظره بحالتي الاستواء وعدمه **قول المنهاج** فلو ملك موضعه فالاصح وجوب الطلب لما يظهر فيه امور **احدها** ان هذا الشرط وهو مكنه في موضعه من زيادته على المحرر واحترز بذلك عما اذا انتقل الى موضع احر فانه يجب الطلب قطعا **ثانيها** بقي عليه شرط ثالث وهو ان لا يحدث ما يوهم حصول الماء ولو على بعد كاطباق غمامة وطلوع ركب فان حدث وجب الطلب قطعا **ثالثها** محل ما ذكره ما اذا لم يتيقن بالطلب الاول عدم الماء فان تيقنه وجد الشرطان المتقدمان لم يجب الطلب على الاصح فيظهر بذلك انه يحترز بوجوب الطلب في صورتين وهما اذا انتقل عن موضعه او حدثت مخيلة ما يسوغ افاد الطلب الاول تيقن العدم ام لا وجرى الخلاف في صورتين والتصحيح فيهما مختلف وهما اذا امكث موضعه ولم تحدث مخيلة ما فان تيقن العدم بالطلب الاول فالاصح انه لا يجب الطلب وان لم يتيقنه فالاصح وجوبه فقول الحاوي وجدد للتيمم الثاني يستثنى منه ما اذا تيقن العدم بالطلب الاول ولم ينتقل عن موضعه ولا حدثت مخيلة ماء فلا يجب حينئذ تجديد الطلب وحيثما وجبنا تجديد الطلب قالوا يكون الطلب الثاني اخف من الاول واستشكله بعض شيوخنا بانه يودي الى تركه اذا تكرر مرارا **قول المنهاج** وان دل على ما بقربه لزمه طلبه هو ما اشار اليه الحاوي لقوله وحد القرب ان يتيقنه واوضحه المنهاج بقوله فلو علم ما يصله المسافر لحاجته اي بالاحتطاب والاحتشاش ونحوهما وهي فوق حد الغوث وعن محمد بن يحيى لعله لقرب من فرسخ وشرطه ان لا يخرج الوقت فان خاف خروجه تيمم بلا قضاء على الصحيح عند النووي خلاف ما نحته الرافعي وهذا الخلاف من بعد ما لو توضأ به خرج الوقت فانه يتوضأ ولا يتيمم لانه واجد وفيه وجه **قول المنهاج** ما لم يخش الضرر في نفسه او ماله موافق لعبارة الرافعي والروضة والمحرر وفيه نظر لانه لو خاف على اهله الذين تخلفهم احد من رفقته او على مال يلزمه حفظه كان كخوفه على نفسه وماله فلذلك اطلق المنهاج والحاوي ذكر النفس والمال ولم يقيداهما باضافتهما الى المتيمم واقتصر التنبيه والمنهاج على النفس والمال وزاد الحاوي خوف الانقطاع عن الرفقة اي تضررا بالانقطاع عنهم وكذا ان لم يتضرر في الاصح واعتذر بعضهم عن النفس والمنهاج بانه من جملة الخوف على نفسه وماله وفيه نظر فان حاله عدم التضرر ويرد عليهم جميعا ما اذا خاف خروج الوقت فلا يطلب كما تقدم وقد ذكر النووي في التصحيح واطلاقهم المال متناول للقدر الذي يجب بذله

لتحصيل

فى وجوب الاستعمال كما صرح به المنهاج **رابعها** قد يفهم عبارة التنبيه جريان الخلاف فى
التيمم ايضا وليس كذلك فيتيمم قطعا وهو واضح من عبارته لمن تامله وقول المنهاج فى المسلة
ويكون قبل التيمم احسن من قول المحرر وجب استعماله قبل التيمم فى اصح القولين لايهامه عود
الخلاف الى التقديم ولا خلاف فيه ففى قول المنهاج ويكون فصل ذلك عن الخلاف
قول التنبيه فيما اذا بيع منه الماء بثمن المثل لزمه شراوه **فيه** امران **احدهما** اورد عليه فى
الكفاية اذا بيع منه الى اجل بزيادة على ثمن المثل فانه يلزمه شراوه ايضا على الاصح لكن
بشرط ان تكون الزيادة لا يبقه بذلك الاجل وان يكون غنيا فى بلده قادرا على الادى وان يكون
الاجل ممتدا الى وصوله وطنه ولذلك اشار الحاوى بقوله ونسبه بزيادة لا يبقه للموسر
فاهمل الشرط الثالث وهذا اورد على المنهاج ايضا فانه لم يذكر هذه المسلة واجيب
عنهما بان كلامهما متناول لها لانه بال بادة اللايقه بثمن المثل **ثانيهما** محله اذا كان
الثمن فاضلا عن دينه ومونه سفره ونفقه حيوان محترم معه كما صرح به المنهاج والحاوى
لكن يقيد المنهاج تبعا للمحرر الدين بالمستغرق لانه لا يحتاج اليه لما يفضل عن الدين غير
محتاج اليه وايضا فتكبير الدين فيتناول دين غيره وسلم الحاوى منهما حيث قال دينه
وقد الرافعى الدين بكونه فى ذمته وهو مخرج للدين المتعلق بمن اموالها كما اذا ضمن
دينا فى عين من اعيان اموالها او اعارها لشخص ليرهنها بدين فلذلك حذفه فى الروضة وصوب
شيخنا فى المهمات حذفه وتناول اطلاقهما الدين الحال والموجل وبه صرح فى الكفاية وقول المنهاج
ونفقه حيوان محترم يقتضى انه لا فرق بين ان يكون الحيوان لها ولغيره كما فى العطش وقيد
الحاوى بكونه معه وكذا فى الروضه واصلها ومقتضاه انه اذا لم يكن معه لا يعتبر حاجة
الى ثمن الماء وان كان مع بعض رفقته فى الركب وفى شرح المهذب من يلزمه نفقته وهو
احوط ويعتبر ايضا ان يكون فاضلا عن خادمه ومسكنه المحتاج اليهما كما قال شيخنا فى المهمات
انه المتجه وقول الحاوى ثم حينيذ اشار به الى ان المعتبر فى ثمن المثل ما يباع به فى ذلك
المكان والزمان وهو الذى نقله الامام عن الاكثرين وجرى عليه الرافعى والنووى ونقل شيخنا
فى المهمات عن الاكثرين اعتبار نحسه فى ذلك المكان فى غالب الاحوال لا فى ذلك الزمان بعينه
قوله واستيجاره اى المذكور من الثوب والدلو وعبارته توهم عود ذلك لاقرب
مذكور وهو الدلو **قوله** بعوض المثل يشمل الثمن والاجرة فلو زادت اجرة الدلو على اجرة
المثل لم يجب هذا هو المنقول وقال الرافعى لو قيل يجب ما لم تجاوز الزيادة ثمن مثل الماء كان
حسنا **قول المنهاج** ولو وهب له ماء او عبد دلوا وجب القبول فى الاصح **فيه** امور **احدها**
انه يفهم كما اذا لم يوهب ولم يعر لا يجب عليه ان يسال ذلك وكذا قول التنبيه وان بذل له وقول
الحاوى وقبول قرضه وهبته والاصح وجوب الاستيهاب والاستعارة **ثانيها** لو قال

بدل لها

ام لا مع ان حكمها واحد ولهذا عبر المنهاج بقوله ان يحتاج اليه لعطش محترم وسبق ان يقرأ مبنيا للمفعول والضمير في اليه للمتيمم في قوله فقد ماء والحاوي بقوله فضل عن عطش محترم وقال في الكفاية ان الضمير في قول التنبيه وهو للمتيمم حتى يعم كل حيوان محترم فلا ايراد **فنبيه** ان احدهما اراد بما حاجة العطش ان يتضرر بترك الشرب بنحو المرض المبيح للتيمم **ثانيهما** خرج بالمحترم المرتد والحربي والخنزير والكلب العقور هذا قالوا هنا ومقتضاه ان غير العقور محترم كسبع ضاله وبه صرح الرافعي في كتاب الاطعمة لكنه قال في الحج ان غير العقور يكره قتله ومراده كراهة التنزيه كما قاله النووي في الروضة ويدل عليه قوله الحنافس والجعلان والسرطان ونحوها ونقل في الغصب عن الامام انه غير محترم واقره وجزم به في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب هنا وصحح في الحج منه انه محترم وقال في البيع انه لا خلاف فيه **قول المنبه** او الخوف من استعماله اي خوف تلف النفس او العضو او منفعته قطعا او بطوء البرء او زيادة المرض او تشين فاحش على عضو ظاهر في الاظهر ولم يذكر المنهاج تلف النفس والعضو لانهما مفهومان بطريق الاولى من منفعة عضو ولا زياده المرض لفهمه من بطوء البرء واقتصر الحاوي على بطوء البرء والتشين الفاحش في عضو ظاهر لفهم الامور الاربعة الاخرى بطريق الاولى ولاندراجها تحت المحذور الذي جعله ضابطا ولقيد المنهاج والحاوي العضو بالظاهر ليس في المحرر ولا بد منه والمراد به ما يبدو واحال المهذب كالوجه واليدين وقيد المنهاج والحاوي الخوف المذكور بان يكون ناشيا عن مرض او برد جريا على الغالب ان الخوف المذكور يحصل مع احدهما لكنه لا يشترط بل الضابط حصول الخوف من استعماله فاطلاق التنبيه له اصوب **قول الحاوي** بقول طبيب مقبول الرواية قد يفهم انه لا يكفي بمعرفته نفسه وليس كذلك ان كان عارفا بالطب فان لم يعرف الطب فهل يتيمم ان خاف او شك ولم يجد طبيبا قال ابو علي السنجي لا بل يتوضأ وفي شرح المهذب لم ار لغيره موافقته ولا مخالفته قلت قد خالفه البغوي فجزم في فتاويه بالتيمم وهو المختار ويؤيده ان الشافعي نص على ان المضطر اذا خاف من الطعام الذي احضره له غيره انه مسموم جاز له تركه ولا انتقال الى الميتة نقله في شرح المهذب في الاطعمة وعليه يدل قول التنبيه او الخوف من استعماله فانه يشمل خوف نفسه عرف الطب ام لا وكذا قول المنهاج يخاف معه ان قراءته مبنيا للمفعول وهو الاظهر وان قراءته مبنيا للفاعل لم يتناول غير المتيمم اصلا **قول التنبيه** واعواز الماء او الخوف من استعماله عطفا على دخول الوقت في قوله ولا يجوز التيمم للمكتوبة الا بعد دخول الوقت ومقتضاه كون قبل المكتوبة معتبرا فيهما حتى لا يشترط الاعواز او الخوف في غيرها وليس كذلك فقطعا واجاب عنه

فلا يقدم بالجرمية والنسب كما ذكروه في تقديم الافضل من الجنابز الى الامام **قوله** ثم من تنجس
لحدث الحايض ثم الجنب **فيه** امران **احدهما** لو عبر بدل الحدث بالاسم كما عبر به غيره لكان
اعم لشموله النفساء **ثانيهما** كذا اطلق تبعا للجمهور تقديم المتنجس على الجنب وحمله القاضي
ابو الطيب على المسافر اما الحاضر فيتجه لانه لا بد له من الاعادة وجزم به في التحقيق وصرح البغوي
في فتاويه بتقديم النجاسة في الحضر كما اقتضاه اطلاق الجمهور قال سخنا في المهمات وهو
الظاهر فليعمل به **قول المتن** ولا يجوز التيمم الا بتراب طاهر يشترط مع طهارته ان يكون غير
مستعمل في الاصح كما صرح به المنهاج والحاوي فلو عبر وا بالطهور لكان احسن وقد يفهم
من الكيفية في التيمم فانه فيها التحرز عن الاستعمال ولما صحح الرافعي منع التيمم بالمستعمل
قال يشترط انفصاله واعراض المتيمم عنه انتهى ومقتضاه صحة التيمم به لو بادر الى اخذه
من الهواء وتناول كلامهم المعصوب وقال في الكفاية ان قلنا التيمم عزيمة صح او رخصة
اي وهو الاصح فوجهان وجزم النووي في باب النية ومسح الخف ممن شرح المهذب بالصحة
قول المنهاج حتى ما يدر اوى به اي حتى ما يوكل تداويا وهو الادرمنى بكسر الهمزة والميم ولو
قال حتى المأكول ليشمل المأكول سفها وهو الخراساني لكان احسن مع ان اسم التراب شامل له
قول الحاوي خالصا احسن من قول التنبيه فان خالطه جص او رمل لم يجز التيمم به ومن قول
المنهاج ومخلوط بدقيق ونحوه لتقييدهما المخلوط بنوع مخصوص مع انه لا يجزي المختلط
باي شئ كان **قول المتن** له غبار يعلق باليد والثوب وقوله يعلق باليد والثوب
ايضا لو حذفه لاستغنا عنه ولم يعتبر المنهاج في التراب ان يكون له غبار لانه ذكر ذلك في الرمل
فيقاس به التراب ويمكن ان يكون الضمير في قوله فيه غبار عايدا الى الكل من التراب والرمل اي في
المذكور وقول الحاوي تربا طاهرا خالصا ولو غبار ورمل يعفى دخول غبار الرمل تحت اسم
التراب وليس كذلك **قول المتن** فان خالطه جص او رمل لم يجز التيمم به يقتضي منع التيمم
بالرمل لاذا امتنع التيمم به مختلطا بالتراب فخالصا اولى مع انه يصح التيمم به اذا كان له
غبار كما صرح به المنهاج والحاوي فيحمل كلام التنبيه على ما اذا لم يكن له غبار فانه يمتنع التيمم به
خالصا ومختلطا بالتراب لانه يمنع التراب من الوصول الى العضو واعترض النووي في التصحيح
فقال والاصح جوازه بما خالطه رمل خشن اي ولو منعنا التيمم بالرمل الخالص لان الخشن لا يمنع
وصول التراب للعضو واعتذر عليه بامرين **احدهما** لا حاجة لهذا الاستدراك فان الرمل الخشن
متميز لخشونته فهو مجاور لا مخالط وقد خرج بقول الشيخ فان خالطه **ثانيهما** انه يقتضي منع
التيمم بتراب مخلوط برمل ناعم وكذا في شرح المهذب وليس كذلك فانه يصح التيمم بالرمل الناعم
خالصا فكيف لا تقدم مختلطا اولى كذا اورد عليه وفيه نظر فانا انما نصح التيمم بالرمل الناعم اذا كان
له غبار فيحمل كلامه في التصحيح وشرح المهذب على ما اذا لم يكن له غبار والذي تحرر من ذلك انه يصح

التيمم بالرمل

ادا نوى ج

في اول صفة الغسل لما ذكر ان الصحيح ان المغتسل غير ما عليه لمن عليه حيض فنوت رفع الجنابة انه لا يصح بين ذلك والتيمم باذ المتيمم اذا استباح الصلاة من الجنابة وحدثه الاصغر فانه يجزيه لان الحدثين بالنسبة الى المتيمم على حد واحد لانه لا يختلف الواجب منه بسببهما واشار لهذا الفرق في الروضة فقال ولو تيمم ونيته الاستباحة ظانا ان حدثه اصغر فبان الاكبر وعليه صح قطعا لان موجبهما واحد وان تعدد لم يصح في الاصح ذكره المتولي انتهى لكن كلام صاحب الكفاية في صفة الغسل يقتضي الاجزاء مع العلم ايضا لان حالة العمد هي التي يبطل فيها الغسل وهذا الفرق ينتقض بالوضوء فان موجب احداثه واحد ولو تعمد به غير ما عليه لم يصح في الاصح وقد نوزع في دعوى الروضة القطع في صورة الغلط لما حكى من مخالفة البويطي والربيع قول الحاوي والمنهاج والعباره له وجب قرنها بالنقل المراد به الضرب كما في شرح المهذب والكفاية او فصل اليد عن الضرب معتمره كما ذكره السبكي ورجح شيخنا ان التقييد لا ن

فمن ج النقل التحويل وهو تحصل قال والاول اشبه بالقصد لا بالنقل لعدم القصد لوجوب النية لقرنها به لا بالنقل قول المذكورين وكذا استدامتها الى مسح شئ من الوجه هذا هو المنقول في كتب الرافعي والنووي وقال شيخنا في المهمات المتجه الاكتفاء باستحضارها عند النقل والمسح ولو غربت بينهما واستشهد لقول ابي خلف الطبري في شرح المفتاح وقت النية في التيمم ان ينوي عند القصد الى التراب ويكون ذكر النية عند مسح الوجه وصحح شيخنا الامام البلقيني الاكتفاء بالنية عند مسح الوجه والذي في تعليق شيخه القاضي حسين حكاية وجهين احدهما الاكتفاء بها عند النقل والثاني عند المسح وعبر المنهاج هنا بالصحيح وعبر في الروضة بالاصح وقال في الكفاية افهم الشيخ بتقديم لفظ الضرب على النية الاكتفاء بمقارنتها اول المسح وصرح به في الرستاق والذي اورده الرافعي والنووي خلافه فلتنظر ما ذكره من الافهام ممنوع لان الواو لا تدل على ترتيب ولا معية قوله م ان من يتيمم للفرض صلى به النفل قال الروياني في العزف يستثنى ما اذا تيمم الجنب وصلى فرضا احدث ووجد ما يكفي الوضوء فقط وقلنا لا يجب استعمال الناقض فانه يتيمم للفرض ولا يصلي به النفل ولا يصح تيمم لفرض دون نفل الا في هذه الصورة انتهى وفيه نظر قول المنهاج في المسئلة على المذهب في اطلاقه نظر لان محل تصحيح القطع بالجواز في النوافل التي بعد الفرض اما التي قبله ففيها قولان اصحهما الصحة او نفلا قوله او الصلاة نفل لا فرض على المذهب فيه امور احدها انه سوى بين الصورتين وليسا سواء فان في نية الصلاة وجهين احدهما كنيتها واصحهما كنية النفل الثاني ان طريقه الخلاف في النفل اصح وتصحيحها لا يوهم من اطلاق المذهب الثالث

ايضا ج ان جواز النفل من زيادته على المحرر والخلاف جار فيه وسيعاد قوله على المذهب اليهما قول

الوجيز التنبيه ومسح الرجلين اي كما في الوضوء فيتناول مستر سل اللحية على الاظهر ويرد عليه انه لا يجب

عند الضرب ركنا ج وقال انه الاسلم للنووي في وجه فيهما النقل في احد الوجهين

ايضا

وانما ذكرها الشافعي رد القول ملك لا يكفي مسح الوجه واليدين بضربتين لكن ذكر الرافعي
والنووي في الروضة انها مستحبة **ثانيها** ان قوله فيضع بطون اصابع يده اليسرى اي
سوا الابهام على ظهور اصابع يده اليمنى اي غير الابهام كما هو في كلام من ذكر هذه الكيفية
ثالثها ان ذكر اليسرى واليمنى ليس لكونه شرطا في تحصيل فضيلة هذه الكيفية فلو عكس
حصلت هذه الكيفية وفاتت سنة تقديم اليمنى **رابعها** ان قوله على ظهور يقتضي استحباب
جعل الماسحة فوق الممسوحة وفي الكفاية عن نصه في الام انه يجعل بان يجعل بطن راحتيه
معالي فوق ثم عرا الماسحة وهي من تحت لانه احفظ للتراب ورجح بعضهم ما ذكره
في التنبيه بان اليسرى هي الماسحة فكانت بالوضع اولى **تنبيه** ذكر التنبيه اركان
التيمم خمسة النية ومسح الوجه واليدين ولو نبه بضربتين وترتيب اليد على الوجه
وذكر المنهاج الثلاثة الاولى وحكى الخلاف في الرابع وهم الخامس من قوله
ولا ترتيب في اقله في الاصح وذكرها الحاوي سوى كونه بضربتين فانه يرى
استحبابه لا ايجابه تبعا للرافعي كما تقدم وزاد المنهاج والحاوي ركنا سادسا
وهو النقل وزاد في الروضة وغيرها سابعا وهو القصد وزاد في الروضة ثامنا
وهو التراب **تنبيه** اخر في السنة وسنة التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى
وذكر قبل ذلك تفريق الاصابع والكيفية المتقدمة ومسح احدى الراحتين على الاخرى
والتخليل بين اصابعهما وقال بعضهم لعل مراده حصر السنن المتفق عليها فان
تفريق الاصابع في الاولى مختلف في جوازه وندبه وفي الثانية واجب قطعا كما في الكفاية
والكيفية في مسح اليدين محبوبة لتخفيف التراب وليست سنة ومسح احدى الراحتين
والتخليل مختلف في وجوبهما وذكر المنهاج التسمية وتقديم اليمنى واعلى وجهه وتخفيف الغبار
وموالاة التيمم وتفريق اصابعه اولا وذكر الحاوي التسمية وتقديم اليمنى ونزع الخاتم
والتفريج فيهما وتخفيف التراب والولاء وبقي مما لم يذكروه امرار التراب على العضو وادامة
بكر المسح ولا يرفع يده عنه حتى يتم مسحه واستقبال القبلة كما نقله النووي وقال
ينبغي استحباب الشهادتين بعده كالوضوء والغسل **قول التنبيه** وان تيمم تحرى
الخ قبل الدخول في الصلاة يبطل تيممه **فيه** امور **احدها** صورة المسئلة فيمن تيمم لفقد الماء
اما المتيمم للعجز عن استعماله لمرض ونحوه فانما يبطل تيممه بالقدرة عليه **ثانيها** لا يتوقف
البطلان على رؤيته وتوهمه في هذه الصورة مبطل ايضا **ثالثها** شرطه كون الواجب استعماله
فلو قارنه مانع كسبع او حاجة عطش ونحوه لم يبطل وقد سلم المنهاج من الايراد الاول والاخير
حيث قال ومن تيمم لفقد ما فوجده ان لم يكن في صلاة بطلت ان لم تقترن بمانع كعطش وسلم
الحاوي من الثلاثة بقوله وقبل الشروع لتوهم الماء بلا مانع فان قلت اين توخذ الاولى وهو

تصوير

اتمامها لعينين فانه استثنى العدد والواحد ليس عددا وقد سلم الحاوى من ذلك حيث قال ولا
يزيد على ما انعقد **قول التنبيه** وتبطل ان لم يسقط فرضها بالتيمم ومثله قول المنهاج او فى
صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور فوجهها البطلان الى الصلاة ولو وجهاه الى التيمم كما
فى الحاوى لكان احسن فانه يلزم منه بطلان الصلاة من غير عكس مع ان الفصل معقود
لذلك لا لبطلان الصلاة وتخصيص المنهاج بان التعبير بالمشهور يقتضى ان الخلاف قولان
وفى الروضة على الصحيح فيهما وجهان **قولها** والصواب **للتنبيه** ولا يصلى بتيمم واحد
اكثر من فرضه لو قالا ولا ينفل لكان احسن ليعم الطوافين والصلوة والطواف ولذا
الجمعة وخطبتها فى الاصح لان يقال الطواف صلاة وقد عبر بذلك الحاوى فقال ومحمد ولو قدم
صبيا فرضا صلاة او طوافا لان يرد على اطلاقه الفرض تلبية الزوج فالاصح فى باب
الحيض من شرح المهذب جواز تكريره والجمع بينه وبين فرض بتيمم واحد وتخصيص التنبيه
بانه يرد عليه صلاة الجنازة فالاصح انها كالنوافل فيجمع بين صلوات جنائز وبين
جنازة ومكتوبة بتيمم لكنها عنده تبعا للشيخ ابى حامد كالفرائض وقد ذكرها
الحاوى والمنهاج لكنه عبر عنها بالاصح ولو عبر بالمذهب لكان اولى فان فيها طرقا
وليست من كلامهم جميعا مسئلة محكية عن صاحب الحاوى الصغير فى غير كتابه
ان من تجردت جنابته عن الحدث وتجرد عن استعمال الماء بسبب وتيمم فله ان يصلى بتيمم
ما لم يحدث ولم يقدر على استعمال الماء لانه يصلى بالوضوء والتيمم على الجنابة وقاسه
على الحايض اذا تيممت لاستباحة الصلاة او الوطى ثم احدثت فانه يجوز وطيها ولبثها
فى المسجد ما لم تجد الماء او يعود حيضها وفيما قاله نظر **قول المنهاج والحاوى**
ان النذر كفرض قد يرد ما قاله الرويانى فيمن قال لله على اتمام كل صلاة ادخل فيها ان له
ان يشرع فى نفل بعد اداء فرضه بتيمم لان ابتداءها نفل وقال القاضى حسين ان قاله على
وجه اللجاج اى لا اشرع فيها فوجهه موجب اللجاج حكاها السبكى فى الصيام وقول
المنهاج فى المسئلة فى الاظهر يقتضى قوة مقابله وقد صرح بضعفه فى الروضة **قول**
المنهاج وان نسى احدى الخمس كفاه تيمم لهن قال السبكى لو قال كفاه لهن بتيمم
لكان احسن ليدل لهم انه ينوى التيمم للخمس والمراد اداء تيمم واحد للمنسية ويصلى
به الخمس **قوله** فى المسئلة وصلى بالاولى بعاد ولا يتبع فيه المحرر وليس كذلك بشرط ولم يذكره
الرافعى فى غيره **فائدة** لو تذكر المنسية بعد ذلك لم تجب اعادتها صرح به الرويانى ورجحه
فى شرح المهذب من احتمالين ثانيهما تخريجة ما لو ظن حدثا فتوضا له ثم تيقنه فالاصح وجوب
الاعادة وجزم به ابن الصلاح فى هذه الصورة **قول التنبيه** ولا يجوز التيمم لمكتوبة الا بعد
دخول الوقت فيه امور **احدها** لا يختص ذلك بالمكتوبة فكل موقتة لا يتيمم لها الا بعد وقتها حتى

المسافر حارعلى الغالب فى وجدان الماء فى الاقامة وفقده فى السفر فلو انعكس الحال انعكس الحكم فى الاصح فاذا اقام حيث يغلب فقده كالمقارة لم يعد فى الاصح ولو مر مسافر فى طريقه بقريه وعدم الماء اعاد فى الاصح وقد يقال لا ترد الصورة الاولى على التنبيه لتعبيره بالحاضر وهو المقيم بالحاضره وليست المقاره حاضره ويستثنى من كلام التنبيه العاصى بسفره فانه يعيد على الاصح وقد ذكره المنهاج والحاوى واستشكله السبكى وقال ينبغى اسقاط الاعادة تغريبا على الاصح فى ان السفر لا عبرة وانما المعتبر به موضع النذور حضرا كان او سفرا فليس ذلك من رخص السفر حتى يسمى منه المعصيه واجاب عنه بان تتميم العاصى بسفره اعانه له على السفر ولذلك لا يحل له اكل الميته على الاصح وان جوزناه للعاصى المقيم وفى الجواب نظر **قول التنبيه** فى المتيمم للبرد اعاد ان كان حاضرا وان كان مسافرا اعاد فى احد القولين هو الاصح **وقول المنهاج** فقضى فى الاظهر يقتضى ان القولين فى الحاضر والاصح فيه القطع بوجوب الاعادة **قول التنبيه** ان الجريح لا اعادة عليه قال فى المنهاج الا ان يكون بحرحه دم كثير واطلق الحاوى الاعادة على دامى الجرح ولم يقيده بالكثير والمقيد بها من زيادة المنهاج على المحرر من غير تمييز لكنه رجح فى شروط الصلاة انه كالبترات ومقتضاه العفو عن الكثير والاول ارجح وقد يقال لا حاجة الى استثنا الدم الكثير من مسئلة الجراحة فانه لا اختصاص لها بالمتيمم بل متى كان فى بدنه جرح عليه دم كثير لزمه القضا **قول التنبيه** فيما اذا وضع الجبائر على طهر وفى الاعادة قولان الاصح انه لا تجب الاعادة وقد صرح به فى المنهاج ويرد عليهما ان محل الخلاف اذا لم تكن الجبيرة على محل التيمم فان كانت اعاد بلا خلاف كذا فى الروضة ونقله الرافعى عن المتولى وابن الصباغ وحكاه فى شرح المهذب عن ابى الطيب والرويانى ايضا قال واطلاق الجمهور يقتضى عدم الفرق انتهى وهذا يرد ايضا على مفهوم قول الحاوى فى امثله القضاء وسائره بلا طهر لكن قال شيخنا البلقينى انا ذكر ابن الصباغ والمتولى ذلك تفريعا على ايجاب التيمم فاذا لم نوجبه واكتفينا بالمسح فالقولان واصحهما لا اعادة قال شيخنا والصواب اثبات الخلاف مطلقا اوجبنا التيمم ام لم نوجبه ونقله فى الامم كذلك وكذا كلام الشيخ ابى حامد وغيره انتهى **قول المنهاج** فان وضع على حدث وجب نزعه فان تعذر قضى على المشهور فيه امران **احدهما** انه لا اختصاص لوجوب النزع بالوضع على حدث بل متى امكن النزع وجب سواء وضع على طهر او حدث وانما يفترق الحال عند تعذر النزع فى القضاء وعدمه **ثانيهما** كان ينبغى ان يقول على المذهب فان الاصح القطع بالقضاء **قول الحاوى** وقضى المختله دون عذر دائم كالمجنون لا يستقيم التمثيل بالمجنون فانه لا صلاة على المجنون حتى يوصف بالخلل ومثله فى التعليقه بالاغما وتبعه المتى

كما ذكره الروياني في المزوق ونقله النووي في شرح مسلم عن الاصحاب وفي شرح المهذب عن صاحبي التلخيص والمعاياة ثم قال وانكره الشيخ ابو علي وهو الصواب **قولهم** انه يحرم الاستمتاع بما بين سرته وركبتها يفهم جواز الاستمتاع ببقية السرة والركبة قال في شرح المهذب ولم ار فيه نقلا والمختار الجزم بالحل ويحتمل ان يخرج على الخلاف في كونها عورة قال في التصحيح والمختار انه لا يحرم من الحائض غير الفرج انتهى وهو اختيار الماوردي في الاقناع والروياني في الحلية واذا قلنا لا يحرم فهو مكروه واستحسن في شرح المهذب وجها ثالثا انه ان وثق المباشر بحبس الازار فيترك الوطء لورع او قله شهوة جاز والا فلا **قوله** واذا انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم وسبق سائر المحرمات الى ان تغتسل **فيه** امران **احدهما** انه اورد عليه انه كان ينبغي ان يستثنى الطلاق ايضا فان تحريمه يزول بمجرد الانقطاع وقد استثناه في المنهاج واجاب عنه ابن الرفعة بانه لم يذكره في المحرمات فانه يحرم على الزوج لا عليها قال النشائي وقد تعتذر بالاكتفاء بذكره في الطلاق واورد عليه ان هذا يحسن اعتذارا عن اهمال الشيخ مسئلة الطلاق هنا لا عن اتيانه بصيغة دالة على بقاء تحريمه الذي هو حرف السؤال واستثنى في التصحيح من كلام التنبيه ايضا عبور المسجد فقال واخواذا قلنا بتحريمه فانقطع دمها جاز قبل الغسل انتهى وقد عرفت ان مجرد العبور لا تحرم في الاصح والاستثناء انما هو على وجه ولذلك قال اذا قلنا بتحريمه وقول ابن الرفعة رجحه في الروضة يريد به رجحه على التحريم ولا يرد هذا على المنهاج لانه انما ذكر تحريم العبور مع حوف التلويث واذا انقطع الدم امن التلويث واستثنى بعضهم الغسل فانه قبل الانقطاع بنية التعبد حرام والمنع من سقوط قضاء الصلاة ولم يذكر الحاوي في المحرمات الطلاق وحرم العبور ولما ذكر تحريم الصوم ذكر استمراره الى الطهر ولم يذكر ذلك في غيره من المحرمات **ثانيها** لو قال الى ان تطهر لكان احسن ليشمل التيمم بشرطه وغيره المنهاج والحاوي بالغسل كالتنبيه على انه يرد على التعبير بالطهر الصلاة اذا فقدت الطهورين فانها تجب عليها الاداء يقال انها صورة صلاة لا صلاة **قولهم** في المستحاضة ولتعصبه **فيه** امران **احدهما** ان محل وجوب التعصيب اذا لم تعتد باجتماع الدم فان تادت به فلا تعصب وتصلي مع السيلان **ثانيها** ان التعصيب انما هو لبعد حشو الفرج بقطنه او نحوها اذا لم يندفع الدم بالحشو كذا في الشرح والروضة وفي الكفاية عكسه اي اذا لم يندفع بالعصابة حشته ويسمى من الحشو اذا كانت صامة فلا يحشو نهارا قاله الرافعي قال في الكفاية وينبغي تخريجه على مسئلة الخيط اذا اصبح ؟؟؟ ولعضه متلبع وجعل بعضهم الحشو عند الاحتياج اليه من كمال التعصيب فلا ايراد **قوله** ونتوضا لكل فرض **فيه** يشترط كون الوضوء في الوقت وقد صرح به الحاوي فقال وتتوضا لكل فرض في الوقت

وندب عصر ازارى بعال
والصوم الى الطهر؟؟

وأن لسن الحيض اقله اى فاكثر فان اقله لا يمكن ان يعبر اكثره وكذا قول الحاوى يوما وليلة
اى فازاد قوله المنهاج والصفرة والكدرة حيض فى الاصح عبر فى الروضة بالصحيح
ومحل هذا الخلاف اذا رأته فى غير ايام العادة فان رأته فى العادة فحيض جزما قاله فى الروضة
لكن فى التتمة لابد من قوى معه وقيل يجب تقدم القوى فيحس حينئذ الخلاف قوله
المسئلة فان كانت مميزة وهى التى ترى فى بعض الايام دما اسود وفى بعضها دما احمر
كان حيضها ايام الاسود فيه امور احدها انه يقتضى حصر المميزة فيما ذكر وهو
قائل به بل الاصحاب متفقون على انها التى تفسر دمها الى قوى وضعيف واما اختلفوا
فيما به الاعتبار فى القوة والضعف فقيل اللون فقط والاصح انه لا يختص به بل الرائحة
والثخانة كذلك فالدم الاقوى هو الذى صفاته من الثخن والنتن والسواد اكثر فان لم
يكن سواد فالحمرة فان لم تكن فالشقرة فان لم تكن فالصفرة فان اجتمع فى دم دون
غيره او وجد منها فيه اثنان وفى غيره واحدا او وجد منها فيه واحد واثنتان فى غيره
فهو الحيض وان تكافأت الدماء فى وجود الثلاثة او انتفائها او وجد واحدة منها
او واحد فالسابق هو الاقوى كما نقله الرافعى عن صاحب التتمة وقال هو موضع
التأمل وجزم به فى التحقيق وقد جمع الحاوى ذلك كله بقوله وما صفاته من ثخن
ونتن وسواد ثم حمرة ثم شقرة ثم صفرة اكثر ثم ما سبق اقوى واشار اليه المنهاج
اجمالا لقوله بان ترى قويا وضعيفا ثانيها قد يفهم كلامه انه اذا اجتمع السواد
والحمرة والصفرة ان حيضها الاسود فقط وهو كذلك عند تقدم الحمرة فان تقدم
السواد وامكن الجمع فكلاهما حيض فى الاصح وقد ذكر الحاوى هذه الصورة بقوله ولا حق
لسبق ان امكن الجمع ولا يرد على المنهاج لانه قال فالضعيف استحاضة والقوى حيض
فان الاحمر ان جعل ضعيفا بالنسبة الى السواد قبله فهو قوى بالنسبة الى الصفرة بعده
ثالثها لاعتبار التمييز ثلاثة شروط ان لا ينقص القوى عن اقل الحيض ولا يزيد على
اكثره ولا ينقص الضعيف عن اقل الطهر وقد صرح بها المنهاج واشار اليها الحاوى بقوله
بالشروط وقد تفهم مما قدمه المصنف فى مقدار ذلك قوله المسئلة وان لم تكن مميزة ولا
عادة لها وهى المبتدأة ففيها قولان احدهما انها تحيض اقل الحيض هذا هو الاصح وكلامه
يقتضى انه لا يصدق عليها اسم المبتدأة الا مع فقد التمييز وليس كذلك فالمبتدأة مميزة وغير
مميزة وكلام المنهاج مصرح بذلك لكن لا غرض من قوله او مبتدأة لا مميزة بان من فقدت شرط
التمييز مميزة لكن تميزها غير معتبرة واجيب عنه بان قوله بعده او فقدت شرط تمييز معطوف
على قوله لا مميزة ولقدره او مبتدأة مميزة او مبتدأة مميزة فقدت شرط التمييز قولهم
فى المبتدأة ان حيضها يوم وليلة اذا عرفت وقت ابتداء الدم والا فهى كالمتحيرة قول المنهاج

الطلاق ج

تنبيهان

كلهم

وطهرها

وبقيد المنهاج صحيح بالنسبة الى حصول اربعة عشر من كل منهما فانه عبر بقوله فيحصل
من كل اربعة عشر فظهر انه ان كان المحكوم به تقا يومين فلا حاجة لتقييد رمضان بالكمال
فانه متى كمل الثاني لا تقضى سوى يومين كمل رمضان او نقص وان كان المحكوم به
حصول اربعة عشر منه فلا بد من تقييده بالكمال فانه متى لم يكمل لا يصح منه سوى
ثلاثة عشر وان كان لا يجب سوى قضا يومين اذا كمل الثاني **قولها** في قضا يومين
لثر يصوم ستة ايام من ثمانية عشر يوما بلا شة في اولها وبلا شة في اخرها صحيح
لكنه غير متعين وضابط هذه الطريقة وهي طريقة الجمهور ان تضعف ما عليها وتزيد
يومين فيصوم ما عليها ويصوم مثله من سابع عشر صومها الاول ويصوم يومين
بينهما فيما كان متصلين بالصوم الاول او بالصوم الثاني او احدهما منفصلا بالاول
والاخر بالاخير وهي صورة التنبيه والمنهاج او ليسا متصلين بواحد منهما بل في وسط
المدة مجتمعين او متفرقين وهذه الطريقة ثانية في اربعة عشر يوما وما دونها وقد
ذكرها الحاوي بقوله او يصوم مثل الغائب ولا تمر من السابع عشر ويصوم يومين
بينهما هذا في اربعة عشر ودونها **قول المنهاج** ويمكن قضا يوم يصوم يوم ثم الثالث
والسابع عشر صحيح ايضا لكنه يوهم انه لا يمكن قضا يومين باقل من ستة ايام فانه في
معرض بيان الاقل وليس كذلك بل يمكن خمسة على هذه الطريقة وهي طريقة الدارمي
واستحسنها النووي في شرح المهذب وهي ثانية من يوما الى سبعة وضابطها ان تاتي
بما عليها مع زيادة صوم يوم مفرقا في خمسة عشر يوما اي على اي وجه شاء ثم تاتي به
مرة اخرى بدون زيادة يوم بحيث يقع كل يوم في المرة الثانية سابع عشر ما يناظره
من المرة الاولى الى خامس عشر ثانيا ما يناظره من الاولى وقد ذكرها الحاوي بقوله
وثاني ما غابت الصوم مره بزيادة واحد في خمسة عشر ثانيه هذا في سبعة ودونها
فلقضا يومين يصوم يوما وثالثه وخامسه وسابع عشرة وتاسع عشرة ويمكن ان
يجاب عن المنهاج بانه نبه بمجموع كلامه على الطريقتين وهذه الطريقة ترد على التنبيه
فانه لم يتعرض لها اصلا وافهم كلامه انه لا يحصل صوم يومين بدون ستة وقد
عرفت ان بهذه الطريقة يحصل بخمسة واعلم **قولهم** والعباره **للحاوي**
ولو حفظت الوقت او العذر انما يخرج على البحر المطلق بحفظ الوقر اذا علمت قدر الدور
واوله لهم يصح لها من صوم رمضان اذا كان كاملا اربعة وعشرون يوما اذا كان
حيضها خمسة من ثلاثين ذكره النووي في شرح المهذب **قولها** ان الاطهار دم الحامل
حيض **فيه** امران **احدهما** يستثنى منه الدم الخارج عند الطلق او مع الولد فالاصح انه ليس
بحيض ولا نفاس وقد استثناه الحاوي فقال لا عند الطلق **ثانيهما** ظاهر كلامها انه حيث فيه

ساقط

منصوبا او الى عشر ثانيه

المنهاج وهو مفهوم من قول الحاوى وقت الظهر بين الزوال وزيادة الظل مثله فانه يدل على ان المعتبر الظل الزايد على ظل الاستواء فلا عبرة بظل الاستواء ولم يذكروا للظهر وقت اختيار وهو ما بعد الفضيلة الى اخر الوقت وقال القاضى وقته اذا صار الظل مثل نصفه **قول التنبيه** والعصر اوله وقته اذا صار ظل كل شئ مثله وزاد عليه ادنى زيادة قال فى الحاوى ظاهره مع ما تقدم ان هذه الزيادة فاصلة بين الوقتين وهو وجه انتهى وهذا الوجه يرد على قول الروضة واما العصر فدخل وقتها خروج وقت الظهر بلا خلاف انتهى وعبارة الشافعى رضى الله عنه كعبارة الشيخ فعلى هذه الزيادة فاصلة بين الوقتين وقيل هى من وقت الظهر وحمل النص على ان وقتها لا يكاد يعرف القضاء الا بها وقيل انها من وقت العصر وهو الاصح ولذلك لم يذكر هذه الزيادة المنهاج والحاوى **قول التنبيه** واخره اذا صار ظل كل شئ مثليه ثم يذهب وقت الاختيار وسمى وقت الجواز الى الغروب بوهم السامع اولا انه لا يمتد الى الغروب وكذا كلامه فى وقت العشاء والصبح فلو ذكر وقت الجواز اولا ثم الوقت المختار لزال هذا التوهم كما قال المنهاج وسمى حتى المغرب والاختيار انه لا يتأخر عن مصير الظل مثليه ونحوه عبر الحاوى وقد اطلقوا ان مصير الظل مثليه الى الغروب وقت جواز **هو قضية** جواز بلا كراهة الى الاصفرار وبكراهة الى الغروب **قول التنبيه** فى المغرب وله وقت واحد فى اظهر القولين وهو بمقدار ما يتوضأ ويستر العورة ويؤذن ويقيم **فيه** امور **احدها** ما صححه من تضييق وقت المغرب مسنى عليه الحاوى وحكاه النووى فى شرح المهذب عن الجمهور لكنه رجح مقابله وهو امتداده الى مغيب الشفق الاحمر فقال فيه انه الصحيح وفى الروضة انه الصواب وفى التحقيق والتصحيح انه المختار وفى المنهاج انه اظهر لكنه حكاه قديما مع انه ليس قديما محضا لان الشافعى فى الاملاء وهو من الجديد على القول به على ثبوت الحديث وقد ثبت فيه احاديث عديدة **ثانيها** التعبير بالوضوء وعبر به المنهاج والحاوى ايضا وفى النهاية وشرح المهذب التعبير بالطهارة وهو شامل للغسل والتيمم وازالة النجاسة **ثالثها** التعبير لستر العورة عبر به المنهاج ايضا وفى الحاوى وستر ولم يقيد ذلك بالعورة فالظاهر انه محمول على عبارتهما وقد يقال اراد ستر البدن مطلقا فانه مطلوب فى الصلاة وقد عبر الماوردى فى الاقناع وسليم فى المجرد والشيخ نصر فى المقصود بلبس الثياب واستحسنه شيخنا فى المهمات لتناوله التعمم والتمنطق والارتداء ونحوها فانه مستحب للصلاة **رابعها** اعتبر المنهاج والحاوى مع ذلك قدر خمس ركعات اى الفرض وركعتان بعده وصحح النووى استحباب ركعتين قبل المغرب فينبغى اعتبار سبع لا خمس **خامسها** يعتبر مع ما ذكروه اكل لقم يكسر بها حدة الجوع قاله الرافعى وقال النووى فى شرح المهذب الصواب انه لا يحصر الجواز فى اكل

لقيم

التاخير ليزول العذر الرابعه اذا سقن الماخر الوقت الخامسه اذا سقن السترة
اخره وقد ذكرهما الحاوى فى التيمم وذكر التنبيه والمنهاج مسئلة المافقط السادسه
المريض الذى لا يقدر على القيام اول الوقت ويعلم قدرته عليه اخره السابعه
المستحاضة ذات التقطع يرجوا انقطاعه اخر الوقت الثامنه المنفرد الذى يعلم
حضور الجماعة اخر الوقت اذا قلنا باستحباب التاخير له التاسعه اذا كان يوم غيم
فيستحب له ان يوخر الصلاة حتى يتيقن الوقت او لا سفى الا وقت لو اخر عنه امكن خروج
الوقت كما حكاه النووى فى شرح المهذب عن الاصحاب العاشر الواقف بعرفة
يستحب له تاخير المغرب ليجمعها مع العشا وان كان وقت الاولى نازلا الحادية عشر
المعذور فى ترك الجمعة يستحب له تاخير الظهر الى اليا س من الجمعة اذا امكن زوال
عذره وقد ذكرها الثلاثة فى بابها واورد فى الكفاية على التنبيه ان ظاهره انه لو شرع
فيها اوله واستدام حتى سلم فى اخره لم يكن مستحبا قال القاضى ولا خلاف انه
مستحب ومثله قول المنهاج وليس لتعجيل الصلاة لاول الوقت وكلامهما محمول
على ان المراد تقديم ابتدايها والتعجيل به لا جميعها ولا يرد ذلك على الحاوى لانه بين
ان التعجيل الذى استحبه هو ان يشتغل باسباب الصلاة كما دخل الوقت قول الحاوى
بان يشتغل باسباب الصلاة كما دخل الوقت قال صاحب الذخاير وكذا لو اشتغل
بالاسباب قبل الوقت واخر الصلاة بعد بقدر الاسباب فانه يسا د الفضيله
ايضا قوله السدسه الا الظهر فى الحرلمن يمضى الى جماعة المعتبر شدة الحر كما عبر به
المنهاج والحاوى وقد عبر به فى المهذب وعبر عنه شيخنا الاسنوى فى تصحيحه بالصواب
فاقتضى انه لا خلاف فيه قال فى المنهاج والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة
مسجد يقصدونه من بعد وكذا قال الحاوى بقطر حار لطالب الجماعة فى المسجد
بانى الناس من بعد فزاد اشتراط بلد حار والقصد من بعد ولفظ المسجد فى كلامهما
خرج مخرج الغالب والمراد موضع الاجتماع للصلاة فتعبير التنبيه بالمضى الى
جماعة احسن لعمومه وافهم بقوله لمضى قوى استحبابه لمن يصلى فى بيته ولو فى جماعة
وكذا افهمه قول المنهاج وجماعة مسجد وقول الحاوى لطالب الجماعة فى مسجد ويشترط
ايضا ان لا يكون له كن يمشى فيه وقد اهمله المنهاج والحاوى ايضا واجيب بانه يفهم
من اعتبار شدة الحر ورجح السبكى علم اختصاصه بالبلد الحار وقال شدة الحر كافية وعبارة
الروضة ولو قربت منازلهم من المسجد او حضر جماعة فى موضع يابتيهم غيرهم لا يبردون
على الاظهر فجعل الخلاف فى هذه قولين قول المنهاج ومن جهل الوقت اجتهد يورد نحو
وقول الحاوى وكرى الوقت محل الاجتهاد ما اذا لم تخبره ثقة عن علم فان اخبره عن علم

عن الوقت على المذهب وان كان الكل اداء واعتبر في الروضة ضيق وقت الحاضرة لا حشيه
فواتها وهو احسن فانه متى كان لو قدم الفائتة خرج جزء من الحاضرة عن الوقت وان
قل فقد ضاق وقت الحاضرة واستثنى ابن يونس في التنبيه من تقديم الاولى ان يقام
الحاضرة جماعة فيقدمها على الاولى وسبقه الى ذلك البغوى في فتاويه والغزالى في
الاحياء ونقله الرويانى عن والده وانه قال يسحب له اعادة الحاضرة حزوجا من الخلاف
وذكر في الروضة من زياداته انه يرتب ايضا ويصليها منفردا وعلله بان الترتيب
مختلف فيه والقضاء قبل الاداء مختلف في جوازه فاستحب الخروج من الخلاف قوله
ويكره الصلاة في الاوقات المكروهة هي كراهة تحريم كما نص عليه الشافعي في الرسالة
نقله في المهمات وهو في الروضة وشرح المهذب والوسيط وصح في التحقيق انها
كراهة تنزيه وكذا في الطهارة من شرح المهذب وذكر في الحاوى انها تبطل اى لا تنعقد
وظاهره عدم انعقادها ولو قيد بكراهة التنزيه وهو الذى في شرح الوسيط لتبعا
لابن الصلاح واستشكله شيخنا في المهمات وعنيه بانه كيف يباح الاقدام على ما
لا ينعقد وهو تلاعب ولا اشكال فيه لان نفى التنزيه اذا رجع الى نفس الصلاة
يضاد الصحة كنفى التحريم كما هو مقرر في الاصول وحاصله ان المكروه لا يدخل
تحت مطلق الامر ولا يلزم كون الشئ مطلوبا منهيا ولا يصح الا ما كان مطلوبا وقد
عد المنهاج الاوقات ثلاثة عند الاستواء وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس وبعد
العصر حتى تغرب وعدها في التنبيه والحاوى خمسة وعليه مشى الاكثرون ومنهم
الرافعي حتى في المحرر بعد الصبح وبعد العصر وعند الطلوع الى الارتفاع والاصفرار الى
الغروب والاستواء وقال في شرح المهذب ان عدها خمسة احد لان من لم يصل
الصبح حتى طلعت الشمس او العصر حتى غربت يكره له النفل وهذا لا يفهم من عدها ثلاثة
وعدها الدارمى سبعة فزاد اسبن فيهما وجهان وهما بعد طلوع الفجر الى صلاته
وبعد الغروب الى صلاته قول المنهاج وبعد الصبح والعصر احسن منه قول التنبيه
بعد صلاة الصبح وصلاة العصر واحسن منهما قول الحاوى بعد فرض الصبح
والعصر وهذا مرادهما وحينئذ فقد تناول اطلاقهم ما اذا صلى العصر في وقت الظهر
جمعا فانه يكره النفل بعدها كما حكاه البندنيجى عن نص الشافعي والاصحاب كما في الكفاية
في باب صلاة المسافر ولا اعتبار بفتيا العماد بن يونس انه للنفل في هذه الصورة والظن
به انه لو راى هذا النفل لم يفته بذلك قوله فيهما ولا يكره فيما له سبب اى متقدم
او مقارن فان تاخر كالاحرام للاستخارة فيكره في الاصح ومقابله قوى كما في شرح المهذب
وقد صرح في الحاوى بمسئلة الاحرام فقال ويكره صلاة لا سبب لها كالاحرام فمثل لها بالا

المعروف

فى الاقليل اذ المناط التمييز وان المقدر فى الحديث بالسبع انما هو لوقوع التمييز فى هذا السن غالبا واذ من ميز يومر ويضرب وقد حكى القاضى ابو الطيب هذا عن بعض الاصحاب قال فى المهمات واحسن ما قيل فى التمييز هنا ان يصير الطفل بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده بالماء المراد استكمال السبع والعشر كما صرح به الشيخ نصر المقدسى فى المقصود رابعها الامر له بذلك الولى ابا او وصيا او قيما من جهة الحاكم قاله فى شرح المهذب قال فى المهمات وفى معناه الملتقط ومالك الرقيق وكذا المودع والمستعير ونحوهما فيما يظهر خامسها قال المحب الطبرى لا تقتصر فى الامر على مجرد صيغته بل لا بد معه من التهديد وهذه التنبيهات التى بعد الاول ثانى فى كلام الحاوى ايضا

قول المنهاج انه لا قضاء على ذى جنون او اغماء وكذا نحوهما كالمبرسم والمغتوه فقول التنبيه ومن زال عقله بجنون او مرض اعم ويستثنى من كلامهما من جن فى الردة فانه يقضى وان جن ايضا وقد صرح به الحاوى كما تقدم وهو داخل فى قولهما انه يجب القضاء على المرتد وانتصارهما على هذين الوصفين يفهم خطاب النائم بالصلاة ويؤيده قول التنبيه بعده ولا يعذر احد من اهل فرض الصلاة فى تاخيرها عن الوقت الا نائم او ناس لكن فى الذخاير ان من زال عقله بالنوم وطيق الوقت فهو غير مخاطب بتلك الصلاة وصار بعض الفقها الى تكليف النائم فى بعض الاحكام ثم قال فان قيل فلم اوجبتم القضاء عليه قلنا للامر الجديد انتهى وفهم من اقتصارهما ايضا على هذين الوصفين الوجوب على من شرب ما ظنه مسكرا فزال عقله واليه اشار فى المهذب وصرح به فى التتمة واورد فى الكفاية على قول التنبيه ومن زال عقله بجنون انه يفهم اذا حصل بتسببه انه لا يجب وذكره القاضى احتمالا ورجحه الامام والذى فى الرافعى الوجوب بمعنى القضاء بعد الافاقه وقد يدعى خروج هذه الصورة من كلامه كما ان السكر خارج من كلامه فاى فرق بين العاصى بالسكر والعاصى بالدواء حتى يخرج الاول فقط وعبارة المنهاج فى ذلك مثل التنبيه قول المنهاج انه يجب القضاء على السكران اى مختارا فلا حاجة اذا علم انه مسكر او ظن ان ذلك القدر لا يسكر لقلته فان شرب دواء مسكرا للحاجة اولم يعلم انه مسكر فكالجنون ويستثنى من السكران زمن الحيض فلا يجب قضاؤه وهو داخل فى قوله انه لا يجب القضاء على الحايض ولو طرا على السكر جنون لم يقض لانه ينتهى اليه السكر غالبا فى الاصح وقد استثناهما فى الحاوى بقوله والسكران غيرهما اى غير زمن الجنون والحيض

قول التنبيه ولا يعذر احد من اهل فرض الصلاة فى تاخيرها عن الوقت الا نائم او ناس معذور او مسافرا وعطر فانه يوخرها جمعة الجمع او من اكره على تاخيرها فيه امور احدها المراد بالنائم من استغرق الوقت بالنوم او نام غلبة او ظن انه يستيقظ قبل خروج الوقت

فان

موافقا عليه لا خلاف في الجميع واعلم انه يشترط في الوجوب بادراك ركعة او تكبيرة
استمرار السلامة حتى مضى زمن الطهارة وتلك الصلاة ولم يتعرض له في التنبيه والمنهاج
وذكره في الحاوي بقوله وخلا من الموانع ما يسعه والطهارة وهو شامل لما عليه
من وضوء او غسل او ازالة نجاسة قال في الامهات والقياس اعتبار وقت التيمم ولو
قيل باعتبار زمن المحتبى في القبلة لكان متجها انتهى **قولها** والعبارة **للتنبيه**
ومن ادرك من وقت الصلاة قدر ما يودى فيه الفرض ثم جن او كانت امراة فحاضت وجب
عليهما القضاء يشترط مع ذلك ان يدرك قدر الطهارة ان لم يمكن تقديمها كالمتيمم
وطهارة دائم الحدث والا فلا وقد صرح به الحاوي فقال بالطهارة ان لم يمكن تقديمها
والمعتبر اخف ما يمكن حتى قصر المسافر وقد ذكر في الحاوي فقال اخف فرضه
وعبارة التنبيه هذه احسن من قول المنهاج ولو حاضت او جن اول الوقت فان
وجود ذلك في اثنائه لذلك واعلم ان الاولى من صلاتي الجمع تلزم بادراك وقت اول ج
الثانية كما سبق في اخر فلو حذف المنهاج لفظ الاخر في قوله والاظهر وجوب الظهر
بادراك تكبيرة اخر العصر لدل على هذه والا فقد يتوهم من قوله هنا وجب ذلك
ان الوجوب يختص بها مطلقا وانما المراد بالنسبة الى الثانية منه عليه السبكي وقد ذكر
في الحاوي هذه الصورة بقوله كان خلا من وقت الاخير ما يسعها اي يسع الفرضين
فانها تجب اذ قال البارزي هذا هو المفهوم من النقل ومعنى ان يكفي ما يسع احد الفرضين
والطهارة وبقول قوله ما يسعهما على ما يسع الفرض والطهارة وقال في توضيحه
الكبير يعني ان يعتبر هنا ايضا الوجوب بهما قدر الطهارة ان لم يمكن تقديمها كما يعتبر فيما اذا
خلا من وقت الاخيرة بقدر تكبيرة ولا يبقى فيها قدر فرض واحد بل لا بد من زمان
يسع الفرضين والمفهوم من الكتاب والرافعي التفرقة ولا يظهر اتجاهه قال والاولى
ان لا يعتبر فيها قدر ما يسع الفرضين مع الطهارة وقال القونوي لك ان تقول لم نعتبر
هناك قدر الطهارة من الوقت بل خلو زمن بعده يسع الفرض والطهارة انتهى **فصل**
قولهم الاذان والاقامة سنة اي سنه كفاية تحصل بفعل البعض كابتداء السلام
قولها في الصلوة المكتوبة احسن من تعبير الحاوي بالفرض لانه قد يتناول المنذورة
وصلاة الجنازة مع انه لا يوذن لهما ولا يقام وان كان هذا هو مراده **قول المنهاج**
ويقال في العيد ونحو الصلاة جامعة المراد بنحو كل نفل تشرع له الجماعة وقد صرح به
في الحاوي فقال ولنفل فيه جماعة الصلاة جامعة **قول المنهاج** والجديد ندبه للمنفرد
كذا في المحرر وظاهره انه لا يكون فرض كفاية في حقه واطلق في الشرح والروضة مشروعيته
ولم يتعرضا لتقييدها بالندب وظاهر اطلاقهما تبعا للمحرر اذان المنفرد وان بلغه اذان

غيره

بنفس واحد بخلافه بقية الفاظه فانه يأتي بكل كلمة بنفس قول التنبيه يخفض صوته بالشهادتين
قال في الكفاية ظاهره وكذلك وهو وجه او قول والصحيح خلافه وصرح في المنهاج والحاوي
باستحبابه وعبارة المنهاج ويسن الترجيع فيه وقال في المحرر وشرح المهذب هو ان يأتي بالشهادتين
سرا وعكسه الماوردي وغيره وهو المذكور في شرح مسلم وجعله الرافعي مجموع الاتيان بهما
في الروضة سرا وجهرا وتبعه قول المنهاج والحاوي والتثويب في الصبح هو كما في التنبيه
ان يقول بعد الحيعلة الصلاة خير من النوم مرتين وصحح في الروضة القطع بسنيته
وهو المنصوص في القديم والبويطي والاملا واقتصر الرافعي على حكايته عن القديم وجعل
المسئلة مما يفتى فيها على القديم ونص في الجديد على كراهته وعلله بان ابا محذورة لم يحكه
وقد صح انه حكاه كما صححه بن حبان فصار مذهبه واطلاق فهم شامل للاداني الصبح وصححه
في التحقيق وقال البغوي في المهذب ان ثوب في الاول لا يثوب في الثاني على الاصح واقره
في الروضة تبعا للرافعي وسامل لاداني الثانية اذا قلنا به وبه صرح ابن عجيل اليمني نظرا
الى اصله انه ليس ان يؤذن قاعدا للقبلة يقتضي ان الاقامة ليست كذلك وهو مردود
وقد صرح في النسه باستقبال القبلة في الاقامة فقال وان يؤذن ويقيم على طهارة
ويستقبل القبلة واطلق في المنهاج استقبال القبلة ومحله في غير الحيعلتين اما فيهما
فانه يلتفت يمينا وشمالا كما صرح به في النسه والحاوي لكن قول التنبيه فاذا بلغ الحيعلة
التفت يمينا وشمالا يحتمل ان يريد في كل حيعلة وان يريد لون حيعلة الصلاة يمينا
وحيعلة الفلاح شمالا وهو الاصح وصرح به في الحاوي فقال ملتفتا يمينه في حي على
الصلاة ويساره في الفلاح قول التنبيه والعبارة له والحاوي وان يؤذن على موضع
عال كخرج الاقامة ويستثنى منه اذا كان المسجد كبيرا تدعو الحاجة فيه الى الاعلام قول
التنبيه وان يجعل اصبعيه في صماخي اذنيه لو لم يضع الصماخ الى الاذن لمضرة فان
الصماخ لا يكون لغير كما ان السن لا يكون الا في الفم ولذلك قال الحاوي اصبعاه في صماخيه
واقتضى كلامهما انه لا يستحب ذلك في الاقامة وبه صرح الروياني وليست هذه المسئلة
ولا التي قبلها في المنهاج قول النسه عطفا على المستحبات وان لا يقطع الاذان بكلام ولا
غيره يشمل ما لو طال الفصل وهو طريقة العراقيين لكن الاصح البطلان وصرح به في المنهاج
فقال ويشترط ترتيبه وموالاته وفي قوله لا يضر كلام وسكوت طويلان فيه امور احدها
ان محل القولين في الطويل اما السكوت اليسير فلا يضر جزما بل ولا يندب الاستيناف
وكذا ان تكلم يسيرا لا يضر كما جزم به وتردد فيه الجويني عند رفع الصوت به ثانيها
ومحلها ايضا اذا لا يفحش فان فحش بحيث لا يعد مع الاول اذانا بطل جزما ثالثها الاقامة
كالاذان في ذلك وهذا يرد على التنبيه هنا وعلى قوله بعد ذلك ولا يجوز الاذان الا مرتبا

قول المنهاج والحاوي

بل قال

بالليل وفي الصيف لنصف سبع ومشى عليه الحاوي وضعفه النووي وقال انه قائله اعتمد حديثا باطلا محرفا قال وهو على خلاف عادته في التحقيق واعتمد في التهذيب السبع ولم يفرق بين صيف وشتا وقال في المحرر في اخر الليل فعدل عنه في المنهاج الى قوله من نصف الليل ونوهم انه بمعناه فقال في الدقايق قول المنهاج انه يصح الاذان للصبح من نصف الليل اوضح من قول عين اخر الليل انتهى ونوهم غيره ان مراد الرافعي في المحرر التفصيل الذي ذكره في شرحيه والحق انه ليس موافقا لواحد منهما وانما مقتضاه الاذان لها وقت السحر قبيل طلوع الفجر وهو الذي صححه القاضي حسين والمتولي وقطع به البغوي وصححه السبكي وقال ان ما عداه ضعيف **الثاني** قال في الكفاية ان كلامه يفهم انه اذا اذن لها قبله لا يؤذن بعده وليس كذلك وفيما ذكره نظر فان الاستثنا انما هو من الجواز ولا يلزم منه انه اذا جاز قبله لا يشرع بعده **قول المنهاج** ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد قبل الفجر واخر بعده **فيه** امور **احدها** انه يقتضي انه لا يسن الزيادة عليهما وهو كذلك لكن لا يقول انه يسن عدم الزيادة الاذان الرافعي قال يستحب ان لا يزيد على اربعة قال النووي كذا قاله ابو علي الطبري وانكره كثيرون وقالوا هذا بطء الحاجة والمصلحة قال ان كانت في الزيادة على الاربعة زاد وان راى الاقتصار على اثنين لم يزد وهو الاصح المنصوص **ثانيها** انه يفهم انهما لا يؤذنان دفعة واحدة بل واحد بعد واحد وهو كذلك فان كان للمسجد مؤذنان او مؤذنون فاذا اتسع الوقت ترتبوا بالرضى او بالقرعة وقد اشار في الحاوي لبعض ذلك بقوله وترتب المؤذنون ان وسع الوقت **ثالثها** فان لم يكن للمسجد الا مؤذن واحد اذن قبل الوقت واعاد فيه فلو اقتصر على اذان واحد فالافضل ان يؤذن بعد الفجر قاله الرافعي والنووي وقال ابن الصباغ قبله **سوالهم** والعبارة **للتنبيه** ويستحب لمن سمعه ان يقول كما يقول المؤذن الا في الحيعلة فانه يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **فيه** امور **احدها** زاد في المنهاج والا في التثويب فيقول صدقت وبررت قال في الكفاية لحديث ورد فيه ولم يذكره ولم يقف عليه **ثانيها** زاد في التنبيه ويقول في كلمة الاقامة اقامها الله وادامها ما دامت السموات والارض وقد رواه ابو داود في سننه بدون قوله ما دامت السموات والارض وادعى بعضهم ان ظاهر عبارة المنهاج يقتضي انه لا يشرع الاجابة في الاقامة مطلقا وليس كذلك وفيما ادعاه نظر **ثالثها** يستثنى ايضا قول المؤذن الا صلوا في رحالكم فذكر في المهمات ان القياس ان يجيبه بلا حول ولا قوة الا بالله **رابعها** تناول كلامهم من هو في صلاة والاصح انه لا يستحب له الاجابة بل تكره وفي قواعد ابن عبد السلام لا يجيب وهو في الفاتحة وفي غيرها قولان وفي الرافعي لو اجاب في خلال الفاتحة استانفها **خامسها** وتناول كلامهم ايضا المجامع وقاضي الحاجة وانا جيبان بعد فراغهما

والاذان لواحد مرتبا في اوقات الصلوات المكتوبة يحصل ان كل واحد منهما والاذان لواحد مرتبا في اوقات الصلوات المكتوبة

رزق الامام من يقوم به فيه امران احدهما يستثنى منه صورتان احدهما اذا كان
المتطوع فاسقا فالصحيح ان للامام ان يرزق امينا الباسه اذا كان غير المتطوع احسن
صوتا منه فالاصح جواز رزقه اذا راه ثانيهما انه يفهم انه اذا امكن جمع اهل المحلة في مسجد
من مساجدها ان الامام يخص من يوثق فيه بالرزق لانه تقوم به الكفاية والاصح في الروضة
انه يعم لئلا تتعطل قوله فان استاجر عليه جاز اى اذا لم يجد متطوعا كما سبق ويفهم منه
اعتبار بيان المدة كما في سائر الاجارات والاصح خلافه ان كان من بيت المال فان استاجر الامام
من ماله او احاد الناس فالاصح اشتراطه ز فصل قولهما استقبال القبلة شرط
لصحة الصلاة لو عبر بالكعبة كما في الحاوي لكان احسن لان فيه بيان القبلة المامور بها
وقيد المنهاج ذلك بصلاة القادر ليخرج به عن العاجز كمريض عجز عن توجهه الى القبلة ومربوط
على خشبة وغريق على لوح يخاف من استقباله الغرق ومن خاف من نزوله عن دابة على نفسه
او ماله او انقطاعا عن رفقته فيصلي على حسب حاله ولعبد قال في الكفاية ووجوب الاعادة دليل
الاشتراط اى فلا يحتاج الى التقييد بالقادر شرط العاجز ايضا بدليل القضا ولذلك لم يذكره
في التنبيه والحاوي لكن قال السبكي لو كانت شرطا لما صحت الصلاة بدونه ووجوب القضا
لا دليل فيه قولهما الا في شدة الخوف وفي النافلة في السفر عبر في الحاوي عن الاول بقوله
شرط لصلاة الامن وليس وافيا بالمقصود لانه ضد الامن لخوف وليس ترك الاستقبال جايزا
في كل خوف وانما هو في شدة الخوف فقط فتعبيرهما اولى ويستثنى من شدة الخوف ما اذا
امن وهو راكب فانه لا يستدبر القبلة فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق كما
قاله في الروضة ولم يحتج في الحاوي الى ذكر نافلة السفر هنا لكونه ذكرها بعد ذلك ويرد
عليهما انهما اطلقا ذكر السفر والمراد به المباح دون المقصد المعين وقد ذكر في الحاوي الثاني
فقال من له مقصد معين ويرد عليه الاول وتختص التنبيه بان محل ذلك اذا لم يمكنه
الاستقبال فان امكنه بان صلى في هودج او في سفينة وجب عليه الاستقبال وقد ذكره
المنهاج بقوله فان امكن استقبال الراكب في مرقد واتمام ركوعه وسجوده لزمه والحاوي
بقوله لا في سفينة وهودج ويستثنى من كلامه ملاح السفينة الذي يسيرها فانه يتنفل
الى جهة مقصده كما صرح به اصحاب العدة والحاوي والبحر وقال في الروضة لا بد منه وجزم
به في التحقيق وصحح في الشرح الصغير انه كغيره ولم يصرح في المنهاج بمسئلة السفينة حتى يستثنى
هذه الصورة من كلامه لكنها اعني السفينة في معنى ما ذكره من المرقد ويشترط ايضا ترك
الفعل الكثير بلا حاجة كالرقص والعدو بلا عذر ولم يذكراه وقد ذكره الحاوي بقوله او
عدى او اعدى بغير عذر قول المتن فان كان ماشيا او على دابة يمكن توجهها الى القبلة لم يجز
حتى يستقبل القبلة في الاحرام والركوع والسجود فيه امران احدهما لفظ الامكان لا يستلزم

نعل ج

السهوله

وبين يديه سترة متصلة وكذا في قول الحاوي وحزها بل قد يقال انه احسن لان العصا المعروفة تدخل في السترة المتصلة ولا تدخل في حزها مع انها لا تكفي لكن مثل ان المتصلة هي المثبتة او المسمرة فلا يتنافيان وحينئذ المعروزة وقدر السترة ثلثا ذراع كما صرح به في المنهاج والحاوي **قول المتن** والفرض في القبلة اصابة العين فمن قرب منها لزمه ذلك بيقين وهو موقف قول المنهاج ومن امكنه علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد وكذا قال الحاوي يقينا ويستثنى من كلامهم من هو بمكة اذا حال بينه وبين الكعبة حائل اصلي كالجبل فله الاجتهاد ولا يكلف الرقي فوقه ليرى الكعبة وكذا ان كان الحائل حادثا كما لا يخفى في الاصح كذا في الشرح والروضة لكن نص في البويطي على الاعادة واقل مراتبه حمله على الحائل الحادث وفي النهاية عن العراقيين لو بنى حائلا منع المشاهدة بلا حاجة لم تصح صلاته بالاجتهاد لتفريطه وحمل في الكفاية القرب في كلام البسيط على داخل المسجد والبعد على خارجه وليس في اللفظ ما يدل عليه **قول المتن** ومن بعد عنها لزمه ذلك بالظن في احد القولين وفي القول الاخر هو الاصح والظن اما بالخبر او الاجتهاد او التقليد وخصصه في الكفاية بالاجتهاد فليس بحيد **قول الحاوي** لم يقبل عدلا اي خبر عن علم كما صرح به في البسيط والمنهاج كان يقول انا اشاهد الكعبة وهي هنا والمراد عدالة الرواية حتى حكى خبر العبد والمراة وعبر في التنبيه والمنهاج بالثقة **قول المتن** وان رأى محاريب المسلمين في بلد صلى اليها ولم يجتهد فيها امورا احدها حزح بالبلد القرية الصغيرة لكن ان لم يشاهد فيها قرون من المسلمين وسلم محرابها من الطعن فهي كالبلد كما ذكره في النهاية وكذا لو اعتمد المحراب اذا كان في طريق مطروق كما ذكره البغوي **ثانيها** لعل المراد بالرؤية العلم حتى يعتمده الاعمى ومن في ظلمة بالمس قال في الكفاية وكذا اذا اخبر عدلا انه راى جماعة من المسلمين اتفقوا على هذه الجهة واخبار صاحب المنزل فيعتمده ولا يجتهد **ثالثها** ظاهره انه لا يجتهد فيها بالتياسر وهو وجه والاصح جوازه وللسبكي احتمالان في وجوبه ذكرهما في مصنف له في هذه المسئلة ومال الى الوجوب قال ثم اذا اجتهد وجوبا او جوازا وظهر له الحق قطعا او ظنا فلا يسوغ له التقليد اصلا انتهى لعموم كلامه على اطلاقه في محراب النبي صلى الله عليه وسلم ويعني بمحرابه مكان صلاته فان لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام محراب اي طاق وكذلك قال النووي في التحقيق وكل موضع صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وضبط موقفه بعين ولا يجتهد فيه بتياسر ولا تياسر وقال في الحاوي لا في محراب الرسول عليه السلام بمنى وليسرة وفي محراب المسلمين وجهه ويرد عليه القرية الصغيرة اذا لم نشاهد فيها قرون

من المسلمين

فلا اعادة وهو مفهوم من قول المنهاج لعدد لكن حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات
بالاجتهاد فلا قضاء **ثانيها** دخل في كلامها يتيقن الخطأ في الجهة وفي التيامن والتياسر
دون الجهة وصرح به في الحاوي وهو الذي حكاه الروياني وخصه الماوردي بالخطأ
من جهة الى جهة وقال انه اذا اخطأ العين الى الجهة لا قضاء ونص عليه في الام
بالتحري زاد في الحاوي او يتيقنه مخبر المقلد وهو داخل في تعبير النسمة والمنهاج
بالاجتهاد لانه يشامل لاجتهاد نفسه ان كان مجتهدا واجتهاد مقلده ان لم يكن
مجتهدا **والبقاء** يتناول كلامهما وكلام الحاوي ما اذا لم يتيقن معه الصواب وهو
الاصح ورجح في الكفاية المنع وحكاه عن جماعة **خامسها** المراد بالمتيقن هنا ما
يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معاينة **قولهم** والعبارة **للمنهاج**
وان لغير اجتهاده عمل بالثاني ولا قضاء قال في الكفاية عن القاضي ان محله اذا كان
اقوى من الاول فان كان اضعف فكالعدم او مثله فكالمتحير يصلي الى ما شاء منهما
ولقضى الثانية فقط انتهى ولا يحتاج الى هذا التقييد لان الظن لا تغير الا بالاوضح
والاقوى وقد ذكر الرافعي في الشرح هذا القيد فيما اذا تغير اجتهاده قبل الصلاة
واطلق ذلك في لغيره بعدها ونقل عن البغوي المقيد به فيما اذا تغير واباحها
وانه قال فيما اذا استويا اتم صلاته الى الجهة الاولى ولا اعادة ونافشه الرافعي
بان الاضعف لا تغير به الاجتهاد وقضيه التساوي التوقف فلا يكون
الصواب ظاهرا له انتهى وهو بحث صحيح لكنه يرد عليه في تقييده التغير قبلها
بذلك وحذف في الروضة بحث الرافعي هذا وقال في شرح المهذب المشهور اطلاق
الوجهين **باب صفة الصلاة قول المنهاج** اركانها ثلاثة عشر
كذا في المحرر وجعلها في النسمة ثمانية عشر فزاد الطمانينة في الركوع والاعتدال والسجود
والجلوس بين السجدتين وبنيه الخروج من الصلاة وجعلها في الروضة والتحقيق
سبعة عشر لان الاصح ان نية الخروج لا تجب وجعلها في الحاوي اربعة عشر
فزاد الطمانينة الا انه جعلها في الاركان الاربعة ركنا واحدا والخلاف بينهم لفظي
فمن لم يعد الطمانينة ركنا جعلها في كل ركن كالجزء منه وكالهيئة التابعة له ومن
عدها اركانا فذلك لاستقلالها وصدق اسم السجود ونحوه بدونها وجعلها
اركانا لتغايرها باختلاف محلها ومن جعلها ركنا واحدا فلكونها جنسا واحدا
قول المنهاج فان صلى فرضا وجب فقصد فعله الضمير في قوله فعله لعود الى الصلاة
لا الى الفرض لان من قصد فعل الفرض فقد قصد الفريضة بلا شك فلا حسن قوله بعد
ذلك والاصح وجوب نية الفريضة وقد سلم من هذا الايهام النسمة بقوله وينوي الصلاة

وينبغي طرده في راكعتي الاحرام والطواف اذا لم نوجبهما لحصول المقصود بكل صلاة
انتهى وقد عرفت تصريح النووي في راكعتي الطواف باشتراط التعيين وذكر في الحاوي
من امثلة المعين الاضحى ومنه يفهم انه لا تكفي نية العيد لاستراكهين الاضحى والفطر
وبحث الشيخ عزالدين بن عبد السلام الاكتفاء بذلك وفيها لا ستنوابها في الصفات كالكفارة
قول المنهاج وفي نية النفلية الوجهان كذا في المحرر والروضة بالتعريف اي الوجهان
في اشتراط نية الفرضية في الفرض وكسط المصنف في نسخته من المنهاج الالف واللام
وصح عليه لان فيها ايهاما لتصحيح اشتراطها وقد صح من زيادته خلافه وصوب في
الروضة وشرح المهذب الجزم به **قوله** ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة يقتضي ان
نية النفلية لا تشترط هنا جزما وكذا قال الرافعي لم يذكروا فيه الخلاف المتقدم
ثم بحث محبه لكن حكى في المهمات عن صاحب التقريب ان الصلاة لا تصح الا مع
التعرض للفرض او النفل **قول التنبيه** والتكبير اسم اكبر او اسم الاكبر لا يجزيه غير ذلك
يرد عليه ان الاصح انه يجزي ايضا الله الجليل اكبر وقد صرح به في المنهاج وفي معناه
عز وجل وغير ذلك من الصفات التي لا يطول بها الفصل ولذلك عبر الحاوي بقوله
وان تخلل يسير ذكر او وقعه في عبارته اعم واحسن ومثل الماوردي الفصل اليسير
بقوله اسم لا اله الا هو اكبر مع ان الفاصل اربع كلمات وقال الشاشي لا اعتبار عندي
بطول الفصل وقصره بل بالانتظام فمتى افاد التكبير بانضمام بعض الذكر خبرا عنه انعقد
انتهى وهو غريب وما ذكره الحاوي من انه لا يضر يخل الوقفة اليسيرة مخالف لاطلاق
الرافعي انه يضر الوقفة ولذا قال في شرح المهذب ثم قال نعم قال التحلي يجوز بقدر ما
يتنفس فقط **قول التنبيه** ومن لا يحسن التكبير بالعربية كبر بلسانه قد يفهم ان
لسانه اي لغته والاصح ان جميع اللغات اذا عجز عن العربية سواء قدر بينها او قدر سلم
من ذلك المنهاج بقوله ومن عجز رجح والحاوي بقوله والرجح للعاجز لكن الظاهر
ان المراد بلسانه ما يحسنه فلا ايراد وقد يفهم من عبارة التنبيه والمنهاج انه لا يؤخر
الصلاة ليتعلم التكبير عند اتساع الوقت وليس كذلك وقد صرح به الحاوي فقال ويؤخر
له وقد يقال قول المنهاج ومن عجز اي عن التكبير بالعربية والتعلم الان **قول التنبيه**
فاذا انتقل التكبير حط يديه يقتضي انه يبتدي الرفع مع ابتداء التكبير وينهيه مع انتهائه
وهو الذي صححه في شرح المهذب ونقله عن نصه في الام لكن صح في الروضة تبعا للرافعي انه
لا استحباب في الانتهاء وعليه مشى المنهاج فقال والاصح رفعه مع ابتدائه وكذا
في الحاوي وسن رفع اليدين مع التحرم ولم يتعرضا للانتهاء وصح البغوي انه يرفع
غير مكبر ثم كبر وهما قارنان ثم يرسلهما بعد فراغه واختاره السبكي **قول التنبيه** في رفع

اليدين

ان يصلي قايما منفردا واذا صلى مع الجماعة احتاج ان يصلي بعضها من قعود فالافضل الانفراد
فان صلى مع الجماعة وقعد في بعضها صحت انتهى وقال ابو الخير المقدسي في شرح المفتاح
يتعين الانفراد ولا يجوز له ترك القيام لان القيام فرض والصلاة في الجماعة نافلة
والفرض اولى من النافلة **قوله** واذا عجز عن القيام صلى قاعدا بردء عليه ما اذا قدر على حد
الراكعين فقط فالصحيح انه يقف كذلك ولا يصلي قاعدا وقد ذكره المنهاج والحاوي
وقد يقال هو قيامه فلا يرد وقال في الكفاية افهم بتعبيره بالعجز نفي تمكنه مطلقا
وليس كذلك قال في شرح المهذب قال اصحابنا والمعتبر المشقة الظاهرة وهذا يرد على
المنهاج ايضا في تعبيره بالعجز وعبر الحاوي بقوله ان اتعبه وكالراكع لم يقعد وليس
بين السببين المجوز للانتقال للانحناء والقعود **قوله** وليقعد متربعا في احد القولين
ومفترشا في الآخر الخلاف في الافضل والاصح انه يقعد مفترشا وقد صرح المنهاج
بالامرين فقال فقعد كيف شاء وافتراشه افضل من تربعه في الاظهر وخص الماوردي
ذلك بالرجل وقال ان الاولى للمراة التربع في قعودها لانه استر لها **قوله** الحاوي
وكره الاقعاء فسره في المنهاج بقوله بان يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه وهذا
تفسير ابي عبيد وحكى عنه انه زاد فيه وضع يديه بالارض وهذا الاقعاء مكروه في
جميع الصلاة وانكر بعضهم قوله على وركيه لتوهم ان الورك هو الفخذ وليس كما توهم
بل الورك اصل الفخذ فمعنى الجلوس على وركيه ونصب ركبتيه ان يلصق اليته بالارض
وينصب فخذيه وساقيه وركبتيه كذا حرره السبكي من كتب اللغة ومن الاقعاء نوع
يستحب بين السجدتين عند ابن الصلاح والنووي وهو ان يفترش رجليه ويضع اليته
على عقبيه وجعله الرافعي احد الاوجه في تفسير الاقعاء المكروه وفسره البيهقي المستحب
بان يضع اطراف اصابعه بالارض واليته على عقبيه وفي البويطي نحوه وظاهره نصب
قدميه لا نوشهما **قولها** وان عجز عن القعود صلى مضطجعا لجنبه الايمن لكون الاضطجاع
على الجنب الايمن مستحبا فلو صلى مضطجعا لجنبه الايسر جاز ولذلك اطلق الحاوي ذكر
الجنب ولم يعينه بالايمن **قوله** التنبيه ونوى بالركوع والسجود ويكون سجوده اخفض
من ركوعه لا حاجة مجرد كونه اخفض بل لابد من الانحناء غاية الممكن لانه اقرب الى الواجب
الاصلي وقد صرح به الحاوي ولم يخرج من المنهاج لذكره الايماء بالحاجبين **قوله** السبعة فان عجز
عن ذلك اومى بطرفه ونوى بقلبه **فيه** امران **احدهما** انه يوهم ترك الاستلقاء اذا
قدر عليه وليس كذلك وقد ذكره المنهاج بقوله فان عجز فمستلقيا وهو من زيادته على
المحرر من غير تمييز والحاوي بقوله ثم يستلقي **ثانيهما** انه قد يوهم انه اذا عجز عن الايماء لا يجب
عليه امرار الاركان على قلبه وهو وجه والاصح الوجوب ولذلك قال في الحاوي لتحرك طرفه

ثم

الثانيه مثل الاولى الا فى النيه والاستفتاح والتعوذ ما ذكره فى التعوذ قول والاصح
انه يتعوذ فى كل ركعة كما صرح به فى المنهاج والحاوى لعم الاولى ادركا صرح به فى
المنهاج ومحل الخلاف ما اذا تعوذ فى الاولى فان تركه عمدا او سهوا تعوذ فى الثانيه قطعا
قول المتن ويقرا فاتحة الكتاب ليستثنى منه المسبوق فى المنهاج والعباره له
والحاوى وتعين الفاتحه فى كل ركعة الا ركعة مسبوق لكن الاصح انها وجبت على
المسبوق وتحملها الامام وفائدته انه لا تحسب له الركعة فيما اذا ادرك اماما محدثا او فى
خامسة لانه ليس اهلا للتحمل قال سبحانى فى المهمات وما ذكروه من حصر الاستثنا
فى المسبوق ليس كذلك بل يسقط ايضا الفاتحه فى الركعات كلها حيث حصل له عذر خلف
بسببه عن الامام باربعة اركان طويلة وزال عذره والامام راكع وذلك فى صور منها
لو كان الماموم بطوا القراءة ومنها لو نسى انه فى الصلاة ومنها لو امتنع من السجود
بسبب الزحمة ومن الاعذار ايضا ما اذا شك بعد ركوع امامه فى قراءة الفاتحة وقد اوضحوا
ذلك فى الجمعه والجماعة وحينئذ فيتصور خلو الصلاة كلها عن القراءة انتهى **قول المنهاج**
ولو ابدل ضادا بظاء لم تصح فى الاصح صوابه ان يبدل ظاء بضاد كما عبر به الحاوى فقال
فلا يبدل الظاء بالضاد وذلك لان الباء تدخل على المتروك فاذا ترك الظاء الى الضاد فهو
الصواب فيصح جزما والممتنع فى الاصح ترك الضاد الى الظاء لكن حكى الواحدى عن ثعلب
عن الفراء فى قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها بدلت الخاتم بالحلقه اذا سويته
حلقه وبدلت الحلقه بالخاتم اذا سويتها خاتما فان صح ذلك عن العرب صحت عبارة المنهاج
والا فتلغيه موافقة عبارة الفراء من غير اعتراض من ثعلب وجور فى المهمات فى اقامة
الدال المهمله مقام المعجمه من الذين ان يخرج على الوجهين بعد ان ذكر ان مقتضى كلامهم
القطع فيه بالبطلان **فرع** لو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف كما ينطق بها
العرب لم يضر كما فى الكفايه وسبقه اليه البندنيجى والروياني فجزما فيه بالصحة مع الكراهة
ومال المحب الطبرى الى البطلان وقال فى شرح المهذب فيه نظر **قول المتن** او فرقها
لزمه اعادتها ليستثنى من ذلك ما اذا كان التفريق يتعلق بالصلاة كما مر فى قراءة امامه
وفتحه عليه وسوال الرحمه والتعوذ لقراءة الامام والسجود معه فكل ذلك لا يقطع
الموالاه فى الاصح وقد ذكره المنهاج والحاوى واما اذا فرق بذكر لا يتعلق بالصلاة او سكوت
كثير ناسيا فى الصورتين فالصحيح المنصوص فيهما انه لا يقطع وقد ذكرهما الحاوى وعبر فى
التصحيح بلفظ الصواب لاقتصار الرافعى على نسبة مقابله لراى الامام وهو وجه
فى الكفايه واما اذا فرق بسكوت يسير لم يقصد به قطع القراءة فلا تنقطع الموالاه وقد
ذكره المنهاج والحاوى ويمكن ان تندرج هذه الصورة الاخيره فى عبارة التنبيه لان السكوت

يذكر ح

اليسير

من تعيين هذه الكلمات فالاصح في التحقيق والكفاية انه لا يتعين ان يضيف اليها كلمتين من الذكر
ما لم قوله وقيل يجوز هذا وغيره اى من الذكر وذكر في التحقيق تبعا للامام والغزالي ان الاقوى
اجزاء دعاء محض يتعلق بالاخرة واختار السبكي ان الدعاء لا يقوم مقام الذكر وقال في المهمات
نص الشافعي على انه لا يجزئ غير الذكر **قوله المنهاج** والعبارة **المنهاج** فان لم يحسن شيئا وقف قدر
الفاتحة اى ولم يمكنه التعلم قال شيخنا ابن النقيب **وهل يندب** ان يزيد في القيام قدر سورة
لم ار من ذكره وفيه نظر **قول المنهاج** وليس عقب الفاتحة امين ليس المراد بالتعقيب
هنا ان يصل التامين بها فانه ليس بين الفاتحة والتامين سكتة لطيفة جدا يتميز القراءة
عن التامين فان اخره لم يفت الا بالشروع في السورة او بالركوع **قوله** وجهرية في
الاظهر وكذا قول الحاوي والتامين جهرا اى في الجهرية كما صرح به التنبيه والخلاف انما هو
في الماموم اما الامام والمنفرد فيجهران قطعا ولم يصرح في المنهاج عند حكاية الخلاف
بذلك لكنه مفهوم من قوله قبله ويومن مع تامين امامه ودرج في الروضة طريقة القطع
بجهر الماموم به ايضا والخلاف فيما اذا امن الامام فان لم يومن استحب الجهر به للماموم
قطعا ليسمعه الامام لياتي به ذكره في شرح المهذب وجزم في التنبيه بجهر الامام به
وحكى القولين في الماموم وسكت عن المنفرد وهو كالامام كما تقدم **قوله المنهاج**
وليس سورة بعد الفاتحة **فيه** امور **احدها** تنادى السنة بقراءة شئ من القرآن بعد
الفاتحة ولكن السورة كاملة وان قصرت اولى من بعض سورة وان كان ذلك البعض اطول من
القصيرة كما اقتضاه كلام الرافعي في شرحه الكبير وصرح به في شرحه الصغير وسبقه
اليه البغوي والمتولي وفي الروضة والتحقيق ان القصيرة افضل من قدرها من طويلة
ويمكن ان يقال الاطول افضل من حيث الطول والسورة افضل من حيث انها سورة كاملة
فلكل منهما ترجيح من وجه **ثانيها** يستثنى من استحباب السورة فاقد الطهورين اذا كان
جنبا فلا يجوز له قراءتها **ثالثها** خرج بقوله بعد الفاتحة ما اذا كرر الفاتحة فان المرة الثانية
لا تحسب عن السورة كما ذكره في شرح المهذب عن المتولي وغيره وقال انه لا خلاف فيه لكن
ذكر صاحب التعجيز في شرحه له انها تحسب ونقل خلافه عن المتولي خاصة قال في المهمات
والذي قاله ظاهر **قوله المتن** لم يصل ما بقي من صلاته مثل الثانية الا انه لا يقرأ السورة
في احد القولين هو الاصح كما ذكره المنهاج والحاوي وهذا في غير المسبوق وقال في المنهاج
من زيادته فان سبق بها قراها فيهما على النص ولم يذكر في الحاوي فرد عليه ولو كان الامام
يطيل القراءة فقرأ الماموم السورة فيما ادرك فالذي يظهر انه لا يعيدها الا اذا قلنا يقرأ في كل
ركعة قاله السبكي واورد على عبارة التنبيه انها تقضي امورا منها مساواة الاخيرتين
والاخيرتين للاوليين على القول الاخر ولا خلاف انه هنا افضل ومنها كون الاخيرتين في

القراءة